



مملكة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

كتاب الرشيد الأجل في الأديان والأحكام

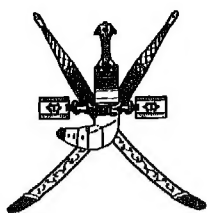
نظم وتأليف
العلامة الفقيه البليل الشيخ
سليمان بن محمد بن سايح السبائي
الجزء الأول

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

اهداءات ١٩٩٨

وزارة التراث القومي والثقافة

سلطنة عمان



سَلْطَنَةُ عُومَانِ
وَزَارَةُ التَّرَاثِ الْقَوْمِيِّ وَالثَّقَافَةِ

كِتَابُ إِرْشَادِ الْأَنْجَاءِ فِي الْأَدْبِيَّاتِ وَالْأَحْكَامِ

نَظَّمَ وَتَأَلَّفَ
الْعَلَامَةُ الْفَقِيهَ الْجَلِيلَ الشَّيْخَ
سَيِّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَامِعِ بْنِ السَّيَّانِي
الْجُزْءُ الْأَوَّلُ

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على نيل الهدى
فَقَّهنا في دينه وألهمنا
ثم الصلاة مع سلام كامل
واله الأئمة الأخيار
من دَوَّنوا الآثار في الأسفار
واجتهدوا ووضَّحوا الحقايقا
وبعد فالفقه هو العلم العلي
وحيث اني لم أجد نظاما جمع
يكفي بما حواه من فقه ومن
ألا اليسر مثل نظم الجواهر
وما دعاه شيخنا سلك الدرر
والفخر والفضل لأهل الفضل
قد خدموا الاسلام بالأقلام
وبينوا الحلال والحراما
فقد نظمت من صحايح الأثر
نظما حوى الأصول والفروع في
يريك وجه الحق واضحا جلي
إني به قربت أقوال الأولى
أهد الحكم وأنقلنه
وأبحثن فيه بحسب الوسع
وأذكرن ما عليه الصحب
وما له يؤيد الدليل

من شرعه وما إليه أرشدا
للرشد بل وكم علينا أنعما
للمصطفى وصحبه الأفاضل
والعلماء القادة الأبرار
وحافظوا على هدى المختار
وكشَّفوا للمهتدي الدقايقا
وهو الهدى في الدين والحق الجلي
فروعه مع الأصول تجتمع
حكم وأخلاق ومرغوب السنن
وغاية المراد عند الأكثر
من نظمه وكان نظاما معتبر
وهم أئمة الهدى والعدل
ورفعوا الأعلام بالحسام
وقد أقاموا الحق فاستقاما
ماكاد أن يغني الورى حين اشتهر
خلاله مع قول كل منصف
ولن ترى في وضعه من مشكل
قد خدموا الاسلام من هذا الملا
من بعد عمن عنه أروينه
وأذكرن أصله في الشرع
وما إليه قد يميل القلب
وتشهدن بحقه العقول

بحسب الوسع لنيل الحجة
وسنة المختار من عدنان
وأثبت الأحكام بالآثار
لأهلها حسب السبيل البينه
مبيناً مذاهب الجميع
لأنه الحجة حين يتضح
فذاك من لفظ الدليل قد رفع
فذاك دخل جاء للوزن أعلما
لأنه حجة هذا الأثر
لأنه حجته بلا جدل
إلا رأيت أصله معه رسم
مع سعة في بحث كل حكم
منه إذا كان له نبيها
مبيناً مفصلاً تفصيلاً
لا أدعي من كل نقد سلماً
عز وجل من عليك صمد
فما لنا أن ندعي الكمالا
لم يك ذاك من سبيلي فاعلما
أراه قد يوافي بالمراد
والحمد لله على الدوام

وانظر الأقوى من الأدلة
أصل الحكم من القرآن
وأذكر الرواة للأخبار (١)
وأنسب المذاهب المبيّنة
مقدماً رواية الربيع
اتبع للدليل عند ما يصح
فما رأيت بين قوسين وضع
وما رأيت فوق خط رُسماً
والغرض العلم بلفظ الخبر (٢)
والمطلب العلم بما عليه دل
فلا تكاد تجدن حكماً نُظم
وذاك ميزة لهذا النظم
بحيث يخرج الفتى فقيها
ومن يمارسه يرى ما قيل
وإن أكن أراه نظماً محكماً
حيث الكمال للإله الأحـد
له الكمال وحده تعالى
ولست أدعي مقام العلما
لكنني أقول باجتهادي
سميته « الارشاد للأنام »

(١) أي من جاء الخبر عنه من الصحابة اهـ .

(٢) المراد : بلفظ الخبر أي الدليل تجوزاً اهـ

العلم

وحيث أن الله كرم البشر وزاد في تشريفهم بالعلم فالعقل والسمع معًا والبصر والعلم فهو أشرف المواهب وكثرة العلوم كالنجوم وطلب العلم ولو بالصين قد وهو حديث في الربيع وردا أطلب من المهد إلى اللحد ولا (١) أن الأعز بالعزيز يشتري فالمال عندنا العزيز يُعرف وهو حقيق دايمًا بالطلب فالمرء بالعلم مع الله رقى والعلم في إعتبار كل حر به تُنال أرفع المنازل به استنارت سبل الاسلام به يكون العدل مابين البشر به عرفنا منهج الابرار به عرفنا واجب الرحمن به عبادة الاله تعرف به عرفنا مأتى الرسول

شرفهم بالعقل تشريفًا بهر وخصهم بين الورى بالحكم طرق إلى العلم وذا لا ينكر في ذاته وأكرم المكاسب والفقه فهو أشرف العلوم جاء به الأمر لطالب الرشد عندهم مصححا عن أحماا تكسل فلن يناله من كسلا وذاك من معقول أحرار الورى والعلم أعلا منه بل وأشرف لما له أي من رفيع المنصب مدارج العليا فصنه بالتقى سر من الله وأي سر به اهتدى للحق كل جاهل به عرفنا غاية المرام به تجلى ليل جهل معتكر به سلطنا مسلك الاحرار به أقمنا صادق الايمان به جلاله العظيم يوصف به اهتدت لئنه العقول

(١) قوله كسبل بابيه طرب اه مختار الصحاح

به حياة العالم الكونى
وطالب العلم له تواضعت
تمسحه كما أتى بالاجنحة
تدعو له بالخير والرضوان
فوضعها له الجناح عطف
لأنه ناسبها فى الطبع
والجنس للجنس تراه يألف
وفى مجالس العلوم تنزل
وانها تعين من فيه سعى
وبالجناح قد تظله ولو
وفى الربيع قال من تعلمنا
يعمل بالعلم كما قد وجبا
ويرزق الورود حوض المصطفى
وذاك فضل حاصل بالعمل
تعلموا العلم ففى تعلمه
تعليمه صح لمن لا يعلمه
وخير ما المرء به تصدقا
وينزل المرء محل الشرف
وكم ترى المملوك بالعلم نزل
وكيف لا والعلماء قد نزلوا
وهم هداة الخلق بل قادتهم
وهم دعاة الله فى البرية
وهم على ملوكنا حكام
فالعلم ميراث من النبوة

به انتظام المنهج الشرعى
أملاك ربى وله قد رافقت
محبة له إلهى منحه
والفوز عند الله بالجنان
له وحب صادق ولطف
اذ طبعها العلم بفقہ الشرع
والشكل بالشكل يقال يعرف
لما هناك من مقال ينقل
وتحفظنه ان مهم وقعا
لم يك حر هكذا لنا رويوا
لله فيه مستقيما مسلما
يحشر آمناً فلن يعذبا
مكرما مبجلا مشرفا
بالعلم فاعلم لا لمن لم يعمل
لله قربة لعالى كرمه
صدقة عليه قول نفهمه
تعليمه أخاه قولا صدقا
بالعلم يرقى لاعالى الغرف
منازل الملوك قد عز وجل
منازل الرسل ونعم المنزل
قوام أمرهم وهم سادتهم
وقادة الناس لنيل الرحمة
ردت اليهم فى الدنا الأحكام
للعلماء دون باقى الأمة

فهم به في الناس مخصوصنا
فهو لهم زين جمال باهر
وقد أتى التعليم للصغار
معناه أنه يكفرنا
والحسنات السيئات تذهب
والعلم آخر الزمان يرفع
ويفشو الجهل وتأتي رؤوسا
ومن يرد به إليه خيرا
يفقه في الدين فيدري الواجبا
والفقه في الدين السبيل الواضح
والفقه في الدين هو العلم العلي
فدع سواء من علوم واطلب
فانما تسأل عند الله
فلا يقال كيف لم تطلب هدى
أو علم هيئة وعلم الهندسة
لا والذي نفسي في قبضته
ولا عن المريخ كم قد قطعنا
وان تشأ الأهم فالفقه الأهم
ما بعث الله نبيا أبدا
وأثر المداد في أثواب من
كالدّم في سبيل ذي الجلال
وقد عرفت أن تلك منزله

وهم به في الناس يحكمونا
وهو كمال وجلال ظاهر
يطفاً به (١) أى غضب الجبار
للسيئات الفوز يوجبنا
قطعا لذا يطفأ عنك الغضب
بموت أهله حديث يرفع
جاهلة لا تدري من ليت عسى
يعيش عالما فقيها حرا
في حق مولاه مقالا صايبا
إلى رضى الله نحاه الصالح
وظيفة الرسل وخير العمل
لها إذا فيه فقهت فارغب
عن واجب الأمور والمناهي
من علم رمل أو ضبطت العددا
والفلك الأعلى وتدري أسسه
لا تسألن عنه وعن حكمته
لكن إذا اسطعت فكل نفعا
تعلم ما حل به وما حرم
إلا بفقه الدين والفقه هدى
يكتب علما للأنام ينفعن
يريقه الشهيد في القتال
تفوق غيرها وذا لن تجهله

(١) قوله : يطفأ به بتسهيل الهمزة للوزن اهـ

فِيَالِه مِنْ قَدْرٍ مَحْتَمٍ
أَفْضَلُ مِنْ دَمِ الشَّهِيدِ) فَاعْلَمَا
يُوزَنُ فِي يَوْمِ الْقِيَامِ بِالدِّمَاءِ
مِنْ شَهْدَاءِ الْحَقِّ مَنْ فَاعْلَمَ
فِيَالِه مِنْ مَنْصِبٍ لِلْسُّعْدَا
ثَوَابِهِ عَلَى دَمَاءِ تَسْفِخِ
لِلْعِلْمِ كَيْ يَبْقَى هَدًى لِلْأُمَّةِ
كِتَابَةُ الْعِلْمِ لِمَعْنَى لَمْ يَفِ
فَيَصْبَحُنَ بَاقِيَا لَنْ يَذْهَبَا
قَدْ عِلْمُ الْإِنْسَانِ مَا لَمْ يَعْلَمْ
كَذَا رَوَاهُ عُلَمَاءُ الصَّحَابَةِ
بِهِ الْأَجُورُ هَكَذَا تَنَالُ
فِي ثَوْبِهِ فَالْأَجْرُ فِيهِ جَارِيَا
وَالدَّرْسُ قُوَّةٌ لَهُ وَلَا عَجَبُ
وَتَخْرُجُنَ فِي بَحْثِهِ جَوَاهِرُهُ
وَالْجَوْهَرُ الْإِخْلَاصُ دُونَ مَا جَدَلُ
مُحَقِّقًا فِي وَضْعِهِ الْمَفِيدُ
فِي الْعِلْمِ قَدْ دَارُوا عَلَيْهِ حِلَقًا
فِي أَوَّلِ الْعَزِيزِ أَيْ أَوَّلِ صَفِ
أَيَّ يَقْرَأُونَهُ لَمَّا قَدْ عَرَفُوا
أَرْسَلَنِي رَبِّي بِهَذَا قَبَسًا
بِهِ دَرَى ذَلِكَ أَحْرَازُ كُمَلِ
قَدْ أَخَذُوا فِي وَاجِبِ الْأَحْكَامِ
وَالنَّفْيِ لِلْأَشْبَاهِ بِالتَّفْرِيدِ

وَقَدْ غَدَا الْمَدَادُ مُشَبَّهَ الدَّمِ
وَفِي رِوَايَةٍ (مَدَادُ الْعِلْمِ
وَفِي رِوَايَةٍ مَدَادُ الْعِلْمِ
يُوزَنُ حَبْرُ الْعُلَمَاءِ بِالدَّمِ
فَيَرْجَحُنَ عَلَى دَمَاءِ الشَّهِدَا
وَفِي رِوَايَةٍ أُتْنَا يَرْجَحُ
وَكُلُّهَا حَثٌّ عَلَى الْكِتَابَةِ
وَإِنْ يَكُنْ كَرُّهُ بَعْضُ السَّلَفِ
فَالْعِلْمُ ضَبْطُهُ إِذَا مَا كَتَبَا
دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ بِالْقَلَمِ
وَقَيَّدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابَةِ
انْظُرْ إِلَى مَا قَالَ لَا يَزَالُ
مَا دَامَ ذَلِكَ الْمَدَادُ بَاقِيَا
وَالْعِلْمُ مِثْلُ وَحْيَاتِهِ الطَّلَبِ
وَتُظْهِرُ الْعِلْمَ لَنَا الْمُنَاطَرَةَ
وَهُوَ عَقِيمٌ وَالنَّتِيجَةُ الْعَمَلُ
كَذَا رَوَاهُ عَالِمُ التَّمْهِيدِ
وَكَانَتْ الصَّحْبُ عَزِينَا فِرْقَا
فَدَخَلَ الْهَادِي عَلَيْهِمْ فَوْقَ
كَانُوا عَلَى الْقُرْآنِ فِيهِ عَكْفُوا
قَالَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ جَلَسَا
وَذَلِكَ مَدْحٌ بِأَهْلِ الْمَشْتَغَلِ
وَالْبَعْضُ فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ
وَالْبَعْضُ فِي التَّوْحِيدِ وَالتَّجْرِيدِ

فأنه لا شبه له ولا مثل
 ولا له في ملكه مشير
 والسنة التحليق في الذكر كما
 (ولن تضلوا ما علمتم أبدا
 وإن يكن في الذكر لما يوجد
 وإن يكن لم يوجد فهو إلى
 وبوجوب طاعة الأعلام
 يلتئم الشمل بهم ويجتمع
 وإن وجدت حلق العلوم
 فانما الصدود حرمان عُرِف
 كما روي عن نفر ثلاثة
 وواحد أدركه الحياء
 وفاز واحد وقد آواه
 فالاول المعرض كبرا وحقق
 والثالث الذي لمواه احتبس
 وطلب العلم لغير الله
 فقد أتى وبلى لمن لم يعلم
 والويل مرتين للذي علم
 فعلمه له وبال وقعا
 بك العياذ من وقوع في الزلل
 انت إلهي الواحد المهيمن
 لأن مقصود العلوم العمل
 والويل فهو خيبة أو هلكة
 وقيل واد كان في جهنم

كلا ولا أيد فكل ذا بطل
 ولا نظير لا ولا وزير
 عرفته قولا مضى مقما
 بالذكر والسنة (نصا وردا
 فانه في الأثر المحمدي
 أولى الأمور العلماء الفضلا
 يقوم فينا علم الاسلام
 مفترق الأمة في قول رُفِع
 فلا تصد عن سبيل القوم
 عن فضل وهاب المعالي والشرف
 أعرض واحد عن الهداية
 في جانب كان له ثواء
 في كهفه وكنفه مولاه
 والثاني في بحر الحياء قد غرق
 وكان في الحلقة معهم قد جلس
 يحرم شرعا وكذا المباهي
 لأنه في بحر جهل مرتضى
 لكنه لم يعملن كما لزم
 يقوده الى الجحيم فاسمعا
 ومن سلوك لسبيل قد حظل
 تعلم مانخفي وما قد نعلن
 وحب ذا فينا الذي قد يعمل
 فقد ترى ذلك أمرا أهلكه
 يذيب كل مابه يوما رمى

بعلمه اذ الهدى فى العمل
 فهو الذى باهى به اعلمنا
 ولا تكابرنا بها للنبها
 مُكدر لصفوة القلوب
 أو رفعة فإنه قد ظلمه
 أوقفه الله العظيم الباري
 وذلة كانت على أهليه
 زين العلوم دايمًا فاستقم
 ضل وهكذا سبيل الحكم
 من السما للأرض في بئر سكر
 قعر لها ولو أصاب مثلاً
 أضر بل أشد في ذا الحكم
 إن قال بالباطل فيه أو أمر
 نعرفه فافهم لذى المعاني
 بالجهل في الشرع وقد أضرا
 للحق إذ في قصده مخالفة
 وذاك رب العرش لا يرضاه
 أي رسول في الأنام أرسلنا
 بما أردناه ونفعلننا
 وقد حكمنا بالهوى وباللعب
 ضلت به في سعيها رجال
 وابتاع المصطفى من مضر
 نبينا ونرفض الضلالا
 وبعدهم أكرمنا بالعلما

يكون منزلاً لمن لم يعمل
 ومن بعلمه يفاخرنا
 ولا تمار بالعلوم السُفها
 وذاك من كبار الذنوب
 وطالب العلم لنيل العظمة
 وموقف الذلة والصغار
 ولا يزال حسرة عليه
 حتى يكون العلم زينا فاعلم
 ومن يكن أفتى بغير علم
 لذاك قال المصطفى كمن وقع
 صادفها حال سقوطه ولا
 فالشرع والطب بغير علم
 فقايل في الشرع بالدين أضر
 وضرر الطب على الأبدان
 ولو أصاب الحق قد تجرّا
 لم تغنه في ذلك المصادفة
 لأنه مُحَكَّم هــواه
 لو كان يرضاه لما احتجنا إلى
 نتبع الهوى ونَحْكَمُنَا
 ما ذلم الرسول فادر والكتب
 معاذ ربي أنه ضلال
 انا تُعَبِّدُنَا بهذا الأثر
 نتبع ما في الذكر أو ما قالوا
 فالله بالرسول علينا أنعمنا

نَتَّبِعُ مَا قَدْ حَقَّقُوا وَلَا جَرَمَ
 لَكُنَّا عَنْ عِلْمَاءِ السُّوءِ لَا
 لِمَا رَوَى لَنَا عَنْ الرَّسُولِ
 لَا تَأْخُذُوا إِلَّا مِنَ الْمَرْضِيِّ
 بَلْ نَرَفُضُ الْمَبْطُلَ لَوْ كَانَ عَلِيٌّ
 وَفِي الرَّبِيعِ وَصَفَهُمْ قَدْ وَرَدَا
 فَلَا نُطِيلُ ذِكْرَهُمْ فِي النِّظَمِ
 حَقَّهُمْ أَنْ تَعْدَمْنَ أَسْمَاهُمْ
 هُمْ هُمُ الدَّاءِ الْعُضَالُ فِي الْأُمَمِ
 وَالْعُلَمَاءُ لَوْ أَصْلَحُوا فِي النَّاسِ
 وَبِفَسَادِهِمْ يَعْصِمُ فِينَا
 لَوْ تَبَعُوا لِلْحَقِّ دَائِمًا فَلَا
 لَكُنْهُمْ قَدْ تَبَعُوا الْجَبَابِرَةَ
 صَبَّتْهُمْ الدُّنْيَا فَلَا غُرُوبَ عَلَى
 إِلَّا تَرَى السِّلْعَةَ تَغْلَى ثَمَنًا
 لَوْ رَفُضْتَ تَعَطَّلَتْ فَتُخْسِرَ
 تَذَرَعُوا بِالْعِلْمِ لِلْمَرَاتِبِ
 قَدْ أَكَلُوا بِهِ رِيَاشَ النَّاسِ
 قَامُوا بِبَاهُونَ الْمُلُوكِ فَالْعَجَبُ
 يَعَاقِبُونَ فَاعِلَ الْحَرَامِ
 وَإِنْ تَقَابَلَ بَيْنَ مَا فِي الْكُتُبِ
 بَلْ أَنَّهُمْ لَوْ تَرَكُوا وَأُطْلِقَتْ
 فَالْعِلْمُ فِي صُدُورِهِمْ أَسِيرٌ
 تَعَلَّلُوا فِي ذَلِكَ بِالْمُنْكَورِ

إِذْ تَابَعَ الْحَقُّ مَعَ اللَّهِ سَلَمَ
 نَأْخُذُ دِينَنَا وَلَوْ فِينَا عِلَالًا
 فِي ذَاكَ مِنْ مَقَالِهِ الْمُنْقُولِ
 مَعْنَى حَدِيثٍ جَاءَ فِي الْمَرْوِيِّ
 وَلَا نَبَالِي بِالْخُنُونِ الْمَبْطُلِ
 فَدَعَهُمْ لَا تَطْلُبْنَ مِنْهُمْ هُدًى
 إِذْ ذَكَرَهُمْ أَذِيَّةٌ فِي الْفَهْمِ
 وَتَرَفُّضِ الْأَقْوَالِ فِي مَسَاعِهِمْ
 لِأَنَّهُمْ قَادَةُ كُلِّ مَنْ ظَلَمَ
 لِأَصْلَحِ النَّاسِ بِلَا التَّبَاسِ
 ذَاكَ الْفُسَادُ هَكَذَا رَوَيْنَا
 تَرَى الضَّلَالَةَ فِي الْأَنَامِ حَصَلًا
 وَنَسَفُوا عَنْهُمْ حَقُوقَ الْآخِرَةِ
 ذِي الْجَهْلِ مَهْمَا فِي الضَّلَالِ نَزَلَا
 بِمَشْتَرِيهَا فِي الْأَنَامِ فَاظْنَانَا
 صَفْقَةً مِنْ غَدَا بِهَا يَتَجَرَّ
 وَجَعَلُوهُ سَلَمَ الْمَكَاسِبِ
 وَفَاخَرُوا بِالْمَالِ وَاللِّبَاسِ
 مِنْ شَأْنِهِمْ وَكَلْنَا مِنْهُمْ عَجَبٌ
 وَيَفْعَلُونَ مُوجِبَ الْآثَامِ
 وَفَعَلَهُمْ فِي كُلِّ شَيْءٍ تَعْجَبُ
 أَيْدِيهِمْ حَالًا تَرَاهَا أَهْلَكَتِ
 وَالطَّمَعُ الْمَرْدِيُّ لَهُمْ أَمِيرٌ
 مَعَ عِلْمِهِمُ بِالْمَذْهَبِ الْمَهْجُورِ

فلا يشيرون بخير ابدا
فالمصطفى يرجو بهم نصرا على
والحق قد ناشدهم ما وجبا
يارب وفق لاتباع المصطفى
والعلم قدره عظيم مطلقا
كم قد أتى في فضله وكم وكم
وكم رسول الله فيه رغبا
فقد ذكرنا هاهنا من فضله
والعلم حسبك اسمه كالجهل
والعلم يحيا الكون في حياته
والخير كل الخير في العلم وقع
والعز في العلم بلا انكار
ثم الغنى في العلم أما الفقر
والدين في العلم فلا دين لمن
والعلم حتى مادعى بالأدب
ان من البيان جاء سحرا
أما بلا علم فجهل معتكر
ان رسخ العلم بقلب أحد

لكن يجارون لمن قد أفسدا
من رفض الحق وولى مبطلا
وكلهم إجابة الحق أبى
وافتح على العبد الجهول ما اختفى
والحمد لله على ما وقفا
حض عليه الله في الذكر الأتم
وكم إليه قد دعا وجبا
انموذجا يكفي لكشف عدله
فعش عليها كاملا في الفضل
وتظلم الدنيا لدى فواته
والشر كله من الجهل نبع
والذل في الجهل فلا تمار
في الجهل مطلقا دراه الفكر
كان أخا جهل متى يدين
فانه داع لأعلا الرتب
وهومن العلم أخي يدرى
والقول لغو دونه وقد هدر
أثمر في لسانه فاجتهد

النية

وحيث ان الأمر بالمقاصد وكل شيء حسبما به قصد وهو من العلم ولا يستنكر ان بيان العلم عند الكمل مبلغ الى المراقى الساميه ومرشد الناس الى الحق بلا من ذلك النية في المساعى ولا انتفاع ابداً بالعلم فنية الانسان أصل عمله (فانما الاعمال بالنيات) ونية المؤمن فى الربيع معناه قصد القلب للخير كثر وكله خير فكان الأكثر لأنه يكتب كل مانوى وعكسه منافق قد وردا وعندنا النية شرط صحة ثم لكل مانوى ومن قصد ويجد الانسان فى أعماله يرى الجهاد ويرى أنواعا والصدقات وجميع الخير فيقرأ الانسان فى نيته فيعجب من عمل يراه

نعرفه فى مذهب الاماجد فاسمع وماله الفتى قد اعتمد فان فضل العلم أمر يهر غايته ايضاح كل مشكل وباعث الى الأمور العاليه ريب درى ذلك كل العقلا بها ينال كل الانتفاع وغيره الابهى فى الحكم فى الخير والشر ولو فى أمله صحتها لا بالتقولات خير أتت من عمل المطيع منه وما يعمل شيء منحصر خيرا من الاقل فيما يظهر وقد نوى الكثير والخير حوى فانه ينوى مقاصد الردى تكون لاشترط كمال مثبت خيرا يلقاه بتوفيق الصمد فضائلا لم تك من أفعاله من العبادات التى تراعى تدركها النية فى المصير ذلك كله بحسن قصده ماكان يدرى أنه أتاه

يقول يارب لذا لم أعمل
يقول منك ذاك قد عرفته
علما باخلاصك في المنوي
لمن يشا إل هنا يضاعف
والله نو الفضل العظيم قالا
فالنية العزيمة القلبيه
من أين لي نيل الكثير الأكمل
نوبته وأني ضاعفته
أجزيكه بضعف كل شي
وفضله طافت به اللطائف
والحمد والشكر له تعالى
لا اللفظ في ملتنا المرضيه

الوحي

والوحي إرسال كأوحينا إلى
والأمر في شأن الحواريينا
يقضى اليك وحيه بيانه
وبعضهم لبعضهم أوحى عنا
إشارة أوحى اليهم ورد
وقوله أوحى لها أقرها
والوحي فهو الذكر أيضا فافهم
إما الى النبي في أحوال
أوله رؤيا يقال وترى
وتارة ينفت في روع النبي
وتارة ياتيه في شكل رجل
وتارة ياتي اليه صلصلة
وشدة الوحي عليه ظاهره
فهو يقاسى "منه للشدايد
وعظم المنصب مقرون بما
وليس فوق منصب النبوة
ومنصب المختار بين الانبيا
فسيد الكل النبي المصطفى
والوحي سد عن سواه اذ ختم
وفضله باق دوام الدهر
باق بحفظ الله لم يغير
خلاف ما أنزل قبله على

نوح والهام الى النخل انجلى
وللبيان فافهم التبيينا
معناه حسبما أتى برهانه
يوسوسون فهو معناه هنا
عن زكريا قد حكى لنا الأحد
معناه فاعرف شأنها وأمرها
ينذرهم بوحيه المحتكم
يأتى كثيرة بلا جدال
كفلق نور الفجر حين انفجرا
نفثا فيدرى ما بدا من مطلب
يخاطبته كذا على مهل
وهو أشده حكى من نقله
وقوة تبدو عليه شاهره
كما روى ذلك كل شاهد
ناسبه يعرف ذاك العظما
من منصب نعرفه في الأمة
يعلو ويسموا الأنبيا والأوليا
قد حاز في الخلق المقام الأشرفا
بصفوة الخلق وسيد الأمم
وحسبنا منه بقاء الذكر
باى شئ للهدى مغير
من كان قبله نبيا مرسلا

لحكمة قد صار ماصار على ماسبق القرآن مما أنزلا
فلانطيل النظم بالبحث هنا في ذلك الموضوع عن قصد لنا

القران

والذكر فهو منبع المعارف
ومعدن الأسرار والأحكام
ومركز الفصاحة التي بها
فمن يقل به فانه صدق
فهو الصراط المستقيم الواضح
وعامل به فانه رشد
فينبغي تعليمه من قبل
قال النبي (علموا القرانا
فعلموهم معانيه الغرر
فاننا به تَعَبَّدْنَا كَمَا
والغرض المطلوب منه ما حوى
فاللفظ قالب وفي المعنى الهدى
وحافظن عليه بالدراسة
فانه كالإبل المَعْقَل
والدرس للذكر عِقَالٌ مانع
ومن نَسِيهِ بعد ما تعلمنا
وقيل بل كفر نفاقٍ قد كَفَر
وقيل لا يكفر حتى يجهله
وقيل لا يكفر مهما أفرزه
وقيل بالنسيان ليس يكفر
لكنه بالترك للأعمال
وقيل من بِمَرَضٍ ينساه

ومفجر العلوم والعارف
ومخزن الآثار في الاسلام
أعجز كل البلغا فانتبها
وانه قد قال في ذلك حق
وهو الدليل والخليل الصالح
وتابع له اصاب ما قصد
كل علوم عقلنا والنقل
أولادكم) ننقله برهانا
مما نهى عنه صريحا أو أمر
نتلوه نبحتنَّ عما حكما
من المعاني في خباياه انطوى
ففي معانيه الكرام اجتهدا
بالليل والنهار للحراسة
تذهب مهما تركوها مهمة
من الذهاب قال ذاك الشارع
يحشر في يوم القيام أجنما
وقيل بل أعمى تراه قد حُشِر
فيستوى بغيره في المسألة
يوما من الشعر فكن من أحرزه
وهو على هذا فسهل يظهر
بكفر قطعا دون ما جدال
فذاك عذر واضح هده

لأنه لم يك عن إهمال
وقد عرفت الخبر المقدما
وذاك فيما قيل مقطوع اليد
وقيل في الأجزم لاحجة له
وقيل بل يجيء مقطوع السبب
وقد أتى القرآن أيضا سبب
فهو بأيديكم وأيدى الله
وقيل يلقي الله خالى اليد
ولا يجوز تركه تعمدا
فاحرص عليه جاهدا مجتهدا
قد اعتنى بعض من الصحابة
فانهم قد خلقوا له ومن
قد جمعته سادة الأنصار
وهم يقال ستة منهم أبى
كذلك زيد وأبو أيوب
وساير الصحب لساير السور
وجمع القرآن قيس بن السكن
ثم أبو الدرداء فيهم ذكر
وجامع القرآن فينا سيد
وكاد ان يكون قد قيل نبي
عليه ان يكرمه اكراما
مراعيًا حقوقه المرعية
واحفظه من أهل النجاسات فلا
فجنب وحايض وكل من

كلا ولا تقصير في ذى الحال
بأنه يحشر منه أجزما
وقيل بل قطع لكل الجسد
ولا لسان عند بعض الكمله
لانما نسيانه إثم وجب
يكون في أيديكم لا يذهب
نسيانه قطع بلا اشتباه
صفرا من الخبر بأى مقصد
فعامد الترك أراه مفسدا
فى جمعه فان جمعه هدى
بجمعه حفظا ولاغرابه
يخلق لشيء فله ييسرن
كما روى ذلك فى الآثار
ثم معاذ وأبو زيد الفتى
عثمان بعده على الترتيب
يحفظ كل حظه على قدر
وابن نمير وعبادة الفطن
قد جمعه كله جمعا شهر
مقامه فى العالمين مفرد
لما حوى من شرف فى المذهب
ويعلم الحلال والحراما
وهكذا آدابه الشرعيه
يقرأه الا الطاهرون الفضلا
يكون غير طاهر لا يقرآن

ولا يمسوه كذاك باليد
(حتى يكونوا متوضئين)
وفي الكتاب نفسه قال لنا
وذاك للتعظيم والاجلال
وفرزه من ساير الكلام
وقد ابيح للذى قد بالا
وقد رروا يقرأنا القرآن
عنه وذاك الجنب المذكور
ولعلي مثله وفيه
يقول كان يقضين حاجته
ويأكل اللحم ولا يحجبه
سوى جنابة روته العلما
فعظم القرآن مهما تستطع
تعظيمه لرنا تعظيم
فمن أراد الحق فى سواه
ولانسافرن بالقران
كما أتى النهى عن المختار
قال ألا يذهبوا به ورد
او يفعلوا فيه بشيء باطل
وأنت ان نظرت فى تلك العلل
لانه المحفوظ فينا أبدا
وكتب النبى للنصارى
وحكم بعضه كحكم الكل
وعله من حيث انهم نجس

وليس قيذا بل جميع الجسد
تمام مافى ذلكم رونا
الا المطهرون قولا بينا
كى لا يكون الذكر فى ابتزال
بذاك وهو واجب الاكرام
أو غايطا أبدى ولاجدالا
فى كل حال غير مانهانا
ونحوه هذا هو المشهور
زيادة دلت على التكريه
وبعدها يستأنفن دراسته
وفى رواية ولا يحجزه
وكلهم به هناك جزما
تعظيمه تنل مقاما مرتفع
وقدره مع ذى العلا عظيم
فانه ضل به هواه
يوما الى أرض ذوى الكفران
فى ذاك من رواية الابرار
اي فينالوه بسوء عن حسد
من نحو تغيير الكلام العادل
لم ترها تفيد شيئا أو تُعِل
كيف نقول منعه تأكدا
فى كتبه اليهم جهارا
فكيف هذا النهى فيه قل لي
وشرط طهره لمن له لمس

وذاك مردود بأن بعضه كَكُلُّه فالطهر كان فرضه
وصح أيضا آخر الزمان يكون فيه النسخ للقران
ونسخه بموت أهله عرف ان ذهبوا يعز عنهم الخلف
ثم تكون بعدهم رجال مثل البغات سفها(١) جهال

(١) رفع جهال على تقدير خبر مبتدا محذوف ١ هـ

ترتيل القرآن

وحيث ان الذكر قدره العلي
لأن ذاك من حقوقه عرف
ترتيله أدل عند العلما
اذ فيه توضيح الكلام مشرقا
فياخذ السمع معانيه الغرر
يجذبها بذاك حتى يمتلك
وحسنوا القرآن قال الهادي
وان قرأت رتل القرآنا
ولا تغنوا أي به كذا ورد
يحب ربي تسمع الملائكة
وفسروا الترتيل بالتؤدة
وذاك تبين الحروف فاعلما
بحيث من يسمع عن تمكن
لأن في ذلك فهم ماتلي
وعندنا الترسل الترتيل
بلا تجاوز لحد فاعلما
وقيل بل ايضاح كل مخرج
وهكذا مواقع الوقوف
وقيل خفض الصوت في القراءة
وفي حديث حفصة مادلا
تكون من أطول منها فاعلما
وعن قتادة يمد مدا

أوجب أن يقرأ بترتيل جلي
وفيه أسرار درى بها السلف
على مرامه لأمر علما
كالشمس في بهجتها قد أشرقا
باهرة لكل أرباب الفكر
جوهرها طبعا يرى من غير شك
وهو دليل بين المراد
نص الربيع واردا برهانا
تمام ذلك الحديث في سند
لذكره من الرجال الناسكه
وبترسل البيان المثبت
بينه في الذكر تحكى الأنجما
يسمعه على الصحيح فافطن
والغرض الافهام عند الكمل
وذاك التبين وهو القول
هذا هو الترتيل عند العلما
لكل حرف في صحيح المنهج
جار على مخارج الحروف
وهكذا التحزين في التلاوة
عليه في الربيع فادر الأصلا
أطول في الترتيل فيها فافهما
نبينا ولا يرد ردا

والأمر بالترتيل لاستحباب والغرض التدبر المفيد لا والهد مع قوم أخف فأعرفا وعكسه الترتيل مع قوم وقع وانظر الى من يختم القرآن ذلك للهد تراه استلزما ولا تغنوا اى به فقد حرم وذاك ماخالف للترسل به يزول رونق الكلام فيمنع الافراط فى الترسل ويمنع الترجيع والتضريب والأول الترديد للأصوات فى وهو مشابه أولى الالحان والثانى مد الصوت بالتحسين والامر بالترتيل صح فأعرفا تستمع الأملاك للترتيل بل ينفرون أي من التغنى بل التغنى فهو مزمار عرف وكل ما تقر للاملاك وقد اجاز الشافعى التغنى وأوردوا عليه نصا زينوا وزينوا القرآن بالأصوات

عند الكثير قيل لا الايجاب غير وفهما للمعانى حصلا لطبعهم عليه دون ماخفا وكل فرد فعلى ماقد طبع فى ليلة وركة قد كانا ودونه لايتأتى فاعلما لأنه عن غير أصل فانهدم مغير للذكر أي حين تلى وبهجة توجد فى النظام منعا على رأى الهداة الكمل ومن قرا(١) بذاك لايصيب حلق الذى يقرأ كذاك فأعرف متى يغنون مع الركبان له فع التضريب بالتبيين أما التغنى فهو أمر زيفا لالتغنى فادر للتعليل وهكذا من صحبة المغنى من أمر ابليس كما روى السلف يحرم شرعا قد حكاها الحاكي بالذكر والأحناف أهل الفن قراءة القرآن وهو أزين دليلهم جاء مع الرواة

(١) قوله ومن قرا بعدم تحريك الالف ضرولها ا هـ

من لم يكن به تغنى فانظرا
 أي في التغنى فادر تأويل الخبر
 وهو جلي وله مستند
 به فمعناه بذاك استغنى
 ونحوهم ممن مضوا كفارا
 بالذكر في تلاوة فلتجهروا
 الى النبي الهاشمي الأماجد
 سماعهم عن مطلق الأغاني
 إلا هوى يبعثه الشيطان
 قيل عبيد الله ذو الأغاني
 أعنى سعيداً دون ما خلاف
 وابن مسيب عليه عتبا
 وقد تجافى ذاك أعنى عمرا
 انكاره أيضا بنقل وسند
 بالذكر عن شيخ همام عالم
 يوجد عن عباehl أبرار
 اى بلغاتهم روته العلما
 ليس لهم طبع هناك حاكم
 فأخطأوا نهج البيان الأكرم
 يركب متن الجهل فينا العقلا
 واهموا الناس الهدى وهى علل
 والله ستار غفور صمد
 نهج الصلاح وهو جهل لايسع
 ليس له أصل بكل حال

وليس منا قال سيد الورى
 ورد أن ذاك غير منحصر
 بل فيه والترتيل أيضا يوجد
 وقوله من لم يكن تغنى
 عن كتب اليهود والنصارى
 وقيل معنى يتغنى يجهر
 قد جاء هذا فى حديث مسند
 فليجعلوا تلاوة القرآن
 وما التغنى عنده الركبان
 أول من تلاه بالالحيان
 وقد مشى ذاك الى العلاف
 والأموى عمر قد ضربا
 يقول لاتقرأ كذاك الامرا
 وقاسم نجل محمد ورد
 لاتتغنوا طلب الدراهم
 عن مالك ذلك فى الآثار
 والناس كانوا يقرأون فاعلما
 ودخلت فى ديننا أعاجم
 ولا لهم فصاحة التكلم
 زلوا بذاك فى مواطن ولا
 فأحدثوا فى سيرهم كل خلل
 ظاهرهم الى الصلاح قصدوا
 ظن الورى فى ذلك الحال وقع
 يستعملون اللفظ فى أحوال

يخرجون الحرف مما ليس له
وينبذون لمذاهب العرب
وذلك في مد وهمز فاعلم
وهكذا الافراط في الاشباع
وهكذا الادغام في أشياء
أوردها إمامنا في المسند
فرتلن قراءة القرآن
فالله قد أنزله مرتلا
وذلك المعروف بالتجويد
مبيناً مخارج الحروف
والقصر والمد مع الصفات
أما مخارج الحروف تعتبر
فالجوف صح مخرجا للآلف
وذلك ان كان سكون وقعا
وهي حروف عرفت بالمد
فالياء في النطق تميل نازله
والواو لاتزال دوما في الوسط
واللين من لازم ذى الحروف
والهمز والهاء بأقصى الحلق
ووسط الحلق له حرفان
والغين والحاء لانداه هما
تراه في النطق الى الحنك صعد
ووسط اللسان مع ما والى
للجيم والشين كذا للياء

بمخرج ويجهلون عله
اذ أفرطوا في الامر من غير سبب
وغنة وحالة الترتم
وهكذا الافراط في الاضجاع
عديدة جاءت بلا امتراء
(فراجع الثالث منه تهتدى)
تلاوة واضحة المعانى
وهكذا منه الينا وصلا
كما أتى في المسند المجيد
مراعيًا لوازم الوقوف
كمثل ما جاءت عن الرواة
مع غالب القرا بسبعة عشر
والواو والياء على شرط وفي
بعد مجانس هناك سمعا
جوفية مع الهوى الممتد
وآلف صاعدة وطائله
فاتقن المخرج واحذر الشطط
تكون في لين لها مألوف
قد وقعا في نطق كل الخلق
عين وحاء جاء في البيان
والقاف من أقصى اللسان علما
والكاف للأسفل نطقه ورد
له من الحنك العلي آلا
فهى جميعها على سواء

والضاد من طرف اللسان خرجا
 وجاز من يمينه لكن عسر
 والنون من طرف اللسان جاء
 والراء قرب النون نال مخرجا
 والطاء والذال وتاء فاعلما
 ومن أصول للثنايا العليا
 والصاد والزاء وسين أحرف
 مخرجها من طرف اللسان
 أسلية من أسلة اللسان
 والطاء والذال وتاء فاعرفا
 من طرفى لساننا تراها
 فالفا من اطراف الشفاه تخرج
 والواو والباء وميم تخرج
 فالواو بين الشفتين فاعرف
 والبا بأطراف الشفاه فاعلما
 وغنة تبدو من الخيشوم فى
 وذلك صوت الظبى قال العلما

ومال للأيسر لما درجا
 واللام نحو الضاد أيضا قد ظهر
 لكن تحت اللام قد تراءى
 لكنه لداخل تولجا
 من طرف اللسان قال العلما
 نطعية للحنك تسمو عليا
 تعرف بالصغير فيها فاعرفوا
 فاعلم ومن سفلى الثنايا الثانى
 اى مستدقه بلا نكران
 لثية تعرف دون ماخفا
 ومن ثنايانا وقل عليها
 فهو لها فى الاعتبار مخرج
 على تقارب لهن مخرج
 مخرجها باللين والتلطف
 وبعدها الميم لهن تماما
 تحقيقها اى من أغن فاعرف
 والله يهدينا الطريق الأقوما

صفات الحروف

وحيث للحروف عند العلماء يلزم ان نذكر منها طرفا وهي على التحقيق كيفيات تميزت بها بلا شك ولا فيعرف الحرف بها من غيره وشبهوا المخرج بالميزان والوصف للحرف كمثّل الناقد فالوصف ناقد لوزن المخرج صفاتها بالاستفال يدعى وبعده الاصمات والهمس وقع وبعد ذاك فهو الاطباق مجهورة وهي باعلان ثبت يمنع جَزِيَّ نَفْسٍ معها متى عشرون حرفا غير حرف فاعرفا وما عداها همسها قد علما مهموسها يجمعه (شخص سكت أما شديدها (أجد قط بكت) فتلك في قوتها بشدة لم ينحبس في جريها عيث النفس اما التي تعرف بالاستعلا في النطق تمضى للصعود ساميه

صفاتهما معروفة لتعلما يبين منها في المقام مااختفى معروفة وهي لها صفات ريب دراها العالمون الفضلا كالمخرج الدافع كل ضيره للحرف عند صحة الأوزان له على رأى الأولى الأماجد وذاك أصل موضح للمنهج أولها والانفتاح يرعى والشدة استعلا لذاك قد تبع وبعده يقال الاندلاق تجهر في النطق بقوة أتت ينطق ناطق بها قد ثبتا جهريها قد جاء دون ماخفى كذاك قد قال الرجال العلماء عندهم (فافهم لجملة أتت ووسط أي (لِنْ عَمَرٍ) كذا أتت وهذه قد عرفت بالرخوة ولا جرى بقوة إذ ينحبس فسبعة لها المقام الاعلا ضد استفال وارد علانيه

وهى يقال (ضغط قط حصر
فما عداها الاستفال ينزل
أما التى تعرف بالاطباق
طايفة من اللسان تنطبق
يجمعها صض ووظ فاعلما
والانفتاح الافتراق تفترق
أقوى الحروف عندنا المستعليه
من ثم لاتمال فى النطق لما
أما التى تعرف بالمذقة
فبعضها من ذلق اللسان
وبعضها يخرج من ذلق الشفة
يجمعها اى (فر من لب) ورد
وأحرف الصغير صاد تبعا
مأخوذة أى من صغير الطائر
والصاد أقواها لاطباق عرف
أما التى توصف بالقلقلة
من شدة الصوت لها تقلقل
واحرف اللين هما واو ويا
كلفظ بيت ثم خوف فاعرفا
من غير كلفة على اللسان
والانحراف واقع للام
أعنى له يصلح حيث كررا
اما التفشى الاتساع فاعلما
وهو انتشار الريح عند النطق به

خص) كمالها على هذا الاثر
عليه فيما قد حكاه الكمل
مأخوذة من حال الالتصاق
والاعتبار شاهد وقد صدق
أربعة تحقيقها قد علما
لسانه عن حنكه اذا نطق
وهكذا المطبقة المستوفيه
يلزم من تفخيمها لتعلما
من طرف تخرج عن تفرقة
اي طرفه فى واضح البيان
فهذه مذقة فى المعرفه
فى نقل أهل العلم أرباب الرشد
سين له والنزاي أيضا فاسمعا
قوية فى الاعتبار الشاهر
فيه وفى استعلائه كما وصف
(قطب جد) تكون للقلقلة
صاعدة بالضغط قال الأول
أى ساكنان بعد فتح رؤيا
لينهما فى ذاك مافيه خفا
فى النطق فافهم هذه المعانى
والراء للتكرير فى الكلام
مع انحراف فيهما تقررا
وذاك للشين يراه العلما
يفهم ذاك الحال كل منتبه

والضاد حرف مستطيل فاعرف
والمستطيل ما جرى في المخرج
أى انما الممدود ما فى نفسه
والخطأ المخل بالمعنى مُنَع
أما الذى ليس يخل ماوقع
مخرجه وذاك غير مختفى
خلاف ممدود بأصل مبهج
جرى مع النطق لدى تأسيسه
وذاك فى الاعراب معهم قد وقع
كالترك للاخفا وقلب فاستمع

التجويد

والقول فى التجويد عند العلماء
وفيه زينة التلاوة التى
وزينة الاداء والقراءة
والأول الترتيل فى النظم سبق
والثالث الحذر من الاسراع
وينسب الترتيل أيضا لورش (١)
والحذر عن ابن كثير وأبى
أما الذى يعرف بالتدوير
فهو لابن عامر قد نسبا
والقصد إعطاء الحروف حقها
كالهمس والتشديد والرخاوة
والاستفال ثم تفخيم عرف
فاحذر من التمطيط فى الترتيل
واحذر من الادماج فى الحدرولا
لأنما قراءة القرآن

من جعل ذاك الشئ جيدا سما
أضحت جمالا للكتاب المثبت
بكل مامر بأسمى حالة
والثانى تدوير وكل ذاك حق
فى قولهم فلتعه ياواعي
وعاصم وحمزة له جهش
عمرو وقالون اليهم فانسب
وهو توسط بلانكير
ثم الكسائى اليه ذهب
من صفة تكون مستحقها
والجهر والترقيق فى القراءة
وهكذا إستعلوها قال فى السلف
فانه يجىء بالتخليل
تأت به فافهم هدى تأصلا
مثل البياض مع أولي العرفان

(١) قوله جهش اذا قال به واعتمده قال قال فى مختار الصحاح الجهش ان يفرع الانسان الى غيره
كالصبي يفرع الى امه ويقال جهش اليه فى باب قطع . وفى الحديث اصابنا عطش فجهشنا الى
رسول الله الله اى فرعنا اليه وليس المراد الفرع الذى هو الرعب وانما هو التوجع والتشكى والقاء
بالنفس الى من يخفف عنها سالم (٢) قوله يجىء بالتخليل أى الخلل اى يكون خلا فى القراءة فان
التمطيط لا يصلح ٥

ان قل صار سمرة وان يزد
وقيل فى الموطا والنسائي قد
قال (اقرأوا القرآن ان قرأتموا
قال واياكم ومعناه احذروا
وهكذا يقول فى لحون
فانه سوف يجيء قالوا
يقول من بعدى يرجعوننا
ترجيع أرباب الغناء فاعلما
ولم يكن يجاوز التراقي
مفتونة قلوبهم ومن تبع
وقصد هادينا بلحن العرب
جبله فيهم بلا تكلف
وهى التى تعرف بالأنغام
والقول فيمن لم يكن يجاوز
هم الذين همهم ما يسمع
لا يعلمون بالذى فيه ورد
واحذر من الترقيص فهو يحرم
يرعد صوته كمن أصيبا
ترنم يمد فى غير محل
وهكذا التحزين لانراه
يترك طبعه الى التحزن
بل حسنه لزوم طبعه فلا
لأنه يدعو إلى الرياء
ان الريا خفاؤه قد وردا

يكون معهم برصا بلا فند
نص عن الهادى الامام المعتمد
أى بلحون العرب) نص يرسم
لحون اهل الفسق فهى منكر
أهل كباير كذى المجون
أقوام سوء سفها جهالا
قرآننا أي حين يقرأونا
وذى ترهب ونوح علما
وهى حناجر على اتفاق
لهم ومن أعجبه ما قد صنع
أى طبعها اليه حقا فاذهب
ودع قراءة على تعسف
فانها مرفوضة المرام
لهم حناجرا فتلك الحاجز
من لحنهم لا غير أمرهم دعوا
من أمره ونهيه ولا فند
ومثله الترعيد حين يعلم
بالبرد أو من ألم تطريبا
مد كذا يزيد فيه فاحتفل
وان يكن اتاه من اتاه
فيخرج المعنى بلا تحسن
تطبع فاعرفه أصلا عقلا
كأنه الخاشع أى مرائى
فى سنة الهادى النبى أحمدا

ومن دبيب النمل أخفى فاحذرا
واحذر من التقطيع فهو أبعد
فيه المراعات لأصوات فقط
أنجعل القرآن للغناء
نعوذ بالله من الملاهي
والأخذ بالتجويد بالسماع
يأخذ من أفواههم مرتاضا
فانه عون على المرام

وانه يكون شركا أصغرا
من الجواز وهو عندى يفسد
دون المعانى وهو فى الأمر شطط
ونلهون فى ذاك بالآهواء
فانها من أعظم الدواهي
عمن لهم علم على اتساع
لفكه والفم طرا راضا
والعون مطلوب بذا المقام

القواعد المطلوبة

وحيث ان كل شيء يرجع
 فرق المطلوب للترقيق في
 كالألف الواقع بعد المستقل
 ان جاء بعد احرف الاستعلا
 والهمز في الحمد وفي أعوذ لا
 وفي اهدنا كذا في اسم الله
 ولام لله كذا يمتنع
 ومثله لام لنا لا يقبل
 وليتلف لامه كذا لا
 للكسر في لله والنون ترى
 وليتلف جاورت للياء
 وتلك رخوة واما الثانيه
 واللام أيضا من على الله فلا
 واللام من نفى لاتباع هم
 وذاك في خاتمة الحمد وقع
 ومرض فالميم لا يفخم
 والباء من بذى فلا تفخيما
 اذ جاورت لرخوة ولاجرم
 والجهر في الباء والجيم علم
 خوف التباس الباء بالفاء اعلم
 وبين كل حرف قلقله
 في غير وقف نحو ربوة ورد

الى قواعد هداها يتبع
 مقامه على المرام الأشرف
 لا بعد الاستعلا أو التفخيم قل
 تفخيمه معهم يكون أولى
 تفخيم فيه عندهم لم يقبل
 قواعد جاءت بلا اشتباه
 تفخيمه وهو المرام الأمتع
 تفخيمه كما عليه عولوا
 تفخيم فيه فادر تلك السبلا
 في قوله لنا بيانا ذكرا
 أولاها فافهم لذى الأنباء
 لحرف تفخيم أتت مواليه
 تفخيم فيه قال كل فضلا
 أهل ضلال قاله من يعلم
 والميم من مخمسه كذا امتنع
 وباء برق باطل فالتزموا
 فيه فكن من فهم التعليم
 فذاك مانع لذاك قد علما
 فاحرص عليه ولجهر فالتزم
 والجيم بالشين يقول العلما
 ان كان ساكنا فهذا الحكم له
 وان يكن في الوقف فالأمر أشد

والحاء من حصحص بين يافتى
اولاهما جاورت الصاد العلى
وجاء حق مثلها اذ جاورت
والسين من يسطو ويستقيم
والراء ان جاءت بكسر رقق
أكان قبلها سكون فاعلما
وكان بعدها حروف استعلا
كفى الرقاب وكذلك الغارم
ومثله البشري إذا أميلا
أما إذا مافتح الراء اعلما
ولم يكن حرف ممال فافهما
او كانت الياء تراها ساكنه
كالغار والخبير عندهم مثل
والراء بعد الكسر حيث سكنت
ان لم تقع من قبل حرف استعلا
وذلك مثل راء فرعون وقع
اما التى من بعد حرف استعلا
ومثله القرطاس والمرصاد
او كانت الكسرة غير لازمه
ومثله أيضا ان ارتبتم وما
وراء فرق الطود فيها اختلافا
فى القاف والتفخيم فيها علما
واخف تكريرا لراء شديدا
واللام من اسم الجلال فخما

ومن أحطت وهو أصل ثبتا
والطاء فى ثانية لها تلى
للقاف ذى الشدة أيضا قاربت
ومنه يسقون ويستديم
ولو لروم واختلاس حقق
او لم يكن يقوله من علما
او لم تكن فلتندر هذا الأصلا
والفجر حكم فى المقام لازم
فافهم فقد أوليتك التأصيلا
أو ضم أو سكن قال العلما
أوياء قبلها بتسكين سما
ترقيقها له العقول زاكنه
لذا المقام وارد عن الأول
ترقيقها عندهم أمر ثبت
وليست الكسرة فيها أصلا
ومرية حسب البيان المتبع
كنحو فرقة فتخيم جلا
تفخيمها معهم هنا يراد
ككسرة ارجعوا عليه حاكمه
ضارعها حكاه قوم علما
رققها بعض لكسر عرفا
لحرف الاستعلا ولم يتبهما
وكن لذاك موضعا واجتهدا
من بعد ضم ثم فتح علما

وبعد كسر مطلقا فرقق
واحرف استعلا ففخم أبدا
تفخيمه أقوى لاطباق عرف
كالقاف من قال وصاد من عصى
وبين الاطباق فى طاء أتت
ونحو ذاك خوف لبس يقع
وقاف نخلتكم فخلف العلما
أم لا لادغام هناك يوجد
واللام بالسكون من جعلنا
والغين فى المغضوب أمرها جلى
وبين الذال من المحذور لا
لأن فى ذلك قلب المقصد
لأنه يصير محظورا كذا
فالسین والزاء ذوا إنفتاح
فبانفتاح الفم والاطباق
وشدد الكاف كشركم لکی
والتاء أي من تتوفى فاعلما
وكل حرف راع فيه ماقع
وان تجد مثلین إدغام وجب
بشرط كون أول حرفا سكن
وهكذا الجنسان قال العلما
حتى يكونا مثل حرف واحد
فان هما يتفقان مخرجا
وذاك كالباءین واللامین

كنحو لله وفى الله اتق
وأحرف الاطباق فيها اجتهدا
فيها وليس ذاك فيه يختلف
وكل حرف اي يوصف خصصا
ای فى أحطت وبسطت حققت
بالتاء فيها ان ذاك يمنع
فيها هل استعلاؤها قد لزما
والماهرون للطريق مهدوا
والنون من أنعمت خذه عنا
ومثله ظللنا عند الكمل
تلبسن بالطاء يابن النبلا
ولا يصح ذاك عنه أبعد
سين عسى أي عن عصى حذار
والطاء والصاد طباق صاح
يمتاز ذاك الأمر باتفاق
يخلص ذاك الكاف قبل كل شيء
وتاء فتنة يقول العلما
من صفة له هداها فاتبع
لأول فى الثانى مع أهل الأدب
ادغامه يلزم معهم حيث عن
بالفن فالزم نهجهم لتسلما
وهو الهدى فى مذهب الأماجد
وصفة تماثلا فابتهجا
ونحو ذاك الحال كالراءین

أو يتجانسان أى فى المخرج
كالطاء والذال وطاء ثم ثا
أو يتقاربان فى المخارج
كالذال والسين مثل الضاد
فالمجانسان قل (١) رب ارحما
بل لا يخافون (٢) لدى التماثل
وأول المثليين أظهر يافتي
قالوا وهم فافهم فان الأول
لأن حرف المد إن أدغم لم
واللام لاتدغم فى نون وقع
وأدغمت فى النار والناس اعلموا
ونحوها قد أدغم الكسائي
أدغمها فى لفظ (٣) بل نتبع
وحرف حلق (٤) قيل ليس يدغم
كمثل فى سبحة فالحاء أبين
كالغين فى القاف فليس تدغم
واللام لاتدغم فى نحو التقم
بيانه تباعد المخارج
لأنما قواعد الادغام
حيث هما مثلان أول سكن

يتفقان فى صحيح المنهج
والراء واللام به تشبها
أو صفات فادر للمناهج
والشين فيما صح من أمجاد
فاللام فى الراء تراه ادغما
فأول فى الثانى كالتداخل
من يوم مع وهم لأصل ثبتا
ادغامه عندهم قد حظلا
يظهر له مد وادغام عدم
فى قل نعم لأن ذلك امتنع
لكثرة ذلك لم يحرمما
أى بانفراد عنه هذا جاءى
ونحوه ذلك عنه يرفع
فى جنسه ادخل منه فاعلموا
لأن حرف الحلق أمره خشن
كلا تزغ القلوب قوم أسلمو
حوت له وذاك غير منهم
يمنعه على هدى المناهج
توجب خلطا بين المرام
ففيه ادغام فقط فقد زكن

- (١) قوله المتجانسان كراء رب وراء ارحم ادغم الاول فى الثانى اى ادغم لام قل رب
(٢) أما المتماثلان كقوله بل لا يخافون فاللام الأول ادغم فى الثانى ويظهر أول المثليين كما فى يوم مع الخ
(٣) وأدغمت اللام فى النون فى تحويل نتبع
(٤) اتفقوا ان لا يدغم حرف الحلق فى مثله لقوته بل يجب اظهاره

او متحرك فاسكان وجب
وان هما أى غير مثلين وقد
ففيها (١) قلب وادغام جلى
اسكانه والقلب ولاادغام
فساكن أقل معهم عملا
من ثم ادغام صغير يغير
والمتحرك الكبير يافتى
واحرف شمسية ولاخفا
والقمريات كذاك تعرف
وميز الضاد عن الظاء بما
وذاك باستطالة ومخرج
والظاء فى مواضع ولاجرم
فالظعن بالظاء وظل فاعلما
والظهر والعظم فاما الأول
والثانى أصله العظيم فافهما
واحظر الأنظار أصله عرف
والعظم معروف وظهر يعرف
وظاهر أى ضد باطن علم
أما لظى مثل تلظى فاسمعا
والكاظمين الغيظ والظلم علم
والظفر والظلام بعده الظما

وبعده ادغامه ولا عجب
صح سكون أول بلا فند
او متحرك ثلاثة اعمل
بذاك قد صرحت الأعلام
من متحرك يراه الفضلا
ذلك مع حذاقهم قد اشتهر
فيه عن الاعلام هذا قد أتى
تحقيقها عندهم قد عرفا
واللام لكل لنا تعرف
صح لها من وصفها فالتزما
عندهم على المرام الأبهج
يعرفها من للعلوم قد لزم
من الظلال قال ذاك العلما
يقال عن ظهيره منتقل
والحفظ يقظة لها فلتعلما
بأنه التأخر هكذا وصف
واللفظ طرح واليه يصرف
بالظاء يدري ذاك عند من فهم
معها شواظ ولها فاتبعوا
بالظاء والاغلاظ مثله رسم
اي عطش مع ظفر النصر افهما

(١) اما اذا كانا غير مثلين وسكن اولهما ففيهما قلب وادغام وان كان اولهما متحركا ففيهما اسكان

وقلب وادغام فان الساكن اضعف عملا من المتحرك فيدغم ادغاما صغيرا

والظن اي ضد اليقين قيداً وظل وجهه وظلتم فارساً وماكل ماجاء بمعنى صاروا والحظر فهو المنع بالظاء ورد والفظ والغليظ ايضاً والنظر والحظ معناه النصيب يعرف وان ترى الضاد بظاء يجتمع لانه به المعانى تنجلى وذلك فى عدة الفاظ وقع وغنة الميم ونون شديدا لكنها تخفى اذا الميم سكن وتظهر الميم بكل موضع كميم أنعمت وتمشون وما وعند واو ثم فاء تظهر

والوعظ مثله بظاء وردا ذلك بالظاء ولم تلوما من ظل بالظاء ولاإنكار ومثله محتظر ولا فند أعنى به الرؤية بالظاء اشتهر بالظاء لا بالضاد قال السلف يلتزم البيان فى قول رفع والاختلاط موقع فى المشكل فى الذكر يديرها الذى له اتبع اظهارها أوجبها أهل الأذا اى عند باء نحو عنبر زكن من دون ذاك فى المقال الارتفاع ضارعتها وللمرام التزما وهاهنا اخفاؤها يستنكر

النون والتنوين

والنون والتنوين حيث وجدا
وقد بنوا عليهما أحكاما
من ذلك الاظهار والادغام
والقول فى التنوين فى النحو وقع
والنون فى سكونها قد تثبت
وهكذا فى الوصل والوقف فلا
فان تراها عند حرف حلق
كنحو من آمن أو من هاجرا
وهكذا عندهم من عملا
ونحو من غل مثالات غرر
ونحوها أيضا عزيز حكم
فالنون والتنوين يظهران
لأنه يصعب فى مثال
إما مع اللام وراء يدغم
أى لتقارب بمخرجيهما
فيثبت الادغام دون غنة
وادغمن عند ياء فاعرفا
بغنة هنا كذاك قد ورد
كذاك مع واو وميم فاعلما
نحو ومن ورائهم فى الواو قد
كذاك فى صراط مسقيم
وحطة نغفر لكم وهو جلى

عدًا من المرام مع أهل الأدا
فى الذكر قمنا نكشف المقاما
والقلب والاخفا ولا ملام
مبيننا بكل أصل متبع
لفظا وخطا عندهم تثبت
تسقط عند العلماء النبلا
فاظهر بها فى الهدى الأحق
أو من يحاددن مع الحاء ترى
ونحو إن خفتم خطابا نزلا
ولكبيرة وأمرها ظهر
وماجرى مجراه نحوه احكموا
وليس ادغام بذى المبانى
هذى المبانى دون ماجدال
قاعدة بما اقتضته يحكم
أو اتحاد حاصل أى لهما
وقيل بالغنة ذاك اثبت
كمن يقول قاله أهل الصفا
عن علماء الفن أرباب الرشد
وعند نون حقيقته العلما
صح ومن مال مع الميم ورد
ومن نذير جاء للتعليم
تماثل فى النون عند الكمل

تجانس فى الميم اصل قد علم
ونون دنيا ثم عنوان عرف
والنون والتنوين يقلبان
بغنة كنعو أنبئهم ورد
ونحوه لغسر أتيان بما
وفيه اطباق الشفاة فاعلما
اعنى اختلافا كان فى المخارج
واخفين مع باقى الأحرف
ومنه لولا قال أن ثبتنا
ومنه وانصرنا ومثله لمن
ومنه ريجا صرصرا لاتظهر
لأن الاخفا لغة ستر ثبت
اذ لم يكن عند حروف الحلق ما
وأت بذاك بين اظهار عرف
غير مشدد مع البقاء
فى أول الحرفين غنة ترى

فافهم وفاز كل من له فهم
لايدغمان فى قواعد السلف
ميما لدى باء بلا توانى
ونحو أن بورك اصل يعتمد
يفيد غنة يقول العلما
والاختلاف ثم اظهار سما
ولا تناسب بذى المدارج
كقوله الأنثى بأنثى فاعرف
وهكذا من نطفة أثبتنا
يصبر فى لفظ المضى يعرفن
قاعدة فى ذا المقام تذكر
والعلما عليه أيضا اصطلحت
يثبته فراع فيه الأسما
وبين ادغام على رأى السلف
لغنة كذاك عنهم جاءى
وذاك فرق ظاهر بلامرا

المد

وحيث ان المد أمر يجهله
فها انا أذكر فيه ما حضر
وأصله زيادة واصطلحوا
اطالة الصوت بحرف المد
فلازم ان جاء بعد حرف مد
يمد بالطول الى أن ينتهى
وهو على قسمين منه الكلمى
وواجب ان كان قبل الهمز أن
كنحو جاء ثم سىء فاعرفا
وقد تفاوتوا فمنهم من أتى
وبعضهم على المرام يقتصر
وذلك لايعرف تحقيقا إذا
وجاز إذا اتى منفصلا
وذلك ان يكون حرف المد
مثاله يأياها الناس اعملوا
فالهمز فى ثانية قد وقعا
مع السكون المحض والاشمام
هذا الذى أراه باختصار

أكثرهم وأين من يؤصله
ليهتدى لذاك قراء السور
بأنه أطالة تتضح
فيخرجن بالهوى الممتد
سكونه فى الوصل والوقف عهد
كألفين وله فانتبه
والثانى حرفى لذاك فافهم
نال اتصالا أى بكلمة زكن
قاعدة جاء بها أهل الوفا
بذاك طايلا له قد أثبتا
ولايطيله كثيرا فاعتبر
لم (١) يؤخذ أيضا شفاها أى كذا
أى فى اثنتين ان يكن قد حصلا
فى آخر الأولى صحيحا عندى
ونحو ذاك فى المقام ينقل
والمد فى آخر أولى فاسمعا
ذلك ثابت بلا ملام
هنا وحسبنا من الاكثار

(١) أى لايعرف قدر المد بالوصف بل يلزم اخذه فى افواه القراء شفاها

الوقوف

وحيث ان الوقف من مراحل
لأجل الاسترواح والايضاح
يفصح عن مقاصد الآيات
يلزم أن يعلمه القراء
أقسامه تام(١) وكاف وحسن
فالأول الذى عن الآتى انقطع
وبعده الكافى به قد يكتفى
وذو تعلق بلفظ الآتى
فذاك الابتدا به يمتنع
الا رعوس الآى لم يقع
لأن ذاك مشبه الفواصل
وماله تعلق فى المعنى
وذاك فى الآيات فى أخبار
ترى مؤخرا على مقدم
ومنه اخبار عن الايمان
وماله تعلق لفظى
وذاك فى الموصوف والصفات
فوقفنا فى نستعين يعرف
ضابطه تمام معنى وردا
فالوقف فى أدلة منه جعل

قرأنا للذكر عن أفاضل
بباهر المعنى مع الافصاح
وعن معانيها بمعجزات
فانه اليه الانتهاء
يقطعه بسكتة كما زكن
لم يتعلقن به حيث وقع
إن شاء واقف له أن يقفا
من دون معناه تراه يأتى
أعنى بما بعد فذاك يمنع
قصر ولا تقصير معنى فامتنع
جاء عن الهادى النبى الكامل
فحسن يقال حيث عنا
قوم واحكام عن الكفار
معلقا معناه فى التقدم
واهله وواجب الجنان
فذاك كالأعراب ياعلى
والعطف والمعطوف فى الاثبات
باسم التمام قاله من يعرف
ان كان فى فاصلة أولا غدا
كذلك فى بالليل معهم قد عقل

(١) تام فى البيت بتخفيف الميم متروك

يكون في فواصل الآيات وحسن في الحمد لله فقف لأن معناه جلي لم يقع لكن مابعد الجلال ماصح لأن ذاك تابع له فلا وغير ماتم فلا يرضاه كالقطع ما بين المضاف يمنع ولا على الرفع دون مافع ولا على شرط فيقطع الجزا وقبح ذاك الوقف منه يمنع لكن اذا اضطر الجواز متضح لكنه يتبدى القرآننا حتى يراه في سياقه اتصل وقالت اليهود والنصارى أعني على لفظ النصارى ان وقف والأصل ليس الوقف في أى محل ولا حرام أبدا ولا وقاصد إلى الحرام يَأْثُم وذاك مانحو ماله معهم بسبب وفي سوى ذاك تراه يأتي أعني على اسم بالجلال متصف فيه انعقاد وهواه قد سطر للابتدا به على الرأى الأصح يقطع ذاك غير من لم يعقلا قراؤنا وكل من دراه وماله يضاف ذاك فامنعوا وناصب من دون منصوب منع لأن هذا الوقف لم يجوز كذا في الآثار عنهم يرفع للاضطرار لا لغيره يصح بنص ما اضطر له اذ كانا ببعضه بعضا وغير منفصل فالوقف هاهنا حوى انكارا ونحو ذاك قبحه معهم عرف على وجوب قاله القوم الأول الا الذى فى الأصل لم يحللا بقصده بذاك طرا جزموا وفيه تغيير المرام المنتخب

بيان المقطوع والموصول

ولتعرف المقطوع والموصول
 فان تا التانيث تطلقنا
 فقطع أن بكلمات عشر
 من ذاك ان لاملجأ كذاك أن
 كذاك ان لاتعبدوا الشيطاننا
 كذاك في هود وأعنى الثانى
 ومثله في سورة امتحان
 ومثله في نون أن لايدخلن
 وفي الدخان مثله ولاخفا
 ومثله ان لايقولوا فاعلما
 وهكذا ان لأقول فافهما
 وما عدا هذى المقامات فلا
 وقطع إن عن مايرعد يوجد
 ذلك في مكسور إن فلتفطن
 وقطع عن يوجد في الأعراف
 وقطع من ما ملكت في الروم صح
 وفي المنافقين أيضا وردا
 فالقطع للأصل ولا يتصل
 وذاك كالتقوية المطلوبة
 فالخلف في غير الذى ذكرت صح
 فاحفظ قواعد العلوم والآداب
 وقطع أم من نحو أم من أسسا

وراع في ايضاحه الأصولا
 والربط متروك لتعلمنا
 يكون حسب رسمهم للذكر
 ليس إله غير ربى يعرفن
 تراه فى يس قطعنا بانا
 والوصل فى الأول للبرهان
 وسورة الحج بلا نكران
 عليكم المسكين قطعه زكن
 يعرفه أهل العلوم الشرفا
 على الاله غير حق علما
 ذلك فى الأعراف معهم رسما
 قطع بل الوصل هناك أعملا
 لاغير قال العلماء أحمد
 والوصل فى مفتوح تلك بين
 والوصل فى الباقي بلاخلاف
 وفى النسا ذلك قطع متضح
 وفيه خلف عنهم قد وجدا
 الا لعارض هناك يحصل
 على اصطلاح جاء عن أئمة
 ووجهه هذا وذاك متضح
 فانها حرفة أرباب الرتب
 بنيانه عندهم تأسيسا

كذلك أم من يأتي ذا أمان
وقوله أم من يكون فاعرفا
وقوله أم من خلقنا فاعلما
وما عدا ذلك وصله ثبت
وقطع حيث ثابت عن ما ولا
فحيث ما كنتم فولوا الأوجها
وقطع أن من لم كأن لم يكن
يَحسب أن لم يره في البلد
وهكذا مكسورة الهمز اعلموا
كأن ما أتاكم الوعد وقع
وما عداه قيل بالوصل ورد
ذلك مقطوع ويدري العلما
كأن ما يدعون من دون العلى
والخلف فيما جاء في الأنفال
من كل ما سألتهم تقطع
والواضح الوصل لما عداه
وكل ما ردوا لفتنة ورد
ونحوها والخلف أيضا يذكر
قل بئسما يأمركم وبئسما
وبئسما اشتروا به أنفسهم
وما عدا ذلك مقطوع نقل
وقطع في عن ما بقل لأجد
في ما أفضتم قطعها تحققا
كذلك في يبلوكم في ما أتى

يوم القيام من أولى الايمان
عليهم الوكيل قطع عرفا
قضية الذبيح عند العلما
وانها بالوصل معهم رسمت
ريب فراع كل حرف وصلا
مقطوعة في رأى كل النبا
ربك فافهم للمقام وافطن
على الصحيح الوارد المعتمد
من ما ففقطعها يراه العلما
ذلك في الأنعام فالوصل انقطع
وهكذا مفتوح همز إذ يعد
أصول قطعه ووصله اعلموا
في الحج لقمان لذاك قد يلي
والنحل من قطع أو اتصال
كل بتقييد لديهم فاسمعوا
فانظره في القرآن اذ تقراه
خلفهم في الوصل والقطع يعد
في قطع بئس وعليه الأكثر
خلفتموني الوصل في الثانى اعلموا
فالوصل فيه عندهم أمر علم
ذلك في قواعد الرسم الأدل
محرمات في الوحي وهو الأجود
في ما اشتبهت انفسهم قد حقا
في ما فعلن مثله قد ثبتا

كذلك فى مالأأراكم أبدا
 كذلك فى ماقد رزقناكم ورد
 ومثله فى الشعرا كذا نقل
 ووصل أينما ينحل يعرف
 على خلاف فى البواقي يذكر
 وأسقطوا من حيث جاءت بعد لم
 ذلك فى هود وما عداه
 ووصل ألن يجعلن لكم وقع
 وماعدا ذلك فالقطع ثبت
 ووصل كى بلا لكىلا تحزنوا
 فى ال عمران وفى الحديد
 وماعدا ذلك مقطوع نقل
 وقطع عن (١) من من بنور فاعرفا
 ويوم عن هم قطعه تعينا
 ولام جر قطعها كمال
 فى الكهف والفرقان والنساء
 وما عداه وصله قد نقلا
 ووصل تاء لات بالحين وقع
 وهاء تنبيه وياء للندا
 كذا نعماء مثل مهما ربما
 وهكذا حينئذ ويومئذ
 وكل إسم ذى نداء وقعا

علمتم من نشئنا حين بدا
 فى الروم مثل زمر فيعتمد
 عن علماء الفن من أهل العمل
 وسورة السنام فيها يوصف
 والحق قد أتى بذاك الأثر
 نحو فإ لم يستجيبوا قد رسم
 فالقطع بعض العلماء يراه
 فى الكهف مع قيامة كذا رفع
 اذ ذاك فى القرآن وصله بيت
 فى الذكر وارد ولا يستهجن
 والحج والاحزاب فى التقييد
 يعرفه فى الرسم من به اشتغل
 والنجم عند العلماء أهل الصفا
 بغافر والذاريات فافطننا
 هذا الكتاب صح فى مقال
 وفى معارج كذا جاءى
 أهل العلوم الفقهاء الفضلا
 وقيل فضلها الأدل المتبع
 موصولتان عند أرباب الأدا
 فالوصل فى ذلك عند العلماء
 فالوصل أولى وبذاك الوضعخذ
 أى باضافة لقابل دعا

(١) اي تقطع عن من لفظة من بفتح الميم فى سورة النور وسورة النجم

ياقوم يارهط ويا أعلام
 والتزم الأصل كما قد رسما
 نحو ارهبون فاتقون فاقطعوا
 وفي أتم نعمتي فأوصلوا
 فأتبعون مثله قد قيّدا
 والوادي أي أيمنه دون خفا
 تقطع يائه ولكن توصلا
 على اصطلاحهم لها قد أثبتوا
 في الفرد تقطعن فكن من قطعه
 ويمح ذو الجلال ثان يجعل
 فان قطع الواو منها ثبّتا
 فكن مع الحق الجلى علانيه
 وذاك في القرآن لا يستغرب
 هود ومريم بلا خلاف
 وماعدا ذاك بهاء فارسما
 عند قریش فيه لم يختلفوا
 وابن كثير جاء في الأنباء
 وكلهم في الفن قوم علما
 وطى هذا لهم نص علم
 قد جاء فيهما بيان الخلف
 مقال سيبويه عنه نقلًا

تحذف منه اليا كيا غلام
 رب ارجعون يا عباد فافهما
 وهكذا دون نداء يقطع
 والياء في الواد المقدس أفضل
 واخشون مثله اصطلاح وردا
 والخلف في الوادي بنمل عرفا
 وهادي عمي جاء في الروم فلا
 والواو في فرد وجمع تثبت
 الامواضعا تعد أربعة
 ويدع أنسان فهذا الأول
 ويوم يدع الداعي فافهم يافتي
 ومثل هذا جاء في الزبانيه (١)
 وهاء رحمة بناء تكتب
 ذاك من الزهرا وفي الأعراف
 وزخرف كالروم قال العلما
 والوقف بالهاء عليها يعرف
 وهو الذي قال به الكساءى
 كذا أبو عمرو عليه فاعلما
 وبعضهم في الوقف بالتاء حكم
 والتاء في الوصل وهاء الوقف
 فالتاء قبل الأصل للهاء على

يشير بهذا الى الآية التي في قوله سندع الزبانيه

قوم لأصل في المقام ينجلي
 يجرى عليها دون ما ارتياب
 يظهر إعراب لها فاحتفلا
 واتبع اذا تابعت ما قد ثبتا
 أدلة يعرفها أهل الصفا
 للفرق عن تاملكوت رسما
 والاصل معه التاء قول شهرا
 لاتاء تأنيث له فانتبهها
 وذاك ان الحركات تستقر
 عندهم أرهقها الخفاء
 خفاؤه وضعفه معهم علم
 لنسبة على المقال المتضح
 كذاك ابراهيم وهو الأمثل
 في آل عمران بتاء رسما
 واتبع سبيل كل حبر عيلم
 ومثل ذاك قبل تاء امرأت
 ذلك فاتبع كل قول حقا
 مفتوحة جاءت بغير تعصيه
 وتاء سنة كذا معتبره
 وفطرت الله بتاء دون شك
 وجنت بقيت لا تعجبوا
 بالتاء في القرآن أمره علم
 فيه عن القراء خلف آتى

وتابعته في مقاله الجلى
 ذاك لأن منهج الأعراب
 وليس للهاء يكون ذاك لا
 والوصل فهو الأصل فافهم يافتى
 والوقف عارض بدون ماخفا
 وأبدلت في الوقف هاء فاعلما
 وعكس هذا كله بعض يرى
 وهاء تأنيث يقولون لها
 وجعلها في الوصل تاء عن نظر
 ظاهرة بها وأما الهاء
 فهي كحرف علة ولا جرم
 فقبلت لذاك تاء كي تصح
 ورسمها بالتاء بنحل ينقل
 وفاطر لقمان طور فافهما
 وماعدا ذاك بهاء فارس
 وتاء لعنة كتاء الرحمة
 على خلاف وارد لامطلقا
 كذاك أيضا قبل تاء المعصية
 ومثل ذاك قيل تاء الشجرة
 ومثلها قرت عين لى ولك
 وابنة عمران بتاء تكتب
 كذاك مفرد الكلام قد رسم
 والجمع والافراد في الآيات

حكم همز الوصل والفصل

وحيث ان الهمز حال الوصل يلزم أن نذكر فيه ما حضر نقول ان رأيت فعلا قد ورد كقولهم أخرج كذا أنظر وأغزى ياهند أصله أغزوى للزاي قبلها ولما التقيا عكس إمشيوا فانه معهم يجب لأن ضم ثالث له عرض اذ أصله امشيوا بكسر الشين وضمة الياء تراهم نقلوا فحذفوا الياء لهذا الأمر وان يكن ثالث فعل منكسر كذاك في المفتوح عند العلما مثاله إضرب وارجع وامش في ومثله إذهب لدى فتح وقع وسلم اللسان همز الوصل ووجه ضم همزة الوصل لدى والكسر في مكسورة المناسبه وطلب الخفة أيضا فاعرفا ووجه كسره لدى المفتوح قل نظير اعراب المثني فاعلما وهمز ابن وابنة في الابتدا

مخالف قطعا لهمز الفصل لأجل أن نفيده أرباب الفكر بضم ثالث كذا الهمز يعد ومثله أدع بلا تحير وكسر واو نقله عنهم روي اي ساكنان حذف واو عنيا اي كسر همزه على راي النجب من غير أصلى فكان منتقض والضم للياء بغير مين للشين والسكون منه يحصل قاعدة تعرف دون نكر فالهمز مكسور لأصل مستقر بالفن فاطلب مالهم قد رسما خلف أبيك وله فلتقتف ومثله انطلق لقصد متبع عند الخليل ذى الهدى والفضل مضموم ثالث جليا قد بدا لاغير عند العلماء قاطبه وذاك تيسير ومافيه خفا ذاك على المكسور معهم قد حمل والجميع قال الفقها والعلماء بكسر واثنين اثنتين قيذا

غياية الجب وبعض جمعا قال غيايات فراع واسمعا
ومثل ذاك فى الكتاب قد وقع فلا نطيل النظم حالا متسع

هما كأبنين بلا نكران
 قواعد الهمز لتدرى ان أتى
 بل قف باسكان وغيره اتركه
 ولأتمل الى المرام الأضعف
 هو استراحة هداها متبع
 رمت الوقوف صار فيه سلما
 يؤتى به فراغ فيه حركه
 وذاهو الروم بأصله ورد
 نصب لخفة بيانها انجلى
 فى بعض احوال بلا التباس
 فى غير فتح ثم نصب فامتنع
 والباقي دون ذاهب فى الأصل
 فى الحركات كلها قد ذكرنا
 بل فيه والوصل وما فيه خفا
 اكثر من ذاهبه اذ حركه
 للشفة الأخرى بغير كلفة
 للنفس الخارج مهما درجا
 وذاك تحقيق أتى بالنقل
 للشفتين لهما أطبقا
 يدركه فى قول كل فضلا
 من وصفه بأصله مقدما
 قواعد القوم كذا تأصلا
 رايحة من حركات عندما
 بها فخذة فى الهدى بحق

والمرء والمرأة وابنتان
 والاسم مثل اسم افهم يافتى
 ولا تقف قصدا بكل الحركه
 أوقف باشمام يجوز فاعرف
 لأن ما المقصود من وقف وقع
 وان سلب الحركات عندما
 والروم جاز وهو بعض الحركه
 يسمعا القريب دون من بعد
 لكنه لاروم فى فتح ولا
 والروم قد شارك لاختلاس
 لكنه مخالف له وقع
 وانه فى الوقف دون الوصل
 والاختلاس كاين ولا مرا
 وليس مختصا بوقف فاعرفا
 وما بقى من نفس تلك الحركه
 حقيقة الاشمام ضم الشفة
 يلتقيان ثم تبقى مخرجا
 بعض انفراج لانفراج كلى
 يحسبك الناظر قد ضممتا
 يدرك بالعين وأما السمع لا
 بل يدرك الروم لما تقدا
 واشتق اشمام من الشم على
 كأنه أشم للحرف أعلما
 كأنه هياء عضو النطق

والغرض التفريق بين ماله
وانما سكونه للوقف قد
وبين ماله السكون يلزم
والروم كالاشمام ان تسلطا
وهى التى لم تك تاء ترسم
كذاك ليس يدخلان الميما
كانتم الاعلون مثل قالوا
والقصد من روم ومن اشمام
بيان موقوف عليه حالا
هذا على حال اختصار وردا
يبين واجب السبيل الاكمل
اوردته كشفا لكل مبتدى
بعينه على اكتساب الغرض

تحرك فى الوصل اذ توصله
صح على هذا القياذ المعتمد
فى كل حال فاله من يعلم
يوما على هاء لتأنيث خطأ
كألف التأنيث معهم تعلم
وهى لجمع فافهم التعليما
لهم هناك الناس قولا طالا
بيان حال ذلك المرام
تحرك وحال وصل الا
لنا هنا برهان نهج للأدا
فى الذكر عن قصد عزيز الموثل
اعانة له بلا تفند
فى الفن من كل مذهب رضى

القراءات السبع

والقراءات السبع قد تواترت
قال النبي المصطفى قد أنزلا
وكلها شاف وكاف أيما
واختلفوا في قصد شاف كافي
وفسروا ذلك بما قد بعدا
لأنه ليس له مناسب
كقولهم في سبعة الأمعاء
فسوف يأتي فيه قول واضح
بل الصحيح انه أرادا
قد سمع الفاروق في عهد النبي
لأنه خالفه وقد قرى
فجره إلى النبي قائلا
فقال أرسله ويا هشام
قال النبي هكذا قد أنزلت
فدل هذا أنه أرادا

والعلماء لها إلينا نقلت
بسبعة الأحرف ذكر ذى العلا
قرأتموها به كفى لتعلما
ومامرا به بقول شافى
وقد تركنا كل ذلك أبدا
وقد يكون بعضها يناسب
لكافر يأكل بامتلاء
ان شاء ربي ينتحيه الصالح
وجه القراءات فع المراد
هشام يقرأ فارتدى بالغضب
بسورة الفرقان قولا ذكرا
خلاف ما قرأتنيها فاعلا
إقرأ كذا روى لنا الامام
ومثله لعمر وقد ثبت
وجه القراءات كذا أفادا

جمع القرآن

والمصطفى قد جمع القرآن
 كان اذا ما آية قد أنزلت
 روى الربيع ذاك في صحيحه
 وما توفي النبي إلا
 والجن والانس ولو تظاهروا
 لأنه أمر سماوى فلا
 لكنه لما يكن فى مصحف
 لأنه مادام حيا ينزل
 وبعد موته نزوله امتنع
 وذاك عن مشورة من عمر
 وقيل بل ثلاث مرات جمع
 نولفنه من الرقاع
 روى لنا زيد الفقيه العاقل
 وهكذا عهد أبى بكر جمع
 وثالث الجمع لعثمان وقد
 والجمع بين هذه الأقوال

مرتبا له بوحى كانا
 قال اجعلوها فى كذا وقد ثبت
 واجمع الناس على ترجيحه
 والذكر مجموع جميعا يتلى
 لجمعه ماكان فيهم قادر
 نستطيع ان نفعل فيه عملا
 عهد النبي لسبيل ماخفى
 والنسخ قد يكون فيه يحصل
 ثم أبو بكر له بعد جمع
 اكرم به من سيد مطهر
 أولها مع النبي فاستمع
 عهد النبي دون مانزاع
 ذلك حسبما حكاه الناقل
 كما عرفته صحيحا قد رفع
 روه فى الآثار مقبول السند
 أمكننا فيه بكل حال

بيان نزول القرآن والكتب

قد أنزلت صحف إبراهيم في
 بل الصحيح لثلاث قد خلت
 ثم لست منه قيل أنزلت
 وفي ثلاث عشرة قد أنزلا
 وفي ثمان عشرة منه مضت
 ثم لست بقيت منه نزل
 ويحكم النبي ثم ينزل
 فلا يرد حكمه لكنه
 لأننا نقطع أنه حكم
 لكنه يكون منسوخا بما
 وهكذا محمد قد كانا
 يتبع الصحيح دائما ولا
 لكنه يتركه ويرجع
 والله قد أنزله مجموعا
 كان ببيت العزة المعظم
 وبعده أنزله منجما
 وقيل بل أنزل في عشرينا
 الى السما الدنيا روى مقاتل
 وقيل بداه بذات القدر
 وقولنا الأول عندنا أصح

غرة شهر رمضان الوفي
 من رمضان صحفه قد أنزلت
 توراة موسى هكذا عندى ثبت
 إنجيل عيسى اذ خلت منه على
 آي الزبور هكذا قد انزلت
 قرآننا رواه كل من نقل
 على خلاف ماالنبي يفعل
 يستقبل القرآن فافهمنه
 بالوحى فى أحكامه ولاجرم
 خالفه من الكتاب فاعلما
 يفعل مهما أدرك البرهانا
 يبطل حكم قد قضاه أولا
 للحق والحق وجوبا يتبع
 الى السما الدنيا أتى مرفوعا
 كذا رواه كل حبر علم
 وفق القضايا قد حكاها العلما
 ليلة قدر أثبتت سنينا
 وعنده فيما روى دلائل
 يروى عن الشعبى هذا فادر
 لما عليه من دليل قد رجح

المدنى والمكى

والخلف فى مكية والمدنى
ونترك البحث ونعد لنا
بقرة وآل عمران النسا
فكلهن مدنيات بلا
ما فوق الأربعين من أولها
والنحل بل مكية قد قىلا
عن ابن عباس روى ذلك فى
ومثله روى قتادة الفتى
وعن مقاتل كذاك فاعلم
وقد حكى الأصم عن بعض هنا
جميعها فليس مكى بها
والحج قيل مدنية سوى
وقد روه عن قتادة وعن
وليس من مكية فيها ورد
وعكسه الى ابن عباس نسب
ثم مجاهد به يقول
بل ذكر النقاش عشا منها
وقيل فيها المدنى والمكى
وبعضهم صححه ورجحه
وقيل فيها من أعاجيب السور
وهكذا بالليل والنهار
وحوت المكي اى والمدنى

على اقاويل لأهل السنن
الى شهير القول فاعلمنا
مائدة وتوبة لمن أسا
خلف كذاك الرعد والنحل انقلا
وآية فى الرعد من مكيها
الا ثلاثا فافهم التأصيلا
صاحيح الآثار عند السلف
وقال الا خمس منها فاثبتا
من غير سبع عنده فلتفهم
بأنها فى المدنى عندنا
فكن لما قد قاله منتهيا
أربع آيات رواه من روى
بحر العلوم مدنيها زكن
قال به الضحاك بل له اعتمد
من غير ست مدنيات النسب
ومثله النقاش وهو قول
فى المدنى ويك فاعرفنها
مختلط نحكيه فيمن يحكى
لما عليه من دليل لمح
اذ نزلت فى حضر وفى سفر
كما رروا ذلك فى الآثار
فأعجبت كل فقيه فطن

وهكذا الحربي والسلمى وناسخ أيضا ومنسوخ ألى والنور كلها يقال مدنى حوت لأحكام العقاب الشرعى كذاك أيضا سورة الأحزاب وبعضهم يقول ذى مكية لأن فيها ذكر القتال وإنما القتال بعد الهجرة وهكذا النفاق بالمدينة وسورة الفتح أنت فى المدنى ثم من الحديد عشر سور وسائر القرآن فهو المكى والخلف فى الحديد بعض عدها وقيل الا أول الآيات وعند بعض كلها مكية وعند بعض سورة المجادلة ماكل قول جاء فى الآثار وآية النجوى عن الكلبى والصف فيها الخلف بين العلما وقد حكى قتادة والحسن بانها مكية قد جزم كذاك أيضا قيل فى التغابن

فيها جميع ذلكم مروى محكمه وذى اشتباه حصلا بالاتفاق فى مقال حسن من واجب وجايز فى الردع وسورة القتال من ذا الباب ورده الصحيح فى القضية وهكذا النفاق أيضا قالوا مفترض شرعا على ذى الأمة فهى لذا لم تك بالمكية والحجرات فى الصحيح البين متابعاتذكرت فى الأثر وهو الصحيح الحق دون شك فى المدنى وهو قول الفقها مكية مع سائر الثقات والأول الرجح فى القضية أولها المكى واعرف قايله نقبله من دون مااعتبار مكية قد جاء فى المروى واكثر الأقول ماتقدما عكرمة كذاك وهو الضيزن(١) به الزمخشري فيما قد حكم عندهم حسب الخلاف البابين

(١) قوله الضيزن المراد به مطلق المزاحم والمراد به هنا مزاحم العلماء بحثا واخذوا وسامعا ١ هـ

وقيل في آخرها أى مدنى
 فى عوف نجل مالك قد نزلا
 ومدنية أتت لم يكن
 وسورتا التعويذ من ذا الباب
 وهو الصحيح وروي للبحر
 وبعضهم مكيتان قالوا
 أنزلتا يقال فى لبيد
 وقال بعض العلماء فى الأخنس
 وفى جميل بن قلال قالوا
 ان أمكن الجمع بأن الكل فى
 تناولت للكل وجه الجمع
 أو ان كل واحد قد علما
 وجاء فى فضائل القرآن ما
 كمثل ما فى سورة الأخلاص
 وجاء فى يس فضل شاهر
 ففى الربيع وجميع الكتب

يرب للحق الجلى فاهدن
 آخرها أوضح ذلك الفضلا
 وسورة النصر بقول حسن
 قد عدنا عند ذوى الألباب
 وجملة من فقاء العصر
 ولا أراه فى الصحيح آلا
 الساحر الخبيث فى اليهود
 نجل شريق الغر ذى التغطرس
 مجاهد ولتجمع الأقوالا
 شمولها للكل غير مختفى
 ان كان ثم موجب عن جمع
 بأنها فيما رواه فافهما
 يفوت حصره جميع العلما
 وآية الكرسي باختصاص
 وغيرها والكل سر باهر
 أدلة توجب صدق المذهب

غريب القرآن

وحيث ان فى الكتاب مظهر
يلزم ان نبحت عما قد خفى
ذلك أن حكمة الحكيم قد
وكل شيء وارد عن العلى
فكل ذاك فى أتى لحكمة
ولو فتحنا الباب للبحث هنا
لكننا نذكر مالنا وصل
لما على ذاك انبنى ولاخفا
مالك يوم الدين فالقيامة
يدين فيه للإله الواحد
اما الصراط فالطريق البين
ومنعم عليهم فالأنبياء
والقول فى المغضوب اي عليهم
أعنى النصارى والضلال فيهم
وجاعل خليفة فآدم
والأرض مكة على ماقيلا
وزوجة حواء لاسواها
لاتقربا لأكل هذى الشجرة
والكرم قبل وأناس قالوا
وعن أبى حاتم قال النخلة
واذ فرقنا البحر وهو القلزم
واربعين ليلة ذو القعدة

معناه مع ما عن عقولنا استتر
ولم تكن بما تجلى نكتفى
أبهمت الأمر لسر قد وجد
ما جاء ظاهرا وغير المنجلي
باهرة عقولنا بالحجة
ضاق بنا المقام فيه علنا
من نقل اهل العلم أرباب العمل
عدة أحكام عليه فاعرفا
معناه اذ يوفى أخو الظلامه
كل الورى من غايب وشاهد
ثم طريق الحق قول حسن
والشهاد والصادقون والأوليا
هم اليهود مثل من يليهم
اذ كفروا والظلم شاع عنهم
فى أرضه وهو النبى الحاكم
أو مطلق الأرض فع الدليلا
صرحت الأخبار فى معناها
يعنى بها الحنطة ذات الثمره
بأنها اللوز وهذا قال
وبعضهم يقول تلك التبنه
فى يوم عاشوراء فيما نعلم
والعشر من أول شهر الحجة

وبهموت اسم عجل عبدا
 اما ادخلوا لهذه القرية قل
 ثم ادخلو الباب فذاك أحد
 والنفس عاميل الذى قد قتلا
 وفى اضربوه اى ببعضها كثر
 فالبعض بالغضروف أو بالقلب
 وقيل روح القدس جبريل الأتم
 محمد المختار صلى الله
 وسيقول السفها اليهود
 وقد أتى الأملاك اللاعنونا
 وقد أتى فى قوله اذ قالوا
 فذاك أشمويل أو شمعون
 وقيل عن بعضهم حزقيل
 وحاج(١) ابراهيم نمرود الذى
 مر على القرية أى عزيز
 وقيل أرميا وبعض قالوا
 وبعضهم يقول ذلك الخضر
 والقرح فهو نصب أو حرب
 وفسروا الطاغوت بالشيطان
 مذبذبين مترددين
 والشرعة الدين وفى المنهاج قل
 والينع فيما قيل نضج الثمر

وبهبوت عن بعض وردا
 بأنها البيت المقدس الأجل
 أبوابه والداخلون سجد
 قاتله ابن أخيه نقلا
 فيه مقال العلماء فى الأثر
 أو عجبها أو كبد فى الكتب
 وأبعث رسولا فيهم لهم ختم
 عليه مابرق أيضا دجاء
 معناه فى تفسيره موجود
 وهكذا قد قيل المؤمنونا
 أى لنبي لهم مفضل
 أو يوشع الذى أبوه نون
 وبعضهم يقول أشماويل
 مازال طاغيا أخاكفر بذى
 قال به عندهم الجمهور
 حزقيل كان سيدا مفضالا
 وعلمهم فى ذاك حقا نظروا
 والحزن والعناحكة الكتب
 وهكذا أئمة الكهان
 وفى الأمور متقلبينا
 هو الطريق عند أحرار العمل
 والریش مال قال اهل البصر

(١) وحاج بتخفيف الجيم ضرورة لغويہ

وكبديعنى استقامة وفى
وجاء فى المثبور ملعون وفى
أن الندى مجلس كالنادى
ان الأثاث بالمتاع فسرا
وصفصف يفسرن بمستوى
وقول لاتضحى عنا لاتعرف
لاتنيا لاتضعفا والقانع
وفسر والمعتر بالطواف
أما الشواظ لهب متى صفا
كذا النحاس بدخان فسرا
وبعضهم يقول صفر ذايب
أن السمود لهوهم والباطل
واتسق البدر إذا مااجتمعا
ومرض القلب فجور وزنى
وفسرو الأنداد بالأمثال
والشوب خلط وكذا القط الجزا
والحمأ السواد والمسنون
والبايس الفقير فهو المعدم
والغدق الكثير فهو الجارى
ونهر أى سعة وجاء فى
أما المليم فمستى مذنب
والجنف جور وفى البأساء
وقدداً فيما أرى منقطعه
والفلق الصبح خلاق فسرا

معنى الحنان رحمة فلتعرف
أجاءها ألجأها فى لهف
والرعى من شراب كل صاد
والقاع فهو أملس بلا مرا
وفى الخوار بصياح قد روى
فيها فلايكون فيها عرق
راض بما يعطى وليس الطامع
على البيوت جاء كالوقوف
من الدخان قاله من عرفا
متى خلا من لهب قد ذكرنا
والفوم حنطة مقال صايب
والغول سكر ثم نتن طائل
أما الجوابى فحياض تسعا
ولازب ملتزق صح لنا
قد قيل والأشباه فى مقال
أو الحساب وهو أيضا جوزا
مصور فى عرفهم يكون
من كل خير قد دهاه العدم
وقبس أى شعلة من نار
يحور أى يرجع يوما مقتفى
والحس قتل عرفته العرب
خصب وجذب جاء فى الضراء
فى كل وجه ذهبت متسعه
قد قبل بالنصيب قولاً شهراً

وقانتون أى مقرون له
ان الحميم الآن فهو ما انتهى
وسلقوكم بمعنى طعنوا
وقوله أكدي بمعنى كدرا
والوَزَّرَ الملجا وأما النحب
ومرة اي قوة فيما أرى
والمعصرات السحب تعصر المطر
والعضد المعين مثل الناصر
وهكذا فى الغابرين فاعلم
وقوله لاتأس أى لاتحزنا
وقوله فيما أرى أن تبسلا
وقوله تفتأ لاتزال
وكالصريم قيل مثل الذاهب
وخشية الاملاق خوف الفقر
أما الكنود فكفور النعم
وانما التتبيب تخسير عرف
أما العصيب فالشديد يعرف
أما الأبابيل فبعض ذاهبه
قد بلبك عليهم مختلفه
وان ثقنتموهم وجدتموا
وظلعا الهضيم منضم إلى
والأل عندنا هو القرابه
وخامدون قيل ميتونا
وزبر الحديد فهى القطع

بواجب الحق وعابدونه
فى طبخه رواه أرباب النهى
بالسن وبئس تلك الألسن
عطاه بالمن فأذى الفقرا
فأجل قضاه قال العرب
وشدة والكل معنى ظهرا
فيخصب الأرض ويحى للشجر
يشد عضدا من ضعيف عاثر
معناه فى الباقيين من ذى الأمم
ويصدقون يعرضون عندنا
تحبس معناه رواه الفضلا
وأفلت أى غربت يقال
فأصحبت مثل الصريم العاطب
ويهرعون يقبلون فادر
وقولها هيت تهيأت اعلم
والقطع فهو آخر الليل وصف
مؤصدة مطبقة اذ توصف
وبعضها جائية كالذاهبه
كبابل قال به من عرفه
لهم ومثل ذلكم أدركتموا
بعض ببعض هكذا قد دخلا
والنمة العهد وماأصابه
متاللونا متاللونا
والسحق بعد هكذا قد يقع

أما الحصور فهو لا يأتى النساء
وعنت مشقة ولو يشا
وما على شق النواة فاعلم
وما على النواة فالقطير
وهكذا فى النار قد أركسهم
وبئسما شروا به أنفسهم
وجاء حسابان من السماء
فتصبحن لها صعيدا زلقا
وعنت الوجوه يعنى خضعت
وفسروا الضنك بضيق كانا
وجاء فى تفسير ذات الحبك
وحرضا فهو دنيف المرض
وقوله يدع لليتيم
ويوزعون قيل يحسبونا
والمهل قيل من عصير الزيت
ونقبوا أى هربوا والهمس قل
والهمس كالركز كلام مختفى
مقمحون قبل شامخونا
وقوله أمر مريج باطل
وينزفون قيل يسكرونا
وفسروا بورا بمعنى هلكى
وقد أتى الالد فى الخصام
أما الحنيد فنضيج قد شوي
وفسروا الهلوع والجزوعا

فكان كالمحصور أو من حبسا
أعنتكم فى الذكر معناه انتشا
ذاك فتيل إسمه حين سمي
وبالفتيل عرف النقيير
معناه فى ضرامها يحبسهم
يعنى به باعوا لها ولا جرم
يعنى به نارا بلا امتراء
كأنها لم تك شيئا مطلقا
كرها له لهول ماقد علمت
والعسر لازم له أتاننا
يعنى طاريقا كمثل السكك
أمهنة عهد شديد الحرص
يدفعه عن حقه المعلوم
أولهم ليأتى الآخروننا
كذلك السماء يوما تأتى
وطء خفي هكذا لنا نقل
سامعه كادله لم يعرف
أنوفهم وقيل ناكسوننا
معناه فيه الاختلاط حاصل
وقيل منهاليس يخرجونا
والنفس رعي الليل قول يحكى
يعنى الشديد حال الاختصام
على حجارة كذا أيضا روي
بضجر فلتفهم الهلوعا

أما المناص فالفرار والدرسر فهي المسامير بها جاء الأثر
وقوله بأسرة أي كالحة مارأت ماهي كانت كادحة

أصول الإسلام

ان أصول ديننا القرآن
كذلك الأجماع والقياس
ولا خلاف في الثلاثة الأولى
ومنكر لاحد الثلاثة
وتلكم الثلاثة الأصول
وما يوافق الكتاب يقبل
وكل من قد خالف الاجماعا
حجته قطعية في الدين
وجايز قيل القياس فاعلما
وقيل في التوحيد والأحكام
وانه في الشرع حجة بدت
قس الأمور بالأمور وانظر
كذلك قد روي لنا عن عمر
وذاك حمل الفرع للأصل كما
محله قضية لم يوجد
والفرع بالفرع يقاس ومنع
من حيث ان الدين يسر فافهم
وكلما في الأصل جاز كيف لا
والشرع حاكم على الأصول
وان أحكام القياس لم تزل

وسنة صدقها البرهان
وقال في شأن الأخير الناس
بل الخلاف في الأخير قد نقل
فشركه قد صح في الديانة
أصل القياس هكذا نقول
ومجمع عليه حين ينقل
فكفره لايقبل النزاعا
قد أثبتته سنة الأمين
وقيل لا والحق ما تقدما
وقيل في الثاني بلا ملام
كاعتبروا معناه قيسواماثبت
أشباهاها وفي النظر اعتبر
وعن نبينا أتى في خبر
عرفته لجامع بينهما
لها دليل في صحيح السند
بعضهم والحق انه يسع
والمنع للعسر سبيل فاعلم
يجوز في فرع لفرع مثلا
وفرعها للجامع المقبول
تكون في أمر ضروري العمل

الحجة الصادقة

من عنده الحق من الانام
 قام مقام الخلق كلهم لما
 كمثل ما قامت على كل الملا
 وان يكن بالمعجزات أيدا
 بواحد قامت على أهل قبا
 بخبر الواحد قد تحولوا
 وأستقبلوا للكعبة المعظمه
 وقد روي ان ابا بكر جلد
 وبأبي بكر قد اقتدى عمر
 ونزلوا جلد أبي بكر الولي
 نقول عل المصطفى قد رجعا
 من حيث لم يسمع له نكير
 لأنهم على الهدى أشدا
 ولم نجد منهم له نكيرا
 لايقبلون غير حق واضح
 ألا تراهم قاتلوا عثمانا
 وفارقوا حيدرة السكرارا
 حينئذ حكم أبي بكر وجب
 وتارك حد الثمانين حكم
 والمصطفى قد كان للأفراد
 يحكم فيهم بكل ماوجب
 ويستبيح بهم أشياء

فانه الحجة في الاسلام
 معه من الحق الجلي فأعلما
 بأحمد الحجة حيث أرسلوا
 فمثله العالم حيث قلدا
 حيث استداروا وارتضوه مذهبا
 عن قبلة لها هناك استقبلوا
 اذ علموها القبلة الملترمه
 لشارب الخمر ثمانيين عدد
 والحد أربعون عن خير البشر
 منزلة الراوى لنسخ الأول
 الى الثمانين فكانت مرجعا
 لذاك وهو واضح منير
 لم يرتضوا من فيه قد تعدا
 وان يكن غدا لهم أميرا
 ولا يجارون لكل طالح
 وفارقوه حين ما قد خانا
 متى عن الطريق يوما جارا
 قبوله عدا وحدا وأدب
 ربيعنا بأنه الهالك ثم
 يبعث للقاصي من العباد
 وينفذ الحدود في أي تجب
 ويحكم بما هناك جاء

يعلم أنها لأهل البصر
قبولها لم يك يوما شططا
ثلاثة كماله بعض ذهب
لا يأخذن باجتهاد قد بدا
لو كان من أباعد الرجال
وللولي والتقى قدم
باطلة والبطل دعه تسلمن
الا اذا أصبح في ضرورة
بقول مسلم أراه برا
عنه والا فليكن تحريجا
تحت لواها بكتاب قد زكن
لما به قد جاء في أخباره
قد خلق الأنام من انس وجن
بعد كتابه استباحهم معا
سلطانها بذاك جهرا أعجزه
لو كان مرفوعا لديه للنبي
يدلنا عليه من حق سما
فالحق مقبول مقالا صدقا
في بطله اذ ذاك لن نرتابا
قد خالفوا الاصحاب فيه فاعلما
فيه فخلفهم هناك عسف
قد نسبوه عندهم للعلماء
وما عن الأصحاب معهم كتبوا
مثل أبي الشعثا الامام الأوحـد

وواجد مسائل في الأثر
ولم يكن يظن فيها غلطا
وليس يحتاج يراها في كتب
لكن على القادر أن يجتهدا
ويجب الترجيح للاقوال
وقد من في الأخذ قول الأعم
وخذ بكل رخصة ان لم تكن
وقيل لا يكون أخذ الرخصة
وآخذ فيما إليه اضطررا
ومن يخرج فليقل تخريجا
وانقطعت حجة بلقيس ومن
يحملة الهدد في منقاره
قال وجدتها على كفر بمن
وعندما الهدد عنها رجعا
فاقتلع القصر وذاك معجزه
والأخذ عن مخالف للمذهب
لانترضيه دون أن نعلم ما
الا اذا رأيت ذاك حقا
ومابه قد خالفوا الأصحابا
اذ ليس حق عندهم في كل ما
اعنى به ما لا يصح الخلف
وهكذا لم يصدقوا في كل ما
ولا الذي الى النبي نسبوا
وهكذا عن تابعي محمد

وقسمة ضميمزى تكون جايه
 وقوله لم يتسنه قد عنا
 وفسروا الختار بالغدار
 وان عين القطر عين الصفر
 والخط بالأراك عندهم عرف
 وفي اشمازت نفرت والجدد
 ولا يلتكم فهو لاينقصكم
 حاشاه قد نفاه عنه مطلقا
 والاب مابه الدواب تعلق
 أما وقار الله فهو العظمه
 وقوله متر بة أى حاجه
 ومهطعين قيل مذعنينا
 وقوله يصهر أى يذاب
 ولتنوء قد أتى بالعصبه
 وفسروا الاعصار بالرياح
 يوما عبوسا اي كربه المنظر
 ويعمهمون يترددوننا
 مخمصة مجاعة والصِر
 والختم طبع للقلوب يحجب
 وقيل صفوان يكون أملسا
 وقوله العزيز ربيونا
 ان أدهان فالأديم الأحمر
 وقيل فى الصلصال طين يبسا
 والطين مبهما يطبخن فى النار
 صفقة أهلها تراها خاسره
 لم يتغير فهو باق حسنا
 فهو ظلوم وغشوم نارى
 له أسلنا قال عين القطر
 قد عوضوا به عقيب ماسلف
 طرايق بيض وسود توجد
 ولايترككم فهو لايزلمكم
 وهو الغنى الفرد سلطان البقا
 والصلد أملس تراه يلصف
 فى قول نرجون وقارا فاعلمه
 فلا تكن فيها أبا لجاهه
 وخاضعين متذلليننا
 به كما قد صرح الكتاب
 معناه تثقلن بأهل القوة
 كمثل ماقد جاء فى الصحاح
 وقمطيرا أى شديد الخطر
 ويلعبون يتحIRONوننا
 برد شديد قال ذاك البحر
 والريب شك عرفته العرب
 اي حجرا فى باطن الارض رسي
 جموعهم كثيرة يروونا
 ولهب النار شواظ يظهر
 تحسبه فى الاعتبار جرسا
 فذلك المعروف بالفخار

والخلف فى الأعراف قيل سور
 مابين جنة ونار فصلا
 قيل ملائك وهذا مشكل
 لا يوصفون برجال أبدا
 لأنه يلزم وصفهم بلا
 ان الرقيم قيل إسم كلهم
 قد رقت أسماؤهم فيه على
 وقيل واد كان فيه الكهف
 وقيل بل قريرتهم وقيل
 أما المثنى عند بعضنا السور
 وقيل بل فاتحة الكتاب
 وبعضهم قال الحواميم وفى
 والخلف فى طه وفى طاسين
 طه وياسين هما محمد
 قيل هما إسمان أيضا وقعا
 ان كثير البر بالحفي
 وقاف فهو جبل أحاطا
 ونون إسم الحوت عند الأكثر
 والقول فى الحاقة مثل الواقعه
 ثم البروج فالنجوم تعرف
 وقوله جمالة صفر ذكر
 قد شبه الله بها جمر سقر
 نعوذ بالله العظيم الأحد
 وقوله الحق فمنها جابر
 وذا الذى يختاره الجمهور
 وأهله فيهم خلاف نقل
 اذ لا يقال ويك فيهم رجل
 ولانساء كل هذا فساد
 شك بوصف ذكر والصد لا
 وقيل لوح من رصاص عندهم
 شفير باب كلهم قد جعل
 وجبل قيل وفيه ضعف
 مكانهم فلتفهم التأصيلا
 أعنى بها السبع الطوال فى الأثر
 وذا هو الأقرب للصواب
 مقال بعض الناس سبع صحف
 كالخلف فى صاد وفى ياسين
 وقيل لا وما يقال أبعد
 للسورتين هكذا قد وضعا
 يدعى وليس ذاك بالمخفى
 بالأرض كلها غدا محتاطا
 وقيل بل إسم الدواة فانظر
 قيامه كذاك قيل القارعه
 وزحل طارفها اذ يوصف
 بأنها الجمال عند المعتبر
 فهى عظمة كبيرة الخطر
 منها وما يدعو لها للأبد
 عن الهدى فهو مضل خاسر

هذا مقال ناله فكر الحجا
وقيل من خاض مغاص الجواهر
هذا ولولا الاختصار استحسننا
لأن بحر الذكر طام زاخر
وكل شيء فيه أصله وقع
قد صار موردا لكل الأمة
كل عليه في مرامه اعتمد
وفيه من عجائب الأنباء ما
وانه لاية ليس لها
قد جمع الكتب وزاد الأكثرا
حسبك فيه خبر الذى سلف
وحكم ما مابينكم فهل ترى
فخذ من الذكر الدليل الأزهرا

مذ خاض من ذاك الخضم اللججا
إلا وعاد بالنصيب الأوفر
أوردت مايبهر كل الفطنا
حارت لديه فى الورى الأكابر
وانه العمدة بل والمتبع
على اختلافها لأخذ الحجة
ومنه كل العلماء تستمد
يبهر أرباب العقول العظما
من مشبه يعرفه أهل النهى
عما بها فكان بحرا زخرا
ونبأ يأتى به لنا الخلف
شيئا هناك فاتته فاعتبرا
فى كل موقف ودع عنك المرا

عدوه في الثقات ثم رفعوا
لكن اذا صح فلسنا نرغب
كما اذا يعضده دليل
وهكذا أدلة الترغيب
إذ ليس في ذلك من محذور
وقول لأدري اذا لم تدر
عنه مقالا عنده لايسع
عما يصح بل اليه نذهب
معنا فهذا عندنا مقبول
ومثلها أدلة الترهيب
وكلما كهذه الأمور
فرضك في سر بدا أو جهر

التقليد

وحيث للتقليد عند القوم ما
ماقاله الشيخ الامام المجتهد
يرونه فرضا به الأخذ يجب
من غير أن يعتبروا ماقالا
لأنهم يقلدون العلماء
ولم يجز مذهبنا التقليدا
فلم نقلد ديننا الرجالا
الا اذا فى الاجتهاديات
لكننا نقلد الكتابا
فالحكم مهما كان فى الكتاب
أو كان مجمعا عليه فاعلما
فمن يخالف هذه الأصولا
وان يكن منه خلت فالعذر صح
ان كان أهلا ذلك المقلد
لو كان فتواه مع الله خطأ
فقد أتى بخبر الأحاد
لكنه ان كان من قد سألأ
أو كان يقدرن على استدلال
ولا يصح أن يقلدنا
لكن اذا عليه ضاق الوقت
وقيل فى مجتهد قاض له
كما اذا اضطر هنا لفصل

قد جعلوه واجبا محتما
فذاك كالوحي بأصله ورد
ويتبعونه إلى أين ذهب
ويعرفوا الحرام والحلالا
لذاك دينهم بذاك انههما
لكنه يجوز التقييدا
اذ لم يكن تقليده حلالا
فاننا نقلد الثقافات
والمصطفى نبينا الاوابا
أوسنة الهادى بلا إرتياب
فليس عذر هاهنا لتعلما
فعذره لما يكن مقبولا
للطرفين وهو معنى متضح
فى الناس للفتوى فتى مجتهد
فعفوه صح كما ان غلطا
حكم كثير فى هدى العباد
يقوى على فهم لما قد نقلأ
فليستدل لذلك المقال
مجتهد لآخر قد عنا
يجوز قبلوه وعذرت
يقلدن فيما عناه مثله
خصومة كذا أتى فى النقل

وقيل بل له يقلدنا
 وقيل فيما خصه بنفسه
 وقيل لا يقلد المفضول
 والمنع عندي دون ما ضرورة
 وراجح العلم يقدمنا
 ان كان راجح العلوم ورعا
 فالأعلم الحقيق بالتقديم
 وقيل بالعكس وهذا في النظر
 أعلم منه حين يحكمنا
 من دون مايفتى به لجنسه
 وقيل بل يصح وهو قول
 تدعو الى تقليده بحجة
 يوما على ذى الورع اعلمنا
 لكن ذاك كان منه أروعا
 وهو صحيح المذهب القويم
 أراه مرجو حا لمعنى قد ظهر

الايان والاسلام

والخلف فى الايمان والاسلام
 أم واحد فى الشرع وهو المذهب
 فمن نقول ان هذا مسلم
 ولا نسمى صاحب الكبيره
 الا اذا يوما عليها قد اصر
 ففاسق وكافر وصاحب
 وهكذا موحدنا ندعوه
 لأن قولنا موحد أخص
 والكفر أنواع ففي الاسلام
 والشرك والعياذ بالجبّار
 فالقوم عندهم جميع من نطق
 ترجى له شفاعته ويدخل
 لو دخل النار فمعهم يخرج
 لذلك قيل الكل معهم مؤمن
 وانت ان نظرت فى القرآن
 ألا تراه قال (قل لم تؤمنوا)
 وفى الحديث مايدلنا على
 فإنما المسلم من قد سلما
 وليس يزنى الزانى وهو مؤمن
 وقومنا للوارد اللغوى
 تعلقوا بالقشر فى الأحكام
 وفى الحديث ثاير الرأس ثبت
 فهل هما شيان فى الأحكام
 وهو الصحيح واليه نذهب
 نقول فيه مؤمن اذ نحكم
 فى الشرع مسلما سوى الصغيره
 فمن أصر فهو عندنا كفر
 قبلتنا يدعى مقال صايب
 وذاك وصف فيه أو جبوه
 من مؤمن ومسلم اذ ينتقص
 يدعى بكفر كان للانعام
 منه فذاك غاية الأكفار
 بجملة التوحيد مؤمن صدق
 جنة عدن وهو أمر مشكل
 منها وجنة الخلود يلج
 وكلهم بذلك يدين
 عرفت ماقلناه فى الايمان
 وذا هو القول الصحيح البين
 هذا فطالعه ترى الحق علا
 من يده الناس رواه العلما
 ونحوها وهو الصحيح الحسن
 قد ذهبوا فى ذلك المروى
 وتركوا المقصود فى الاسلام
 شرايع الاسلام لما شرعت

فخمس قال صلوات تلزم
قال له هل غيرها فقال لا
وصوم شهر رمضان فاعلم
ثم الزكاة وبها تم الخبر
والحج مهما تستطع قد وجبا
فهذه عظام الأعمال
قد قال لأزيد ذاك السائل
كذاك لا أنقص قال أفلحا
بفعلها يفعل كل خير
قام عليها واجب الايمان
فهى له قواعد عظيمه
وهى أصوله لدى الأعمال
فانه المؤمن فى الظواهر
فيرغب المؤمن فى الخير بلا
والخير للخير يجر دائما
وليس يعنى ان هذى كافيه
فغيرها من الفروض قد وجب
أو أنه قال له وقد علم
لكن هذى أمهات العمل
واخلص الأعمال للجبار
فانما الاخلاص شرط فى العمل
ومخلصين الدين قال الله
وان يكن أورد ذاك خبرا
واحسن الأعمال حد المقدره

فى اليوم والليله قولا يعلم
الا اذا طوعت يوما عملا
وليس غيره من المحتم
الا اذا اطوعت مع أهل النظر
كمثل ما فى الذكر ربي كتبنا
فى الدين قد صحت بلا جدال
يوما على هذا رواه الناقل
ان يصدقن فيه النبى صرحا
لأنها تنور فى الضمير
وخالص الاسلام والاذعان
وانها أركان القويمه
والاعتقاد واجب الأفعال
لو كان جانبا لدى السراير
شك لصر كان منها حصلا
فكن له ياذا النهى ملازما
عن ساير الدين لنا ووافيه
كمثلها جاءت به لنا الكتب
بأنه لغيرها قد التزم
فى ديننا بها جميعا فاعمل
فهو الذى يقيك حر النار
وتارك الاخلاص فعله همل
فانه شرط هنا نراه
فانه أوجبه فيما نرى
ولا تمل الى مهاوى المعذره

كل عبادة بلا إحسان
 وفي الحديث قد أتى ان تعملا
 مراعيًا حقوقه تعالى
 مفرغًا للقلب في صفائه
 قد استمد من سنا المشاهده
 كأنه يرى جلال ربه
 مستغرقًا في الحضرة القدسيه
 مستحضرا حقيقة التعبد
 مستجليا فيوض ذاك الموقف
 مرتفعا عن عالم المشاهده
 منجذبا عن حسه الكونى
 منقبضا عن جنسه الأصلى
 معترفا بالشرف الدينى
 مشغلا عن نحن طرا وأنا
 مستصفيا ذاك الصفا المطهرا
 مشمخا مواهب الغيوب
 بغاية الخشوع والتذلل
 كأنما تراه في جلاله
 وذاك تمثيل يريد الشارع
 لو كنت رائيا له لم تترك
 فكن كذاك دائما فإنه
 فان تقصر فهو راء كلما
 اذا وفيت فالوفا منه ترى

ترد اذ خلت من الاتقان
 لله مخلصا هديت العملا
 مراقبا فروضه كمالا
 لم يلتفت حينًا الى ورائه
 أشعة قد نورت مقاصده
 بعينه في بعده وقربه
 مستهترا في البيئة الفيضيه
 مستلزمًا صحة ذاك المقصد
 مستجليا كما ذاك الشرف
 مرتقبا لحضرة الموادده
 محتجبا عن رسمه الفطرى
 منشرحا في لفظه القدسى
 مغترفا من فيضه النورى
 مستخدما لمن نأى حين دنا
 مستقبلا ذاك الجنب الأزهر
 مستمطرا سحاب السيوب
 مستقبلا وجه المليك الأكمل
 جل عن الرؤية في كماله
 كمال إقبالك منه خاشع
 شيئا من الاعمال والتنسك
 يراك فاحذر منك تغفلنه
 فعلته يخزيك تقصيرا كما
 لأنه عدل مليك للورى

خصال الايمان

وكل شيء فله خصال وحسبك الايمان والاسلام قد كثرت خصاله في الشرع ولم تزل تأتي بها الاخبار وشعب الايمان اى خصاله وقد أتى في أفضل الأعمال عن النبي المصطفى أخبار إيماننا لله أفضل العمل وبعده الجهاد في سبيل وأفضل الأعمال أن لا تتهم بل الجهاد أفضل الجميع به يعز الدين والاسلام وكل اعمال الهدى إيمان لذا يزيد عند أهل المذهب وكل ماله كان لم يزل أعلاه اقرار بحكم الجملة وقد أتى أدناه ما يماط عن وانه قد صح قول وعمل خلاف ما عليه قومنا وفي وهكذا لا ينقص في المذهب لكنه يزول دفعه متى كالبيت ان ينهدم البعض بطل

به إتصافه ولا جدال خصاله أوضحها المقام وعظمت في أصلها والفرع وترفعن كمالها الآثار كثيرة كبيرة أعماله وفي بيان أفضل الخصال صحيحة لاحت لها أنوار وبعده تصديقنا به حصل إعلاء كلمة العلي الجليل ربك فيما قد قضى وقد حكم لما به من شرف رفيع وترفعن فينا به الأعلام وكلها ياذا النهى أديان فان فعل الكل أعلا القرب ذلك في الايمان معدودا يجل فانها أصل الهدى للامة طرق الورى من الأذى قولاً زكن ونية في القلب سرها نزل هذا لنا أدلة لم تختف لكن يزيد في المقال الأصوب يقارف المرء ضلالاً ثبثا لم ينتفع به فتلقاه اضمحل

فالمراء إما مؤمن أو كافر
دل على ذاك الكتاب المنزل
يقول اما شاكرا أو كافر
وليس يزنى الزانى حين يزنى
جاء به الحديث عن خير البشر
بالذات والصفات آمن والرسول
وبمحمد وشرعه العلى
وما الى ذلك من خصال

منافق أو جاحد مكابر
وصرحت بذاك فينا الرسل
وليس ثالث هناك ظاهر
وهو على إيمانه المستزنى
محمد المبعوث فينا من مضر
والأنبياء وما من الكتب نزل
والبعث والجزا بكل العمل
قد وردت فى شرع ذى الجلال

نسبة الايمان

قد جاء انه يمان يرفع
وقد أشار المصطفى نحو اليمن
يقول هاهنا مشيرا باليد
ونحن من جملة أهل اليمن
وقيل مكة أراد الهادى
وقيل بل ذلك فى الأنصار
بل الصحيح انه فى اليمن
قد ظهرت فيه أئمة الهدى
كطالب الحق الامام العادل
ثم سليمان الامام الامجد
وبعده الامام ابراهيم
أئمة قد عرفوا بالعدل
أشهر من نار بدت على علم
ولم يكن يبعد أن المصطفى
فقد اتى عنه لنا الوصف الحسن
قد كثرت خصال أهل اليمن
وأسلمت عماننا عن طرب
والحمد لله فكم له ممن
والله يرضى أن تكون مؤمنا

وذلك مدح ظاهر لايدفع
فى خبر يرويه أرباب السنن
لليمن المعروف أهدي بلد
كما أتى فى قول شيخ فطن
وطيبة أيضا من المراد
قد جاء عن نبينا المختار
لاغيرها من نجدهم أو عدن
من صحبنا من رفعا نير العدا
وصحبة الاماجد الأفاضل
وابنه الليث الهزبر أحمد
سليل قيس السيد الكريم
والمجد فى سيرتهم والفضل
قد اظهروا الحق بسيف وقلم
عنا عمانا بالذى قد وصفا
والله يؤتى فضله لمن ومن
لذلك نالوا كل وصف حسن
ورغبة قد أخضعتها للنبي
وكم له من نعم لاتنفدن
متقيا لله عبدا محسنا

الشرك

والشرك فهو أكبر الكباير
لا يغفر الله متى ما يشرك
يهدم للأعمال هدمًا بينا
ظلم عظيم في هدى لقمان
لم يك شيء مثله خطير
وقد أتى بالشرك إخباط العمل
وكل من أشرك ساعة فقد
فان يتب له يجدد العمل
وقول ذى العرش ليحبطنا
معناه لم ينتفعن بما عمل
فلا ثواب أبدا لكنه
وذاك مشروط بموته على
وقيل ان مات فلا يطالب
وليس حجه القديم كافى
وقيل بل يبطل كل العمل
عليه ان يعيد كل واجب
لكنهم متفقون أجمع
عليه ان يعيده فى الأثر
فانه فى مدة العمر وجب
وذاك للشرك الخبيث الأشأم
يبطل للأعمال فى القرآن
كأية الربا ورفع الصوت

وأعظم الفجور والمناكر
به فان الشرك امر مهلك
ويورث النار وأنواع العنا
وحاجب الرحمة والغفران
وإثمه مع ربنا كبير
فى خبر عن النبى قد نقل
أحبط كل عمل له يعد
نصا عن المختار صفوة الرسل
بالشرك ما قد كنت تعلمنا
لأنه بالشرك عنه قد همل
عقاب ذى الجلال يهلكه
كفر فان تاب فمنه قبلا
الا بحبح فهو أيضا واجب
وذاك مروى عن الأسلاف
لكنه مكلف بالبدل
والأول الأصح فى المذاهب
بأن حكم الحج ليس يرفع
لما بدا عندهم من نظر
بمرة واحدة ولا عجب
وهكذا كبير فعل المجرم
ويوجب الخلود فى النيران
على النبى جاء فى المثبوت

وقد بسطت ذاك فى أحكام
وقد اتى فى الخبر القدسي
فى كل من أشرك غيرى فى عمل
وقال أغنى الشركا عن كل
فهو الغنى دايمًا والمغنى
غناء قد جاء على الاطلاق
فان كل كايين أو أمكنا
فكيف يشركن فيه شركا
وقد أتى الرياء شرك أصغر
فماله وللشريك فى العمل
وما لهذا العبد طوع الجهل
يجعل للمولى شريكا ثانى
فهو القدير خالق كل البشر
ماالشرك من صفاته عز وجل
يقول هذا للاله القادر
ضلت عقول للشريك تجنح
تبنى وتهدم البنا جهارا
ما كان أغناها عن النفار
وما أحقها بتقديس الصمد
ياأيها العقل السليم لاتمل
فانه صوت خبيث غادر
ينفخ فى أبواقه ليجمعا
ياخيبة التاجر ليس يربح
يقول للرب شريك جل عن

كباير الذنوب فى الاسلام
عند الربيع العالم المرضي
فكله له ومعناه بطل
شرك فلست بالضعيف الكل
لخلقه منشئهم والمفني
وليس بالعجيب للخالق
تكوينه كان له مكونا
اذ خلق العبد وما قد ملكا
عن النبي الهاشمي يذكر
فانه خالفه وما عمل
يخر فى كل مهاوى البطل
جل وعز عن ضعيف عانى
مقدر حكم القضاء والقدر
لكنه من صفة العبد المضل
وذاك زايده للأوثان فى المقدار
وأصبحت فى بحر جهل تسبح
وتتبع الأصوات والأوتارا
والشرك بالمهيمن الجبار
فانه البر بها ولا فند
الى ندا الطاغوت مفسد العمل
يدعو الى سوق الضلال الخاسر
كل الورى للاشتراك فاسمعا
الا الوبال فهو فيه يكدح
ماقاله العبد وعز ذو المنن

خصال الكفر

وقد عرفت الكفر مما سبقا
فراكب المحجور مطلقا وقع
وان تقل ان النبي قد رأى
فهذه إحدى خصال الكفر (١)
تثبت أنت ما نفاه الله
عارضت قول الله في كتابه
وزاعم أن النبي قد كتم
لأنه المأمور ابلاغ الورى
وزاعم ان النبي يعلم
لا يعلم الغيوب الا الله
بذاك أم المؤمنين تشهد
ومن خصال الكفر قول القايل
فقد أتى أصبح من عبادى
يقول ان النوء قد سقاه
وفى الحديث قال بعض شاكر
رواه مسلم عن البحر فلا
وفى حديث قال ماأنعمت
الا وأصبحوا فريق كافر
كانوا يظنون نزول المطر
فأبطل الشرع لذاك مطلقا

وهاك من خصاله ماحققا
فى زاهر الكفر وقبت الشر دع
إلهه أعظمت فه الخطأ
لأنها منفية فى الذكر
تقول أن الله مانفاه
وجئت بالباطل عن صوابه
شيئا من الوحي فإنه ظلم
والقطع انه قضى مأمرا
مافى غد فهو كفور مجرم
الا الذي إليه قد أوحاه
وهي خبيرة ولا تفند
سقيت بالنوء فلا تجادل
صنف على الكفران والعناد
والحق فالساقى لذاك الله
والبعض منهم هناك كافر
تبغ به ماعشت يوما بدلا
على عبيدى نعمة أنزلت
بها فذلك الفريق خاسر
بسبب النوء ولم يقدر
ومن به يقول يوما فسقا

(١) لا يخفى ان الكفر نوعان كفر شرك وكفر نعمة ولكل واحد منها احكام

ان كان قد لاحظ أمرا عادي يعلم ان الغيث من مبدي النسم فانه قد جعل النوء هنا والذبح للأصنام كفر واضح وجاء رأس الكفر نحو المشرق كانوا على تكبر عظيم من كبرهم سلطانهم قد مزقا والكبر قطعا من خصال الكفر والخيلاء من خصال الكافر والفخر أيضا وإدعاء العظمه والجهل والوحشة في الفداد ومن يقل لمسلم ياكافر متى رمى أخاه بالكفر كفر والكفر كفران هما شرك كما لكفر نعمة وهذا يقع فرميك المسلم بالكفر وجب وقد أتى سبابه فسوق هذا هو المذهب وهو الواضح والكفر عند القوم شرك أبدا لأننا نقطع أن القايل فالكفر عندهم هو الشرك فما محمد إذ قال من منكم رجع وقال في تارك قتل الحية يقول فيه إن هذا قد كفر

أشركه في أصل الاعتقاد أولا فقد أشرك شركا منحتم مقتدرا فكان شركا بينا يكفر قطعا ويك ذاك الذابح يعني المجوس في البيان الأصديق وفي تجبر لهم جسيم كتاب أحمد النبي المنتقي وهكذا أيضا معاني الجبر وغلظة القلوب في الجبابر والعجب فاعلم كلها محرمه مثل الجفا يكون في البوادي فانه عندي هذا الكافر ولا محيص أبدا ولا مفر قدمته والثاني فهو ما انتمى هنا على القائل فيه يسكع عليك ذنب كفر نعمة حسب والكفر في قتاله مسوق وهو الذي في العقل عندي راجح وما اصابوا في المقام المقصدا لم يرد الشرك الخبيث الباطلا عندهم في قول بدر العظما تطيرا فكفروه هنا وقمع محاذرا لثأرها في الأمة ومن أتى النساء أيضا في الدبر

وقوله لا ترجعوا كفارا
وقال فى الرشوة كفر فافهم
إن كان مشركا فقد حل دمه
وإن يكن ذلك عبدا مؤمنا
كيف يقول كافر لمؤمن
وإن تقل ذلك كان واسطه
ليس بشيء غير كفر النعمة
والكفر قسمان حجود ونعم
ان الهدى فى مذهب الأصحاب
يارب وفقنا لما ترضاه
وفى الحديث يحبط الربا العمل
عليه أيضا كثر الوعيد
وذلك من كبائر الذنوب
فقوله فيه (رثاء الناس)
وفى خفائه العقول بسحر
(ومخلصين) قال المرائى
والمصطفى سماه شركا أصغرا
لذلك كان يحبط الأعمال

ونحوها نرفعها أخبارا
تراه جاء مشركا فلتحكم
وانت فيما لم تزل تحرمه
لما النبى كفر ذاك أعلننا
حاشاه من تكفير عبد مؤمن
مابين حالين هناك ساقطه
نفهمه من قول هادي الأمة
أصلان فى مذهبنا الحق الآتم
قد صح من شهادة الألباب
منا فأنت القادر الإله
كمثل ما يحبطه شرك الرجل
وكثر التخويف والتهديد
وانه من علل القلوب
وانه كالمن فى القياس
يدب فيها ولها يغير
لم يك مخلصا متى يراءى
فلتتقوا أصغره والأكبرا
كالشرك فاحذر هذه الخصالا

الحب الشرعي

وحيث ان الحب في الشرع وجب وان حب المؤمنين قد شرع وكان في الحب تجلى سر كالبغض قد يؤذن أن لاتلتفت والحب ميل النفس للشيء لما يحملها ذاك الكمال دائما ولا تكاد تتوارى منه تجذبها سلاسل المودة ولا ترى حياتها جميله ولا تطيب نون ماتحب والعبد ان تحقق الكمالا وان مايراه من كمال وكل محمود من الخصال منه بدا ثم اليه راجع هنا يكون الحب للفرد الصمد وذلك يقتضى لزوم الطاعه فلا يزال راغبا في طاعته لأن من تحبه تبذل في ولا تزال حذرا من أن يرى ومن أحب قصوده حيث ما فأما المحبة الشرعيه فمن أحب الله لم يختلف

لكل مؤمن كما الله كتب في الذكر وهو بولاية رفع عليه قد يبنى هناك أمر الى أخ الكفر لأمر قد ثبت فيه من الكمال عند العلماء للقرب منه وتراه لازما لباعث هناك تعلمنه فلا تعيش دونه بلذة الا اذا كانت له خليله ولو عليها طال فيه الخطب لله لا لغيره تعالى في نفسه لله ذى الجلال فإنه لله ذى الكمال لأنه لذا الجمال صانع وفيه لافى غيره قطعا يود طبعاً وشرعاً مخلصاً طباعه لباعث الحب بحسب طاقته طاعته وعنه لم تنحرف منك الذى يراه يوما منكراً أحب فافهم ما هنا قد رقما تستلزم الطاعة المزعيه عن واجب الله ولم ينحرف

لأنه هناك باعشان
متبعان مالىه سايق
ان محب الله ليس يرغب
يتبع الرسول حتى يتصل
نعم الدليل فى الطرى الأنبيا
ومن يرافق الدليل لم يضل
والأنبيا أدلة والكتب
ولا يزال المؤمن الموفق
ان الكتاب دعوة الرحمان
يدعو الورى الى لزوم طاعته
مرغبا لهم بنيل رحمته
ولا يصح حب ذات الله
لأن حب الذات فيما نعلم
وذاك غير ممكن فى المذهب
وحبه لخلقه هدايته
فهو مزيد الخير والانعام
وقيل بل رضاه عنهم اذ وفوا (٢)
وقيل بل ثوابه على العمل
وقوله عليك قد ألقيت
حطتك من خصم ظلوم غاشم

مستلزمان الحب للرحمان
إليه قطعاً تذهب الخالائق
فى غيره لكن اليه يذهب
بمن أحب ودليله الرسل
هم هم هداة كل الأوليا
عن قصده لأنه فيه (١) استدل
بعدهم بها يصح المذهب
للكتب تابعها يصدق
لخلقه كدعوة السلطان
وهو الكفيل الحق فى هدايته
محبيا لهم مقام جنته
لأنه المؤم لاشتباه
فرع تصور لها مستلزم
تصور الذات محال فاذهب
لهم وما توليهم عنايته
لمن أطاعه من الأنعام
بالعهد والميثاق لم يختلفوا
وقيل إيصال السرور والجل
محبة معناه قد أكرمت
ولم أزل أدفع كل ظالم

(١) قوله فيه استدل أى فى قصده والمعنى أخذ فى قصده بدليل وعن أخذ فى قصده بدليل لا يضل قطع

(٢) قوله وفوا بفتح الفاء وسكون الواو وقال فى عجز للبيت بضم الفاء ضرورة لها فكان فتح الفاء فى

لحكمة جرى بها عندى القدر
 جل تعالى الواحد القهار
 يحب من أطاعه بالرحمة
 لم يك بغضه كبغض الخلق
 فحبه وبغضه صفات
 فهو معاقب أولى الجرائم
 محبة الأملاك للرحمن
 وحبهم لنا هو الدعاء
 وقال بعض انه استغفار
 وقيل بل ميل القلوب للتقى
 فهم بطبعهم يحبون التقى
 قد طبعوا بطبع من لا يعصى
 وإن أحب الله عبدا أظهرها
 يقول يا جبريل قد أحببت
 فحبه فانه كريم
 ثم يذاع ذلك فى السماء
 يقال ان الله قد أحبا
 كلكم عليه أن يحبه
 ثم له القبول أيضا يوضع
 فلا يزال يرتقى المراقى
 فقله يسمع والأفعال
 وهكذا فى البغض طبق الحب
 وقد أتى يلتبس العبد الرضى
 عليه فى الناس رضائى كرما

لا الحب والعشق الذى بين البشر
 وعز وهو الملك الجبار
 ويبغضن عاصيه بالنقمة
 قد جل قدرا فى كمال الحق
 لذاته تجل تلك الذات
 كما يثيب بأداء اللازم
 طاعتهم له بلا توانى
 بالخير للمطيع والثناء
 منهم لنا وانهم أبرار
 ونفرة تبعدهم عن الشقى
 ويبغضون كل أرباب الشقا
 كما عليه دل لفظ النص
 ذلك للاملاك ثم للورى
 عبدى فلانا وله أكرمت
 لأنه فى الدين مستقيم
 به يطاف قيل بالنداء
 من خلقه العبد التقى حبا
 لأنه عبد أطاع ربه
 فى الأرض جاء فى حديث يرفع
 مع ربه المهيمن الخلاق
 مقبولة وتصدق الأقوال
 دل عليه خبر فى الكتب
 منى فلست عنه يوما معرضا
 منى له ورحمه وأنعمما

مصداقه فى قوله سيجعل
طوبى لمن يوده مولاه
يعيش فى الناس سعيدا مسلما
أعماله مقبولة وسيرته
ان عاش عاش مؤمنا موقفا
يؤمنه من فزع القيامة
يا فوز هذا العبد ياطوباه
فهو بجسمه على الأرض مشى
فمن أطاع ربه أصابا
ومن أحب فيه قيل مثل من
فقد أتى مدح لمن تحابيا
قد جمعت طاعته بينهما
فيفعلان مايجب دائما
ويغضبان نحو من عصاه
يظلم بظله فى يوم لا
يقول أين المتحابونا
وفى حديث وجبت محبتى
هذي هي المحبة المعروفة
وقد أتى عن النبي أوثق
الحب فى الله وفى رضاه
والبحر قال حب فى الله تصب
وعاد فيه دائما يارجل
ووال فى الله لكى تنالا
والله قد أوحى لبعض الأنبيا

ودا لهم قال الكتاب المنزل
ويمنحه عنده رضاه
وقد وقاه ربه جهنما
صالحة فى الخير طالت نيته
وان يمت مات على جنح التقى
ولا عقوبة ولا ملامه
لو كان يعلمن رضى مولاه
واسمه فى العرش أيضا نقشا
ومن عصاه ويله قد خابا
أحبه لما روه فى السنن
فيه وفى طاعته تصاحبا
فأصبحت غاية مقصديهما
قد هجرا فى حقه المحارما
ويبذلان الجهد فى رضاه
يكون الا ظله لذا الملا
منكم لأجلي اليوم يكرمونا
للمتحابين فى مودتى
وبولاية لنا موصوفه
نصا عرى الايمان فيما حققوا
والبغض فى الله لمن عصاه
وفيه أبغض ماحييت واحتسب
فهو الذى ينال منه الأمل
ولاية الله بذاك قال
فيما روى لنا الكرام الأتقيا

ان قل لذاك العابد المجتهد
 زهدك في الدنيا تعجلت به
 اما إنقطاعك الذي به إليّ
 فقد تعززت به في الناس
 فما عملت في الذي عليك لي
 مالك يارب علي قال هل
 كمثّل هل عادت لي عذوا
 فان ذاك واجب على الوري
 من لم يوال الأوليا فقد ظلم
 وهكذا من لم يعاد الظالما
 ولا يقوم الدين والايمان
 لأن من يعاد شخصا لم يزل
 وهكذا في الحب وهو واضح
 ذلك في حق امرئ فكيف في
 وعزتي ليس تنال رحمتي
 معناه من لم يك قد والى له
 روه عن وائلة بن الأسقع
 وهذه العداوة المذكورة
 مصداقه (في برآء منكم)
 وهكذا في قوله فلما
 منه تبرأ وهو ابراهيم
 وبالكتاب ثبتت السنة
 فظهرا فرضان واجبان
 والكل عند الاعتبار ينقسم

الزاهد المنتسك المقتصد
 راحتك الأولى بترك الشبه
 قدانقطعت متوكلا عليّ
 وعشت في هدى بلا التباس
 فقال يارب تقبل عملي
 واليت لي يوما وليا في عمل
 فكنت في تهجر العدو
 لله فافهم ما هنا قد ذكرنا
 حق الولا عليه فيهم حتم
 فانه أصبح عبدا ظالما
 الا اذا ماعودى الكفران
 معاديا أمثاله بلا جدل
 وذلك ماتدركه القرايح
 حق المليك الأزلي المنصف
 في خبر جاء لاهل نقمتي
 وليه وهكذا مابعده
 وهو صحيح صادق فيما معي
 برآءة في مثل هذى الصورة
 جاء به لنا الكتاب المحكم
 تبين العدوان منه ظلما
 صلى عليه ربه العظيم
 ولاية الولي كالبراءة
 في الدين للأنام يلزمان
 الى ثلاثة بتفصيل رسم

فكن به مقتديا في كل حق
وفصلوا ذلك تفصيلا بهر
وأوضحوا الأدلة المصدقه
وعينوا الحق أو من قد ظلم
وواجب الصلاح والمساوى
بل طال في ذاك هنا الجدل
والبغض للطاغى الظلوم المجرم
حالة تفصيل كذاك فاعرف
يبرأ منه الهدى كل أحد
وهو الذى فى دينه مرضى
فرضا هنا نلزمه المكلفا
كما عليها ماهناك إكتسبت
ولاية حسب الدليل فاذهب
فالحب والبغض وهذا المذهب
وكان فى معين يقول
بالجملة التى تعم من وفى
ولم يك التكرار فيها قد وجب
فاستحضر الواجب منك الفكر
مرتکز فى قلب كل مؤمن
مرتکز فى قلب كل مسلم
وغيره من كل موجب الردى
مجانبا مناهج الحرام
لو كان فى قاع البحار قد سقط
الى السماء فهو فى الحق اتضع

والقطع فى قسم به الذكر نطق
وقد أطال العلماء فى الأثر
ونصبوا القرائن المحققة
وبينوا فى كل وجه مالزم
لكثرة الأحداث والدعاوى
وما تقلبت به الأحوال
والفرض من ذلك حب المسلم
فى حالة الاجمال إجمال وفى
فمن يخالف واجب الحق فقد
ومن يوافق فهو الولي
ولا يكون البحث عما سلفا
بل تلك أمة لها ماكسبت
الا اذا دل دليل أوجبا
كان الدليل شهرة لاتكذب
هذا اذا تعين الدليل
هذا والا فيكون الا كتفا
وهكذا البراءة التى تجب
الا اذا مر عليك الذكر
غاية ذاك ان حب المؤمن
وهكذا البغض لكل مجرم
فالقلب لايزال ميزان الهدى
دع مايريب القلب فى الاسلام
حب أخا الايمان لله فقط
وابغض أخا العصيان لو كان ارتفع

وحب حبا لست ترجو عوضا
 فلا لحظ عاجل ولا ولا
 فقد أتى فى المتزاورينا
 والمستدلين ومامن حرج
 فى (أو صديقكم) يقول الله
 مضى عليه سلف الأصحاب
 كذاك أيضا يحب التأدب
 فالزم سبيل الأدب الشرعي
 لأن صدق الحب يوجب الأدب
 عليه من عبد لواسطاع القضا
 لكنه للدين حبا حصلا
 فى الله مثل المتجالسينا
 كما أبان الذكر وجه المنهج
 وليس فيه حرج نراه
 وصدقته سنة الأواب
 فى الله والله هو المؤدب
 فى السر والجهر وكل شي
 بل كان من لازمه ولا عجب

القضاء والقدر

حيث الامور كلها مقدره
 وكل شيء بقضاء وقدر
 يلزم ان يذكر منه ماوجب
 ان الامور لا تكون مطلقة
 مقهورة في قبضة الجبار
 في ازل ليس يحد فاعلما
 وماترى في الكاينات يقع
 ايجاد كل الكاينات مجمله
 وانما ظهورها مفصله
 وقيل ان الحكم من بارى النسم
 والقدر التفصيل والتقدير
 وقيل بل وجود كل الخلق
 على سبيل الابتداع مجمله
 والقدر الاظهار اى مفصله
 فكان ذلك القضاء أصل القدر
 فالعجز والكيس هما من القدر
 فالعجز معروف وذاك ضده
 وقيل إن العجز ترك مايجب
 وهكذا التسويف والتأخير
 وقيل عجزنا عن الطاعات
 والكيس ضد العجز وهو الحذق
 والله قد قدر عجز العاجز

بحكمة. مقضية مدبره
 أتى به عن أحمد نص الخبر
 في الاعتقاد فهو فرض قدحسب
 وليس إهمال فقل موثقه
 مقضية كما أراد البارى
 بمدة يعجز عنها العلماء
 مضى هناك وهنا يوقع
 في اللوح فهى بالقضاء معلله
 في خارج بقدر تنسب له
 والأمر أولا قضاء منحتهم
 في خارج وذلك الشهير
 في اللوح فهو بالقضاء الحق
 وفي طريق الاختراع منقله
 كما الى أعيانها منزله
 مفرعا منه على ماقد ظهر
 وكل شيء بعمومه اشتهر
 وهو النشاط عند مانعه
 من كل فعل كان في الحكم وجب
 عن وقته لما اقتضى التقدير
 وقد يعم مطلق الخيرات
 في مطلق الأشياء وذاك حق
 معناه كالكيس وفوز الفايز

وقال شيخ علي اذ رجع
 مسيرنا للشام كان عن قدر
 قال علي والذي قد فلما
 فما وطننا موطننا قال ولا
 ولا علونا تلعه كذا ذكر
 قال له إحسبن عناية
 فما أرى لنا من الأجر عني
 قال له علي بل قد عظما
 ففي مسيركم وفي إيابكم
 ولم تكونوا مكرهين فاعلم
 فقال كيف والقضاء والقدر
 وعنهما كان مسيرنا ظهر
 قال له ويلك يا جهول
 ظننت يا غر قضاء^١ لازما
 لو كان ذاك بطل الثواب
 والأمر والنهي معا ولم تكن
 كلا ولا لائمة لمذنب
 ولم يكن أولى بمدح محسن
 ذاك مقال عابد الأوثان
 ورأى عقل أمة الشيطان
 وقول ذي العمى عن الصواب
 هم قدرية لهذه الأمة
 قد أمر الله الوري تخيرا
 وهكذا كلفهم يسيرا

من حرب صفين سؤالا قد وقع
 وعن قضاء أوضحنا لنا الخبر
 للحب والنسمة أحيا مطلقا
 يوما هبطنا واديا أو منزلا
 الا وكان عن قضاء وقدر
 والله مالنا من الجزاء
 هذا فأنما القضا قد فعلا
 أجركم الله تعالى كرمًا
 والله قد ضاعف من ثوابكم
 ولا الى ذاك اضطررتم فافهم
 هما يسوقان الى الأمر البشر
 وعنهما كان انصرافنا استقر
 لعلك اعتقدت ماتقول
 وقدرنا على الأمور حاتما
 والوعد والوعيد والعقاب
 محمدا لمحسن اذ يحسن
 وذاك تعطيل المقام فاعجب
 كذا المسيء لومه لا يحسن
 وخصماء الملك الرحمن
 وشهداء الزور والبهتان
 والعجز عن حقايق الخطاب
 وهم مجوسها بغير مريّة
 وقد نهاهم ربهم تحذيرا
 ولم يكن مكلفا عسيرا

ولم يكن عاصيه غالبا ولا
 ولم يطع ربك مكرها ولم
 لم يخلق السماء والأرض وما
 ظن الذين كفروا فالويل
 وأنت ان نظرت فى قول علي
 أتى بباهر من المقال
 حقه والحق فيما قال
 وحرر المقام تحريرا بهر
 ويجب الايمان أيضا بالقدر
 روى لنا عبادة بن الصامت
 لن تبلغن حقيقة الايمان
 حتى تكون مؤمنا بالقدر
 سبحانه قد قدر الأشياء على
 قال له وكيف لى أن أعلم
 قال له تعلم ماأخطاك لم
 ولم يكن يخطأك ماأصابكا
 لأن ايمان الفتى بالقدر
 وتارك جزءا من الحقيقة
 وكل شيء فله حقيقة
 حتى تكون مؤمنا كما ذكر
 معتقدا فى الخير والشر معا
 وليس للعبد سوى الكسب على
 أنت على الكسب تثاب فاعلما
 وقايل قال لجعفر أرى
 يكون ذو الجلال مغلوبا على
 يرسل الينا عبثا ولم ولم
 بينهما بباطل ذلك ما
 لهم من النار وتم النقل
 علمت تحقيق السبيل الاكمل
 وقاهر لكل ذى ضلال
 وقد أزاح ذلك الاشكالا
 وأظهر الحجة فى ذاك النظر
 وبالقضاء حسبما جاء الخبر
 عند الربيع فى الحديث الثابت
 ولم تكن من ذاك فى امكان
 خير وشر كان من مقدر
 ماشاءها جل تعالى وعلا
 ذلك علما صادقا منجزما
 يكن مصيبا لك فى حال علم
 فان تمل عن ذا تموت هالكا
 من مطلق الايمان جزء فانظر
 تاركها معا فع تدقيقه
 ولست تدركها دقيقه
 وهو حديث عن أحمد اشتهر
 انهما من ذى الجلال فاسمعا
 ذلك عش تدرك سبيل النبلا
 وهكذا العقاب عند العلما
 كل العباد ريناقد أجبرا

قال له إن الاله أعدل
ثم عليه للفتى يعاقب
والعقل شاهد بهذا في الورى
قال له مفوض اليهم
قال له أجل من أن يقدر
ولم يكن مشاركا فى ملكه
قال له إذا فكيف الأمر
فقال أمر بين أمرين فلا
معناه إن عذب فيما جبرا
ولا يصح ان يفوضنا
وجاعل مشيئة للعبد
لأنه مضاد مولاه
ومن يصف الى الاله ماوجب
ومن يقل بفضلله إن رحما
يعلم ان الله رب عادل
يروى عن البحر كهذا فى الأثر
والحق هذا لاسواه فاشكر
وهكذا قال النبي فى الخبر
قالوا علينا الذنب ربنا كتب
فقال (أنتم خصماء الله)
ومن عصى وقال انه قدر
فاخبروه إننى منه بري
فمن تراه بالمعاصى بعمل
فذاك عبد قد عصى مولاه

ان يجبر المرء لبطل يفعل
فذاك قول فى المقام كاذب
والله عدل جل من أن يجبرا
فما أرادوا فى البرايا حكموا
فى ملكه أمرا تدبر الورى
لكنه منفرد بأمره
ان انتفى التفويض ثم الجبر
جبر ولا تفويض عند العقلا
عليه ظلم منه كان للورى
للخلق أمره فيشركنا
فى الأمر قد أخطا سبيل الرشدا
بذاك قد عز وجل الله
تنزيهه منه فللكفر ذهب
فهو الذى فى الناس حقا سلما
حق مقدر إله فاعل
محققا فيه مسائل القدر
فقد ظفرت ببيان القدر
لوفد نجران روه فى السير
وبالعذاب قد يجازى من ركب
متى أضافوا الجور للاله
والله قد قدره فقد كفر
لأنه عبد كفور قـدرى
ويدعيها قدراً إذ يفعل
وقد تولاه أخى هواه

وان تقل يعذب الله البشر
أقول إنه على المقدور
لأنما المقدور كسب العبد
والقدر المذكور فعل الله
وفي الكتاب (قدرا مقدورا)
وان تقل كان قضا وقدرا
أقول لو كان على ماتدعى
جل تعالى قد وقعت في الخطر
قل لن يصيبنا سوى ماكتبنا
فذاك مصداق الحديث الصادق
لايستطيع الانس والجن على
الا بشيء قد قضاه الله
ان كان خيرا أو يكون شرا
قد رفعت بذلك الأقلام
وقال مسلم فتى يسار
في الاعتبار واديان أهلكا
فاعمل كمن يعلم لاينجيه من
ثم على الله توكل دائما
عن مطرف الفقيه ليس لأحد
ثم يقول قدر قضاه
لكننا نعمل ما قد أوجبا
فان أصابنا علمنا أنه
هذا هو الحق فدع سواه
وفي الحديث قال سرى القدر

ألم يكن معذبا على القدر
عذبهم للوارد المشهور
وهكذا المقضى فيما عندي
وهكذا القضا بلا اشتباه
قد قال فافهم تلکم الامورا
وكان عصياني له مقدر
لكان محجوجا بذاك فاسمع
ارجع الى الحق تجد سر القدر
نو العرش من أقداره وأوجبا
عن النبي سيد الخلائق
أن ينفعوك بل ولا كل الملا
فانه القدير اذ يشاه
فالله قد قدر ذاك الامرا
وجفت الصحف ولا ملام
الخوض في القضاء والأقدار
جيلا من الخلق فخل المهلكا
عذاب ربه سوى الفعل الحسن
تلقاه من هذا القضاء سالما
يهلك نفسه بأمر قد فسد
عليه في هلاكه مولاه
ونحذرن من الأمور العطبا
ليس يصيبنا سوى ماسنه
وذا الذي قضى عليك الله
لاينبغي ان يطلع به البشر

آمن به من دون اغراق النظر
 وانه مزلة الأقدام
 يقصر دونه النهى السليم
 واين عقل المرء من درك القدر
 والغيب فيه يجب الأيمان
 قال النبي أمسكوا اذا ذكر
 والقديرون مجوس الأمة
 قد جاء لعنهم لسبعين نبي
 خاضوا بجهلهم خضم القدر
 والفرض من ذلك ايمان بما
 وغاية الأمور للجبار
 فانه سر عن الخلق استتر
 بل أنه مضلة الأفهام
 وتعجزن عن دركه الفهوم
 فانه غيب خفي عن الفكر
 كمثّل ماقد صرح القرآن
 اذ ليس يدرية سوى رب القدر
 قد لعنوا في سالف النبوة
 لما أتوه من خبيث المذهب
 فاغرقوا بكفرهم في سقر
 قدره وما قضا رب السما
 والحمد لله القدير الباري

الهامة والعدوى والصفر

وحيث ان الجهل داء معضل والخير كل الخير فى اتباع ذلك ان الوحي نور فى الورى لاجهل عنده بل الجهل يقع والعرب لما تركوا العلم العلي وحكموا الأهواء فى الأديان وانخرطوا فى هوة الضلال وابتدعوا لهم امورا تذكر وذلك حكمة عن الخلق اختفت قد جعلت تقدمة لأحمد يكون ردها من الأدلة قام لردها لأنها هوى من ذلك الهامة والعدوى معا ومثله بحاير إذ تبهر فابطل الشرع وأبد العرب وقال لاهامة لاعدوى ولا قد زعموا زعما خبيثا باطلا يخرج من راس القتل طائر يصيح (أسقونى) ومعناه خذوا وقيل بل روح القتل فى العرب تقول أسقونى الى ان يدركوا وقال بعض بل عظام الميت

غير عجيب أن تضل الجهل شرايع الله بلا نزاع كالبدر أو كالشمس فينا أسفرا مع غيره من كل أرباب البدع من شرعهم فى وحي تلك الرسل وتابعوا بذاك للشيطان وركبوا مراكب الوبال عنهم بها جاء الينا الأثر الا الذى اهتدى لها فقد ثبت مجدد الدين للأمام الأوحده له على صدق الهدى فى الدعوة وهي أمور قد رواها من روى وصفر أبطل فيما شرعا كذا سوايب وحام يذكر وقد قضي فى ذاك ايضا بالعجب يكون ايضا صفر إذ أبطلا وحكموا عقلا خليا جاهلا يدعونه الهامة وهو ثاير ثأرى فلا أسكن حتى تأخذوا تصير هامة تصيح بالطلب ثأرا له وبعد ذاك تهلك أو روحه تصير مثل الهامة

يدعونها الصدى متى تطير
وقيل بل تخرج من رأس الفتى
وهى التى تقتله عندهم
وقيل بل طير به تشاءموا
وقيل بل طير يسمى البوما
وذاك كله خيال باطل
جاء به وهم خسيس فاسد
صدهم عن خالق الأنام
مابالهم لم ينظروا أصل الفطر
مابالهم قد قلدوا الأوهاما
وأبطل العدوى فلا عدوى فدع
لم يتحول مرض من أحد
فمن ترى أعدى المريض الأول
ورد هذا القول بعض العلما
وقال فى حديث نفى العدوى
لايردن هايم على مصح
لاضرر ولا ضرار يمنع
وقد أتى فر من المجنوم
كما تفر هكذا من الأسد
وفى حديث قد أتى اذا نزل
وجنبوهم مهب الريح
وكلها لأجل منع العدوى
وصدقت عدواهم التجارب
وان تقل ان النبى قد أكل

فهى التى بهامة تصير
حين يموت هكذا عنهم أتى
وذاك مابه قضى جهلهم
يطير بالليل عليهم حاييم
كذاك عنهم قد أتى مرسوما
مضى به جيل هناك جاهل
وقبلته منهم العقاييد
وردهم لشبه الأوهام
لو نظروها عرفوا فنا البشر
وإستخدموا لذلك الافهاما
ما قيل ان شرعنا ذاك منع
لأحد فى خبر عن أحمد
قاله للأدواء فينا أنزلا
فأثبت العدوى هناك فاعلما
فأنه جاء لبطل الأهوا
خوفا من العدوى فما النفي يصح
لذى الهيام بمصح يجمع
وهو دليل هاهنا للقوم
بل الفرار هاهنا أضحى أشد
واد فغيرة انزلوا خوف العلل
وأبعدوهم من الصحيح
ولا تمل الى خلاف يروى
والطب بالعدوى لنا يخاطب
مع ذى جزام وهو أعظم العلل

لو كانت العدوى تصح لامتنع
أقول ذاك من خصوصياته
وان تقل كم من صحيح يجتمع
وهو صحيح لم يصبه باس
أقول لا يلزم ان العدوى
فبعضها يعدي ونحن نجهل
وبعضها قليلة عدواه
وبعضنا تناله العدوى ولم
والعبد لا يمتحنن مولاه
فقد جرت عادة ذى الجلال
وانما العدوى تكون سببا
وصفر قد قيل حية نشت
وابن الأثير قال أيضا تعدى
وقيل بل كانوا يحرموننا
ويجعلون بعده محرما
وهو النسيء في الكتاب المنزل
(زيادة) في الكفر قال الله
وكم لاهل الكفر من أوابد
والله بالشرع علينا أنعما
أهدى الصراط المستقيم الواضحا
وليس فوق الشرع من مرام
فالشرع رحمة تعم الكلا
وسر عليه دائما واجتهد

من ذاك وهو خبر لنا رفع
وانه من باب معجزاته
بذى السقام منهم لم يمتنع
وقد قضى بذلك القياس
تعم للكل بكل البلوى
ذلك فالمنع هناك أكمل
وبعضها كثيره بلواه
تنل لبعض وهو أمر قد علم
لأنه يفعل مايشاه
أن يخلق الأمراض في أحوال
والله للأسباب أيضا رتبا
بالجوف ان جاعت له قد أكلت
مثل الربيع في الصحيح المهدى
لصفر ثم يحللوننا
شعرا حراما قال بعض العلماء
على النبي الهاشمي المرسل
وذا هو الحق فلا اشتباه
وكم لهم في الكفر من عوايد
لازال كاشفا لنا كل عمى
وأرشد العقل السبيل الصالحا
وبالخصوص في الهدى الاسلامي
فلتجعل الشرع الجليل الأصلا
وعن سبيل الشرع لاتبتعد

فهو الهدى المحض عليه عول تبلى ما رمت لدى المستقبل
وهو الى الله الدليل الهادى فاتبع دليل الله فى العباد

الطب فى الإسلام

وحيث أن الله قد عز وجل
 لحكمة قدرها فى الأزل
 لم يفعل الرحمن شيئاً عبثاً
 لكنه بذاك حقاً أوضحاً
 بأنه الفعال مايشاء
 فهو ابتلاء منه للعباد
 فالطب أمر ورد الشرع به
 له أشار الذكر فى الآيات
 كلا يحب المسرفين قالاً
 ومنهما الخاط وخلف الطبع
 فالأكل والشرب هما أصل العلل
 لذاك قال لا يحب المسرفاً
 ذاك عقيب ذكره للأكل
 فالأكل والشرب بمقياس جلي
 إذ معدة الانسان بيت الداء
 فلو نجا الانسان مما يأكل
 وأنت ان نظرت ساير العلل
 ولم أبالغ أن قل موت الورى
 وفى (أذى من راسه) دليل
 وقوله (لا تقتلوا أنفسكم)
 وفى تداووا يا عباد الله
 لطف بديع من لطيف الصنع

قدر للأجسام أنواع العلل
 دلت على قدرة مولانا العلي
 فانه الحكيم فيما أحدثا
 قدرته لخلقه مصرحاً
 فى خلقه طرا ولا امتراء
 وهو من التكليف فى المراد
 ينفى به المرء البلاء عن جسمه
 وصرح الحديث بالاثبات
 فى الأكل والشرب فع المثلأ
 والحقن والتعفين ضعف الدفع
 وعنهما تنتج أمراض جلل
 مهددا من فيهما قد اسرفا
 والشرب فاعرف وجه هذا الأصل
 يحفظ من طرق جميع العلل
 لذاك فالزم غرن الإحتماء
 عاش صحيحاً لم تصبه العلل
 وجدتها تولدت مما أكل
 لم يك الا منهما فيما أرى
 قد اهدت لفهمه العقول
 ونحوها من أدلة لطبكم
 ونحوها عن النبي الأواه
 وحكمته فى مبدا أصل الوضع

والطبع ميزان صحيح الأصل
وكل داء فله دواء
وفيه انعاش لكل جسم
فكل علة لها شفاء
والسام فهو الموت لادواء له
والخلف هل ترك التدواى أفضل
بل الصحيح الأفضل التدواى
منفعة الجسم بقتل العلة
ثم تعبد لذى الجلال
وتارك التدواى يوما أبطلا
كتارك الكسب لجلب الرزق
وان تكن قدرة ذى الجلال
ألم تكن قدرته للرزق
فلو يشا ليسر الأرزاقا
ولو يشا نصرا بلاجهاد
ماباله كلفنا نقاتل
كذاك فى الدعا وتركه ورد
قالوا الدعا منافى للتوكل
فهو محصل لامر حاصل
قلنا الدعا من جملة التوكل
كذا التدواى سبب الشفاء
ولا تعطل سببا قد أمرا
والكون شاهد بذاك فى الأمم
وينفع الدوى بأذن الله

يقضى على أجسامنا بالعدل
كما أتت فى ذلك الأنبياء
وحكمة تفوق كل حكم
قد صح الا السام لادواء
لكن لغيره الشفا قد جعله
أم التدواى للأنام أكمل
من أوجه لها الحديث حاوى
وفيه اظهار لشان القدرة
لأنه قد قام بامثال
لحكمة الأسباب فيما فعلا
فانه معطل للحق
كافية لدائنا العضال
كافية جل جلال الحق
وحسن الأحوال والأخلاقا
لكان قطعاً منه للعباد
وهو القدير والمليك الفاعل
والأفضل الدعا وخل من جمد
ولم يحصل أربا لم يحصل
فتركه الأفضل عند العاقل
مع انه عبادة لم تجهل
فعالج الأمراض بالدواء
به هدى الله لاصلاح الورى
ونفعه عم الورى ولا جرم
والكل منه دون ماشتهاه

فالداء والدواء والشفاء
والداء أقسام كذا الدواء
فداو بالمحسوس والمعقول
قال النبي عالجوا بالصدقة
وبالصلاة والدعاء والتوبة
وهكذا العلاج بالأحسان
قد جربت ذلك كل الأمم
فوجدوا تأثيره بما بهر
قال به القطب الأمام الأوحى
وعنه فى طب النبوة اشتهر
يقول كالقرآن لايناسب
وقال اعراضهم عن طب
كمثل اعراضهم عن الشفا (١)
وعنه قد جاء الشفاء النافع
لأن ما عند الطبيب جاء عن
ومن منامة ومن قياس
فأين ذا من سر وحي الله
وهكذا أوحى لكل الأنبياء
لكن حسن الاعتقاد لم يكن
وجوزوا الحروز للرجال
لكن يكون حفظها بالجد
وهكذا عند الخلا تزال

منه وكل دونه هباء
لكنه يتحد الشفاء
متى تلقى ذاك بالقبول
مرضاكم وهكذا بالنفقة
وطلب الغفران من ذى القدرة
للخلق قد روه فى البرهان
على إختلافها يقال فافهم
أكابر الحذاق حسبما اشتهر
ومن بفضل الأنام تشهد
يناسب الطيب من هذا البشر
الا الذين فى الورى أطايب
نبوة الهادى لكل العرب
بالذكر اذ كان لهم نعم الشفا
كما أتى جهرا بذاك صاعد
حدس وتخمين وتركيب الدخن
قام به فى الناس ذاك الاسى
لخير خلقه بلا اشتباه
بطبه الشرعى فيما روى
الا مع اليقين نفعه الحسن
وللنسا تعليقها بحال
خوفا من الأنجاس فيما عندى
فما دخولهم بها حلال

(١) قوله عن الشفا الاول المراد به القرآن والشففا الثانى لافادة بالصحة إبطاء و

ان كان حفظها هناك قد حصل
فقد سوا قرآنكم ونزهوا
منه لأنه فتي مضيع
عليه نحو كونه يوما جنب
وبعضهم أجازها لكن أسا
وتركها اختار كذا عنه ثبت
فيما عزنه عموم الفقها
قد حذرت وذلك ترخيص حسن
بعضهم وبعضهم قال يسع
محرم عند الامام الأعظم
ومن له أقر كل العلما
كذا اليه القطب ايضا قد ذهب
وذاك في الصيف بنص وارد
تدب في الجسم كسم الأرقم
في الكم والكيف بلا امتراء
وفي الغذا وعادة كما عرف
تحمله البنية مما علما
رواه بعض عن نبينا الأحب
ثلاث ليلات حديثا واردا
كما رووا ذلك نصا في الخبر
وذلك النهر يكون يجرى
بها هناك هكذا منقول
يجوز عن سيد كل الخلق
بالكي حسبما روى لنا الخبر

وقيل لابس بها ولو دخل
لكنها للحيوان تكره
وهكذا من لا يصلي تمنع
وهكذا تارك غسل قد وجب
وهكذا لحايض أو نفسا
ومالك أجازها ان خرزت
وحمل محدث كذا كرها
لكن اجاز النووى ان تكن
واختلفوا في أكلها فقد منع
وشربها من غير محو فافهم
أعنى به القطب الامام العلما
والشرب جاز لمحو ماكتب
وأبردوا الحمى بماء بارد
لأنها قد صح من جهنم
والخلف في ابرادها بالماء
وفي الزمان والمزاج المختلف
والسن والطباع والقوى وما
فاكفئوا علي من سبع قرب
وجاء فليرش ماء باردا
وذلك مخصوص بأوقات السحر
وقد أتى يستنقعن في نهز
لحكمة قد علم الرسول
والكي جاز وقطع العرق
قد اکتوى وقد كوى وقد أمر

والقطع من الحجامه الحجامه
وكل ذاك قيذه الصلاح
لكنه من آخر الأدوية
وآخر الدوى هو الكي مثل
وقد يقال إن بعض العلل
فقد اتى فى كية من نار
أو شربة تكون من حجام
ولا يصح قيل بالمحرم
وما كنحو شرب خمر يمنع
ماجعل الله شفاء الأمة
وجايز لبس الحرير عندما
وتحلق النساء شعر الراس
وتظهرن عورتها اذا دعا
كما اذا اضطرت فما من باس
بمحضر من القريب كالرحم
وهكذا لها تداوى الرجال
وان يمت فى بطنها جنين
وان تمت وإبنها حي لهم
ومنع الشيخ أبو سعيد
وأحمد كرهه وهو نظر
وتمنع الرقيا بما لم يعرف
ويقتل الساحر حين يسحر
وراغب فى امرأة وترغب
أجازه بعض وبعضهم منع

لاخرج فيها ولا ملامه
والله عنده لنا الفلاح
يكون لنا بالنار علاج الأمة
عندهم يعنى اذا اضطر فعل
علاجها كي بلا تمهل
أو آية أى من كتاب البارى
يروى لنا عن سيد الأنام
كعذرة يأكلها فلتفهم
ونجس كذاك أيضا فاسمعوا
فى كل شىء وارد بحرمة
يرى الشفافيه قلن يلوما
ان خافت الضر بلا التباس
داع الى ذلك قولا رفعا
تظهرها الى طبيب الناس
أو زوجها والأب صح أو كأم
بمحضر يمنع فعلا مبطلا
ولدها هنالك الأمين
هناك شقها بذا بعض جزم
كمثل إسحاق الفتى المجيد
ولا أجيزه لانه خطر
وكل مافى الحق أمره خفي
لأنه بالسحر أضحي يكفر
عنه فهل له الوداد يكتب
والمنع أدنى للصواب فامتنع

لأن قدر ما يكون كافى
بل الدعا فى مثل ذلك أنفع
وفى الدعا الايقان أن الأمرا
وهو الخبير بالذى يكفى هنا
ويسلم المرء به ولا جرم
ان زاد ذاك الحال أو كان نقص
والطب بالدعاء أيضا بنفع
ان الدعا يزيل للجبال
لكن لقلة اليقين لم يكن
وسوف يأتى بسطه فى باب
والحمد لله على مايسرا

يعسر أمره بلا خلاف
مع انه الخير الذى لا يمنع
من ذى الجلال لاسواه يدرى
والأمر كله اليه فافطنا
من كل محذور بمال أو بدم
فليس من شيء بتكليف يخص
بل هو أولى وبه فانتفعوا
فكيف بالأمراض فى أحوال
ذلك نافعا لأمره استتب
محققا فاطلبه فى الكتاب
من كل نافع لأحوال الورى

الطهارة

وحيث أن مظهر الجمال
 وواجب الحقوق في المجتمع
 وكون أقدار الحياة تعتبر
 وانه داع إلى المعالي
 وميزة الانسان من سواه
 لأن ديننا الكريم قد دعا
 وحض أرباب العقول النيرة
 فكان من واجبنا الطهارة
 وليكن المرء شريف المظهر
 فان للأقدار في الأفكار
 لذا نهى الشرع الورى جميعا
 وحث للتطهير مطلق الورى
 حيث الطهارة النقا من الدنس
 وظاهر العرض من العيب بري
 وظاهر من الأدنى الخبث
 والغسل للحيض وللجنابه
 والغسل للنجاسة الحسية
 أعنى على غسل لها كما وجب
 ماغسلك الأوضار والأنجاسا
 وذلك التطهير من كل خبث
 فالحدث الأعظم عند العلما
 فما زوال هذه الأنجاس

ومصدر الحسن من الكمال
 من شرف الانسان في التشريع
 من ضد هذا الدين في أصل النظر
 زوالها من أكمل الخصال
 بها كما أوجب ذاك الله
 الى الكمال والجمال فاسمعا
 لأشرف الأحوال نهج البرره
 طبعا وشرعا فاسلكن مناره
 وطيب الحال متين الفكر
 روحا ييثن عى الأبصار
 عن ذلك الحال فكن سمعيا
 لحكمة أرادها ولا مرا
 والغسل للأقدار أيضا والنجس
 مثل نقي الجيب مفضال سري
 طهارة صغرى لهذاالمحدث
 طهارة كبرى بلا استترابه
 فرع على الأقدار المعنويه
 فالحس بالمعنى وليس من عجب
 ولم تضع لغسلها أساسا
 يعلق بالنفس ومن فعل الخبث
 ذلك فاغسله ولا غسلا بما
 فى حسها مع تلكم الأرجاس

وأول التطهير الاستجمار
 وذاك الاستجمار بالأحجار
 قد أمر الهادى بها فيما شرع
 وكل ما يكون فى معنى الحجر
 وما يكون نحو مطلق الخشب
 ولا يجوز بالحديد عندنا
 لأن هذا أملس لا يذهب
 والسنة الايتار حسبما ورد
 وأشهر الأقوال عند العلماء
 وقيل ذو ثلاثة الوجوه قد
 وقيل بل يلزم ذاك العدد
 وقيل بل تلزم منه التنقيه
 والامتنال حاصل لتعلما
 ألا ترى ان لم تكن تجزى لنا
 هلا نزيد أو يزول النجس
 وقيل يكفى الحجران فاعلما
 قالوا قد استجمر باثنين فصح
 لأنه لم يطلب المزيد
 وقيل ذاك من خصوصياته
 وقيل بل إن أمكن الثلاثة
 أو أنه بالحجرين يكتفى
 وذاك للغايط عند العلماء
 والبول فيه العرف بالاستبرا
 بكل ممكن من المنشف

كمثل ماقد سنه المختار
 لأنها تسمى بالجمار
 قولاً وفعلًا وله الناس تبع
 من كل جامد يجوز كالمدر
 أو خزف فالتزمن فيه الأدب
 أو بزجاج حيث كان معدنا
 قذارة هناك كانت تلزب
 والخلف فى المجزى لنا من العدد
 ثلاثة فكن لها ملتزما
 يكون مثلها ويجزى ان وجد
 كمثل ماصح بذاك السند
 ان حصلت ولو بفرد مجزیه
 والغرض الشرعى ذلك فاعلما
 ثلاثة الأحجار فيما قد عنا
 هذا هو الواضح فيما أسسوا
 عن النبى قد رواه العلماء
 ذلك كافيا وفعله أصح
 وروثة رمى بهابعدا
 فتلزم الثلاث فى أثباته
 فليذهبن بكلها أحداثه
 من دون ذا وهى احتمالات تفى
 خص به عرفا لهم قد علما
 وهو زوال ما بذاك المجزى
 من الجمار أو بنحو الخزف

ماجاز فى الغايط فى البول ثبت
 اذ لم يكن فى البول تحديد وقع
 فهو مخالف لأمر الغايط
 لأنه ماء هناك قد جرى
 لذاك جاء الحكم فيه مطلقا
 فلا ترى الغايط بعد ما انقطع
 ولم يجز بالروث الاستجمار
 لأن ذاك قد رماه الشارع
 والخلف فى علة ذاك المنع
 فقل ان العظم زاد الجن
 والروث ركس قال فيه المصطفى
 وقيل بل علة ذاك انها
 لقوله ركس وذلك النجس
 وقيل بل علة ذاك لم ترد
 جوازه لكن ولو تعددت
 حدا وعدا يلزم ان يتبع
 اذ لم يجز بتلكم الشرايط
 يكاد لم ينقطع لو عصرا
 فافهم فقد نظمته محققا
 والبول قد تراه أيضا قد نبع
 ولا العظام نصت الآثار
 حينئذ لرميه نساوع
 لأى حكمة أتت فى الشرع
 والروث للدواب معهم يغني
 فهو طعام هكذا قد وصفا
 نجاسة الروث لتعلمنها
 ولا يزيل للنجاسات النجس
 بل ورد النهي لنا ولا فند

أحترام القبلة

وحيث للقبلة شأن يعلم
وسنة الهادى كذاك فاعرفا
وكونها وجهتنا ولامرا
فمذهب للأخبثين يلزمه
ليس له يحل أن يستقبلا
وقيل ذاك خص بالصحرى
وفى البيوت قيل ليس باس
لأنه حال هناك حائل
رواه جابر عن البحر الخضم
رأى النبى بين لبنيتين
مستدبرا للكبعة المعظمه
لذا ابن عباس أباح ذاك
قد جعل الفعل مخصصا لما
وحمل النهى على الصحرى
وذاهو المذهب عند الأكثر
وقال قوم فيه بالتحريم
وهكذا أحمد كابن العربى
وقال قوم بالجواز مطلقا
ومنهم عروة والصديقه
تعللوا بانه اذا اعترض
نرجع للأباحة الأصلية
وبعضهم ينهى عن استقبالها

جاء به القرآن نص محكم
وفعل هادينا الامام المصطفى
فى سفر أو حضر فاعتبرا
يحترم القبلة بل نلزمه
قبلتنا عند إراقة الخلا
ونحوها من ساير القفار
متى بها يستترن الناس
كمثل ماحقه الأفاضل
أعنى ابن عباس إمامنا العلم
مستقبلا لاحدى القبليتين
مستقبلا قبلته المقدمه
كما رواه الفقها كذاكا
قد قاله المختار أيضا فاعلما
ومطلق الفضا من القفار
منا ومن خالفنا فى الأثر
مثل أبى حنيفة العليم
وكلهم ليسوا رجال المذهب
ومنهم داود فيما حققا
فيما روه واطلبن تحقيقه
هذا وذاك فالرجوع مفترض
بذاك تعليلهم القضييه
فقط فيما جاء من أقوالها

ونسبوه للامام أحـمـدا
ورده حديثنا الصحيح
وليس فوق ماروى الربيع
فأنه النقل الصحيح المعتبر
له شواهد الكتاب فاعلما
وعن أبى حنيفة قد قيـدا
اذ فيه بالكل أتى التصريح
كما بذاك اعترف الجميع
فى الدين حجة وبرهان الأثر
وهكذا عليه مال العلما

الكنف

وحيث ان الستر فى الاسلام وبالخصوص عند مقصد الخلا لذلك الكنيف مما يلزم ومن جلوس المصطفى بين اللبن وكانت العرب الى الصحارى وعندما قد فتحوا الأمصارا رأوا كرايس الأذى فاستحسنوا وفى اعتبار العقلا جميل يقبله تمدن الاسلام بل واجب عندى على أهل القرى لأنهم بالستر مأمورونا وانه من واجب المروءة به اعتنى كل كريم فاضل وسميت كرايسا لما كرس وهى مراحض على السطوح وما على الأرض كنيف يعرف وهكذا المرفق والخلاء والبول والغايط فى الأحجرة لأنها مساكن الجن نقل فالمنع فى بيوتهم كالمنع فى وقيل للاشفاق نهى الهادى لا تكشف الأزار حتى تقربا

أوجبه الشرع على الأنام يلزم حكم الستر كل العقلا إذ كشف عورات الأنام يحرم قد أخرجوا بنا الكنيف فاعلمن تخرج للخلاء والقفار وأمعنوا فى أهلها الأنظارا ذلك فى آدابهم ومابنوا لأنه ستر كذا نقول وانه من واجب الأنام اليه يضطر هنا كل الورى وذاك خير سائر يرونا ومن هدى الدين وحسن الملة وكل حبر أريحى كامل فيها من النجو الخبيث والنجس ترحض عنهم خبيث الريح ومذهب وكل هذى كنف بذاك قد صرحت الأنبياء عنه نهى المختار هادى الأمة عن ابن عباس إمامنا الأجل مساكن الانس يقال فاعرف لما عسى يضر بالعباد حالا من الأرض وراع الأدبا

ثم أستعذ من خبث كما نقل
ولا تمس ذكرا باليمنى
وهكذا بها الخلا لاتمسحا
ولا تكلم لا ولا تكلمما
ولا تشمت عاطسا لو حمدا
كذاك لاتحكى الأذان واشتغل
ويمسك الجمار باليمين
ويمسك الاحليل بالشمال
وقيل باليمين يمسك الذكر
تبقى اليمين ليس شغل يقع
والشغل بالشمال فى الحال لزم
تزيل للأذى وتلك ثابتة
كذاك قال العلما والأول
لأن منع الشرع لليمنى وقع
ليست تباشرن الا الحجرا
وفيه مالىة نص الهادى
صلى عليه الله ذو الجلال
ومن خبايث أذاها قد حصل
فى حال بول حيث كان عنا
بل الشمال اجعل لذاك تكسحا
غيرك فالكل حرام حرما
مولاه فالمنع هنا تأكدا
بما به ابتليت حتى تنتقل
وذلكم من سنة الأمين
وذاهو الصحيح فى الأقوال
وباليسار يمسكن ذاك الحجر
بها سوى ذلك قول يرفع
وهى لذاك جعلت ولا جرم
كأنما أضحت هناك نابتة
أرحجها وهو الأصح الأمثل
ان لاتمس ذكرا فلتمتنع
تأخذه وتلقين القذرا
وانه الأمر بالرشاد
وآله الهداة فى الأعمال

السواك

وحيث ان واجب التطهر
ثم السواك وهو غسل معتبر
وحيث ان الفم للذكر غدا
يلزم غسله إلى أن يذهب
حتى يكون ذلك الطريق لا
والطرق كسحها على الناس وجب
لذلك الشرع اعتنى به ولم
فالأمر بالسواك قد تأكدا
يقول لولا ان أشق لأمر
وهو يدل انه يجتهد
وما لمؤمن ولا مؤمنة
ومنه ما حرم اسرائيل
وفي كثير من نبينا وقع
وذا السواك قيل من ذا الباب
وكشف ذاك الحال حكم الله
صنف عليك الملك قد أمضاه
والثاني قد فوض فيه المصطفى
فما رآه ذا النبي مصلحه
وها هنا بحث طويل ليس من
ان السواك يستحب دائما
والسر من ذاك أنا نؤمر
حتى نكون في كمال وشرف

يشمل كل ممكن في البشر
لظاهر يجمع من جنس القدر
طريقه به تحقق الأدا
ما كان من أوساخه فلتذهب
شيء به من وسخ فاحتفلا
وذا طريق لأجل ما يجب
يرض سوى تنظيفه كما لزم
عند الوضوء هكذا قد وردا
به مع الصلاة والوضوء الأبر
وفي الكتاب مال هذا يعضد
اذا قضى الله لنا من خيرة
والحكم في الحرث لنا دليل
في جملة من القضايا قد رفع
دل عليه مقتضى الخطاب
صنفان قد صحا بلا اشتباه
ولم يكل لأحد قضاه
مراعي فيه المقام الألفا
يأمرنا به لمعنى رجه
مرامنا بل السواك اذ يسن
في كل حال كن بذاك قائما
من قدر ونحوه نطهر
وأطيب الأحوال في قصد عرف

لاسيما فى حالة التعبد
 ألا ترى ان قمت للسلطان
 لأبل تقوم فى كمال حال
 وهيئة طيبة ولا مرا
 والله سلطان الورى والملك
 وقيل بل ذاك لأجل الملك
 فوضعه فاه على فى القارىء
 لأن نتن الريح يؤذيه كما
 لذاك قد سن السواك فاعلما
 مفصحة محبة الملائكة
 ويذهب الحفر وللثة شد
 وهو لنا من جملة النظافة
 والامر بالسواك قد دل على
 لان علة المقام قالا
 لأنه بالامر أضحي يلزم
 حينئذ تعين الوقوع .. فى
 لانه عند الوضو ولا مرا
 وليس هذا من مقامنا فلا
 ومن يراعى مابه قد وردا
 تعددت به الأحاديث الغرر
 ولم يحض أحمد يوما على
 فالزم أوامر النبى محمد
 ولتقطع الأنظار عما ولما

متى نقوم للجلال الصمد
 فهل تراك حامل الأدران
 وحال تنظيف بلا جدال
 يلزم إذ نحيين البشرا
 ومن له منا يكون النسك
 فانه ملازم المنتسك
 يحسن ان يتحف بالاطهار
 يؤذى لنا بل كان ذاك أعظما
 وكم حوى من كرم به سما
 مطيبة للذكر زانت ناكسه
 وفيه أسرار هناك لاتعد
 بل انه من أبهج الظرافه
 وجوب أمر فى الأصول أصلا
 مشقة فى الترك قادر القالا
 وترك لازم علينا يحرم
 مشقة ووجهها لم يختف
 ومع صلاتنا كذاك فانظرا
 نطيل فيه القول يا ابن النبلا
 يقول ان فعله تأكدا
 دونها أهل العلوم والآثر
 شئ سدى بل فيه خير جعل
 عقباك بالجزاء عند الأحد
 والامثال واجب تحتما

فاستقبل الأمر بلا ملال وقم الى ذلك بامتثال
والله هادى الكل للخير العلى وساقى الكل الى الخير الجلى

الوضوء وحقوقه

ان الوضوء واجب ومستحب اذا عمدت للوضوء بعدما لاتدخلن يديك فى الاناء ففى الحديث ليس يدري النائم والنهى للتكريه عند الأكثر كرهه الجمهور و المحرّم بشرطه بنوم ليل كانا كيف يخص نوم ليل دون ما والاتفاق انه لو غمسا ذلك ان الحكم بالتنجيس ولا يزيل لليقين أبدا وكان ذا تيقن من قبل أن والنهى جاء لاحتمال ربما مع أن هذا النهى خص فى الخبر فتخرج الحيض أيضا والبرك والخلف هل فى غسل تلك اليد قد فليل تكفى والكثير ماذكر ومن درى مبين تلك اليد لا كما اذا لفت بثوب فظهر والغسل فى الجملة مستحب لأنه نظافة ويقطع والذكر لاسم الله فى الوضوء ورد

وفى الجميع شرع الله الأدب نمت فراع واجبا مستلزما من قبل غسلها من البلاء أين تكون اليد وهو نائم وقيل للتحريم أيضا فانظر أحمدهم وشرطه ملتزم دون النهار واطلب البرهانا مخصص وهل دليل علما لم يك ذلك الماء قطعاً نجسا ليس له أصل لدى التأسيس الا يقين هكذا قد قيّدا ينام فهو طاهر عند الفطن أمكن ان تنال شيئا حرما بما اذا كان إنا لما ذكر ونحوها وليس فى ذلك شك تكفى له واحدة أم لا ورد من الثلاث وهو غاية الخير يلزمه غسل لها قد نقلا إلفافها باق فلا غسل اشتهر كما به تنطق فيه الكتب وسوسة بها الخبيث ينزع فلا وضوء دونه يعنى فسد

وقيل بل ذلك للترغيب قال بذا ابو عبيدة الأجل فهو نظير الجار للمساجد وقد نفى صلاته المختار أعنى صلاته ببيته إنتفت فحملوا ذلك للكمال وقيل بل تفرض فيه التسميه وقيل بل مراده بالتسميه والواضح المفهوم من لفظ الخبر يقول لاوضو لمن لم يذكر كيف نقول انه أرادا فسمّ وانو تظفرن بالفضل

قد جاء من نبينا الحبيب واختاره الايضاح فيما قد نقل صلاته بها في الفضل وارد يعنى كمالها حكي الآثار لما أتى في خبر عنه ثبت وذاك ظاهر بلا جدال فلا وضوء دونها لتدريه نيته فهي هناك مجزيه تسمية معروفة فيما ظهر عليه إسم الله لفظ الخبر هناك نية ولن ترادا وتسلكن بذاك سيل العدل

صفة الوضوء

والمسح للوضوء بمرة كفى
وذلك أدنى ما يكون مجزيا
ومن يضاعف ضاعف الله له
في المرتين قال ذاك فافهما
وفي الثلاث غاية الكمال
وضوؤه ثم وضوء الأنبياء
فكن ملازما لذلك الأكمل
وذلك في الممسوح والمغسول
وذلك معمول به في المذهب
كذلك قال الشافعي ونقل
وهكذا التيمي إبراهيم
وقال أهل المذهب المغاربه
يرون أن المسح لا يكرر
فلا يساوى المسح للغسل كما
لأنه يبنى على التخفيف
وعندهم وضوؤه المكرر
قد بينته آخر تروى لنا
والمسح للرأس بمرة ورد
وهكذا يقول ابن المنذر
كان النبي يذهب للأعدل
وفي رسول الله أسوة لنا
أما الجواز عندنا بالمرة

ومن يضاعف فله ما أضعفا
لصحة الصلاة قولا رويانا
نصا عن الهادي هنا تنقله
وفيه مدح ظاهر لتعلما
وانها لأفضل الأعمال
وانه الأكمل فيما رويانا
تظفر بالفضل الأجل الأفضل
كما عرفته عن الرسول
للمشرقين الكرام النجب
عن أنس وعن عطا بلا جدل
وغيرهم والظاهر القويم
واكثر القوم كذلك قاطبه
لكن على واحدة يقتصر
عرفته من هؤلاء العلماء
فلا يساوى الغسل في التضعيف
فيما رأوه مجمل يفسر
تفيد أن المسح مفرد هنا
عند أبي داود قول مستند
والأول الأصح عند النظر
ولم يزل ملازما للأكمل
فمن تأسى نال فضلا بينا
فواضح من لفظ تلك السنة

وقوله عندي (وضوئي) فاعلما
 أراد من ذلك ترغيب الوري
 وينبغي التخليل للأصابع
 والقصد من ذلك تعميم الوضو
 فيجب الاجراء للماء لدى
 فيصل الماء لتلك الخلل
 والخلف هل يشترط امرار اليد
 وسنة إدخالنا الأصابع
 وليس واجبا حكى الاجماعا
 وقيل فيه نظر اذ قد أتى
 وقيل لا وجوب في امرار
 وبالوجوب مالك يقول
 بل مطلق التخليل عندي واجب
 فخللوا من قبل أن تخللا
 تكون من نار جزاء للعمل
 ولم يك الوعيد الا عندما
 ولا صلاة أبدا ولا وضو
 فماله من الصلاة عندنا
 لأنه شرط ومهما ينعدم
 لا يقبل الله الصلاة من أحد
 قد جاء حتى يتوضا في الخبر
 اذ أوجب القرآن ذاك فاعلما
 هذا هو الواجب فيمن وجدا
 ففرضه من بعد ذا التيمم

ثم وضوء الانبيا قبلي كما
 أن يلزموا ذاك الكمال الأوفرا
 كما بذاك جاء أمر الشارع
 اذ ترك ذاك للوضوء ينقض
 وضوئه حتى يعمم اليدا
 وذاك واجب على المغتسل
 ولا أقول واجب فاقصد
 ما بين مثلها فكن ذا صانعا
 إيضاحنا فلتترك النزاعا
 معنى الخلاف في مقال ثبنا
 يد لدى غسل عن الأبرار
 كما أتت بذلك النقول
 اذ بالوعيد المصطفى يخاطب
 اي بمسامير هناك تجعللا
 بجنسه يراه أبرار كمل
 نترك للواجب قولا علما
 لأنه شرط هناك يعرض
 بلا وضوء غير لازم العنا
 ينعدم المشروط في قول علم
 أحدث الا بالوضوء المعتمد
 وذا هو العقول من ذاك الأثر
 وكل ما أوجبه تحتملا
 للماء والعذر لمن لم يجدا
 وجوبه بعد الوضوء محتم

كما على ذلك أمر العلما
 فى خبر يؤذن بالعقاب
 ماللعراقيب من الأحكام
 فعممن وكن لها منتبها
 مظنة الترك لما قد لزما
 فيسلم المرء ويستريح
 حتى تكون طاهرا وناقي
 ذلك الا فى الصيام فارغبا
 من وسخ كان لها فى الوصف
 فتركه صح بلا ملام
 فى حلقه وذاك أمر حظلا
 كما أتى من فمه فى وصفه
 لصومه متى له يعارض
 تدفعه بالنفس المنتثر
 ومن قذارة لها حكم الوسخ
 فصار فى ذلك حكمه قوي
 فى كل شىء حسب كل وسع
 منها فقد تكفى لهذا الغرض
 فى الخبر المشهور يوما اكتفى
 أم تركه من دون مسح أصلح
 متخذا منديل مسح الاثر
 والمذهب الترك لذاك أصلح
 بثوبه فهو دليل وضحا
 يمسح قد رواه قوم نبها

وسوف يأتى بعد هذا فاعلما
 وقد أتى الوعيد للأعقاب
 ولبطون هذه الأقدام
 والغرض التعميم للوضو لها
 وخص دين الموضعين اذ هما
 وينبغى التفقد الصحيح
 وبالغن فى حال الاستنشاق
 فى حديث اللقيط أوجبا
 والغرض استقصاء تلك الأنف
 الا اذا كنت أبا صيام
 لأنه يخشى بأن يرتسلا
 فما أتى لحلقه من أنفه
 كلاهما محرم وناقض
 وإن تكن مستنشقا فاستنثر
 تنقية للأنف من كل وسخ
 وهكذا عن ابن عباس روي
 والاقتصاد ينبغى فى الشرع
 واستنشق من غرفة ومضمض
 بها النبي الهاشمي المصطفى
 والخلف فى ماء الوضوء لمسح
 فى الربيع كان هادى البشر
 به لآثار الوضوء يمسح
 وعن معاذ أنه قد مسح
 وقد أتى منشفة له بها

بعضهم يقول يجلب النقا
ويورثن مباهج الظرافه
يقطر في ثيابه فليدفعه
يلطخ الثوب بأوساخ تعد
ولم يكن لقولهم مرتضيا
مخالف هدى هداة السلف
لله درهم لما أكملهم
واجتهدوا في الدين حتى سطعا
أصحابنا اليه طرا ذهبوا
اكرم به من عالم في الأمة
وهكذا الزهري معه ثبتا
وتركه للخير أيضا جامع
يقطر قد رووا ولا ملاما
بما عن المختار فيه قد رسخ
دل على نسخ لذي القضية
والنسخ ظاهر له البحر ذهب
يلزم نسخ منه عند الفضلا
لأنهم أتقى جميع الأمة
بعض به وعند بعض ماكفى
كما أتى عن قادة اسلاف
جاءت به فطاحل الكمال
مع بعضهم والبعض لاستغراق
وبعضه كاف مع الأصحاب
ولم يكن هناك الا الواسع

والمالكيون به تعلقا
وانه يوجب للنظافه
فان ماء الوجه والأعضاء معه
كذاك مايقطر من رجليه قد
ورده بعض الهداة الاتقيا
يقول ذاك شان أهل الترف
كانت مناديلهم أرجلهم
قد رفضوا زخارف الدنيا معا
والترك للمسح عليه المذهب
قال به الحبر أبو عبيدة
ومثله لابن المسيب الفتى
قال الوضوء للمرء نور ساطع
تمحي ذنوبنا به ماداما
وقيل أن المسح كان فانتسخ
رووا حديثا فيه عن ميمونة
وقيل بل يجوز والترك استحب
ومذهب الأصحاب تركه ولا
وماستحبوا ذاك دون حجة
والراس مسح بعضه قد اكتفى
والمذهب البعض يكون كافي
والخلف في البعض على أقوال
وذاك ان الباء للالصاق
وبعضهم يقول باستيعاب
والبعض لم يقدر الشوافع

والحنفيون بربع الراس
وعندنا مسح الجميع مستحب
وقيل في أقل ما قد يرفع
ثلاث شعرات تكون كافية
وغرفة للرأس والأذنين
هما من الرأس يقول المصطفى
ويستحب قيل ماء آخر
وذا مقال لابن مسعود العلم
وقيل مسح باطن الأذنين
ويمسح الظاهر منهما حكي
وذا مقال للربيع ينسب
والخلف هل مسحهما فرض ثبت
والظاهر المشهور سنة ولا
والكل عن أهل العلوم قد نقل

مقداره معهم بلا التباس
والبعض كاف لأداء ماوجب
حكم الوجوب حسبما قد فرغوا
لأنها بالجمع جاءت وأفيه
كافية في سنة الأمين
بذاك للحكم لنا قد عرفا
للأذنين وهو قول آخر
يرفعه الامام في قول علم
أولى مع الوجه بغير مين
مع رأسه فافهم بلا تشكك
لكنه يرغب عنه المذهب
أم سنة تندب أم تأكدت
أدري تاكدت على هذا الملا
وكل قول صح عن اصل قبل

الترتيب والمولاة

والخلف في الترتيب صح فاعلما
فقليل بالوجوب من فعل النبي
كان يرتب الوضوء فيما ورد
وصفة الترتيب أن يكونا
كالأنف بعد الفم والوجه يلي
والرأس من بعد اليدين يقع
ووال هذا بعد ذلك فاعرفا
من غير فاصل هناك يقع
وقيل بل مالم يجف العضو لا
فليس فاصلا هناك يعتبر
والأحوط الأول ان لم يجب
وبعضهم لم يلتزم مذكرا
والنص في القرآن بين الهدى
وسنة الهادي جليلة الأثر
فارجع الى البرهان في الأمور

وفي المولاة حكاة العلما
محمد صفوة كل العرب
كذا يوالي صح ذاك عن سند
هذا عقيب ذا يوضئوننا
لذلك فاعرف فعل أهل العمل
والأذنان بعد ذاك فاسمعوا
حالا يليه في اعتبار الشرفا
كذلك أرباب العلوم تصنع
منع وذا يراه قوم فضلا
مالم يجف العضو في أهدي نظر
فالزم سبيل العلما النجب
أي في خفيف الأمر ابن البصرا
فمالنا نبغى سواء مقصدا
وفعله مبين لما صدر
والزم سبيل المذهب المشهور

فضائل الوضوء

وحيث ان الشرع كله حكم ولا ترى حالا من الشرع خلا فقد محا الله الخطايا ورفع والمحو غفران الخطايا الموبقة والدرجات رتب في الجنة وذاك ان تاب وأخلص العمل وان تقل بالتوب ذاك يغفر فالقول مدحه الوضوء ترغيبا نرغب في الخير وذاك واجب فاسبغ الوضوء على المكاره وأكثر الخطا الى المساجد ان الوضوء للذنوب يغسل فهو كما يغسل للأدران والذنب هاهنا هو الضغائر يخرج ذنب قد جنته العين ان وهكذا في ساير الجوارح آخر قطر الماء نصا في الخبر اذ ليس يستحق ذاك العامل والمرء في أعماله أجير وعندما تم الوضوء قد نقي يافوز من كان نقياً قد خرج هذا هو الفايز عند الله

وكله فضل ومجد وكرم من شرف ربي به تفضلا للدرجات بالوضوء حيث نفع أو محوها من صحف منمقه ينزلها المخلص من ذى الأمانة لا إن أصر لخطاياهم الجلال فالمدح للوضوء لماذا يذكر لنا وتنشيطا لكي نطيبا والخير للخير كذا يصاحب كالبرد والنوم وكل كاره قريبها والفضل في الأبعاد وللقلوب بعد ذاك يصقل يغسل للذنوب بالغفران يغفرها ان لم تكن كبائر يغسل وجهه بنص قد زكن في خبر عن النبي واضح وذاك وقت لجزاء ماذكر الا اذا ماتمت المعامل وعند ربي تقع الأجور من الذنوب فهو مؤمن تقي من ذنبه ليس عليه من حرج أخلص دينه لوجه الله

وضوؤه يشرق مثل البدر
قد خص بالغرة والتحجيل
ومن يطل وضوؤه أطالا
وقيل بل قايله راوي الخبر
قد كان في الوضوء لليدين
ويغسل الرجلين للساقين
وتبلغ الحلية أيضا في الخبر
فكان للأفضل من ذلك قصد
ولم يتابع لأبى هريرة
بل اجتزوا في ذا ببعض العضد
كذاك بعض الساق عندهم كفى
وقيل نصف الساق حده جعل
وليس في الحديث من تحديد
وربما يكره ماقد زادا
قال (وأيدىكم الى المرافق)
إذا اختلفتم فاجعلوه حكما
وكيف لا وهو الهدى والحق
وجاء يغفر الذنوب المقبله
به وبالصلاة للصلاة
ففي الحديث للصلاة الأخرى
يحفظه الله فلا يقارف
أو أنه لا يركب الكبايرا
وذاك فضل الله وهو المنعم
مصادقه في (أقم الصلاة) في

يعرفه بذاك أهل الحشر
وفاز عند المالك الجليل
غرته كذا النبي قالا
أبو هريرة لما قد اعتبر
يغسل حتى أصل المنكبين
لما رجا من نور الغرتين
لمبلغ الغرة جاء في الأثر
والفضل عند الله لم يحصره حد
في فعله من فقهاء الأمة
إذا توضا يغسلن مع اليد
وذاك في السنة أمر عرفا
وهكذا في عضد قول نقل
كلا ولا في ذلك من تقييد
بل الكتاب هاهنا أفادا
فارجع اليه وله فراق
ولن يضل من له قد حكما
وهو الذي بالقطع قول صدق
إذا له أحسن من قد فعله
يغفر ربى كل السيئات
معناه لا يفعل الا خيرا
سيئة والخير قد يؤالف
والله يغفرن له الصغائرا
بالفضل والفضل له والكرم
لفظ الكتاب المستنير المنصف

وطرفا النهار جانباه
فالحسنات السيئات تذهب
وما اقامة الصلاة تنفع
بل ذاك من اقامة الصلاة
فقد حوى الوضوء فضايلا جلل
يغسل للمحسوس والمعقول
والله للطاهر قد يحب
ومن أحب الله فهو مؤمن

بالصبح والعصر وما والا
تمام ماجاء هناك فاعجبوا
الا اذا قام الوضوء الأنفع
تمحى به جميع السيئات
كما عرفته بتحقيق نقل
من ذنبنا للوارد المنقول
كمثل ماجاءت بذاك الكتب
في جنة الخلد لديه يسكن

نواقض الوضوء

وينقض الوضوء ما منه يجب وذلك محسوس ومعقول كما وذلك المحسوس قىء ومنى والبول والغائط والرعاف قل والدم وهو أنجس الأنجاس فى لكن لبعض هذه الأمور فقد اتى من الجماع الغسل والحق كل حدث يلزم له وجاء فى رواية المقداد مثل الوضوء للصلاة فاعلما هذا هو المشهور عندهم وقد وهو مخالف شهير المذهب والمنى فيه غسل كل الجسد والنضح للمذى يعم الذكرا مشى عليه صاحب القواعد كذاك بعض المالكيين يرى وهكذا بعض من الحنابلة بل المراد منه غسل الموضع والغسل للجميع لما يعقل وقيل بل تعبد قد شرعا وهو دليل أن ذا المذى نجس ويجب الوضوء بعد الغسل

على الورى الوضوء فى قول كتب فى قولنا فيما مضى مقدما والودى أيضا ثم قلس ومذى والريح والجماع حينما فعل تأصيلهم عن النبى الأشرف مزيد أحكام بلا نكير وفى المذى الوضوء وهو أصل غسل فكن هناك ممن غسله للمذى نضح والوضوء العادى والغسل فيه لم يكن قد لزما يقول بعض فيه غسل يعتمد مخالف لما روي عن النبى لما أتى فى ذاك عن محمد مع بعضهم بحسب ما قد ظهرا وظاهر الايضاح حسب الوارد ذلك فيما قد رواه الخبرا قال به ولم أصوب قائله على الصحيح ولغيره دع معناه فى القول الصحيح الأعدل وتجب النية فيه فاسمعا وهو الصحيح حينما قد ينبجس اذا أراد بعده صلى

وقيل فيه يجب الوضوء كما
ولا وضوء من طعام قد أحل
كالحييس واللحم متى ما أنضجا
وساير الأطعمة المحلله
ففي حديث الكنف المؤربه
والقول والفعل عن المختار
وماتى بضد هذا يوكل
فقد رووا وجوب أحكام الوضوء
لكن جماهير الهداة للسلف
وجعلوا ذلك منسوخا فصح
والنووي رفع الاجماعا
وقال قد كان الخلاف أولا
وذاك حكم بالعموم قد حكم
فاجعله أصلا شاملا ولا جرم
وهكذا المشروب في القياس

قال النبي بعد غسل علما
وغير ناقض له متى حصل
بالنار قد قال به اهل الحجا
ليس له ناقضة أو مبطله
دلينا فلازمن ماوجبه
كلاهما جاء بلا إنكار
الى رواته مقال ينقل
مما تمس النار وهو ينقض
لاينقض الوضوء وهكذا الخلف
مذهبنا ترك الوضوء لما اتضح
في الترك للوضوء ولا نزاعا
فثبت الاجماع عند الفضلا
على جميع الأكل في التحقيق عم
عن النبي المصطفى صح فعم
محلل لذلك الأساس

فصل فى النقض للوضوء بالمس

من مس فرجه وضوؤه أنتقض
ان مست المرأة فرجها وجب
والحكم قد عم الرجال كالنسا
وفى حديث لابن عباس ورد
فليتوض حين مس الذكر
وهو عموم لجميع الذكر
فظاهر الحديث كله فلا
كان أبو عبيده قد شدد
قد كان قيل اتخذ الجواربا
كى لا ينال رجله فينقضا
وذلك تشديد عظيم قد عفا
والزهد والخوف اذا تحكما
قد قال يخشاه الهداة العلماء
قال أبو نوح بمس الثقب لا
قال ابو سفيان أما الدبر
وهكذا أيضا مواضع الشعر
والخلف أيضا هل يخص باليد
وظاهر الحديث قد خص اليدا
قال الدميرى ولا نقض على
وقد عزاه لكثير الصحب
وقال بعض كفه والساعد
وذلك منسوب الى الأوزاعى

وفى الربيع خبره عرض
فلتتوض فى الربيع قد كتب
فليس تخصيص هناك يحتسى
نصا صريحا فى الرجال لا يرد
وفى حديث بسرة قد ذكرنا
والفرج وانظر قصد ذاك الخبر
تخصيص عند العلماء الفضلا
وهو إمام عندنا ومقتدى
يحمى بها بعد الوضوء الذباذبا
وضوؤه حسب الحديث فاحفظا
عنه العباد ربنا ولا خفا
على امرئ يستهونن ماعظما
فخوفه عليهم تحتما
يكون نقض بسواه فاقبلا
والانثيان ليس نقض يظهر
لا ينقضن مسها قول شهر
ان لمست من دون باقى الجسد
وقد عفا الحديث ذاك الجسد
من مس الا بيد فاحتفلا
والتابعين هكذا فى الكتب
كلاهما فى النقض معنى واحد
وأحمد وهو إمام واعى

وعنه ظهر الكف والبطن به
وعنه شرط مسه بشهوة
وقيل لا نقض يكون مطلقا
وكيف نقض عند لمس الطاهر
ينقل عن جمع من الصحابة
وهكذا أبو حنيفة يرى
وهكذا سحنون وابن القاسم
وقيل نقضه بمس نفسه
والأول الصحيح والشهير
والخلف في التقبيل للزوجة هل
وفي حديث ابن الزبير لم يكن
الا اذا مامس للفرج فقل
عائشة بذاك عن خير الورى
وقد رأى النقض أبو الشعثاء
قد استدل بدعاء الهادى
فى خبر الصديقة الفتاة
فسمعه يدعو وهو ساجد
يظنه عن الصلاة قد عدل
بل فيه تجويز الدعا للمنتقل
والنقض قد روه عن ابن عمر
وهكذا عن زيد نجل اسلم
وهكذا الزهري أيضا قالا
وان يكن صرح ابن عمر
(من قبل المرأة أو قد جسها)

نقض الوضوء واقع بمسه
كمالك وفيه معنى اللذة
لأنه الطاهر حين حقا
وقد أتى هذا بنقل شاهر
والتابعين دون ما استرابه
وصحبه لانقض كيفما جرى
كابن منذر الفقيه العالم
وغيره لم ينقضن بلمسه
وهو الذى يحبه الكثير
ينقض للوضو ولمس ان حصل
نقض على من مس أو يقبلن
يلزمه النقض هنا بلا جدل
تروي حديثها الذى قد شهرا
وذاك سهو منه فى الدعاء
حال سجوده لذا المراد
قد لمسته وهو فى الصلاة
فقال بالنقض الامام الماجد
للمسها وذاك ظن قد بطل
لا النقض وهو واضح بلا جدل
وابن مسعود الفقيه المعبر
والشافعى وصحبه فلتفهم
ولا دليل يثبت المقالا
بذاك فى مذهبه المشتهر
فالنقض لازم بحكم لمسها

والحق ما عليه أهل المذهب
عن ابن عباس فقيه الأمة
وعن علي بن أبي طالب قد
كما عن الصديقة المحترمة
وعروة نجل الزبير قد نقل
والقول في الزوجة هذا ولمن
كما روي عن علماء نجب
ومن هو البحر لفقهِ السنة
رووه وهو الحق عندنا ورد
أكرم بها سيدة معظمه
ذلك عنها في مقاله الأجل
في حكمها فافهم اذا كنت فطن

فصل فى مس ماحول الفرجين

لقد قرأت فى المقال السابق وخلف أهل العلم فيما قد يلى وحيث ان مذهب الأصحاب فما حوالى الفرج من ذاك خرج دل عليه لمس عجب الذنب كذاك ايضا موضع استحداد روه عن ضمَام نجل السايب

أحكام مس الفرج عن خلائق للفرج أيضا وهو تحقيق جلي يوجب نقض لامس الأثقاب فليس فى اللمس على هذا خرج فانه لا ينقض فى المذهب وهو دليل جاء فى المراد عن ابن عباس بقول صايب

فصل فى الخارج من الحلق والأنف

ومامن المَعْدَه يوماخرجا فان يفض ذلك يوما للفم لاينقض الصلاة والرعاف بل الوضوء ينقضان فاعلما فاحفظ مكانا كنت فيه قائما فاجعله للصلاة أصلا والبنا عليك أن تعيد للوضوء فقط والخذش فى الايضاح كالرعاف وزاد بعض العلما المذي فى وتلك رخصة هناك لاسوى لكنه فى الانصراف للوضوء فان تعدد الكلام قد عمد فان يكن فيها إماما يذهب ينتظرونه بذاك الموضع هذا هو الواجب فى ذا الحال لقوله (ثم ليبنى) فاعلما رواه من اصحابنا الربيع وقد رواه صاحب الإيضاح وإن أصاب ذلك منه الجسدا ويغسل الثوب ويلبسنه وبينين على صلاته التى وإن يكن لهم إماما فاعلما

للحلق فهو القيء معنوي الحجا فذاك قلس فى المقال المحكم كمثلته وما به من خلاف فان ترى القيء بدا أو الدما مصليا فكن لذاك عالما عليه عندهم يكون فافطنا ثم البنا على الصلاة مشترط والقيء فيه عفو ذى اللطاف ماقد رواه من حديث المنصف أثبتها الشرع رواها من روى يسكت اذلها الكلام ينقض لنقضها بنفسه بلا فند الى وضوئه ولا يستغرب حتى يعود لمقامه معى وضده ضرب من الضلال فهو بذى الرخصة أيضا عزما كما له قد تبع الجميع وبعده الرواة فى الصحاح أو ثوبه يغسل مامنه بدا ان كان لايدرك ثوبا عنه عراه فيها ذاك وليستثبت يستخلفن منهم فتى يتما

وقيل لا يبنى ولا يستخلف
وان يصبك ذاك أيضا من أحد
وان أتاك الشك في ذلك لا
وان يكن بعد الفراغ قد رأى
وهو خلاف مامضى وأضعف
أفسد للصلاة والوضو فسد
تلتفتن له ودعه مهملا
ذلك فليستأنفن وقد برى

فصل فى الريح الخارج من الدبر

فان تيقنت بأنه خرج وان يكن شك فان الشك لا فلا يزيل ليقين علما والعلم بالصوت فانه يدل وتابع الشك لابلis تبع لكنه لايلزم الاستنجا يعيده وقيل بل يستنجا ينجو من احتاط وبعض يمنع ان من استنجا من الريح خرج مشددا فيه فان صح وجب فنقضها مع الوضوء قد انبلج ينقضها والشك دعه مهملا الا يقين قد روته العلما أوشم ريح نتن كذا نقل ياتابع الشيطان بئس المتبع منه وما عن الوضوء ملجا إن بلا أخرج وهو منجا لما هناك من حديث يرفع عنا متى على الخلافه عرج قبوله وقد رووه فى الكتب

النواقض المعنوية

من ذلك الغيبة فهي ناقضة
إذا أتاه المتوذي تهدم
وذاك ذكر المرء بالمثالب
فان تكن فيه فغيبة ترى
وان يقلها وهو حاضر فقل
وكل ذلك عندنا حرام
لكنه لا غيبة لفاسق
قال النبي فاذكروا الفاسق كي
ومن يكن في الناس وقاعا فلا
ومن يكن في الناس بالمين عرف
ومن يكن غش لهذه الأمة
ومن يكن لصنعه غش فلا
ومن يأكل للحرام
لأنه مهتوك كل ستر
ليس له مع ربه احترام
ومن يكن يتوب حيناً فينا
ثم يغش تارة ويرجع
هذا قد استخف بالجبار
فهذه الأفعال تهدمنا
وكيف لا وفاعل الكبير
والكفر للوضوء قطعاً يهدم
يبقى وضوءه فلا والله

متى تراها للوضوء عارضه
وضوءه منها الوضوء ينهدم
حال غيابه كمثّل العايب
أولا فبهتان هناك حجراً
ذلك شتم حاصل لذا الرجل
يمنعه في ديننا الاسلام
كما أتى كالعادر المناق
يعرفه الناس بأدنى كل شي
له هناك غيبة فتحظلاً
فلا له من غيبة مع من عرف
فماله في ديننا من غيبة
له تكون غيبة ولا ولا
غيبته تحل في الاسلام
غيبته تباح دون نكر
لأن فعله معاً حرام
ويرجعن لفعل الظالمينا
وهكذا تراه فينا يصنع
غيبته تحل في الأخبار
وضوء أهلها لتعلمنا
أصبح كافراً بلا نكير
لأنه عبد خسيس مجرم
بل فعله هدر بلا اشتباه

لكن خفيف الظهر من دما الورى
 وأخرس اللسان عن أعراضهم
 قد حرمت غيبته على الورى
 وهو حقيق ان يقدرنا
 والنقض بالغيبة حكم الهادى
 وحكم ما أشبهها كحكمها
 حينئذ تنقضه المعاصى
 أعنى بها كباير الذنوب
 كما روي للصوم أيضا تهدم
 يأبها المسلم لاتغتابا
 خلقت للمرضي فالزمه ولا
 وان من كان أخا مروة
 لايجعل الغيبة من صفاته
 فمالنا نغتاب المسلمين
 يارب عاف المسلمين أجمعا
 هذا على سبيل الاستطراد
 لكن الى ذلك قد دعا لنا
 فاستلزم المقام ذكر الغيبة
 والقصد انها الوضوء تنقض
 نذكرها هناك حسب ما يجب
 وتذكر الأشياء مع المناسب
 والله يهدينا الى خير السبل
 محمد صلى عليه البارى

وبطنه من الحرام طهرا
 غيبته تعد من أمراضهم
 وعظمت حرمة بلا مرا
 منصبه فى الدين يكرمنا
 وانه النذير للعباد
 من غير فرق ظاهر فى نظمها
 جميعها من دون ما اختصاص
 والغيبة الأصل لذى العيوب
 لا يرضى للغيبة عبد مسلم
 اذ لست طعانا ولا كذابا
 تكن لباطل فتى قد فعلا
 يحفظ فى الإسلام للأخوة
 ولا يميل ابدا لهاته
 وندعى الاسلام ديننا فينا
 واهد إلى رضاك من فيه سعى
 وليس ذا هنا من المراد
 داعى نواقض الوضوء فلتفطنا
 ومالها من ضرر فى الملة
 وحكمها له مقام يفرض
 ومالها هناك أيضا من سبب
 وتبسطن مع واجب التناسب
 وملة المبعوث ختما للرسول
 وآله وصحبه الأخيار

نقض الوضوء بالنوم

والنوم فهو غشية ثقيلة تقطعه عن سائر الأشياء تراه كالميت في منامه ليس يحس أعظم الآم لذا أذا الموت تسميه العرب يزيل للقوة والعقل معا والخلف فيه والنعاس والسنة فالسنة النعاس قالوا تقع وقيل ريح النوم يدعى بالسنة تنبعثن الى ضمير القلب حينئذ ينعدم الشعور والعين ان نامت فان الدبر فينقض الوضوء فتح الدبر وذاك في النوم على اضطجاع وألحقوا به الذى ينام وكل من نام على اتكاء والخلف فيمن نام وهو ساجد والأكثر الشهير لانقض هنا اذ قال (انما الوضوء نصا على وكان صحب المصطفى تنام تخفق في نومهم رءوسهم والمصطفى يراهم ولم يلم

تبدو على القلب لتستميله فليس يدري منهج الأحياء مستغرقا قد غاب عن مرامه ونحوها مادام فى المنام وأطلقوا الموت عليه فى الأدب كما عن الأحساس أيضا قطعاً وكلهم قال هنا ما استحسنه فى الرأس والعين النعاس تجمع فى الوجه تبدو حيث قادت وسنه فينعس المرء بنوم مر بي وتحديث من بعده أمور ينفتحن كما روه خبراً ولو بريح هكذا فى الخبر فانه الناقض بالاجماع على الجدار قاله الامام مستندا لنحو ذى الأشياء ومثله من نام وهو قاعد لما على صحة ذاك دللاً من نام أى مضطجعا) والغير لا حال وضوئهم ولا تلام لكن قيد نومهم جلوسهم من قد رآه هكذا ولا جرم

وقاعدا كان ينام عمر
وقد أتى العين وكاء الدبر
يدل ان النوم ينقضنا
وقيل ان النقض بالثقل
وأحسن الاقوال ان المضطجع
وغير هؤلاء فالعذر له
كان يغط المصطفى مناما
ولم يكن وضوءه أعادا
ومن بذاك خصص النبي
لأننا لنا عليه الصحب
لكن من غالبه النوم له
اذ لاصلاة وهو فيها نائم
لعله يدعو فيلعلننا
لكنه يترك حافظا له
والنوم فيه راحة من التعب
والكل حكمة هناك باهره
ترفع كل شاغل للفكر
فان فهمت سر ذاك تدري
ان عمود الدين عند العلما
لها الفراغ واجب ولا جرم
وليس ذاك فى مرامنا
من نام والوضوء منه منهدم

ثم يصلى وهو أيضا خبر
وقد حوى العموم لفظ الخبر
من غير قيد صح فافهمنا
والعذر بالخفيف للدليل
والمكي منتقض قول رفع
لما من القول هنا ننقله
حال السجود فافهم الأحكاما
وهكذا الصحب فلن يعادا
فليوضحن دليله الجليا
وهو دليل أوضحته الكتب
أن يرقن حيناً لكي يزيله
كيف يصلى وهو هاو هايم
لنفسه والنوم يغلبنا
يوقظه كي لا يطولنـه
يعيد للنشاط من بعد النصب
ظاهرة السر تجلت شاهره
حال الصلاة صح دون نكر
لواجب الفراغ فى ذا الأمر
هي الصلاة أمرها قد عظما
تطهر ثم لباس وكرم
بل الوضوء بالنوم نقضه لنا
فليتوض وهو أمر قد علم

بطلان المسح على الخفين

والقول في الخفين ينزعان
لايصل الوضوء الى حيث يجب
وكيف يتركبان والغسل لزم
قد خالف القرآن والمختار
ومن يخالف هؤلاء فقد كفر
بكفر نعمة متى تأولا
قال ابن عباس بأن المجتبى
وهكذا زوجته الصديقه
والقطع للرجلين ودت دون أن
وجابر قد سأل الصحابه
وفي حديث جاء عن عائشة
تنكر فيه المسح للخفين
تود قطع رجلها في الخبر
وجابر يقول كيف مسحنا
والمسح والوضوء هما ضدان
والله قد شدد في الأعقاب
قد أوجب التخليل للأصابع
وهكذا قد جاء في بطن القدم
سيدنا الهادي الوري ولا مرا
وقد نفى المسح صحابة النبي
قد تبعوا القرآن والمختار
ومن يخالف مذهب الأصحاب

لدى الوضوء حذار يمنعان
لو تركا فليزعا ولا عجب
بالنص في القرآن من يترك ظلم
محمدا وصحبه الأبرار
كفرا صريحا وجزاؤه سقر
والشرك ان للنص يوما أبطلا
لم يره للمسح يوما ذهبا
لم تره ولم تر تصديقه
يمسح للخفين من توضئن
هل يمسح الهادي ولا غرابه
يرويه جابر فقيه الملة
وقد نفت ذاك عن الأمين
ولا يكون مسحها فلتنظر
والله بالوضوء قد خاطبنا
والمسح لم يعقل لدى المعاني
وفي اصابع بلا ارتياب
وأوعد التارك نص الشارع
نص صريح من منور الظلم
أضاء في الأمة نورا مسفرا
وهو الذي عليه أهل المذهب
وصحبه الأئمة الأبرار
فانه ناء عن الصواب

وقد أتى الانكار أيضا عن أبى
ومالك انكره وقد عرف مقامه
وما رواه القوم فهو باطل
وكيف لا والمسح غير الغسل
فماسح الخفين غير ماسح
وهكذا العترة أنكره
وهكذا أنكره أيضا أبو
وجاء فيه عن أبى سعيد
يقول اما بدعة أو نسخا
ولا يقال ان ذا شك وقع
وأو لشك عند كل العلما
اذ مانفى أصل الوقوع فاعلما
لأننا نقول ان كان وقع
لعله كان لأجل علة
كمثل مافى المسح للجبا
ومالعة فان زالت وجب
لكن أبو الشعثا يقول لم يكن
مع كثرة البحث وقدره عرف
ويستحيل ان يفوت ذاك
وجابر عايشة قد سألا
حرصا على الدين العلي فاعرفا
وقيل منسوخ بنص المايده

هريرة أوسع راو عربي
فى علمه وفى الشرف
قد أبطلته هذه الدلائل
للرجل بل وغير مسح الرجل
لرجله حسب البيان الواضح
ثم الاماميه أبطلوه
بكر بن داود وهو المذهب
قول سديد أيما سديد
وانه فى الفقه شيخ رسخا
اذ قال ما قال بأو كما سمع
فى مثل ذا المقام معهم فاعلما
وذاك يدرىه فتى قد فهما
على سبيل الفرض فعله امتنع
فظنه راويه رشد السنة
لعلة صح بلا تناكر
زواله وذاك مافيه عجب
اذ لم يجده عند أرباب السنن
عند الجميع من جرائم (١) الشرف
صحب النبي مأتى كذاكا
عن أغمض الأشياء عنها نقلا
وأمره اذ ذاك مافيه خفا
بآية فيها أتننا وارده

(١) قوله فى جرائم الشرف اي فى أصول الشرف جمع جرثومه اي أصل ا هـ

وهو بعيد عندنا اذ لم يقع ومدعى النسخ له قد أثبتنا وقد أجاز المسح للأخفاف وأجمع الكل على لم يجب وتركه ان كان غير واجب وفعله ان كان غير واقع يوقع في الخطا الشنيع فاعلما قد خاطب القرآن والرسول كيف يسوغ ترك ذاك الأمر اذ الوضوء بالكتاب قد وجب كذاك بالاجماع فالأخذ به وتارك لبعض ذى الأدلة مخالف لظاهر الكتاب وواقع فى هوة النزاع وماروى ابن مندر لايقبل يقول قد انكره أهل البدع رماهم بالشتم حين انكروا حسبك ياابن منذر إنما بما أصحاب أحمد ومن لهم تبع وماأتاكم فاعرضوه قالوا وقد وجدناه خلاف ماورد ومثبت المسح هو المبتدع أنترك القرآن ثم نقبل ماآفة الأخبار عند الحكماء

مع علماء الحق انه وقع اصل الوقوع فهو معه ثبتا اكثر قومنا اولو الخلاف فتركه الاحوط خوف العطب لم يوقع لتارك فى المعاطب وغير ثابت بفعل الشارع لأنه خالف أمراً علماً أى بالوضوء وهكذا نقول لشبهة لم تثبتن فلتدر وسنة المختار صفوة العرب بالكل آخذ هناك فانتبه مخالف لحكم اهل الملة وسنة المختار والأصحاب قد ضل عن مناهج المساعى من ان إحيا المسح فينا أفضل فاترك سبيل قوله هذا ودع للمسح والمسح ضلال ينكر به رميت الأولياء العلماء جعلتهم ويحك من اهل البدع على الكتاب تعرفوا الضلالا فى الذكر والسنة والبطل يرد من حيث لأصل له فيتبع ماأنت راويه وليس يعقل الا روايتها حكته العلماء

ثبوت المسح على الجباير

وحيث ان الشرع لطف وهدى
وان دين الله يسر شرعا
يمنع عند الاضطرار الحرجا
فى المال والحال يراعى للورى
والعلما بذاك قاموا فاعلما
فأثبتوا المسح على الجباير
زند علي فى الحديث انكسرا
فسأل المسح على الجباير
ومايكون مثبه الجباير
لأن مفهوم المراد واضح
وهكذا الدوى على الجراح
وذلك ان خاف ازدياد الضرر
وهو مخالف لمسح الخف
والضر فيه رخصة لاتجهل
لأن مايباح بالضر فلا
وقصة المجذور هذا تنصر
وكم له فى الشرع من دليل

ورحمة مانعة من الردى
لاعسر فيه ولنا حقا رعى
وكل عسر عنه قطعاً خرجا
دينا ودنيا قد دراه من درى
يدعون كل من أطاع فافهما
لما روه فى حديث شاهر
فعالجوه على ان يجبرا
فجاء ترخيص بنص ظاهر
فحكمه كحكمها فى الشاهر
والدين يسر والجواز راجح
فمسحه عندى بلا جناح
بنزعه والله لم يعسر
لأنه اضطر له فى الوصف
لذلك مسح الخف أيضا أبطلوا
بغيره ليس يباح فاقبلا
ولم يكن فى الدين أمر يعسر
يذكره الهداة فى التأصيل

ولهان الوضوء

حيث الوضوء أول الشروط في
 فلا صلاة دونه وقد سبق
 فكان واجبا على الانسان
 لأن من اطاعه أتعبه
 فطاعة الشيطان من عبادته
 وان (للوضوء شيطان) وقع
 يقعد للانسان أول الوضوء
 لعلمه بأنه ليس تصح
 فان مضى ولم يكن له التفت
 وان يتابعه فلا يزال
 (فلتتقوا وسواس ذاك الماء)
 وجاء أيضا في رواية الحسن
 في حالة الوضوء هو الولهان
 يشغلهم عن ذكر ذي الجلال
 اذا توضا المرء قال لم تف
 وافعل كذا وزد كذا وانقص
 وهكذا وذاك دأبه عرف
 فاحذر أخى ذلك الولهانا
 جاهده باسم الله فهو المانع
 دل على ذلك نص الشارع
 حتى مع الخلا وفي الأكل وفي
 حرز من الله العلي الأكبر

صلاتنا وهو لها أصل وفي
 ذلك في مقالنا وكان حق
 يحاذرن وسوسة الولهان
 في دينه وخان فيه ربه
 فاحذر من الولهان أو مكايده
 في خبر وكلهم له رفع
 وقصده ذاك الوضوء ينقض
 صلاتنا الا به ولن تصح
 أدبر عنه هكذا عنهم ثبت
 مشاغلا له ولا جدال
 في خبر قد جاء في الأنباء
 (يضحك بالناس) روه في السنن
 يلهيهم لأنه شيطان
 ويأخذهم الى الوبال
 ولم تكن أكملته فلتعرف
 كذا وعمم ذا وذاك خصص
 بذاك يلهي المرء عن نيل الشرف
 ولا تطاوع ذلك الشيطاننا
 وان ذكر الله منه نافع
 في الذكر والسنة لاتنازع
 شرب وفي الجماع أيضا فاعرف
 وذاك نعمة لها فلتشكر

قد بذل الشيطان كل وسع
نعوذ بالمهيمن القهار
أعطى نفوذاً في الأنام يجرى
والحرز منه ذكر إسم الله (١)
والأصل ان الداء والدوى وقع
كلفنا بذاك للتعبـد
وقادر على جميع الأقويا
في ردنا عن واجبات الشرع
من فعل كل مبطل جبار
مجرى الدما منا بغير نكر
منه الدوى لنا بلا اشتباه
منه وفاز من له قد اتبع
والله عالم بأصل المقصد
ومرشد بالشرع كل الأغبيا

عقد الشيطان

من خبثه وهو خبيث يعقد ثلاث عقود يقال يضرب له يقول ارقد ومعناه اغرق لكن اذا استيقظ ثم ذكرنا تنحل عقدة بذاك فاذكر فيصبح المرء نشيطا طيبا والخلف بين العلماء في العقد بعض يقول إنها حقايق وقال بعض أنه تمثيل وقيل بل كعقد السواحر هو القرين أو يكون غيره وقيل بل ابليس بل به أمر وخص عقده بموضع القفا وعم ذاك لجميع الناس وخص من ذاك العموم الأنبياء وقيل من صلي العشاء الآخرة ومن هم في ضمن قول الله ليس له عليهم سلطان

على فغا النائم حين يرقد مكانها ليل طويل غيب في النوم يا هذا تكن عبداً شقي مولاه بعد نومه أو شكرا وبالوضوء بالصلاة فانظر أولاً فبالعكس تراه انقلبا قد جاء في قولهم المعتمد يعقدها ذاك الخبيث الفاسق قد استعير بل هو التخيل يعقدها كل خبيث كافر أبعد الله وأصمى ضميره بنيه أو كل فتى منهم كفر لحكمة لها الحكيم عرفا لظاهر الخطاب في القياس لعصمة لهم على مارويا جماعة عصمة ذاك ظاهره (ان عبادي) دون ما اشتباه ذلك قد جاء به القرآن

(١) قوله منه الدوى فالضمير في منه الأول عايد الى ذكر الله وفي منه الثاني عايد الى الشيطان لعنه

وقارىء آية الكرسي على
يحفظ من مكاييد الشيطان
قد جربت لذلك الأكابر
وانما المعقود شيء واقع
واختلفوا هل شعر الراس عقد
اذ ليس كل أحد له شعر
قد جاء ماثورا عن السواحر
تنفث فيه وله تعقد
دل عليه قوله (فى العقد)
ومثلها الشيطان أيضا يفعل
وحمله عليه عندى أظهر
ويضرب الليل عليه يحجب
مثل على آذانهم ضربنا
لايلجن آذانهم مايوقظ
وقوله ليل طويل مغرق
وقد يحل ماذكرناه العقد
والقول بالمجاز فهي تضعف
وفى صلاة الليل يسر كامل
ناشئة الليل على ذاك تدل
الا الذى لم تنه صلاته

منامه فحفظه قد حصلا
وسحره القاضي على الانسان
وشكرته القادة الأخابر
على قفا الراس رواه الجامع (١)
ام غيره وهو الصحيح المعتمد
وهكذا أيضا يدلنا الخبر
تقرا على خيط بقول كافر
والمرء غافل كذا من يرقد
تنفث فيها وهي ذات الحسد
وهو الأدل عندنا والأمثل
لما عليه دل فيما يذكر
عنه الحواس نومه يغيب
معناه للحس معا حجبنا
فلا ترى من يستطيع ينهض
معناه لاطول على ماحققوا
كانت حقيقة لظاهر السند
حتى تزول هكذا قد وصفوا
يزيل كل ماالخبث فاعل
وفى قيام الليل سر قد جعل
فانه فى تركها نجاته

(١) قوله رواه الجامع يعنى السند الصحيح عند أهل المذهب اذا اطلقوا عليه وشرحه للامام السالمى
رحمة الله الصحيح اهـ .

(٢) قوله لم تنه الخ مناه ان تركها يخفف عنه شيئا من عنائها ولا يعنى انه اذا تركها كان الترك لها
ينجيه من العقاب عليها حاش لله بل يشير بذلك الى الوارد عنه عليه السلام من لم تنه صلاته عن
الفحشاء والمنكر لآتزيده من الله الا بعدا والمعنى ان العبد يتقرب الى الله بصلاته .

كيف تكون مانعا بل لم تكن
 فيصبح المرء خبيث النفس
 ومن اتى بالذكر دون الباقي
 وهكذا من جاء بالصلاة
 لأنه على الجميع رتبا
 وقيل مختص بمن لم يقم
 وكان قد ضيعها فهو حري
 اما الذى عادته القيام
 كانت له مكتوبة أو نافله
 فغلبته عينه فناما
 يكتب عند الله أجره بلا
 وكان نومه عليه صدقه
 لذاك بعض التابعين شددوا
 قد أوجبوه لو بقدر حلب
 لأن خبث النفس أيضا والكسل
 وبعضهم يحمل ذلك الخبر
 والواضح الشهير في قيام
 وفيه فضل ليس يحصى عددا
 أقوم قِلا قال فيه الله
 فهو سهام للعدو صايبه
 ينور الوجْه وللأرزاق
 ويمحق الذنوب أي محق
 مستغفرين قال بالأسحار
 كان على المختار فرضا قِلا

لأنها له أخى لم تنفعن
 فى كسل له كمثّل الحبس
 لم يكفه لظاهر الاطلاق
 او بالوضو فقط يوما آتى
 نشاطه حيث يكون طيبا
 الى صلاته هناك فاعلم
 بذاك قد صرح أهل النظر
 الى صلاته فلا يـلام
 بالليل وهي فى القياس فاضله
 عنها فهذا ويك لن يلاما
 شك به جاء الحديث فاقبلا
 من بها عليه من قد خلقه
 أي فى قيام الليل قولا وردا
 شاة بذا يوهم لفظ الكتب
 صفات من ضيّع واجبا حصل
 يوما على الفرض لوصف معتبر
 ليل هو المندوب فى الاسلام
 وشرف لمن له تجردا
 فباله من شرف حواه
 ونعمة على الأنام قاطبه
 يجلب من مواهب الرزاق
 ويسحق الظالم أي سحق
 مدحا لهم من دون ما انكار
 فقامه ليلا مضى طويلا

دلت عليه سورة المزمّل
 لكنه بالصلوات نسخا
 فصار سنة عليه فاعلما
 وسوف يأتي في محله بما
 وذكرنا له هنا عن سبب
 وطيب النفس نشيط الخلق
 فهو لخبث النفس ضد فاعلم
 ينشط ذاك الخلق الردي
 وهكذا نشاط ذاك الكامل
 ذكر وبعده الوضوء الأنور
 والخير للخير تراه يتبع
 وقاصد الخير يلاقي خيرا
 وإن ذكر الله بالصلة
 لأنها تجمع ما الله أمر
 والله قد يسر للأسباب
 ومن يوفقه الإله يَسْلِمُ
 ويحفظه من جميع ما حذر

وما بها من واجب التبتل
 أفاده من في العلون رسخا
 وهو لنا المندوب عند العلما
 يشفي ويكفي من مقال العلما
 مناسب لذا المقام الأطيب
 منشرح الصدر كريم متقى
 إذ خبثها تأخر عن كرم
 ويضعف الجميل والمرضي
 وضعف ضده لذى الفضائل
 وبعده الصلاة وهي أكبر
 والشر بالشر كذاك يجمع
 وضده أيضا يلاقي شرا
 يجمع شرعا مطلق الخيرات
 به من الذكر الجميل المعتبر
 لكل قاصد بلا ارتياب
 من كل شيطان خبيث مجرم
 ولا يناله العدو بالضرر

وجوب طلب الماء للصلاة

وطلب الماء للصلاة قد وجب
 قد كان من شروطها فلا تصح
 ففقد الماء عليه قد وجب
 كان النبي يطلب الماء لها
 في حضر قد كان أو في سفر
 لكنه الأكثر في الأسفار
 يطلبه الى فوات الأكثر
 ليس له يفوت الصلاة له
 وعندما يبقى بقدر ما كفى
 ينحط عنه أى وجوب الطلب
 لأن صاحب المصطفى لم يركنوا
 إن أيقنوا بأنه لم يوجد
 والمصطفى أيضا له تسببا
 يجاء بالفضلة منه فيضع
 فيتوضا منه والصحابة
 وهو دليل لوجوب الطلب
 ومعدم الماء بعيد الطلب
 وما تزودوه للشرب
 لأنه كان لحفظ الأنفس
 إلا إذا يغلب ظن منهم
 أو أنهم ظنوا بأن الماء
 وغير واجب عليهم الطلب

فلا صلاة دونه ولا عجب
 من دونه من غير عذر متضح
 مقدوره والمستطاع في الطلب
 وهو الدليل عند كل الفقها
 يطلبه لها فلا تستنكر
 لأنها مظنة الاعسار
 من وقتها وبعده فليعذر
 لكنه يطلبه ما أمكنه
 أدائها فعذره قد عرفا
 للماء وهو واضح في المذهب
 لتركه الا متى تيقنوا
 تيمموا إذ ذاك في ذا المقصد
 يطلبه ولم يعطل سببا
 أصابعا فيه ومنها قد نبع
 وذاك مشهور ولا غرابة
 إذ لم يصل دونه فلتطلب
 فليتيمم وهو قول المذهب
 يدخل في المعدم في ذا الباب
 فلا تضيع وهو أصل فقس
 بأنهم قد اكتفوا لم يأثموا
 منهم قريب هكذا قد جاء
 ان كان ظنهم بعدمه غلب

قيل لهم تيمم ان غلبا ظنهم انعدام ماقد طلبا
والأحسن امتثال أمر الشرع والظن لا يكون مثل القطع
اذ قد يكون حيث ظن العدم والظن لا يغني مقال محكم

أحكام الجنابة

ان المنى فهو ماء دافق أوباحتلام او بعبث أخرجا يشبه ريحه بطلع النخل وهو الذى يعرف بالجنابه يخرج بين الصلب والترائب يكون منه نسل هذا الخلق وجوب غسله عن المختار يقول (أو لامستم النساء) وهو إفاضة على الأعضاء واشترط ذلك فريق منا دليلهم حديث (بلوا الشعرا) فانه أشعر بالوجوب لأنه لا يحصل الانقضاء وقد يعم لكن ذلك أرى وفى حديث جابر (الغسل من) فيجب الغسل ولو بلا سبب ويجب الغسل حديثا روي وفى حديث قد أتى اذا قعد وفى حديث قد أتى يغتسل وكان يأمرن بذاك فاعلم وموضع القطع هو الختان والالتقا فهو غيوب الحشفة

يخرجه الجماع والتعانق ماء ثخيناً أبيضاً قد خرجا لنسبة بينهما فى الأصل عندهم فافهم ولا استترابه منحدرًا بلذة التلاعب وقد أتى من أصل كل عرق مؤيدا أيضا كلام البارى فالغسل واجب ولا امتراء فى غسله ماقد كفى من ماء وغيرنا فاتبع مقالا عنا أى فى اغتسالكم (وأنقوا البشرى) فامتثلن أوامر المحبوب الا به ولا يعم الماء أبلغ للمرء متى تطهرا ذاك المنى فهو واجب زكن كان خروجه كذا شرعا وجب اذا الختانان هناك التقيا منها على أربعا فالغسل قد من الجماع ليس فيه ينزل ثم يقول واجب بالمسلم والاختلاط شرطه الامكان فى فرجها ليس التقاء البشرة

وطرقه من فقهاء الأثر من مشرقين وكل مغربي أوجبه الهادي على كل أحد تبلغ حدا بتواتر زكن ألما من الماء يشترط الانزالا حتى اذا ما أنزل الماء اغتسل فليس غسل هكذا قد رويَا ذلك رخصة فع البيانَا عنها النبي قد حكته الفقها داود وهو واضح مهذب مصححا ورافع كمَاه يوما على بطن الفتاة فافطنا أخبرته أيضا بما فعلت ماء يكون اي متى ماتنزلن فكان نسخا هاهنا قد ظهرا لهذه ماذا رأوا من مذهب هنا من الماء على ماقد كتب يوجب للغسل مقالا حقا فأظهر الحجة في قول جلي والجلد ثم توجبون الإثما من مائكم ليغسل الجماعا ختانه بها بجمع مطبق فاروقنا والحق فيه قد أتى كل بقول في المرام يزحف

وقد تعددت رواية الخبر هذا الذي عليه أهل المذهب أنزل أولم ينزلن فالغسل قد جاءت به أدلة تكاد أن وما رويه عن أبي قالَا ولا يكون الغسل أي على الرجل لو الختانان هناك التقيا فما رويه عن أبي كانا في أول الاسلام ثم قد نهى رواه أحمد وبعده أبو والترمذي بعده رواه يقول ناداني النبي وأنا ولم اكن أنزلت فاغتسلت فقال لاعليك إن الماء من وبعده بالغسل أيضا أمرا وجمع الفاروق أصحاب النبي فقالت الأنصار الماء وجب أما المهاجرون قالوا الالتقا فسأل الفاروق بعدهم علي يقول أوجبتم عليه الرجا فمالكم لاتوجبون صاعا فالغسل واجب اذا مايلتقي وما رأى المهاجرون أثبتا وفي رواية يقال اختلفوا

قال أبو موسى أنا أشفيكم
أتى الى عايشة زوج النبي
قالت له بالالتقا متى قد
كان هناك للختانين حصل
وفى رواية وان لم ينزل
والنووي وقد حكى الاجماعا
نقول قد كان الخلاف وانعقد
وهكذا ابن العربي صرحا
خالف فى الاجماع والصحيح قد
والالتقاء للختانين جمع
نذكرها لأجل الاستفاده
أولها نقض الطهارة التى
وبعدها أيضا وجوب الغسل
وبعدها الحد عليه قد وجب
وبعده نقض الصيام ان وقع
وبعده وجوب تكفير لما
وهكذا يبيحها للأول
ولم يكن معنى العسيلة التزم
كناية عن صادق الجماع
وهكذا تحريمها على الأب
وهكذا خروجها من حكم
وهكذا الحج عليه قد فسد
وهكذا تبين منه ان وقع
وهو الشهير عندنا فى المذهب

معناه آتيكم بما يرضيكم
يسألها عن فعله الموجب
ما بين أربع لها والجمع قد
فالغسل واجب على ذاك الرجل
فالغسل محتوم له فاغتسل
فى ذاك حتى قطع النزاعا
من بعده الاجماع فى نص ورد
لكن داود هنا قد حجا
صح فدع من خالف القول الأسد
عدة أحكام لها الشيخ رفع
فان كل قصدنا الافاده
كان عليها وهو قول الأمة
كما عرفته بهذا الفصل
ان كان ذاك عن زنى ولا عجب
فيه ويأشر الذى فيه صنع
ضيعه حكاه جل العلماء
إن غابت الحشفة لو لم ينزل
لكنه كناية عما علم
فافهم وما فى ذاك من نزاع
والابن وهو واضح فى المذهب
إيلائها عند أهيل العلم
ان جامع الزوجة فيه أبدا
فى الحيض ذاك وهو قول متبع
فاعلم فليس عالم مثل غبي

قال الامام وعليه العمل
فهذه الأحكام قد ترتبت
ألا تراه ان يكن لم ينزل
وكننت أحملن حديث الماء
حتى رأيت نسخه بما نقل
وانه فى أول الاسلام
ولو وجدت انه فى المحتلم
فيصدق الحديث والحكم اتضح
لأنه لا يلزم المحتلما
وان يكن أنزل فالغسل وجب
حتى النسا ان لم تر الماء فلا
وان رآته فعليها وجبا
يرويه جابر عن البحر الخضم
بقوله ان رأت الماء وجب
وقيل لا غسل عليها فاعلما
يجعل ماءها كمذى الرجل
قال به الربيع فى الآثار
ثم أبو عبيدة الصغير
منهم أبو جابر وهو أشهر
فهؤلاء لم يروا غسلا وجب
اوجبه النبى صلى الله
رواه عنه علما الصحابه
وأكثر الأصحاب أيضا حكموا
ومنهم فى متأخريهم

وهو الذى عن الهداة ينقل
بالالتقاء لابانزال ثبت
طول حياته فلم يغتسل
على احتلام كان فى الافتاء
عن قادة العلم واعلام العمل
قد كان رخصة على الأنام
لكان ذاك واضحا ولا جرم
ثم يكون باقيا وقد رجح
غسل اذا لم ينزلن هناك ما
وذا الذى جمع اليه قد ذهب
يلزمها هناك ان تغتسلا
غسل عن المختار حكما أوجبا
اذ سأل المختار عنه فحكم
غسل عليها هكذا حكما كتب
لو انها قد أنزلت هناك ما
فيه الوضوء فقط فافهم واقل
وهو إمام دون ما انكار
وبعده من مثله كثير
جامعه لذاك عنه يشهر
وغيرهم أوجبه ولا عجب
عليه ملاح لنا هـداه
كما عرفتكم ولا غرابه
بأنه الواجب فيما نعلم
أفاضل فطاحل قد علموا

فقل منهم أبو معاوية
ومنه أيضا أبو محمد
فلم يصح هاهنا اجماع
ومدعي الاجماع فهو مدعي
فليس اجماع على وجوب
فجابر إزالة الغسل رفع
والنخعي وهو ابراهيم
لكن قول عدم الوجوب
أو كان منسوخا ولست أعلم

شيخ الهدى أفضل شيخ راويه
وهو فقيه وامام مهتدى
به أخي يقطع النزاع
ولا دليل عنده كما معي
غسل لما عرفت في المطلوب
عن جملة من صحب خير من شرع
قال به وهو فتي عليهم
للغسل مرجوح أبا محبوب
تحقيقه وهو احتمال يعلم

صفة الغسل من الجنابة

والغسل كيفيته الشرعيه يبدأ باليدين يغسلنهما وذاك بعد البول والاستبرا والاغتسال دون بول لم يتم لأنه ان كان بعد الغسل قد يعيده دون الصلاة ان يكن وليتمضمض ثم يستنشق ما وداخل الأنف وداخل الفم ويجب الأنقاء للبشرة ما ومن يعد ذاك في البواطن لأننا لم نؤمرن بغسل... والخلف في هذا الوضوء ينقل فقليل واجب وقيل مستحب وقدمت أعضاء الوضوء تشريفا وتحصل الطهارتان فاعلما وقيل بل ذاك وضوء مستقل والامثال واجب فامتثل وان يكن وقت صلاته اغتسل لأن غسله على الوضوء اشتمل بلا خلاف قاله الامام ويجب التخليل بالأصابع دل عليه (تحت كل شعرة

عن النبي وردت جليته ثم وضوءه هناك تماما وبعد غسله لذاك المجري قيل لمعنى لاحظوه ملتزم أحدث شيئا غسله ايضا فسد صلى وينوي رفع ذلك الهجن امكنه اذ ذاك أيضا لزما من ظاهر البشارة عدا فافهم أمكنه حسب الحديث فاعلما فانه أخطأ في مواطن بواطن منا فدع للجهل ان لم يكن وقت صلاة يحصل لكن لدى وقت الصلاة قد وجب لها على الغير فعش شريفا صغرى وكبرى عند كل العلما جاء به الشرع لنا ولا جدل ولا تكن عن الهدى بمعزل يكفيهِ للصلاة في قول نقل فهو له كاف وان صلى امتثل ومن له أقرت الأعلام لشعر الراس روى في الجامع جنابة) يقول هادي الأمة

وقوله الشهير (بلوا الشعرا) لذك التخليل قيل واجب وقيل واجب على الشهير وقيل ان كان ملبدا واجب وبعد ماخلله عليه صب وذلك الصب لمعدم الشعر وذلك التثليث مستحب لأنه من سنة المختار والنووي قال لانعلم.....فى الا الذى اختص به الماوردي عندهما التكرار غير مستحب وبعد صبه على الراس ورد هذا الذى به الحديث صرحاً وهو لسنة الوضو يؤيد وحكمه الانقا وبلى الشعر من تحت كل شعرة فى الجسد دل عليه كون خلقه البشر ألا ترى العظام منه والعصب كذاك منه الجلد أيضا والشعر وفى الحديث قال (كل شعرة تشعل نارا قال فى القيامة وهو وعيد ظاهر لمن فهم ماجرم الجرم الشعرة إلا ما اكتسب كان على تهاون ولا جرم

اي بالغوافيه (وأنقوا البشرى فى الغسل اجماعا فلا تعاتبوا من غير إجماع ولا نكير اذ قد يحول ذاك عن نيل الأرب ثلاث مرات له ماء سكب يكفى عن التخليل مع أهل البصر كما عرفت وله نحب صلى عليه ذو الجلال البارى ذاك اختلافا عند كل منصف والقرطبى مثل ذاك عندي فى الغسل والتثليث عندنا أحب يفيض للماء على كل الجسد وما نجاه واجب أن ينتحى من قبل غسل وهو مانعتمد خروج ذلك المني القذر فيجب التعميم فى ذا المقصد من ذلك المقذوف فى منشأ الفطر واللحم كل كان من ذاك السبب والحكما قد وافقوا فى ذا الأثر لما يعم غسلها فى الملة لتركه لها على جنابة فالزم طريق الشرع بالحال الآتم صاحبها مما له كان ركب تقصيره أدى الى ماقد علم

نعوذ بالله العلي الأكبر
 وجاء كل موضع لم يغسل
 تبعث حيات عليه تلسعه
 عقوبة على اطراح الواجب
 بئس الجزا وبئس ذاك الفاعل
 ماضره لو كان أدى الواجبا
 يعود نفعه عظيما وافرا
 يلقي الجزا مع ربه جميلا
 وهكذا يعيد للنشاط
 يعيد للأجسام مثل ماخرج
 من لازم الغسل يعيش سالما

من كل فعل موقع فى الخطر
 من جسد الإنسان فى نصجلي
 من ذلك الموضع نهشا تمزعه
 يجرى بها وهي من المصايب
 ان الجزا حسب الصنيع حاصل
 فانه قد يحمى العواقبا
 من أوجه بها يكون ظافرا
 والغسل للجسم غدا تجليلا
 ويصبح الانسان فى اغتباط
 منها فتنشطن له ولا حرج
 فى جسمه لم ير ضرا دائما

غسل جوارح الانسان

وحيث ان الله قد توعدا وكل شعرة عليه تشتعل فالاعتناء بخبايا الجسد وذاك مثل الغسل للفنيكة وهكذا يغسل للعنققة وهكذا عنققة في الأسفل وهكذا الرفغان يغسلان مابين فخذه أتى والذكر والمأبضان تحت الركبتين وهكذا مسربة الصدر اعلموا فيخرج الانسان طاهرا نقي لاتجعل الجسم كمثل المزبلة فاغسل وبالع كنت انثى أو ذكر لكنها لاتنقض الظفايرا بل انها تحثى عليها الماء وللقرون عند كل حثية وتكتفى بالظن انه وصل وذاك في الغسل من الجنابة فالحيض فيه تنقض الظفايرا وهو الذي عليه أهل المذهب ووافق الأصحاب في ذلك الحسن وبعده أحمد والدليل قال اذا من حيضها تغسل

من لم يكن في الغسل عم الجسدا نارا اذا ماعمها حين اغتسل يلزم في الغسل لدى التعبد في وسط الشارب كالمسربة تكون في القفا تحيت النقرة من شاربيه وقعت فلتغسل وهكذا قد قيل المأبضان رفغاه والأنثى كمثل الذكر قد وقعا عند أولي التبيين يلزم ان تبالغنها بما وهو الذي يرومه كل تقي يجمع للأخبار مما حصله فانه المطلوب من كل البشر في الغسل قد جاء حديثا شاهرا ثلاث حفنات ولا مرأا تكسرهما عصرا أتى بغمزة والعلم لايلزمها كذا نقل لالحيض قد قال أولو الاصابه وتغسل الباطن والظواهر في الحالتين للدليل الأصوب وبعده طائوس أعلام السنن ماقاله في ذلك الرسول تنقض شعرها حديث ينقل

تنقضه نقضا وبالخطمي وفيه بالاشنان ايضا تغسله وفيه مهما كان من جنابة وكان عبد الله نجل عمر وذاك في الغسل من الجنابة فانكرته أيما انكار قايلة ياعجباً لابن عمر فكيف لا يأمرهن بالحلق وذاك فهو غاية الانكار فان حلقهن من كبار فجعلت نقض القرون معصيه تقول كنت والنبي نغتسل وافرغن ثلاث افراغات لو لم يصح أنكر المختار وعمل نجل عمر أوجبته والنص قطعاً للقياس مبطل كيف القياس مع وجود الأثر وقيل ان كان ملبداً ولا والنخعي قال ينقضنا وعمله متبع لابن عمر وعمله على العموم استنداً يفهمه من لفظ (بلوا الشعرا) وذاك قد خصصه ماعن أنس وماروت عايشة وأم

تغسله قد صح في المروي والفرق ظاهر فلسنا نجهله صبا وعصرا جاء في الاصابه يأمرهن بنقض ذاك الشعر فبلغ الصديقة الأبوابه عليه قدرووه في الآثار يأمرهن بنقض ذلك الشعر فانه من بابه في الحق وغاية الرد فلا تمار ذنوبهن في حديث شاهر كحلقها وهي بحق مدليه اذ ذاك من فرد إناء قد نقل للراس ليس غيرهن آتي ذاك عليها قالت الأبرار على قياس قد رأى موجهه فلاقياس والدليل ينقل وعمله لم يعلمن بالخبر يبلغه الغسل فنقضه انجلي وليس في الحق يحسبنا فقد روي ذلك عنه في الأثر حيث اقتضى استقصاء غسل وردا ونحوه حيث اقتضاه قسرا أتى وقد عرفته حيث انبجس سلمة ييني عليه الحكم

والغسل من جنابة في ماء
معناه ماء راكد لم يجر
لكنه يغرفه ويغتسل
قال به الايضاح وهو حسن
فقل خوف أن يرى مستقذرا
فتنفر الطباع أي تستقذره
وهو دليل ان ما يستعمل
ومابه توضأ الانسان
لان أمر الغسل والوضو اتحد
لاتتقرب للإله الأحـد
لأنما الوضو كمثل الغسل
والله لا يعبد بالمستقذر
ان كنت لاترضاه للانسان
وهكذا لاتتوضأ أبدا
وهكذا لاتتوضأ كالرجل
لكن كل واحد يغترف
نصا عن المختار سيد الرسل
والعلماء في فهمه تخالفوا
فاخذت طائفة بالظاهر
منهم سعيد بن المسيب الفتى
وهكذا اسحاق ثم أحمد
بما اذا خلت به النساء
وقد روى أيضا عن ابن عمر
وهكذا الشعبي والأوزاعي

وكان يوما ساكن الأرجاء
فقد نهى النبي عنه فادر
حذار أن ينجس هكذا نقل
وفيه توجيه جلي بين
فالاعتسال يتركه قدرا
لو أنه الطاهر حين تبصره
ليس لنا به إذن نغتسل
فليس فيه للوضو إمكان
من حيث الاستعمال في الكل وجد
بكل ما استقذرتة من أحد
يقذر الماء بذاك الفعل
اذ قد نهاك عن جميع القذر
فكيف ترضى ذاك للرحمان
من فضلة المرأة نصا وردا
من فضله يتركها بلا جدل
لنفسه وهو دليل يعرف
ينقله أهل الهدى القوم الكمل
كل لوجه منه أيضا صارف
فأطلقوا المنع لنهي ظاهر
والحسن البصري في قول أتى
لكنه عندهما مقيد
وليس قيـدا عندنا يشاء
كما حكى إمامنا في الأثر
وقيدوه عندهم بداعى

لم تك حايضا فطهره حسن
 قيد ضعيف لقريئة وهت
 لأنه الأذى ولما يتضح
 والله يهدينا سبيل الرشـد
 معنى على التنزيه والحمل قبل
 من فضل ميمونة صفوة الرسل
 روى لنا صحة هذا الحكم
 كان توضحا المصطفى فيتبع
 قد غسلت كذا أتى منصوصا
 فى غسل أزواج النبى فى الأثر
 فجاء بعدهن هادي الأمة
 أو يتوضا هكذا لنا نقل
 فقال ان الماء لما يجتنـب
 على الجواز عندنا مما فضل
 اذا تشا توض من ذا الفضل
 يحمل حملا خارجا عن علة
 اذ ذاك من أعضاء الوضو وهو خطا
 فخل ما استعملته جهارا
 ماكان من أجنبه قد فضلا
 وحكمة النهي بدت فى ذين
 فانها تثور عن طبيعة
 بطلانه عند جميع العقلا
 لفهمنا تكون للدليل ضد
 وبين الحل من الحرام

وذاك ان تكون حايضا وان
 وأن تدري قولهم اذا خلت
 وقيدهم بالحيض ربما يصح
 لكنه قيد قوى عندى
 والمذهب الجواز والنهي حمل
 لما عليه دل كان يغتسل
 عن ابن عباس خضم العلم
 وهكذا بفضل غسلها رفع
 وذاك من جنابة خصوصا
 ونقل البحر لنا أيضا خبر
 قد اغتسلن مرة فى جفنة
 أراد من فضلتهم يغتسل
 قالت له واحدة كنت جنب
 فكل هذه الأحاديث تدل
 وعم ذاك للوضو والغسل
 وبعضهم لهذه الأدلة
 يحملها على الذى قد سقطا
 فانه مستعملا قد صارا
 وقيل ان النهى محمول على
 من دون فاضل عن الزوجين
 خوف اثاره لداعى الشهوة
 وهو احتمال بعده يقضى على
 فمالنا ولاحتمالات ترد
 قد صرح المختار فى المقام

يجنب فكيف نعدلن عما حكم
 عن ابن عباس الامام المعتمد
 أعلم بالحق ومن رواه
 سواه فى جميع ماقد نقلا
 كما روي الجواز للتوسيع
 وبعضهم يقول للتكريه
 عن بعضها بعضا ولا شديده
 فعندنا لك الوضو محبب
 ونم على ذلك حسبما اشتهر
 عند الربيع خبرنا القرم الأبر
 ماقد روي عنه جليا فاعرف
 ثم ينام وعليه المذهب
 فما لمن شدد فى المراد
 وهو الذى قد جاءنا بالشرع
 قد فعلوا خلاف المسلمينا
 وذاك المستحب فى ذا الصنع
 وكلهم الى الوجوب يذهب
 الا اذا أحدث مرة حدث
 أقل ان يفعلها ان فعلا
 اذا أراد عودة للخود
 فانها لاتألفن تاركه
 ومنتنه وريحه الخبيثة
 يودها تعم فى الانسان
 تعرج ان نام الى عرش الأحد

يقول جهرا ان ذاك الماء لم
 أضف الى ذلك انه ورد
 فهو الصحيح عندنا والله
 لكننا تقدم البحر على
 وقد روي النهى مع الربيع
 فحمل النهى على التنزيه
 وهى معان لم تكن بعيده
 وان ترد نوما وانت جنب
 فاغسل يديك ثم تغسل الذكر
 فانه كافيك هكذا الخبر
 ثم على هذا أبويوسف فى
 وفى أبى داود كان يجنب
 ولا يمس الماء وهو الهادي
 هل فوق صنع المصطفى من صنع
 لكن جمهور المخالفين
 قالوا المراد بالوضوء الشرعي
 والظاهريون لذلك أوجبوا
 حكمته تخفيف ذلك الحدث
 وقيل بل طهارة صغرى فلا
 وقيل بل ينشطن للعود
 وقيل بل لقربة الملائكة
 فهو على اوساخه الكريهة
 فانها محبوبة الشيطان
 وقيل بل حكمته للروح قد

فتسجدن هناك وهي طاهره
وان يكن قد ترك الوضوء فلا
فانها توسخت بالقذر
لأن ذاك موقف مقدس
وقيل بل لعله يموت في
ويدفنن وهو لم يغتسل
وان يكن غسل الميت
والأحسن الغسل متى ما أمكنا
وليس كالوضوء للصلاة
غسل اليدين قبل غسل الذكر
واننى أحب تغسيل الفم
هذا هو التحقيق للمقام

عابدة لربها وزايره
يؤذن في عروجها الى العلا
فلا تبارى كل ذى تطهر
يجل أن يرقى اليه النجس
منامه لغير ما تنظف
من قدر أصابه فاغتسل
فالغسل من جنابة لم يثبت
أو الوضوء عند ماتعينا
لكنه غسل خفيف آتى
أو بعده وليس بالمشتهر
مع ذاك ان شئت وبعده أنم
بل ذلك الغاية فى المرام

أعيان النجاسة

أعيانها البول وبعده المني وهكذا دم استحاضة جرى فكلها نجسة في الشرع والبول فهو أخبث الأنجاس وغايط كالبول مادام رطب وهكذا المذي والشرع أمر والخف هل صح بها التداوى وقيل مهما خلطت بطاهر دليلهم ما قد أتى في عكل جاءوا النبي سبعة فأسلموا فاخبروا الهادي بذاك فأمر أباح قد قيل لهم أبوالها فقتلوا راعي الركاب بعد ما وانطلقوا بالذود هاربيننا وقيل بل قد سملوا راعي الابل وعلمهم قد سملوه خوف أن فمات من سمل العيون فاعلما فبلغ الهادي وحالا أرسلنا فارجعوا الى النبي فأمر وقطعت أيديهم وتركوا فكان سمله لهم جزاء ما وهي قضية عليها بنيت

ثم دم الحيض وهكذا المذي وغايط الانسان دون ما امترا لكن في بعض خلافا مرعى والدم مثله بلا التباس وهكذا المني في حكم كتب بالاحتراز من جميع ماذكر والأشهر المنع رواه راوى جاز والإِ منعت في الشاهر وفي عرينة بقول عدل وطيبة من بعد ذاك استوخموا لهم بذود هكذا نص الخبر مع لبن منها فدع جدالها قضوا هناك وطرا تقدما وكفروا برب العالميننا وقتلوه هكذا بعض نقل يعود مسرعا الى ذاك الوطن فانه محتمل حيث انتمى في أثرهم من أدركوهم عجلا بسملهم وهو جزاء معتبر في حرة حتى رأوهم هلكوا قد فعلوه عند جل العلما عدة أحكام لديهم علمت

ولم تكن من بابنا لكننا
 اذ قال بعض ذاك بول طاهر
 والمصطفى لا يأمرن بالنجس
 وقيل بل ذلك رخصة ولم
 وقيل ذاك نجس ورخصا
 اذ قد أباح الله للمضطر
 لا تتكرن في الشرع وهو المذهب
 وهو الذي قال به راوى الخبر
 ووافقتنا هاهنا الشوافع
 وقد عزاه الفتح للجمهور
 وفي المحلى لابن حزم وقعا
 يرويه عن جماعة من السلف
 وقال بعض بول ما يؤكل قد
 أعنى به حديث عكل ونسب
 وهكذا ينسب للأوزاعي
 وهكذا محمد ثم زفر
 وهكذا لبعض الشافعية
 قالوا فان النص في بول الابل
 قلنا لهم أبيح للضرورة
 وما أبيح لأخى اضطرار
 لكنه الحلال للمضطر
 وذلك لا يجعله حلالا
 فلا يسمى بالحرام أبدا
 فان حله يزول ان يكن

نبحث في أحوالها لما عنا
 لأنه به النبي أمر
 بل قد نهى عنه له فقدس
 تكن تعدت موضعا لها علم
 فيه لمن يضطر قولا لخصا
 محرمات عند وقع الضر
 وكلنا اليه شرعا نذهب
 وهو المفدى أنس الشيخ الأبر
 والحنفيون لهم قد تابعوا
 كما أتى في الخبر المشهور
 ذلك مرويا شهيرا رفعا
 ولم يزل يتبعهم منا الخلف
 نراه طاهرا لما هنا ورد
 لمالك وأحمد قد ينتسب
 وبعده الزهري شيخ واعى
 وفرقة من سلف به غبر
 ولم يصيبوا الحق في القضية
 قد جاء والقياس للكل شمل
 فانه يلوح في القرينة
 غير حرام جاء في الآثار
 لما غناه من أليم الضر
 لغير مضطر فع المقالا
 في حق من له أبيح عن ردى
 زال الذى غناه من تلك الاحن

والا (ما اضطررتم اليه) ألا ترى الميتة نضطر لها أعنى لغير من لها لم يضطر وان على ثيابها جرى ٠٠٠٠ دم يعرك أولا وينضحن بما وهكذا ماكان مثله بلا كالقيء والغائط أو كالنطفة تقشر قشرا ثم بعد تغسل لكن غسل الدم رطبا أسهل فانه كالماء يسرى أبدا وذاك في الثياب لا الأبدان وجاء حته وقرصه بما وجات الصلاة بعد الغسل والخلف في المني قد قيل نجس وتابعتنا العترة الشهيرة ومالك وافقنا مثل أبي لكنه يقول في تطهيره ان كان يابسا وقد أزيلا وهكذا مع أحمد ولا نرى ان كان رطبا أو يكون يابسا والليث قال نجس ولم تجب وذاك قول خارج عن أصل وأغرب ابن صالح وهو الحسن قال الصلاة لاتعاد إن وقع

فانه دليلنا عليه فهل يكون ضرنا حلها لها فهذا باطل كما شهر من حيضها فعركه مقدم حتى يرى تزويكه منعدما شك ولا ريب فدع من جهلا تترك حتى تيبسن وحكت فذاك في التنظيف منها أسهل حيث له لباطن توصل وغيره تلقاه جسما جمدا من حيوان كان أو انسان ونضحه من بعد قول علما لذلك الثوب به فصل وذا هو المذهب فافهمه وقس لعل عندهم كثيره حنيفة موافق للمذهب يكفيه فرك مذهب لضيئه بالفرك فافهم ذلك التعليلا صوابه فكن له مطهرا على سواء باقيا أو دارسا اعادة الصلاة منه لو لزب فكان في التحقيق نوع بطل في قوله وان قوله وهن في الثوب لو كان كثيرا متسع

وان يكن وقوعه على الجسد
انظر الى هذا المقال العاطل
ما الفرق بين ثوبه والجسد
وهل بهذا الفرق يختص المني
ثم لم يشترط ثوب طاهر
كيف يقال نجس لم تجب
ذلك قول متناقض وقع
وقول من قال تعاد إن لحق
ماوجه هذا الفرق قل لي ياترى
وقال داود كقول الشافعي
وأصدق الروائتين فاعلما
والودي ماء أبيض ثخين
فتلك أشياء ستة قد عرفت
أولها المني فاعلم والودي
وفى النساء ثلاثة وهي دما
يدعى استحاضة وكل واحد
ويلزم الرجال علم مذكر
والكل تكليف من الله العلي
ينظر هل نمثلن كما لزم
نسألك اللهم توفيقا إلى

فللصلاة منه عنده أعد
فانه يشبه قول جاهل
وهل لهذا القول من مستند
من غيره فالفرق غير بين
ذلك قول ماله مناصر
اعادة الصلاة منه فاعجب
مخالفا لأصله لايتبع
لثوبه لاجسد إذ ينبثق
أكان عن هوى هنا قد صدرا
بطهره خلاف قول الشارع
عن أحمد رواه بعض العلما
من مخرج البول له يكون
ثلاثة من الذكور قد جرت
والثالث المذى ماؤه ردي
الحيض والنفاس والثالث ما
خص بأحكام عن الأماجد
وهكذا النساء جاء في الأثر
وهو ابتلاء وله أن يبتلي
ونفعلن مابه فيناحكم
أداء ماافترضته مكملا

الحيض وأحكامه

وحيث ان الله فعال لما
 قدر للحيض على النساء
 فهو أذى لهن والسر ظهر
 أقبح شيء في محل قدر
 يعرب عن أرحامهن جهرا
 كذاك للبلوغ ايضا يوضح
 وهو ابتلاء للنساء ولأمرها
 يلزمه اعتزالها ماداما
 ويرفع الصلاة والصوم معا
 وهكذا تلاوة القرآن
 كذا دخول مسجد يمتنع
 ويلزم القضاء للصوم فقط
 شييء على بنات حواء كتبنا
 أورده النص عن المختار
 في آل اسرائيل بعض قالوا
 ورده ذاك الحديث اذ ورد
 وأصله جزاء كسر الشجرة
 يقال أدمتها بذاك فاعلما

يشاء في الخلق جميعا فاعلما
 لحكمة تنبيه عن أشياء
 بذاك عند العلماء أهل الفكر
 وهو دليل للمرام الأكبر
 هل حملت نسلا بذاك يدري
 فانها البالغ حين يسفح
 وللرجال هكذا فاعتبرا
 ذاك بها فلتعرف الالتزاما
 اذا بدا منها على ما شرعا
 ومس مصحف بلا نكران
 مادام والحل متى يرتفع
 دون الصلاة وله النص اشترط
 فعم فيهن فلا تستعجبا
 وأصله في الذكر قول الباري
 أول ما كان فع المقالا
 أي في الصحيحين موضح السند
 من أمنا الأولى يرى من ذكره
 فعوقبت به حكاة العلماء

أقل الحيض واكثره

أقله ثلاثة والأكثر عشر بذاك قد أتانا الخبر
وصحبنا عليه في الآثار مع وهكذا الثوري أيضا قالا
والتقفي عثمان والايضاح مادون ذاك ليس حيضا فاعرفا
لاتترك الصلاة في أقل وهكذا الصوم وفوق العشر
معناه ان كان هناك انقطعا تعيد للصلاة والصوم معا
لأنه ليس بحيض فاعلما ذلك فيض تلکم الأرحام
أما ابتداء تترك الصلاة كي وذاك واضح بأصله ٠٠٠٠ ورد
وقيل بل أقله ان يندفع وهل لهذا القول من دليل
وعلى أهل ذلك القول وما أو أن ماروى الربيع لم يصل
أو أنه عندهم لكن حمل اذ أغلب النساء على ذا الحال
وهكذا اكثره خمس عشر عليه عندنا أبو معاوية
أهل خراسان عليه فاعلما عشر بذاك قد أتانا الخبر
أبى حنيفة وعنه قد سمع وأنس أيضا ولا جدالا
عليه قد جاءت به الصحاح وهكذا مافوقه ولا خفا
ثلاثة جاءت بعالي النقل كذاك قد صح بغير نكر
قبل الثلاث فلتعد فاستمعا والاثم في الترك بذاك ارتفعا
والغيب كاشف لأمر أبهما لايرفع الصلاة كالصيام
تعرف اين المستقر يافتي عند الربيع خبرا عالي السند
بدفعة واحدة لو ينقطع يثبت نصا عن الرسول
ضاهاه عندهم دليل علما اليهم والكل عندي محتمل
يوما على الأغلب فافهم للعلل والحكم للأغلب في أحوال
على خلاف لايزال في الأثر وجملة منهم بذاك قاضيه
وهم أباضيون قوم علما

حيدرة القرم الهمام الأول
 ولا أقول ان قولهم خطأ
 محيضهن في مقال يذكر
 وعده أي في فحول العلما
 أي في نساء الماجشون فاعلما
 ماجاء في الآثار عن أهل الوفا
 غير محيض عند بعض العلما
 عند أولى التحقيق دون نكر
 وهو ضعيف عند كل مجتهد
 وقصره غير صحيح فانظرا
 وهى هنا استدلاله ولا فند
 ماجاء بالأوصاف فيما قىلا
 يزول حكم الحيض عند العقل
 فهو استحاضة بلا تفنيد
 لأن عهد حيضها تصرما
 بين الدمين باعتبارات أتت
 ترجع للعادة اي ولا خطأ
 فانها الأصل اليه ترجع
 وتجعلها لهذا عده
 ويوجب الفطر متى ينفجر
 منه فانه أذى منها جرى
 فهل جماعها من المحلل
 هناك طهرها الجماع قيل صح
 ومن أرادها على المنهاج

والشافعى عليه أى مثل علي
 وابن أبى رباح واسمه عطا
 وقيل سبع مع عشر أكثر
 أبو عبيدة عليه فاعلما
 له عليه مارواه العلما
 عادتھن قيل ذاك فاعرفا
 وليس مادون الثلاث فافهما
 وهكذا مازاد فوق العشر
 بل أخذوا في ذاك مفهوم العدد
 ان الحديث ثابت ولا مرا
 فالمستدل أي بمفهوم العدد
 فالحق ان الحيض لو قليلا
 ان زادت الأيام أو قلت فلا
 حتى اذا جاوز للحدود
 تغتسلن ثم تصلى فاعلما
 وذاك واجب على من ميزت
 وان يك الأمر عليها اختلطا
 أيام صحة اليها المرجع
 فتترك الصلاة تلك المدة
 يرفع للصلاة حين يظهر
 ويمنع الجماع حتى تطهرا
 وان رأت طهرا ولم تغتسل
 ان ضيعت للغسل بعدما اتضح
 وهكذا تحلل للأزواج

وفاتت الأول لما إن خرج
وهكذا جاز له تطليقها
لأنها لو خافت الرحمانا
فظلمها لا يمنع الزوج الذي
(واعتزلوا النساء في المحيض) قد
وحل منها كل شيء فاعلما
وهو الجماع في الأذى يمنع
والزرع في حال الأذى قد امتنع
وكانت اليهود والمجوس إن
ويعزلون أكلها وشربها
أما النصارى لا يبالون بما
فالأكل والشرب مع الجماع
فأنصف الإسلام وهو لم يزل
أحل منها كل شيء فاعلم
والمسلمون للنساء عزلوا
حتى شكوا ذلك للمختار
قال لهم أمر تم ان تعزلوا
وامتنعت على النساء خصال
الصوم والصلاة والطواف
ثم دخول مسجد والذكر
ومس مصحف مع الفراق
وقطع ما بها تراه يتصل
والامتناسط وكذا اكتحال

وقت الصلاة وهي في الأذى تعج
بذاك في اثارهم تحقيقها
ماضيعة لواجب عيانا
كان له من الحقوق يحتذي
دل على ذلك في القول الأسد
الا الذي ذو العرش يوم احراما
وقوله (حرث لكم) اي مزرع
لما هناك من فساد قد وقع
حاضت كذاك المشركون تعزلن
وسكنها وبعدها وقربها
يكون منها لو رأوا فيض الدما
وليس عندهم من امتناع
في الناس معروفا بعدله الأجل
الا الجماع هكذا حال الدم
مذ نزلت عليهم (واعتزلوا)
وأوردوا صحايح الأعذار
فروجهن دون ماقد فعلوا
في حال حيضهن لاتزال
وهكذا يمتنع اعتكاف
قراءة القرآن فهي حجر
من زوجها وذاك بالطلاق
والاحتجام كله عندي حظل
والاستياك مثله يقال

والاختضاب مثله قد قيلاً تتركه لتحمد السبيل
فالصوم والصلاة مشروطان بجملة من لازم المعاني
وكل قول فله دليل دل عليه الذكر والرسول

صفة الحيض

الحيض أسود ثخين خثر من موضع الجماع في أيام والحيض مافاض ولو قليلا وقال بعض ليس حيض حتى وإن تظنه فتأخذ العلم وتخضعن له خضوع الراكع وهكذا الطهر وذاك واجب وكل حيض لم يبين على العلم فانها لا تترك الصلاة من ان نترك الصلاة يوما من دم ومارأته من دم على الجسد أو كان في غايطها أو كان في وهكذا الطهر كلاهما على ولا تصل ابدا بطهر ومارأته في زمان لم يحض ككونها بنت ثمان فاعلم الا اذا رأته دام فافهما وهكذا حال اياس يهدر وقيل خمسون فانه علل وماتى أيام طهرها همل لأن أيام الصلاة لم تكن والخلف فيما بعد عشر قد أتى

منفصل وممتن اذ يظهر مخصوصة كذاك في أعوام ان كان ظاهرا فع الدليلا يقطر منها فائضا منبتا لتنظرن به الذى بها ألم حذار أن تسده بما نع والدين تكليف علينا لازب تهدره حتى تراه فاض دم دم بتفتيش هناك قد زكن تفتيشها قد وقعت فى مأثم أو ثوبها أو بولها يوما وجد جمارها فذاك هدر فاعرف حكم هناك لا يزال مرسلا تفتيشها اذ ذاك غير طهر فيه مثالها فانه رفض أودونها ليس له حكم الدم الى بلوغها له حكم الدما وذاك فى ستين عاما يذكر ان جاءها حيث الاياس قد حصل فانها بالطهر فيها تستقل أقل من عشر على ما قد زكن فقل حيض عندهم قد ثبتا

فقل حيض هاهنا حين جرى
 من خبر روه نصا مسندا
 مطلق لسنة في الأصل
 بأنها في حكم طهر مستقل
 والحمل في ضعف عن القضية
 أو بركوب الحيوان انفجرا
 من أثر الجماع كل هدرا
 دام بها ثلاثة فلتستعد
 أو كان بالفتح لذاك الداء
 تعده حيضا لها إلزاما
 بانه استخاضة غير دم
 وقيل بل يصح وهو متضح
 لا تترك الصلاة يوما منه
 تتركه بشبهة لن تقبلا
 فالأرجوان شبه المقدم
 مذبة فهو شبيهه الحسن
 والحيض معروف متى ينسجم

والخلف في دم مع الحمل يرى
 لما عن المختار فيه وردا
 وإن من طلقها في الحمل
 وذاك بالاجماع وهو قد يدل
 وقيل حيض إن تكن قويه
 ومامن الحمل الثقيل قد جرى
 أو كان من قفز ووثب أو جرى
 ومارأته بافتضاظ ثم قد
 كذاك مبالأكل للدواء
 فإن يدم ذاك بها أياما
 وإن يزل قبل الثلاث فاعلم
 لأن حيضا دونها ليس يصح
 وكل مالم تتيقننه
 والصوم مثلها لأن الدين لا
 وإن يكن أشكل ذلك الدم
 وهكذا ما أشبه الدماء من
 أو بدم من حلة فهو دم

الانتساب

والانتساب فعلى وجهين فالأول الذى على الفتاة والثانى ماكان لها من بعد فالأول الذى تراه قد جرى فالانتظار هاهنا يومان فلتغتسل ثم تصلى دايماً وهكذا الى تمام عشر فان تكن لم تر طهراً تنتسب فقيل للآم أو الأخت اعلماً تكون حرة هناك أو أمة مجنونة قد علمت أو عاقله فان تكن لم تدركن قريبه وبعضهم لم يوجب انتساباً معناه غسل للصلاة فى دم والانتساب عندهم معناه تسألها عن وقتها الذى به وان تقل صلاتها عشر تكن

محققين غير مجهولين من قبل أخذ الوقت للحيضات أخذ لذاك الوقت فيما عندى ودام عشراً ولطهر لم ترى فان يدم من بعد فى توانى مع كل فرض كان ذاك لازماً بعد انتظارها لذاك الأمر الى قرية لها ولا عجب أوعمة أو خالة فى الانتماء مشركة قد وجدت أو مسلمة وهكذا عالمة أو جاهله لأجنبية غدت نسييه ولا يرى فى غسلها إيجاباً بعد انتظارها بقى فلتفهم عن طهرها المعروف كم مداه صلاتها فيه وعن مدته طهراً لهذه على أصل زكن

(قوله والانتظار الخ معناه ان دام بها الدم عشرة ايام ولم تر طهراً تبقى كذلك يومين فان دام بها تغتسل وتصلى بناء على ان اكثر الحيض عشراً وهكذا فان زاد فهو استحاضه وهكذا الى عرة ايام بعد يومى الانتظار فان بقيت كذلك انتسب الى قرية لها اي اخذت بطهرها وتبقى كذلك سنة وقيل بل الى ثلاث

سنين اه

تغتسلن ثم تصلى عشرا
وهكذا فى اكثر أو فى أقل
وهكذا فى الانتظار لزما
وهكذا تبقى على ذاك سنة
قد ابتلت به فصبرها وجب
وقيل بل سنينها فى الابتلا
والأول الشهير فى الايضاح
وذاك حكم إن يدم بها الدم
تصلين حتى يجيئها الدم
ومن تكن لحيضها قد وقتت
فجاءها الحيض وقد دام بها
كأربع يدوم أو خمس بقي
وبعدها الطهر أتى وداما
وبعدها ترى دما فانها
تصلين عشرا من الأيام
وكل طهر قد رأت فيه دما
فانه خولط فيه تنتسب
وان رأت طهرا على انتظارها
يكون فيما دون عشر تنتسب

فانها صارت لهدى طهرا
تبني على ذلك عذرا قد قبل
يوما بعد ماقضته للدم
وبعدها فهي به ممتحنه
ويفعل القدير فينا مايجب
فهي ثلاث فى مقال نقلا
والثانى قد يوجد فى الصحاح
وان ترى الطهر الصلاة تلزم
وذاك واجب عليهايحتم
ولم توقت لصلاة علمت
ثلاثة الأيام أي أو نحوها
او كان عشرا باقيا لم ينتق
كذاك فى أرحامها أياما
تغتسلن منه وتلزمناها
والانتساب بعد للأرحام
قبل تمام عشره لتعلما
بعد تمام العشر ان دم سكب
او بعده يكون فى أطوارها
ان رأت الدما هناك تنسكب

الصعود والنزول

أما الصعود فزيادة الدم
 كإن يكن للحيض يوم مفرد
 وفي النزول تنزلن من عشر
 وای يوم كان فيه قد وقف
 وذلك في الصعود أما ان نزل
 ولا صعود لا ولا نزول
 وصفرة وكدره لم يكفيا
 هل يحسبان في المحيض فاعلم
 مثل النزول نقصه في المحكم
 فانها للعشر عنه تصعد
 لدونها في قلة أو كثر
 ثلاث مرات فأصل قد عرف
 فالمرتان كفتا فيما نقل
 الا على اليقين اذ يزول
 اذ الخلاف فيهما قد روي
 أم ليس يعطيان أحكام الدم

الحايض المطلقة

حيث على الحايض أمور تنبني
 نذكرها هنا على الترتيب
 من طلق الخوذ ورام يرتجع
 مالم تكن منها تراها اغتسلت
 ان شرعت في الغسل مالم تفرغ
 وان تكن للغسل ضيغت إلى
 حلت لمن شاء نكاحها ورد
 كمثل من للطهر يوما قد رأت
 حتى مضى وقت الصلاة فاعلما
 وهكذا طلاقها جاز متى
 وقيل مهما دخلت أى في الدم
 ليس لها من زوجها أمر عرف
 قد برئت من زوجها كما بري
 ينقله لنا الموطا فاعرفا
 يقطع للميراث والرجعة إن
 بانث بذاك الحال في الآثار
 أما رواية الربيع توجب
 وهي أصح عندنا ولا مرا
 وبدن الحايض طاهر ورد
 وليست الحيضة قال في اليد
 ورجلت رأس النبي فاعلما
 ويضع الهادي الأمين للفم

أحكامها تثبت عن تيقن
 جمعالها كلا مع النسب
 لها ففي الثالثة حل شرع
 وقيل غسل الرأس للعصمة بت
 منه وفاتته معى ان تفرغ
 ان فات وقت للصلاة جعل
 عن علماء الدين أقطاب الرشد
 ولم تقم للاغتسال اذ ثبت
 نكاحها لزوجها لم يحرم
 أرادته هناك حله أتى
 اذ ذاك من الثالثة فلتعلم
 ولا له منها على رأي السلف
 منها بنص وارد في الآثار
 من طرق أورده ولا خفا
 ثالثة الدماء حاضت يافطن
 عن الكرام القادة الأبرار
 ذلك بعد الاغتسال أوجب
 وللنزاع تقطعن فانظرا
 ذلك في الربيع نص يعتمد
 يعنى به طهرا لها في المقصد
 في حال حيضها وفياض الدما
 على فم الخوذ لدى فيض الدم

وذاك فى الانا لى الشرب ورد
وثوبها كجسمها ولا خفا
وزوجها ينام معها فاعلم
ينام معها سيد الأنام
لوأن جسم الخوذ فى الحيض نجس
اذ لم يجاوز نجس الحايض ما
وناولينى خمرتى كذا نقل
مع علماء الحق مقبول السند
بل انه الأبعد مع اهل الوفا
ونحو ذاك الحال لم يحرم
أى فى لحاف كان فى المنام
لاجتنب الهادى ومثله فقس
كان له مجرى يراه العمل
فى أثر القوم فطاحل العمل

وجوب الغسل بعد ارتفاع الحيض

وكل شيء فله حقا أجل
من ذلك الحيض متى ما ارتفعا
كان بليل أو نهار فاعلما
لاسيما اذا الصلاة قد دخل
تعين الوجوب هاهنا ولا
كالأغتسال من جنابة ورد
ويحرم التفريط إجماعا فمن
تهلك إجماعا اذا ما فرطت
ان لم يقع غسل صلاتها هبا
وثوبها تغسله ولا خفا
فانه الطاهر بعد الغسل
وليس للزوك مع القوم ثبت

اليه ينتهى أخى فيه العمل
فالترك للغسل عليها امتنعا
ان ضيعت للغسل نالت مأثما
هناك وقتها فترك لا يحل
يصح غيره وترك حظلا
لا فرق فيه عند كل مجتهد
فرط للهلاك قام فاعلمن
اذ واجب الصلاة بالغسل ثبت
وتركها لذاك أضحى سببا
ثم به تصلين فاعرفا
لو كان رطبا صح عند الكل
من واجب الحكم وحكم الزوك بت

الاستحاضة

إذا استمر الدم بالخود إلى
فهي استحاضه يقول العلماء
قال النبي المصطفى فيه دم
يكون في غير أوانه وقع
واسم ذاك العرق فهو العاذل
ان دما العروق كلها نجس
من تستحاض فعليها تغتسل
بعد تمام أجل الحيض وجب
دل عليه ظاهر الحديث في
فاطمة بنت أبي الحبيش قد
والمصطفى بالغسل كان قد أمر
قيل عليها واجب مع كل
وقيل للفرضين غسل مفرد
الا صلاة الفجر بالافراد
تفردا بالغسل أيضا فاعلما
فالجمع في الأسفار للعدر وقع
وقيل لا وجوب في غسل علم
ان حكموا لها بانه انقضى
فان أمر الاستحاضات وقع
لا يمنع الصلاة حين تحضر
وهكذا حكم استحاضة ثبت
وغير واجب عليها فاعلما

أن جاوز الميقات أعنى الأجلا
لاحيض فاعرف أمرها اذ لزما
عرق وبالأنجاس فيه يحكم
ذاك بأدنى رحم حين نبع
أوضحه الأئمة الأوائل
ينقض للوضوء حين ينبجس
للحيض أولا كذا لنا نقل
وبعده أى للصلاة قد ندب
ربيعنا الأكرم أصل الشرف
أصابها ذلك في نقل ورد
وفي استحاضة خلاف قد شهر
فرض اذا قامت به تصلى
وقيل تجمعنهما لا تفرد
في كل حال جاء عن أمجاد
وهو على القصر مقيس علما
وهو لها عذر هنا لا يندفع
مالم يقع خروجها ممن حكم
أعنى محيضا بها الحكم قضى
كسلس البول وليس ينقطع
لو أنه الجاري هناك فانظروا
فيستحب الغسل مهما حضرت
لكن اذا أمكن عند العلماء

وان يكن شق عليها تكتفى
 وتحتثي من بعد الاغتسال
 تجعل شبه خرقه في القبل
 كالقطن مع ماكان في معناه
 فالاحتشا وبعده استنفار
 وان على الحصور من بعد قطر
 قد فعلت لكل المستطاع
 وقدر حيضها عليها في الخبر
 ان أقبلت حيضتها فلتفعل
 وان مضى هناك قدرها فقل
 وبسط ذاك في الصباح قد ورد
 تعتد بالعادة في المقام
 قاعدة أوضحها هادي الوري
 ماترك الأنام في ظلام
 لكن أبان للوري نور الهدى
 وكيف لا ورحمة قد أرسلنا
 صلى عليه الملك الرحمان

أي بالوضوء للمرام فاعرف
 وذا هو استنفارها في الحال
 لتحبس الدما بحال العمل
 حفظا لها ان تسفحن دما
 بذاك قد صرحت الآثار
 فذاك للعذر مع الله هدر
 والعذر قد يبيح بالاجماع
 إذا استحضيت في الصحيح المعتبر
 ماكان واجبا لها من عمل
 تغتسلن ثم تصلي عن كمل
 وماذكرته كفى حين وجد
 وتلغى مازاد من الآلام
 من ملاً الأكوان نورا مسفرا
 من دينهم في الحل والحرام
 حتى نجا الكل به من الردى
 فكان نعمة تعمن الملا
 مظهر الدليل والبرهان

استظهار المستحاضة

وواجب عليها الاستظهار
 واصله حديث بنت مرشد
 شكت الى المختار ماكان حدث
 قالت اذا طهرت أبقى أربعاً
 قال امكثي الثلاث هادى الأمة
 وبعد ذاك الطهر صلي ماوجب
 وفى الربيع أقعدي أياماً
 يعنى بها ايام عادة الأذى
 وبالثلاث بعد ذاك استظهرى
 كما اذا تعودت سبعا هنا
 يكون ذاك الحال عشرا فاعلما
 وقيل يومان لها انتظار
 وقيل يوم مع ليلة فقط
 أورده فى النيل قطب العلما
 أما الإمام قد اشار فاعلما
 لكنه حقق فى المعارج
 والاختصار واجب لنا لما

وذاك قيل فهو الانتظار
 أورده إمامنا فى المسند
 وأخبرته أى بذلك الحدث
 كذا ثلاثا واره رجعا
 ثم تطهرى بأمر السنة
 كذا رواه العلماء فى الكتب
 تكون للحيض ولا ملاما
 تترك للصلاة فيهن كذا
 يعنى استعيني لزوال القدر
 تزيدها الثلاث عند الفطنا
 وهكذا معنى مقال العلما
 بها يكون فيه الاستظهار
 فيمن تميزن هذا مشترط
 فارجع اليه واتخذة سلما
 اليه فى المسند مع من فهما
 ذاك بما بين للمناهج
 عرفته من قولنا مقدما

النفاس

ان النفاس فهو حيض زادا
يدوم فى النسا الى أيام
والخلف فى أقله والأكثر
أقله على الشهر عشر
أعنى عليه مذهب الأصحاب
وقيل اسبوعان فى أقله
وقيل دفعة وأما الأكثر
وقيل بل اكثره ستونا
فتترك الصلاة عند الطلق
وقيل ان رأت دما منها جرى
وقيل حتى يخرجن بعض الولد
وقيل حتى تضع الأخيرة
وصحح الايضاح هذا إذ به
والخلف مهما أسقطت هل تحسب
قيل نفاس وله احكامه
فقيل مهما أسقطت مالم يذب
تفوت زوجها به ان طلقت
وقيل حتى تستبين جرحه
أعنى صلاحا لنكاح ثانى
وقيل حتى تضعه كاملا
ولا تصح ان تسمى نفسا
والقطب قال عدة النطفة إن

ميقاته قد لازم الميلاد
منفجرا من موضع الأرحام
على اقاويل أتت فى الأثر
وهو الصحيح وعليه الأمر
لأنه الوارد بالصواب
ولم اكن معترفا بعدله
فالأربعون حده المشتهر
وعند بعض هكذا تسعون
وانفقاً الهادي بفتح الغلق
فرض الصلاة عنده قد هدرا
وقيل حتى تضع الحمل الأسد
ان كان بطنها حوى كثيرا
تصير غير حامل فانتبه
ذاك نفاسا قد حكته الكتب
وفيه تفصيل وذا مقامه
فهو نفاس وله بعض ذهب
فهى لغيره نكاحها ثبت
من سقطها بها تكون صالحه
اذ خرجت عنه بلا توانى
فى خلقه فاعتبر الدلايلا
بدونه فى قول بعض الرؤسا
جاءت بها أربع أيام اعلمن

وتسعة الأيام أى للعلقه
ومضغة بأربع مع عشر
والعظم ان لم يكس عشرون إلى
والاربعون عرفت للكامل
ثلاثة الايام للكل بها
وقيل عشر ولكل نظر
والبسط للدليل غير ممكن
عدتها عندهم محققه
قررها فى الفقه كل حبر
يوم تزيد أجلا مكمل
والانتظار قد أتى فى الشامل
تنتظرن عود الأذى من بعدها
كما بذاك قد أتانا الأثر
للاختصار فى المقام فافطن

الطهر

وحيث ان الشرع نور وهدى
 قد نصب الأعلام للإسلام
 وترشد الناس الى المصالح
 من ذاك مادل على طهر النساء
 قد جعل الطهر على انقطاع
 وذلك الطهر بقصة عرف
 يقول فيه القصة البيضاء
 وذاك ماء أبيض يندفع
 يرفع للحيض ويوجبنا
 تحرم بالطهر اذا تم العدد
 وهل يكون ذاك للكل اعلمنا
 ماعلق الشارع حكما أبدا
 لا تطهر المرأة قال حتى
 فدل أن ذاك موجود فلا
 وعمل من يوما عليها أشكلا
 وقيل بل ذلك في بعض النساء
 فلايرين قصة ولامرا
 تدخل في الفرج كمثل قطنة
 فضلا عن الدم العبيط فاعلمنا
 وقيل ذاك كاين في وقت
 بقدره الله القدير الفاعل
 والأصل هذا في بيان الطهر

لم يك فيه جهل شيء أبدا
 توضح للحلال والحرام
 وتهدينهم للسبيل الواضح
 من حيضهاالذاك ايضا أسسا
 حيض فيؤذنن بارتفاع
 تشبه لون الجص في قولالسلف
 نبينا فارتفع المراء
 من موضع الحيض متى يرتفع
 غسلا وتحريما لها اعلمنا
 أعنى ثلاثا في طلاق قد ورد
 قيل نعم فكان أمرا حتما
 يوما على المعدومفادراالمقصدا
 ترى لقصة تبت بتا
 اشكال فيه عند كل العقلا
 لم تعرفن ذلك قولا نقلا
 والبعض بالجفاف فيهن أسسا
 والله مايشاء فينا قدرا
 فتخرجن وما بها من صفرة
 بذاك قد صرح بعض العلما
 والماء في وقت تراه يأتي
 مكلف الخلق المليك العادل
 قاعدة صحت بغير نكر

كان عليه الاعتماد فاعلما والفتن أولى قيل في اختبار أى لبياضه ولطفه فلا والأصل في الطهر النقا ولا مرا فكدرة وصفرة لم تعتبر إن خرجت قطنتها نقيه أما اذا الكدرة فيها خرجت أقرب للحيض يراها العلما تدل أنه هناك باقى نحكم بالطهر حتى تظهرها أما بصفرة وكدرة فلا فصفرة وكدرة كانت أثر حكم الدما لصفرة وكدرة أما اذا أيامها قد انقضت أعني عقيب الطهر لاتعتبر روه عن أم عطية وقع تقول كنا لانعد ذاكأ أخرجه أيضا أبو داود ترى النسا بعيد طهرها ورد قال النبى دم عرق وقعا كذا أبوداود قد رواه روه عن عائشة وقد ثبت عند الربيع قبل طهرفاعلما وقيل بل حكمهما لما سبق

وغيره لعارض قد علما ذلك عند القادة الأخيار مشقة فيه فراع الأمثلا للقصة البيضاء عند البصرا طهرا. حكي ذاك أئمة الأثر كأنه لم يبقين بقيه أو صفرة فشبهة تعينت لأنها منه تكون فافهما حتى تزول بالمرام الناقى قصتها البيضاء من دون امترا وهو الذى عليه جمع عولا دمائها وحكمها قد استقر محقق ماكان أى فى العدة أو كانت الصفرة بعد قد طرت وقد أتى فى ذاك معهم خبر عند البخارى أى له كان رفع شيئا بعيد طهرنا كذاكا ونحوه قد جاء فى الموجود مايورث الريبة صح فى سند مع أحمد كذا له قد رفعا وابن ماجه كذا حكاه ولاتنا فى لروايات أتت حيض وبعده استحاضة افهما ان سبق الحيض فحيض وهو حق

أو سبق الطهر فبالطهر احكم
وقيل حيض مطلقا ولا مرا
وقيل أيضا غير حيض مطلقا
وفيها عدة. أقوال أتت
والطهر أصل والمحيض فرع
والوقت للطهر عليها يلزم
لاتأخذ الأوقات للحيض اذا
وانما علامة الأطهار
وقصة سماه شارع الهدى
وذلك قطعة من الجص النقي
اذا رأت ذلك فالغسل وجب
وقد يكون الطهر في بعض النساء
ومن بذاك تتعودننا
من ساعة الجفاف حتى تحضرا
وقيل حتى تغزن شمس غدا
والطهر إن خالطه يوما دم
كأن ترى ستا لها طهرا صفت
ثم رات طهرا لها أياما
لاتجعلنه للصلاة طهرا
لكن عن الربيع في ابن جعفر
يجيء بعد طهر عشر فاعلما
وكل طهر عقب انتظار
معناه لا يكون للصلاة
لأن حكم حيضة تنتقل

كذلك في الايضاح قال فاعلم
حيث هما من الدماء فانظرا
لأن وصف الحيض لم ينطبقا
في أثر الأصحاب ذاك قد ثبت
وهكذا النفاس قال الشرع
تأخذه فانه مقدم
لم تأخذ الأوقات للطهر كذا
ماء كفضة تراه جارى
لأنه يشبهها اذا بدا
ترفع حكم حيضها المحقق
وذلك حكم في النساء ولا عجب
بغيره كذلك بعض النفاس
وجف قبل ذاك تنظرنا
من تالى يوم هكذا قد قررا
كذلك في الايضاح نصا وردا
فانه منتقض لتعلموا
ثم رأت دماءها يوما جرت
عشرا فذاك الطهر مااستقاما
لو كان ذاك الحال ستا عشرا
كل دم منبجس منفجر
فانه حيض بهذا حكما
فغير وقت جاء في الآثار
وقتا رواه قدوة الثقات
غير صحيح هكذا قد نقلوا

الا اذا انتقلها توالى
فانها تنتقلن لآخر
وهكذا طهر مع الحمل بدا
لما هناك من خلاف يرفع
وهكذا ان لم يكن وقت لها
فان تكن قد نفست من قبل ان
لكنه لم يسبقن بما صلح
فما ترى من طهرها هنا نزل
وكل حيض زاد عن ميقاته
ينقض للوضوء فهو نجس
وقد مضى المقال فى تحقيقه
وأصله قد قيل عندهم علل
فالمستحاضات تعيد للوضوء
حتى ولو للصلوات تجمع
كمثل ماقدمته محققا
وذا عليه عروة وأحمد
كذا أبو ثور كذاك الثورى
وقيل بالوضوء جاز تجمع
تجمع ماشاء فى مقام
لو انه على الحصر ١٠٠ فقطر
فانه يهدر والصلاة
عفو من الله الملك فاشكر

ثلاث مرات ولا جدالا
وتأخذ الوقت لأصل ظاهر
فانه غير صحيح وجدا
لأن حملها حيض يقطع
لحيضها من قبل ذاك انتبها
ترى لحيض أو عقية ارجحن
أن يغدون وقتا لحيض أو يصح
فانه غير صحيح للعمل
فهو استحاضة بأصل ذاته
تغسله حالا متى ينبجس
وحكمه الشرعى مع تدقيقه
تطرق أرحام النساء بلا جدل
لأنه به الوضوء ينتقض
كل صلاة بوضوء تشرع
فاعتمد الحق به وصدقا
والشافعى العالم المجد
يرفع عنهم على الشهير
لما تشا وهو مقال يرفع
لكن تصلين على التمام
منها دم قبل تلکم الحصر
ثابته جاءت بها الرواة
عفو ملك قادر مقتدر

أحكام بعض المتنجسات

وحيث ان واجب الصلاة لا يلزم ان تذكر ما تعلقا نجعل كل واحد على حده ذيل النساء مابعده يطهره تطيله النساء سترا للقدم يباشر الأقدام من كل نجس ولم نرد به النجاسات التي فندوة الأرض وروث ييسا قد قال فيه المصطفى يطهره لأنه مما بلاه عما والاحتراز كان غير ممكن فهو بهذا الحكم مخصوص فلا لأنه نجاسة مشكوكه وان أصل الثوب كان طاهرا والشك فيه قد أتى التخفيف والثوب مغسول من الأنجاس لأن ذاك طاهر حين غسل دليله ان النبي صلى وحكم بعضه كحكم الكل حذار أن يلتصق بالجسد لكنه اذا انتفى ذلك صح كما اذا ما حال يوما حائل

يتم الا عند طهر كمالا به الأداء للصلاة مطلقا حتى يرى الحق فتى قد قصده نص حديث في الربيع يذكره من خلفها تجره على الأدم وغيره فهو بذاك ملتبس تمكنت من ثوبها وقرت وكل يابس وكان نجسا مابعده ان زال يوما قدزه وكان غسله يشق دوما لذيلها من ذلك المستهجن لغيره منه نصيب حصلا هينة ضعيفة ركيكه وهو يقين كان أصلا ظاهرا أما اليقين فهو التكليف صل به رطبا فما من باس وكونه رطبا له غير مخل به فكان للجواز اصلا وفيه تكريه لمن يصلى مجسما لعورة من أحد فكان قطعاً للصلاة قد صلح مثل ازار قاله الأفاضل

والطفل ان لم يأكل الطعاما
لكنه ينضح نضجا بينا
ثم الطعام فهو ما عدا اللين
وقيل ما به استقل فلمنا
وهو يدل ان حكم المختلط
دليله فعل النبي تبالا
لم يغسلنه ولكنه تصحه
نفعل ما نراه يفعلنا
لأنه أبعد خلق الله
والعرك في النضح لذا لا يلزم
والنضح مقصود لبول الطفل
لا يتعدى عن محل النص
وهو قياس عندهم ولا أحب
وجعلوا ذاك لكل ماء
واشترطوا رطوبة في الكل
وفرقوا ما بين بول الجارية
يغسل بولها وبول الذكر
بول الغلام في حديث لعل
قال قتادة وذاك فاعلما
وأن يكونا طعاما فالغسل
رواه أحمد الفتى ابن حنبل
وعن أبي السمع كمثلته ورد

فبوله لم يغسلن الزاما
فذاك غسله وقد تعينا
وما عدا حنوكه حيث يسن
فغسل بوله هنا تحتما
لم يلزم غسله والنضح فقط (١)
في ثوبه طفل ولا جدالا
نضجا وذاك عندنا ما أوضحه
ونتبعن كل ما قدسنا
أن يتساهلن في المناهي
لكنه في غسلهم محتم
قبل تعاطيه طعام الأكل
وقبل بل للبول قد يستقصى
شيوعه لما هناك من سبب
منتجس حكما على سواء
فانها للنضح عين الأصل
والابن والأخبار عنه قاضية
ينضح حسبما مضى من أثر
ينضح والغسل لها فليغسل
ما لم يكونا في اعتبار طعاما
للكل واجب وذاك عدل
والترمذي حسنا فليقبل
عند أبي داود مقبول السند

(١) قوله : والنضح قط . أي كفى . لغة عمانية .

وهكذا ابن ماجة رواه ومثله ترويه أم الفضل والفرق بين بول هذا الذكر قساير الأبوال بعض قاسها ان كان لا يقاس بول الجارية كيف نقيس ساير الأبوال لا نرفض الدليل للقياس لاحظ للانظار ان صح الأثر ومن ولوغ الكلب يغسل إلانا ويهرق الماء إذا ما ولغا والغسل بالتراب أولا وجب والخلف في أواسط الغسلات وبالثلاث يكتفي ضمما وبالأواني ساير الأشياء وهو الشهير عندنا في المذهب والخلف في اراقه الماء ورد يراق عند ابن مسهر علي ولابن مندة كذا في الأثر أثبتة من طرق عديدة وعندنا أثبتة الربيع والغسل سبعا حسب ظاهر الخبر وذا إليه البحر أيضا يذهب وهكذا عروة مع محمد وابن دينار وطاوس الفتى وللنساءى ها هنا كماه وغيرها نصا بقول فصل والخود مفسد قياس النظر ببول طفل وغدا أساسها كبوله فافهم هنا مقالیه ببول هذا الطفل في ذا الحال لأنه عمدة كل الناس فالأثر العمدة لا ذاك النظر سبعا وبالتراب حيث عينا كلب به أي بالغا ما بلغا وآخرأ عن النبي المنتخب هل التراب عم للمرات وانه علامة إمام على قياس كان في الاناء وقيل قد جرى بمجرى الأغلب أثبتة بعض وبعض ذاك رد عن النسائي أتى نصا جلي ورده عليهما ابن حجر شهيرة عندهم سديده ومن له يعترف الجميع في ذاك واجب بصادق الأثر وانه بحر الهدى واللجب سليل سيرين أتى في المسند ومالك والشافعي يا فتى

وأحمد ومثله الأوزاعي
 كذا أبو ثور وداود ذهب
 وبعضهم يقول تلك السبع
 وذا أبو الشعثا إليه يذهب
 تكفي عن السبع ثلاث فاكتف
 فالسبع ندب عندهم ولم يقم
 ان ولوغ الكلب مثل ساير
 فالبول والعذره من ذاك أشد
 وهكذا الولوغ والحال اتحد
 وهو كما عرفته قياس
 وقيل لاتعارض وانما
 أوضح ما للنص أراد فتبت
 مع انه أفنى بذا راوى الخبر
 وعارضوه انه بالسبع
 قلنا لهم فتواه بالسبع انبت
 وكان بالثلاث أفتى اذ فهم
 فلا تعارض وما قلناه صح
 أبو حنيفة لفتياه قبل
 يجعل فتياه كنص ناسخ
 لأنه ليس له يقول
 الا اذا كان هناك ناسخ
 والشافعي يقبل منه الخبر
 يقول اننا تعبدنا بما
 ولم يكن من ديننا نسخ السنن

كذلك اسحاق على نزاع
 مثل أبي عبيد عنده وجب
 لم يوجبها يا أخي الشرع
 ويعده ضمام وهو المذهب
 بها وكن متعبا للسلف
 فرق ولوغ الكلب فيه ملتزم
 أنجاسهم فى الاعتبار الظاهر
 ولم يصح فيهما قيد ورد
 وذلك الأولى هنا ولا فند
 والنص عندنا هو الأساس
 قياسنا عين المراد فافهما
 قياسنا وعلة القوم انتفت
 أبو هريرة كما عنه اشتهر
 أيضا أتت فتواه عند جمع
 يوما على ذاك الحديث اذ ثبت
 من الحديث ذاك عند من علم
 وعند بعض ظاهر النص رجع
 فكان للثلاث فى ذاك عدل
 لما رواه من مقال راسخ
 خلاف ما قال به الرسول
 او نحوه رواه حبر راسخ
 ويترك الفتيا لذلك الأثر
 ينقله لنا الهداة العلماء
 بقول انسان ولو كان فطن

لأنه جاز عليه الغلط والحق عندي مع أبي حنيفة لأن ما أفتى به العدل كما فما رواه حجة بعدله مادام حكم العدل لا يفارقه ألا ترى ما قاله عن النبي أنقبل المنسوب للمختار ونتركن من ناقل الأخبار وإنما يفعله عندي أحق (١) وأنه ندري به ما قد نسخ ودونه لم نعلم من نسخا هم لنا واسطة لا تنكر هم نقلوا عن النبي المصطفى فكيف يفعلون ضد الحق لسنانظن ذلك في خيارهم وليس هذا من مقامنا فلا محل ذلك في أصول الفقه قد وما ذكرناه هنا إذا انتهى أعني دليلا جاء للغسل اعلموا وكيف بالثلاث أفتى الراوى وما الذى أثبتته الأكابر كل الى وجه تراه يذهب

والكذب قد يمكن منه يفرط فانه المصيب فى القضية لنا رواه حجة فلتعلما ألا ترى نبطله بجهله فقولاه عليه قد نصادقه فتوى وشبهها لذاك السبب ونجعلنه عمدة الآثار فتواه ليس ذاك من مختارى بالاتباع ان يكن معنى صدق من شرعنا وما له يوما نسخا ولا الذى فى الشرع يوما نسخا وعنهم جاء الهدى والأثر أحكامه على التمام والوفا أو ينطقون بخلاف الصدق لكننا نجري على مضمارهم نطيل فيه القول يا ابن النبال حقه كل إمام مجتهد الا لتأصيل دليل الفقها اي من ولوغ الكلب عند العلما لخبر السبع دليلا حاوى فى ذاك لما وقع التشاجر وما هو الأولى لنا والأصوب

(١) قوله وإنما يفعله عندي احق اي ان نتابع الراوى فيما فعله دون مارواه لانه لا يصح للراوى أن

يعدل عما روى الا لعله ونحن نجهل تلك العلة والله اعلم اه

فقد جرى بنا عنان القلم
وقال بعض في التراب لم يكن
في الترمذي قال أولاهنا
ومثله لابن سلام القاسم
وفي أبي داود قال السابعة
وقيل في ثامنة يكون
وقيل في الأولى وفي السابعة
ينقلها لنا الربيع الماهر
ومالنا الشارع يوما حددا
وان نكن ذلك منه نفهم
خذو الذي جاء به الرسول
لأنظر عند ورود الأثر
والخلف في التتريب بعض أوجه
وكل من قد أوجب التسبيحا
ولم تقل بذلك الأحناف
ولم يقل بواجب التتريب
ومثله ضمام نجل السايب
وللوجوب صحح القرافي
واننى أصحابنا ماصححا
وكل قائل على ما بان له
والفهم فهو مخرج الأدلة
لاسيما أي في القياسات
والفهم في الدليل فهو المنبع
ومن منشأ الخلاف فاعلما

هنا لايضاح السبيل الأقوم
في كل مرة بقول قد زكن
يكون أو قال بأخراهننا
وقيل أولاهن عين اللازم
تكون بالتراب وهي واسعة
وهو حديث عندهم مصون
فقط في رواية جامعة
عنهم هم أئمة أخير
فالافتصار دونه لن يحمدا
فانه أوتي مالا نعلم
فانه اليكم مرسول
وعنده ما شان ذاك النظر
والبعض لم يوجبه لكن ندبه
أوجبه فترب الجميعا
كلا ولا العترة ذاك وافوا
جابرنا في قوله العجيب
لم يك ذاك عنده بواجب
من قوم مالك بلا خلاف
لما عليه من دليل رجحا
بنى مقاله وعنه أصله
أي من أصولها بحسب العلة
فتلك روح الاجتهاديات
عليه أقوال الهداة توضع
وذلك أمر عرفته العلما

المشركون ونجاستهم

وحيث ان الشرك من أردى العلال
قد جمعوا بالشرك للخبايث
والحكم بالرجس لهم تقرر
ذاك لما قد كسبوا ولا جرم
والمشركون نجس في الذكر
أعني بهم غير الكتابيين
فالريق والمخاط منهم والعرق
وهكذا ينجس منهم البلل
وقيل أيضا كل ذلك طاهر
والنجس المذكور في القرآن
وان يكن سماهم أيضا نجس
ألا ترى سماهم بالقرده
وقيل هم كمثل ما قال نجس
وقيل ذلك للمجوسيين
ودون من أقر ثم عبدا
اذ قيل عندهم من التوراة
وهو ضعيف غير مقبول معي
أما اليهود والنصارى فاعلما
قال به القطب الامام الأوحد
وعند بعض الصحب أيضا مطلقا
دليلهم لذلك القرآن
طعام من أوتوا الكتاب حل

لراكبيه مهلك بلا جدل
واعتمدوا لكل أمر كارث
من صاحب الشرع بدون ما امترا
من كسب الشرك فنفسه ظلم
فهم على ذلك دون نكر
وهكذا حكم المجوسيين
جميع ذاك نجس حيث انبثق
وهو الشهير وعلى ذاك العمل
فهم كغيرهم مقال شاهر
شركهم بواجب الرحمان
فذاك تقبيح على خبث وخس
لخبثهم وهم طغاة مرده
لايتوقون الخبيث والنجس
قد خصصوه دون الجاحدين
أوثانه والكل كان مفسدا
بعض ومن انجيل عيسى آتي
اذ لم يصح هم على تشرع
والصابئون طهرهم قد علما
لما عليه من دليل يوجد
ان حاربوا أولا على ماحققا
وانه الحجة والبرهان
لكم بلا قيد لنا يحل

ذلك كلا عند كل منصف
دون طعام منهم يوما بدا
وطبخهم وكل ماينال
فيه علي الأصل الذي قد سلفا
ينزل قول الله فيه فاعلمن
والتمر والأثمار والطعاما
من غيرهم على سواء فاعلما
عنهم وهكذا أرى فيما معي
لجزية فالطهر فيهم يرفع
وهو الشهير عندهم قد نقلنا
لما لديهم من دليل راجح
من الذباح فمن الغير اقبل
ولا دليل للخصوص رجحا
ماعملوا أو حملوا أو لمسوا
كذلك عن بعض الهداة يرفع
والريح والشمس وعهد يذهب
ان كان في الاسلام ذا إيمان
ميتا عن المختار نصا نقلنا
وينقض الوضوء حين يفصل
ليس به مع بعضهم من باس
واثبت الأول عندنا النظر
والريش أيضا وكذلك في الوبر
لم يعلقن في الكل خلف قد زكن
أو حيوان ومضى في السبب

ولم يخص معطى الجزية في
ولم يخص لطعام أبدا
حينئذ ذباحهم حلال
وكل ذاك طاهر ولا خفا
بل قال قومنا حلال قبل أن
وغنموا من خير أداما
والقطب قال ينجس منهم كما
لكنه يقول بالتورع
وقالت الأصحاب مهما دفعوا
وان هم لم يعطوا جزية فلا
وأولوا الطعام بالذبايح
قلت متى قيل بطهر البلل
اذ ليس فرق واضح فينتحى
وقال بعض كل ذاك نجس
قد دفعوا الجزية او لم يدفعوا
والنار للأنجاس أيضا تذهب
وطاهر مامات من انسان
لاينجس المسلم حيا لا ولا
وقيل أيضا نجس فيغسل
والخلف في الحلق لشعر الراس
وقيل أيضا نجس كما اشتهر
والخلف في المنتوف من كل الشعر
أن يعلقن شيء بذاك أو يكن
وان ترى نجاسة على صبي

وجاء والأنجاس منه ذاهبه
وقيل في الصبي حتى يعلم
وقيل بل ثلاثة الأيام
وبعدها نحكم بالطهارة
ومن يظن الجرح ليلا يلزمه
وان يصلي حيث ظن والنظر
والدم من حجمة لو طهرا
لم يرق أو كان رقا لا يطهر
وقيل ان جرى عقيب الغسل
والأول الواضح والصحيح
وكل شيء نسله يتبعه
وبعر الفار الصحيح نجس
وعله لكثرة البلوى به
والقمل فهو نجس بلا مرا
فقد عفا مولاك عنه لو لزق
قد عمت البلوى به فلا حرج
وان مسسته هناك باليد
وما جرى من خلف راس الجمل
والحيوان طاهر إن ذكيا
وقد أتى خلافهم في المبوله
دليلة لم يروعن هادى البشر
وجاء في آثارهم تنجيسها
بأنها مخزنة البول فصح
والخلف في روث الطيور الجارحة

فقل تكفيها فدعها غاييه
بغسلها ومن يكلف فاعلما
تمضي عليها أى على التمام
وهو احتياط جاء فى الديانة
ينظره والحق فيه نعلمه
أهمله قصر فى الدين الحذر
او كان من جرح هناك انفجرا
لو ألف مرة هنا يطهر
فطاهر وقد روي عن عدل
فهو دم عندهم مسفوح
فى الطهر والتنجيس قد يجمعه
وقيل بل ذلك ليس ينجس
وذلك الظاهر أى فى بابـه
صل به فى الثوب والله اشكرا
بالجسم أو بالثوب كان ملتزق
صل به ان ساكنا أو قد درج
قد يتقضى الوضوء للتعبـد
فطاهر عند رجال العمل
الا الذى من فرجه فاستثنيا
طاهرة مع بعضهم محاله
تنجيسها ولا عن الصحب الخير
لنظر أظهره تأسيسها
تنجيسها عندهم اذا صلح
ذات مخالٍ بهن جامعـه

فقل ذاك نجس وقيل لا
والخلف فى الأوزاع والحيات
والخلف فى روث الدجاج والبلل
فقل مهما أكل الأنجاسا
والثوب مغسول وفيه قمل
لومات ذاك القمل فى الثوب رفع
وقيل ذاك نجس ويغسل
وعظم ميتة أراه نجسا
والخلف فى الفيل وفى العظام
والخلف فى المسفوح قيل ما انتقل
وقيل ماتراه عين فافهما
وشرر الدماء والبول نجس
والبول والغايط من كل البشر
وبعموم هذه الأخبار
لأنها خبائث فى الذكر
لكن بول كل ما قد حلا
وقد مضى قول لنا مفيد

وهكذا روث السباع فاقبلا
هل روثها من المنجسات
يبدو على البيض وما القول الأدل
فحكمه كحكمها قياسا
فطاهر وهو المقال العدل
وجوب طهره لضيق لم يسع
موضع ذاك القمل قولا ينقل
لوزال عنه ما عليه التبسا
وطهرها الأقرب فى الأحكام
وقيل ما يفيض عن ذاك المحل
وقيل ما بالقطن لقطه اعلمنا
وقيل لا والله لدليل فالتمس
قد نجسا بالنص فى لفظ الخبر
ينجس بول الحيوان الضارى
وغيرها كذا فى ذا الأمر
أخف من سواء فادر الأصلا
قد جاء فى ذاك الهدى سديد

() قوله وجاء فى آثارهم تنجيسها بعد ما قال فيها بطهرها أي جاء عن بعض العلماء من غير الصحابة

باعتبارها مخزنة للبول وهو نجس اه

نجاسة المايع

وحيث ان الشرع لما يهمل
 في كل شيء قد ابان مالزم
 لأن ذاك بالضرورى عرف
 فكل مايع اذا تنجسا
 والفرق بين مايع وجامد
 ماسقطت فيه النواة مايع
 وماعدا ذلك فهو جامد
 وان يمت فى جامد فأر وما
 ومايليه هكذا ومابقى
 والمايعات حكمها تهراق
 وحيث تبلغ النواة نجس
 يزال مايظن انه نجس
 وبيعه يحل لكن يلزم
 يكون للسفن بذاك تدهن

شيئا وقد أوضح أصل العمل
 من جامد ومايع فيه حكم
 شرعا اليه المرء حينما يزدلف
 يترك لاتستعمل المنتجسا
 قد جاء فى قول أولى المرشد
 أو خاتم حدد ذاك الشارع
 أوضح ذاك العلما الأماجد
 ضاهاه ينزعن حين علما
 فذاك طاهر خليطاً أو نقي
 ان كان قد مازجها الارهاق
 فى الجامدات هكذا قد أسسوا
 وتركه يرضى به كل تعس
 ان يخبر الشاري على مانعلم
 مثل الدلا وذاك لا يستهجن

نجاسة البئر

والبئر لاتنجس اذ تستبحر وقامتان مأوها قد قىلا وقيل بل هي التي لاتمحل وقيل بل هي التي تغلب من معناه لاينزل مأوها اذا وقيل قدر القلتين يعتبر لاسيما ان كان ماء جاري والنزح أربعون دلوا فافهم ينزحها بدلوها المعتاد وان يقع فى غيرها مانزحا وان يقع فى غيرها فلتترح وان يقع فى غيرها فقد عفى وان يك الماء بها أقلا اقول تنزح الى أن لاترى وتتركن حتى يعود الماء وحسب ظاهر الدليل ذاكا وان يكن لم يعلم الواقع في فاحكم به من حين أمره حصل وما على من استقى أو اغتسل لكنه يراق بعد العلم والثوب يغسلن بعد غسله وما به صلى من الوضوء فلا

وهي التي فيها المياه تغزر أو أربعون قلة تقليلا ان طال عهد المحل قول ينقل قد استقى منها بدلوها اعلمن ينزحها للاستقاء هكذا فيها كثيرا وبه جاء الخبر فيها فذاك بين الأطهار طهارة البئر بلا توهم لابدلاء ساير البلاد منها فنزحها كذاك صححا على سواء في المقال الأرجح عنه على هذا الأخير فاعرف من أربعين ماالسبيل الأولى شيئا بها من مائها اذا جرى وتنزح لتكمل الدلاء والله يهدينا لما هناكا بئرهم من كم وأمره خفي الا اذا هناك كان مايدل شيىء ولم يعلم بما فيها انخل به وذاك واجب فى الحكم منها قبيل علمهم بعدله بطل لما صلاه لما جهلا

وان يكن هنا دليل قد ثبت
 فهل اعادة الصلاة تلزم
 وهو الصحيح كان مني عن نظر
 والحمد لله على وفق الهدى
 وتطهر الآلة بعد النزح
 وان أرادوا حفر أخرى حفروا
 ان دفنت تلك وان لم تدفن
 أعني بذاك أذرعاً وقد يرى
 وهو احتياط عند أرباب الهدى
 ولا أرى الا ارتفاع الضرر

بأنها من زمن تنجست
 وذلك الواضح فيما نفهم
 حتى وجدته مقولا في الأثر
 وماله من الهدى لنا هدى
 لأنها تتبعها في السفح
 حيث أراد واهكذا لم يحجروا
 تفسحوا عشرا على تيقن
 بعض هناك ستة ولا مرا
 ولا لزوم فيه فادر المقصدا
 فاستعملن في الدين أمر الحذر

المياه

وحيث ان الماء من أعلى النعم
بل لجميع الكائنات فاعلما
منه الحياة أصلها والفرع
وفيه رزقنا ورزق الأمم
وتغسل الأقدار بالماء فلا
وحيث انه بأنواع ورد
فمنه ماء مطلق قد طهرا
لاينجس الا متى تغيرا
ماغير الأوصاف منه في الخبر
ماغير اللون أو الطعم فقد
وأصله أيضا حديث بير
يقذف فيها الحيض والكلاب
توضأ المختار منها فسئل
قصدهم بذاك اعلام النبي
قال لهم (الما طهور) ٠٠٠ إلا
وقد كفى تغيير واحد متى
ان غلبت طعما أو اللون فقد
بل ان يغير ريحه ولو صفا
وذلك بالأجماع من أهل الهدى

من به المولى حياة للأمم
يعرف ذاك الأولياء العلما
ودونه فللحياة قطع
على اختلافها اخي فاعلم
يزيلها سواء عند العقلا
كثيرة تفوت أدوار العدد
في ذاته وغيره قد طهرا
عن أصله لعارض متى طرا
أو بعضها فنجس قد اشتهر
غيره والريح أيضا قد ورد
بضاعة في الخبر الشهير
ترمي بها كأنها الخراب
هل الوضوء من مائها لنا يحل
بما بها من خبث وحثرب (١)
ماغير الوصف فاضحى أصلا
تغلبه الأنجاس فيما قد أتى
أصبح غير طاهر عند أحد
فغير طاهر على ماعرفا
فكان للحديث أيضا أكدا

الحثرب الماء الكدر وحثرب ماء البئر كدرا اه منجد

فذاك طاهر بغير مين
على أقاويل أتت في تين
ونصف قربة بلا نقصان
وزن لهم أحكامه متممه
يحملها الخادم دون ريب
عبيدهم قد جاء في الأحكام
خالف مافوقهما ولا فند
لو لم يغير وصفه أراه
من صحننا في الأثر المشهور
وعن مجاهد أتى في الأثر
كذاك عن اسحاق في قول جلي
ذلك عنهم ولا يستنكر
والحنفيون لديهم قد رجح
بما يلاقيه كذا قد وردا
الا اذا غيره البلاء
اعنى ابن عباس اليه قد ذهب
وهو أبو الشعثا الامام الطاهر
عبيدة اليه ايضا يذهب
وابن المسيب الفتى عنه نقل
ليلى وليس من رجال المذهب
ومالك ومثله الثوري
من قومنا في واضح الأقوال
منشا الخلاف قيل والمفهوم
ينجسه شيء عموم حيث عن

فما يكون قدر قلتي
واختلفوا في قدر القلتي
فالقلتان قيل قربتان
وقيل بل بالرطل عن خمسمائه
والقلة الجرة عند الصاحب
يعنى على المعتاد في استخدام
لكنه مادون القلتي قد
ينجسه ماكان قد لاقاه
وذاك منسوب الى الجمهور
وهكذا ينسب لابن عمر
وهكذا لأحمد بن حنبل
وبعض أهل البيت أيضا يذكر
وهكذا للشافعيين اتضح
وقيل لاينجس ماء أبدا
ولو قليلا كان ذاك الماء
وذاك للبحر الخضم قد نسب
كذا أبو هريره وجابر
والحسن البصري أيضا وأبو
وهاشم وهو الخراساني الأجل
وهكذا عكرمه وابن أبي
وهكذا داود الظاهري
وهكذا ينسب للغزالي
فكان من تعارض العموم
فقوله الماء ظهور لم يكن

لكن حديث القلتين دلنا
فخصص المفهوم للعموم
والخلف هل جاز به التخصيص
(والرجز فاهجر) قد غدا دليلا
واوردوا أدلة عن النبي
لكن حديث القلتين اشتهرا
لو شربت منه السباع لم يزل
وترد الحياض أيضا فسئل
قال لهم ما ولغت لها وما
معناه فهو طاهر أي مابقي
فاستعملوه مطلقا ولا حرج
وذلك الاطلاق في ماء الفلا
لم يتحقق انها قد وردت
مر بصحبه روي على رجل
وذلك حوض يجمع المياه
قال له الفاروق جهرا ولغت
قال له النبي لاتخبرا
فان هذا متكلف لما
(ان لها ما حملت يقول ٠٠٠ في
وما بقي لكم شراب طاهر
فالعفو عنها قد نشأ من عدم
ودل ذلك عندهم وقد طهر
وبعضهم قيده بأن يرى
قال به النبي للأمير

ان الأقل ينجس بما عنا
وذلك الدليل عند القوم
بل الجواز عندهم منصوص
لهم فكن من تبع التنزيلا
قد أثبتت صحة هذا المذهب
في طهره الا متى تغيرا
في الحكم طاهرا فدع عنك الجدل
عنها النبي المصطفى بدر الرسل
يبقى لكم أورد ذاك العلما
حققه كل فتى فتى محقق
فطهره لذا الحديث منبلج
ورودها منه بظن حصلا
لكنه ظن هناك قد ثبت
كان على مقراته ليلا نزل
قد نصبوه جامعا إياها
عليك يا هذا السباع فارتوت
يا صاحب المقرأة جزما عمرا
لم يعنه من أمرها لتعلما
بطونها) أي شربته فاعرف
معناه اذ قال طهور ظاهر
علم بما هناك من تحتم
هناك سؤرها لذلك الخبر
أي ماءها من قلتين أكثرا
فاروقنا الغضنفر الشهير

وهكذا الفظ الحياض أرشدا
تجمع في الغالب فوق ما ذكر
لأنها تزيد حيناً فاعلما
وقدر القلتين لما ينضبط
وان ترى الهرة منه تشرب
والحوض والآناء في ذاك سوا
أصغى لها أبو قتاده والآناء
فهي من الخدام الطوافينا
والشافعي هكذا يقول
وقال بعض سورها منتجس
تفترس الفار فقد صارت سبع
فذاك فاسد بلا خلاف
فانه لاحظ عندى للنظر
كذا أبو حنيفة قد ذهب
يقول ذاك نجس كالسبع
يقول بالتكريه فيه فاعلما
ولفظه السنور أيضا سبع
يقول فيه سبع وقد حكم
فمن عموم الحكم في السباع
فهو يكون طاهرا وهو سبع
فليس كل سبع يوما نجس
وجاز أن يستثنى في الشرع
وفي حديث جابر أن النبي
ممن يقول أنها لم تطهر

الى اعتبار القلتين أبدا
وقيل لادليل فيه يعتبر
وهكذا تنقص عن ذاك أفهما
في الحوض عند من لذك يشترك
فطاهر بلا خلاف يحسب
وقد روى فيها الحديث من روى
لتشرين منه روه حسنا
طاهرة مع كل المسلمينا
وهو الذى جاء به الدليل
لأنها عندهم تفترس
وهو قياس مع نص قد وقع
وذاك معروف مع الأسلاف
كلا ولا أقبله مع الأثر
يوما الى تنجيسها وما أبي
لكنه خفف فيه فاسمع
لخبر رواه قوم علما
وذاك للطهر معي لا يرفع
بأنه الطاهر في نص علم
يخرج ذاك دون مانزاع
غير محال وله ما قد شرع
والحكم فيه جاء غير ملتبس
من العموم للدليل الشرعي
من سورها كان توضحا فاعجب
فالهر طاهر لهذا الخبر

وفى حديث الدارقطنى مثل ما
وفيه ثم يتوضا قالا
يصغى لها الهادي الإنا لتشربا
لو لم تكن طاهرة لمافعل
فهو لنا الشارع والاسلام
نتبع مايقول أو مايفعل
أنترك الا خبار للقياس
مع ان أخبار الربيع أصدق
وهي باجماع أصول المذهب
وطاهر قد قيل ماء البحر
قال النبي فيه لما سئلا
فماؤه الطاهر عند العلما
أعني به ماكان قد تولدا
وماروه عن سليل عمرا
يقول لايجزي من الجنابه
لأن تحت البحر نارا تسعر
فعد سبعة من البحور
وعند بعض لايباح فاعلما
وقد غلا بعضهم فقالا
ومامضى هو الصحيح قد ورد
ولا اختيار بعد حكم الله
وحكمه طهور ماء البحر
وان صيد البحر قد حل لنا
فكلبه الحلال والخنزير

أبو قتادة رواه العلما
بفضلها فافهم ولا جدالا
وبعدها كان الوضوء مذهبها
هادى الورى المبعوث ختما الرسل
منه بدا وهو لنا إمام
لأنه عليه قد نعول
ونرفض ماقال خير الناس
وهي بحق فى الأنام تنطق
ماعشت عنها يافتي الا ترغب
وانه يشبه ماء القطر
هو الطهور هكذا قد نقلا
وحل مامات به لتعلما
فيه فمات حلة تأكدا
فذاك باطل عليه مفترى
وهكذا الوضوء على استرابه
وتحتها بحر كذاك يذكر
وسبع نيران من السعير
الا الذى يعدم للوضوء ما
تيمم أحب لي امثالا
عن النبي بصحايح السند
والمصطفى الهادى الورى الأواه
وانه كمثل ماء النهر
حيا وميتا لما قد دلنا
وهكذا ثعبانه الشهير

وهكذا لو كان للانسان
وكان اسم الحوت يشملنه
والبول فى الماء وكان دائما
نهى النبي عنه فى الاخبار
وخص ذاك الدائم المذكورا
ولم يكن يحتمل الانجاسا
لاسيما اذا أريد للوضو
والغسل منه كالوضو ممتنع
لايبعد الرحمن بالمستقذر
وجاء فيه النهي عن خير الورى
واختلفوا فى النهي هاهنا لما
وذلك مذهب الذين لم يروا
لم ينجس الا اذا تغيرا
وقيل للتحريم فى قليل
وهو يدل ان كل راكد
ينجس مهما ناله شيء نجس
وبعضهم مادون القلتين قد
من دون مازاد فان زاد فلا
وذا عليه صاحب الايضاح
وفرق ابن حنبل فى قوله
فقال بول الأدميين وما
من عذرة مائعة ونحوها
فالما يكون نجسا بالبول
وان يكن عن قلتين زادا

يشبه فى الأشكال والألوان
نبينا لنا يحلننه
ليس يصح بل حوى ماثما
لأنه من نعم الجبار
لأنه قد يسرع التغييرا
خلاف غيره فع الأساسا
فالبول رجس أينما قد يعرض
لما به من خبث لايدفع
فكيف بالرجس الخسيس القذر
من طرق عديدة ولا مرا
فقال للتكريه بعض العلماء
نجاسة الماء لما فيه روبا
وقد مضى فى قولنا محررا
دايمه كالضد للدليل
عن قلتين قد غدا فى زايد
مالم يكن مستبحرا فافهم وقس
ينجس حيث ضعفه كذا ورد
لأنه بقوة قد اعتلى
وقد رواه ساير الشراح
وها أنا أذكر من مقوله
يكون فى معناه مما علما
وساير الانجاس حسب أصلها
ونحوه وذلك فصل القول
وغيره فلا فع المرادا

بل فيه حكم القلتين معتبر والخلف في بول بماء جارى دليلهم حديث ذاك الدائم وهو دليل كان بالمفهوم وبعضهم لذلك لم يعتبر ينفر عنه الطبع عند الفضلا فما لمفهوم الصفات من هدى وبعضهم فرق في الأنهار ففي الكبير رخصوا والمنع في دليلهم ان الكبير يمحى فلا يجاوز موضعا فيه وقع والظاهريون يخصصونه حتى ولو في الكوز بال ودفع وان يسيل للماء من بعيد وما اراهم للهدى قد عرفوا تعلقوا بالقشر في الأحكام وجوزوا الوضوء بالأبوال فما هي الأنجاس ما أجهلهم بطلان قولهم جلي ظاهر قد رفضوا واجب هذا الطهر اذ أوجب الاسلام للتطهر والعلم بالقطع هنا قد حصلا فان قصد الشرع أن نجتنبا

وذلك في مذهبه قد اشتهر أجازة بعض من الأخيار فغيره يخرج عند العالم فكان أصل القول عند القوم لما أصاب ماؤهم من قذر ويشمئز منه كل العقلا فالماء بالبول رأوه فسدا بين صغارها مع الكبار كل صغير قرروه فاعرف حالا لذلك البول اذ ينبثق دون قليل الماء فافهم مارفع بالماء دون غيره يرونه في الماء لم يضره كذا رفع فلا يضره لذا التقييد ولا له في الدين يوما ألفوا ورفضوا لواجب الاسلام والغسل والشرب لها بحال وما أضلهم وأشجى فعلهم يدركه في ديننا الأصاغر وعبدوا مولاهم بالنكر على الجميع في شهير الأثر في بطل مآقالوه عند العقلا عن هذه الأنجاس حكما وجبا

وليس هذا بمحل ظن والظن في مثاله لا يغني
فالذكر وارد به وفي الهدى من سنة المختار أيضا وردا
والعقل شاهد به والحق .. لا يأباه الا كل من قد جهلا

حكم الماء المضاف

وقد عرفت سابقا ولا مرا
وها هنا نذكر نوعا يعرف
وان يكن أيضا بأنواع يرد
فالقول في الماء المضاف في الأثر
ان الصلاة لا تصح أبدا
لكونه ماء خليطا فافهما
وفي الربيع ما يدلنا على
والقائلون بالجواز استندوا
رووه في النبذ عن خير البشر
في ليلة الجن توضحا المصطفى
فكان أصل القول عند القوم
قال أبو الشعثا الفقيه ما حضر
ومارواه القوم عنه كذب
والقوم أوردوه في آثارهم
واكثروا فيه المقال وغدا
بعض يجرح الرواة ويرى
وبعضهم أثبتته معللا
لكن خلاصة المقال لم يصح
لذلك الماء المضاف لم يصح
وأجمعوا بأنه لم يكن
وكل ماء صار كالْمُضَافِ
وذاك ماتوضاً الانسان

بان هذا الماء أنواعا يرى
بما اليه قد يضاف فاعرفوا
بحسب ماله أضيف قد عهد
يكون طاهرا كمثل ما الشجر
به على الشهير مع أهل الهدى
وذا هو المذهب عند العلماء
ذلك في نص حديث نقلنا
على حديث هاهنا قد يرد
ومن به تزدان في الناس مضر
به فكان للجواز قد كفى
في الماء المضاف وهو أصل اللوم
ذاك ابن مسعود وما معه خبر
وذا الذي معنا عليه المذهب
عن جملة اذ ذاك من خيارهم
كل الى نهج سعى ومقتدى
توثيقهم بعض وبعض أنكرا
وبعضهم لذلك أيضا أبطلا
في المذهب الصحيح حكما متضح
وان يكن مع قومنا قولا رجح
ولم يصح بالبيان الحسن
فللوضوء كان غير كافي
به فذاك بعد مستهان

فكيف ما يعصر من هذا الشجر
كذلك ما غيره طلق الورق (١)
كذلك ماء الورد غير كافي
وهكذا ما طاهر به غسل
هذا الذي عليه أهل العلم
او يجتنى ممتازا بما خثر
وهكذا ما حله يوما عرق
لأنه من مطلق المضاف
فللصلاة لم يكن أيضا قبل
من صحبنا وهو صحيح الحكم

(١) قوله الورق أراد ما يتحلل من الأوراق فيتلون الماء بلونه اه

التميم وأحكامه

فى اللغة القصد هو التميم
ثم على الخصوص فى الشرع عرف
توجيه ضرورة الاعدام
للوجه واليدين قد يستعمل
أو عند خوف الضر منه يجتنب
وهكذا فى سنة الرسول
من شك فيه أوله قد جدا
خصت به أمة صفوة الرسل
عزيمة كان من الله لنا
وبعضهم قال عزيمة لمن
وهو يكون رخصة للعدو
والقول بالرخصة فهي واجبه
اذ لم يقل بتركه انسان
لم يعسر فى أغلب الأحوال
كم رخصة وجوبها تأكدا
والأكل للميتة فى اضطرار
والله قد من به على الورى
لحكمة يعقلها الأخيار
نزوله قد كان بالبيداء
عند انقطاع عقد تلك السيده
كان انقطاعه بليل فنزل
وليس عند القوم ماء لا ٠٠ ولا

بذاك عند العلماء يعلم
طهارة الى التراب تنصرف
للماء حسب واجب الاسلام
مع عدم الماء هناك يفعل
وذاك بالكتاب فى الدين وجب
كذلك فى الاجماع للفحول
فذاك مشرك حليف للردى
نبينا ومن به الوحي كمل
أو رخصة عند الهداة الفطنا
قد فقد الماء وذا قول حسن
عن الوضوء بالماء للمضطر
على الذى اضطر اليها قاطبه
اذ كان لاستعماله امكان
والدين يسر ظاهر الكمال
كالقصر فى الأسفار مع أهل الهدى
ان خاف للهلاك والبوار
من لطفه من به ويسر
ويهندي لسرها الأبرار
جاءت به دلائل الأنبياء
عائشة الصديقة المجده
له النبي هكذا معهم نقل
هناك من ماء رواه الفضلا

فأصبحوا وأنزل التيمم
يقول ان لم تجدوا تيمموا
دل عليه لفظ ان لم تجدوا
قد جاء بعد الذكر للوضوء كما
وكونه بعد الوضوء قد وردا
ينوب عنه عند عسرنا به
فأدركوا العقد بعيد ما ارتحل
فكان ذاك خير ما قد نالوا
ما شان ذاك العقد في جنب الذي
قد كرهوا مبيتهم على ظما
فكان رحمة على كل الوري
وكان من جزع ظفار في السير
كان مبيتهم له على وجل
فأصبحوا وقد غشى السرور
وكيف لا وهو من اللطائف
تلك هي المكارم المعتبره
اذ كلنا نضطر في الأسفار
وهو يدلنا بأن الطلبا
أعني به وقت الصلاة ان دخل
لكنه قبل دخول الوقت لم
لأنهم قد طلبوا للماء
لو كان قبل الوقت واجبا لما
وكان للصحب بذاك يأمر
ان الصلاة بالوضوء تلزم

هناك والكل بهذا علموا
فالله بالعفو عليكم منعم
فانه قيد عليه استندوا
عرفنه في النص ذكرا علما
قد كان منه بدلا تأكدا
لحكمة لها أخي انتبه
موكبهم عند استثارة الابل
من عقدهم جاد به الفعال
نالوه من فضل ومجد منفذ
حتى اصابوا ذلك التيمما
باقيه في ديننا لن تنكرا
يذكره المؤرخون في الأثر
من عدم الماء لهم وللابل
جميعهم والفضل والحبور
ومن فواضل على عوارف
وهي من الفضائل المؤثره
له وبالخصوص في القفار
للماء مع دخول وقت وجبا
نطلب للماء على أصل نزل
يلزم لما في ذاك ايضا قد علم
عند حضور الصبح في الأنباء
آخر عنه المصطفى لتعلما
ولم يكن أمر كذاك يؤثر
أو بتيمم ألا تيمموا

ومن يخف من اللصوص جاز له
وهكذا يجوز للفقير
كمن جنى الشوع أو الجرادا
دليلهم ايضا حديث العقد
له اقام المصطفى لغير ما
فمن يخف ضياع مال ان طلب
اذ قيمة العقد يقال اثنا عشر
وهو جلي واضح للعقلا
وفيه أحكام تركنا ذكرها
تذكر في أبوابها ولا جرم
والمال لا يضاع لو قليلا
ولا يقال مثل ذايدعو إلى
ومثله اضاعه المال ورد
والأرض للمختار صارت مسجدا
كرامة خص بها المختار
والمسجد الذي عليه تستقر
وتلك سبعة عليها يسجد
القديمان ثم الركبتان
فالترب للأحداث أيضا يرفع
فالما طهور وكذا التراب
وفي الكتاب بصعيد طيب
فغيره ليس يصح فاعلما
وذا هو المذهب للأصحاب
وهكذا قالت به العترة في

تيمم ان خاف فعل الجهله
تيمم في المطلب اليسير
أو كان شبا كافتي مصطادا
وانه من الهدى والرشد
وهو حقير عنده قد علما
للماء فالعذر له عن الطلب
دراهما قد ذكروها في الأثر
يفهمه منا الكرام النبلا
ولم نطل بالنظم يوما حصرها
قاعدة جرى عليها من علم
وفيه فلتتبع الرسولوا
شح بحق الغير ياابن الفضلا
بها الحديث في الربيع المعتمد
وتربها الطهور ان تعبدا
بذاك قد صرحت الاثار
مساجد الذي يصلي فاعتبر
اذا يصلي وبها يعتمد
وجبهة وبعدها اليدان
لكونه الطهور فيما يشرع
فهو ينوب عنه اذ يصاب
وذاك قيد للتراب الأطيب
اذ شرط الطيب قولا محكما
وانه المعروف بالصواب
ماقد روي والشافعي فاعرف

وهكذا داود ثم أحمد
ومعهم التراب فليعدل إلى
وذاك كالسباخ والرمال
معذرة إلى الملك الأكبر
لكن أبو حنيفة ومالك
وهكذا الثوري والأوزاعي
فجوزوا الأروض للتيمة
لدليلهم حديث عمرو جعلت
وجعلت لنا طهورا أيما
بها هناك نتمسحنا
وعن أبي أمامة كمثل
فالارض للصلاة كانت فاعلم
صل على التراب اذ تصلي
وما عليه جازت الصلاة
حينئذ غير التراب صحا
هذا الذي به استدل القوم
قلنا لهم خصصه أيضا خير
وهكذا في مسلم ما دلنا
وذاك واضح عليه المذهب
وفي حديث لأبي ذر كفى
لكنه فيه الصعيد الطيب
والطيب الصالح للنبات
والبلد الطيب قال يخرج
فلا يصح أي بغير الطيب

كلهم لذاك قد يعتمد
أقربه شيئا لعذر حصار
وأجر ونحو ذلك الحال
فهو الذي أوجب ذلك فاشكر
وبعده عطا الفقيه الناسك
قد عقدوا عقيدة اجتماع
وما عليها هكذا فلتعلم
لنا جميعا مسجدا فيما ثبت
تدركنا الصلاة هذا فافهما
ثم تؤدي واجبا قد عنا
مع أحمد قد جاءنا في نقله
وهي التي تكون للتيمة
وبغیره وذاك أصل الفعل
جازت به أيضا التيممات
فافهم وكن بالعلم لم تشا
وأنه ظاهره العموم
عند الربيع وهو خبر معتبر
يوما على تخصيصه فلتفطنا
وقومنا لغيره قد ذهبوا
ولو إلى عشر سنين فاعرفا
كمثل ما في الذكر وهو المذهب
كمثل ما قد جاء عن ثقات
نباته كما عليه عرجوا
وذا الذي عليه أهل المذهب

يكفي لكل مسلم لم يجد
كذلك للمريض عند أحمد
ولو الى عشر سنين قالوا
ولم تكن عشر السنين قيذا
لكن جرى ذاك على المعروف
فليس للحصر تكون العشر
لكنه في غالب الأحوال
وواجب للماء بعد العدم
ويلزم الماء كذلك من قدر
لأنه يكون عند الضرر
وان يصلي للماء
فلا يعيد للصلاة فاعلم
وهكذا اذا تعافى بعدما
وعلى بعضاً قال فليعد لها
والأول الشهير عند العلماء
والحق ماعليه أهل المذهب
وقد كفى الجناية التيمم
فانه عذر وناب فاعرف
والعذر قد يبيح ذاك فاشكر

للماء في نص الحديث المسند
والترمذي في صحيح السند
فافهم ولا تصادق الجهالا
كلا ولم تجعل له تحديدا
من معتادهم في كل تباعد زكن
بل ليس في ذلك قطعا حصر
لم يعد من عشا على كمال
يسقط عنه واجب التيمم
من بعد عجزه عليه فاعتبر
ولا يجوز عند أمن الخطر
وبعدها رآه في الأرجاء
أوضحه شرح الامام العلم
قضى الصلاة ولها تيمما
ان وقتها كان بعيد المنتهى
والثاني كان لاحتياط علما
وعن سبيل صحبنا لا ترغب
من كان للماء هناك لعدم
هنا عن الماء لسر ماخفي
عفو عليك قادر مقتدر

صفة التيمم

وصفة التيمم المذكور يكون للوجه ولليدين فانه الكافي لكل الحدث وهو الذي به الكتاب قد نطق فبجوهكم يقول فامسحوا فضربة للوجه كانت كافيه هذا هو الواجب عند الصحب وذاك قول الفقها من قومنا وقال مكحول ومثله عطا كذاك أوزاعيهم يقول وهكذا عند الاماميينا كذا ابن عبد البر أيضا قالوا وأصله قد كان في عمار أجنب ثم في التراب امتعكا قال له النبي يكفيك له يمسح وجهه وأيديه معا لا يتمرغن مثل الجمل وأثبت الربيع الضربتين وقد رواه الطبراني مثل ما لكنه عند فتى المسيب ثلاث ضربات لوجه واحده وللذراعين تكون الثالثة

حسب الحديث الوارد المشهور فامسحهما به الى الرسغين به اجتزى في الدين كل محدث وهو الذي لنا أبان كل حق وبعدها الأيدي كذاك تمسح ولليدين ضربة موافيه وهو الذي قد جاءنا في الكتب رواه في مسنده إمامنا وأحمد بضربة وهو خطأ كذاك اسحاق لهم زميل وهو خلاف قول المسلمينا وكلهم قد قصدوا الجدالا العالم المعروف في الأبرار تمرغا يحسبه تنسكا كذا اذا مارمت أن تفعله ينوي به طهرا لما قد وقعا على التراب أو كعير مجفل عن النبي الصادق الأمين روى الربيع وهو شيخ علما وابن سيرين الفقيه العربي كذاك للكفين جاءت وارده ولا أراها غير عسرى عابثه

دليلهم حديث ابن عمر
ورده أصحابنا الأخيار
ومن دليلهم قياسه على
قلنا لهم ذاك قياس قد صدم
ومن دليلهم رواه خبرا
في لقطه يقول للآباط
قلنا لهم ذلك منسوخ فلا
والشافعي بنسخه قد حكما
وهكذا لو كان باقي في الحكم
فما لكم يوما عن الآباط
فللذراعين تقولون لما
وجاء عن عمار في الربيع
يقول ضربتان حسبما سبق
ومن يكن أراد أن يصلي
يلزمه تيممان فاعلما
فالأول الواقع للجنازة
فواحد ناب عن الغسل الأجل
ونية لكل واحد ... تجب
كمثل ما تلزم في الوضوء هنا

وهو دليلهم روي في الأثر
لما به من علل تدار
وضوئهم كذاك عنهم نقلا
نصا فبطلان القياس قد علم
اذ ذاك عن عمار ضرغام الشرى
فكان للثلاث ذا اشتراط
حجة فيه بعد نسخ حصلا
كما عن الأصحاب قول علما
يلزمكم قول به في العلم
عدلتهم عن أصل الاشتراط
تركتم الآباط فيما ولما
يروى لنا بالسند الرفيع
في قولنا وانه قول صدق
وهو على جنابة في الأصل
لكل حال واحد قد لزما
والثاني للصلاة والعبادة
والثاني عن ذاك الوضوء المستقل
لأنها اصل هناك قد حسب
نلزم في تيمم مع صحبنا

(١) قلت لو قيس علي الوضوء لزم أن يساويه في جميع أحواله وأينها أنه بعيد منه اه

الأعذار التي توجب التيمم

والعذر قد يوجب للتيمم وجوبه صح لخوف الضرر وجوبه مذهبنا كالعثرة والشافعي قال به في أحد وذهب ابن حنبل للمنع والشافعي في أحد القولين قالوا لأنه لماء وجدا لكن احاديث الربيع تبطل وقوله وإن تكونوا مرضى كذاك لاتلقوا بأيديكم إلى وقوله لاتقتلوا أنفسكم فمن يخف برداً إذا توضأ وكان في ابن العاص هذا وردا وذاك عذر أوجب التيمم لكنه مال إلى التيمم وذاك في ذات السلاسل التي وكان عمرو قايد الغزاه صلى بهم فأخبروا المختارا قال له النبي ياعمرو لما ومنه من أين علمت ذاكاً قال وجدت الله في القرآن لاتقتلوا أنفسكم فخفت أن

فلا توضحا في المخوف المؤلم فاعدل إليه خوف وقع الخطر ومالك ثم أبي حنيفة قوله مثل ماأتى في المسند وعدم الجواز ضد الشرع كأحمد في قوله الهجين فلا عدول عنه مع أهل الهدى أقوالهم وللجواز تنقل يجعل هذا العذر أيضا فرضا تهلكة بها الكتاب أنزلا ونحوها تثبت للعذر لكم يهلكه فالعذر أضحى فرضا أجنب في الشتا فخاف للردى فلم يكن عمرو يمس فيه ما إذا استدل بالكتاب المحكم قد عرفت في سير النبوة وقد قضى بذاك للصلاة بفعله وما إليه صارا فعلت ما فعلته يوما وما ولم يكن وحي أتى هناكا ينهي عن القتل وعن عدوان أقتل نفسي باغتسال حيث عن

والله قد كان رحيمًا بالورى
فضحك الهادى سرورا بالذى
وذاك تقرير له قد أثبتنا
فكان للخوف دليلا واضحا
ومطلق الخوف فلا يقيد
وأوجب الايضاح ذاك الأمرا
ومن لخوف كان قد تيمما
لأنه فى حقه مثل الوضوء
وهكذا من خاف برادا. فى الحضر
فان يكن صلى بهم فلا نرى
وان يكن لهم سواه يوجد
وذاك من كمال هذا الدين
ومن يكن لم يترخصنا
كما روي أن جريحا أمرا
يسألهم هل جاز لى التيمم
فاستعمل الماء فمات منه
فقال هم قد قتلوه فدعا
هلا إلى السؤال يوما عدلوا
ان السؤال هاهنا الشفاء
يكفيه من ذاك العنا التيمم
ويمسح المرء على العصايب
أخرجه أيضا أبو داود
ونحوه ابن ماجه رواه
وبعضهم بالبرد قد تعللا

ولم يكن فى دينه معسرا
راه عمرو من صحيح المنفذ
أفعال عمرو فى تيمم أتى
يقضى به إسلامنا المصالحا
بحالة على الورى تنكد
فالدين لايزال دينا يسرا
صلى بمن كان توضا فاعلما
ينقضه مالموضوء ينقض
لأن أمر الخوف عنده استقر
اعادة تلزمه ولا مرا
فهو أحق هاهنا وأحمد
وانه من شرف الأمين
برخص الشارع يهلكتنا
بالاغتسال أو وضوء حضرا
وكلهم كان له يحرم
فأخبر المختار يوما عنه
عليهم بالقتل فيما رفعا
ليعلموا من أمره ما جهلوا
يزول بالسؤال ذاك الداء
والجرح معصوب ليسكن الدم
ويغسل الباقي من الجوانب
والدار قطنى فى الهدى السديد
ومثله الايضاح قد حكاه
كما لنا الربيع أيضا نقلا

وبعضهم قد جاء بالجراح
فمالهم بالغسل يأمرونه
قد أهلكوه أي تسببوا له
ينهى عن الهلاك ثم يأمر
يقول لاتلقوا بأيديكم الى
لذا دعا عليهم المختار
والله يعفو عن كثير قالوا
وهكذا فى قصة المجذور
قد ابتلاه ربه بالجدرى
يهيج بالماء على ماقبلا
وهكذا بالغسل أيضا أمرا
فمات منه هكذا قد روى
لو أمروا ذلك بالتيمم
لأنه يكفى له التيمم
ومن يكن أفتى بغير علم
كمثل من أفتى لذا المجذور
فقف عن الأمور عند الجهل
ألا ترى الهادي يوبخنا
وبخهم لأنهم قد قصروا
ولم يكونوا نظروا الدليلا
ألا ترى ماكان من عمرو وما
قد استدل بالكتاب المنزل
فلم يعبه المصطفى بل مدحا
فمال هؤلاء فى الجهل هووا

وهو حديث جاء فى الايضاح
أقصدهم بذاك يهلكونه
والله ذاك الأمر لم يحله
حاشاه انه المليك الأكبر
تهلكة ويهلكن من ابتلى
وانه لفعلهم انكار
وهو الرؤف ربنا تعالى
كمثل مافى هذه الأمور
وذاك داء حامل للخطر
وكان داء مخطرا مهولا
فهاج دأؤه عليه وانبرى
والمصطفى أيضا لذا مارضيا
ماضرهم بقاء ذاك المسلم
والعذر قد يبيح أمرا يحرم
فانه أخطأ وجه الحكم
وذى الجراح السابق المذكور
بها ولاتهجم لأمر بطـل
من كان للباطل يصحبنا
ولم يكونوا للهدى قد نظروا
من الكتاب واهتدوا التأويلا
به النبي قال مما علما
معتمدا على الدليل الأكمل
له متى للحق يوما قد نحا
وماهتدوا للحق لا ولا رأوا

أدعية الوضوء

وحيث ان واجب العبد الدعا
حيث الدعا ذكر الإله الصمد
وفيه اظهار لمعنى الذلة
وينبغى سؤاله دواما
ويهدي للرشد ويكشف البلا
وفى الدعا حقيقة التعبد
ندعوه أن يقبل منا العملا
ويهدينا لنا الى رضاه
فما أتى من أدعيات فى الوضوء
لم تردن فى الشرع عن خير البشر
وماراه العلماء مستحسننا
وأوردوا أدعية مناسبة
كمثل أسقنى الرحيق للفم
وبيض الوجه وحسن العمل
ويسر الحساب ولا تعسر
وتوج الراس بتاج الشرف
واعتق الرقاب من لفح سقر
وأهل الاسماع منى للهدى
وثبت الأقدام يارباه
وعاف من مزية الأقدام
وهكذا يقول عند الغسل
وهكذا كل مقام يندب

لربه فى كل أمر شرعا
تضمن الخضوع فى التعبد
والافتقار لولي الأمة
لعله أن يحو الأثاما
ويدفع كل ضر نزلا
والدين كله دعاء الأحـد
ويغفر لنا الخطا والزلا
موفقا لنا لما يرضاه
محض اختيارات هناك تعرض
لكنها استحسان أرباب النظر
فى الدين لايزال قطعا حسنا
لكل عضو هكذا ماناسبه
ومن رياح الخلد عند الشمم
واعطنى الكتاب آمن الوجـل
وعافنى من هول يوم المحشر
واعطنى من مثل تلك التحف
وعافنى اللهم من كل خطر
واحفظنى اللهم من كيد العدا
على الذى منى قد ترضاه
ثم قنى مضلة الأفهام
ومع قـضى حاجته بالفعل
فيه مناسب له فلتـرغبوا

والذكر في كل مقام ينبغي وكل حال دايما لاتفرغ
لما عليه في الكتاب ٠٠٠ دلا وفاز من له كذا تولى
وسوف يأتي ذاك في الإنكار وما الى ذلك من أسرار
ومابه من لازم المنافع وماله أشار نص الشارع

الصلاة

فى اللغة الصلاة بالدعاء
لكنها فى الشرع ليست تجهل
وانها ثانية الأركان
وانه منزلة مقربه
وانها عبادة جليله
وانها على أمور تشتمل
يدخل فيها هكذا أركان
نذكرها على الطريق الحسن
ونستعين الله ذا الجلال
قد عرفت عند أولي الأنبياء
بل جهلها شرك وبئس العمل
وانها الحجة فى الإيمان
من مالك الملك لأدنى مرتبه
وطاعة خيراتها جزيله
فرضا وسنة وندبا قد عقل
كثيرة جاء بها البرهان
وما به قد جاء أهل الفطن
على منال هذه الأعمال

الأذان

ان الأذان مطلق الاعلام لكنه فى الشرع بالاعلان يعلن بالدخول للأوقات وهو بألفاظ هناك تعرف محدودة لاتقبل ازديادا وعندما قد شرع الاعلام ماذا يقولون لجمع الناس فقال بعض فوق ظهر المسجد فعند نشرها يجيء الكل وقال بعضهم نُورِّي نارا وقال بعضهم خذوا ناقوسا اذ كان ذاك قيل للنصارى وقال بعضهم خذوا قرنا كما لكنهم مالوا إلى الناقوس وانه أبلغ فى البلاد واستحسنوا ذاك وقد هموا به قد أمروا بصنعه فما كمل رآه عبد الله فى منامه وقد اتى الى النبي مخبرا قال النبي تلك رؤيا حق (١)

فى لغة الأئمة الاعلام يعرف بين القادة الأعيان وبحضور هذه الصلاة مخصوصة عن أصلها لا تصرف قد أوضحت من نفسها المراد عزهم من ذلك المرام أو يفعلونه بلا التباس ننصب راية لكل مهتدى فيشمل الكل هناك الفضل تجمع للعبادة الأبرار يكون فى الهدى لنا ناموسا وقد غدوا فى أمرهم حيارى قد صنع اليهود فيما علما لما رأوا فيه من التأنيس وأسرع النفوذ فى العباد لما راوا من جمعه وقربه الا ومشروع الأذان قد حصل يتلى عليه أي الى تمامه بما رآه فى المنام قد جري قد نطقت بين الورى بالصدق

(١) قوله رؤيا حق • باضافة رؤيا إلى حق من أضافة الصفة الى موصوفها • اه

علم بها بلال فهو أجهر نادى بلال فى الورى مؤذنا
وقد رأى ذلك أيضا عمر
وحيثما ندا بلال سمعا
يقول انني رأيت مثل ما
صوتا وأعلا منطقا وأشهر
يدعو الأنام للصلاة معلنا
كما بذاك قد أتننا السير
قام الى الهادى الأمين مسرعا
رأى ابن زيد هكذا قد رسما

صفة الأذان

وصفة الأذان مثنى مثنى
وثبت التربع في التكبير
لكنه يدخل في التثنية
فأربع في حكم ثنتين اعلموا
وذلك في حديث عبد الله
ووافق الأصحاب في التربع
والشافعي وكذلك أحمد
جمهور أهل العلم عنهم نقل
وهو الذي عليه أهل مكة
لأنها للمسلمين بجمع
ولم يكن ينكره فيها أحد
ومالك خالف في التكبير
قالا بأنه مثنى فاعلموا
وقيل بل قد جاء في بعض الطرق
وجاء أيضا عن أبي محذورة
كما عليه عمل المدينة
والمصطفى قد أمر المؤذنا
وهكذا يوتر بالاقامة
والحق ما روى التربع أرجح
ولا شتمالها على الزيادة
وبالخصوص ان تكن من ثقة
والعمل المعروف في المدينة

معناه مرتين أيضا يثنى
على الصحيح الشايع الشهير
بلا خلاف عند أهل الملة
فلا تعارض حكاها العلماء
رائي الأذان دون ما شتبه
أبو حنيفة على التربع
وهكذا الجمهور فيما يوجد
حجتهم حديث رائي الأجل
وذلك في التحقيق أعلى حجة
فهي لهم في الحج قطعاً تجمع
من صحب خير الخلق قايد الرشد
كذا أبو يوسف في الشهير
من ظاهر الحديث هذا فهما
بأنه مثنى فكان ذاك حق
بأنه قد جاء بالتثنية
قالوا وهم أعرف بالقضية
أعنى بلالا يشفعن ان أذنا
وهذه حقيقة الدلالة
لأنه نقل له قد صححوا
وانها مقبولة بحالة
فانها مقبولة في الملة
لم يك حجة على البرية

ولا يكون كافيا مرجحا
فانهم بعد ذهاب الأول
تحكمت عليهم الجبابره
فبدلوا شعائر الاسلام
وغيروا سيرة صفوة البشر
اذ كل أمة لها مرام
وكل دولة لها أيضا هوى
فكان مثنى ماعدا التوحيد
جاء به حديث رائيهِ الأجل
كذلك التكبير فى آخره
بعد ذهاب العلماء الصلحا
اهل الهدى والاقتدا فى العمل
عليهم سدت طريق الآخرة
وخلطوا الحلال بالحرام
وأخروا مقدما من الأثر
ومقصد يظهره المقام
ودعوة تبعثها تلك القوى
وهو الشهادتان بالتفريد
كما لنا فى المذهب الحق نقل
غير مربع على ظاهره

فصل فى الاقامة

وكالأذان عندنا الاقامة زيدت بها قد قامت الصلاة وأمر الهادى بلالا اذ دعا ووافقتنا هاهنا الأحناف وهكذا قد قيل أهل الكوفة وابن المبارك الفتى والثورى دليلهم ماقد رواه الترمذى فى خبر أثبت حكم الشفع وذلك فى الأذان والاقامة وكان قد أفرد للاقامة قد كان يستطيل للقعود والقوم فى ذاك به قد اقتدوا هذا وفيه أغرب الخطابى يقول كان مذهب الجمهور فى الحرمين والحجاز الأكبر وهكذا فى مغرب ومصر كذاك فى أقاصي المسلمين أخطأ هذا المدعى تبجحا وقد عرفت حال أهل الكوفة وصحبنا على خلاف ماذكر هذا دليل شاهد يبطله قد ادعى قطعا خلاف الواقع

لمفرد وصاحب الامامه وهي دعا وكله خيرات بذاك وهو للهدى قد شرعا كما بذاك صرح الأسلاف والهاديون على الاقامة على صحيح الوارد المشهور عن النبي فى صحيحه الذي لمن يؤذنن بحكم شرعى نصا صريحا جاء فى الرواية ابن أبى سفيان نو الزعامة يوما على منبره المعهود كما عليه الشافعي وأحمد كما روي فى أثر الأصحاب والعمل الجارى على المشهور والشام ذى الشأن المنيف الأزهر واليمن المعروف فى ذا الأمر كلهم فى ذاك يفردوننا ولم يزل فى وهمه قد كلحا وانه قول أبى حنيفة من أين نال أصل ذلك الخبر وانه لم ينطقن بعدله مخالف به مقال الشارع

وعله ظن كما قد شاهدا
 ليتك لم تقل به خوف الكذب
 فقد سقطت في سعي الباطل
 سبحان ربي ما الذي قد حملا
 والعلماء دأبها التثبت
 والمدعي لباطل ان امتحن
 ولم أجد له احتمالا يقبل
 يرده عندي شهير المذهب
 هم عليه ثبتوا ولا جرم
 ثباتهم به الزمان يشهد
 تقلب الدهر وهم أثبت من

من قومه فكان ظنا فاسدا
 والعلماء تتوقى للريب
 بما ادعيت من مقال عاطل
 له على هذا فأضحى مبطلا
 من مثل ذا والبطل ليس يثبت
 كذبه شاهد حال قد زكن
 لكنه في باطل مسترسل
 في أرضنا مشرقها والمغرب
 فانهم أرسخ في الدين قدم
 فانهم على الهدى قد عهدوا
 رضوى على سيرة مصباح السنن

ما يقال عند سماع الأذان

إذا دعا داع الى خير فكن
 دل عليه وتعاونوا على
 ومثل مايقول من يؤذن
 جاء بذاك خبر عن النبي
 والقول في ذلك مثني مثني
 وربع التكبير ثم أفردا
 والخلف في ذا القول هل قد وجبا
 والثاني فهو مذهب الأصحاب
 كما عليه قومنا أي اكثر
 والحنفيون وأهل الظاهر
 وهكذا الطحاوي قد حكاه
 وذاك أن الأمر للوجوب
 لكنما قراين الأحوال
 لأنه لو كان واجبا على
 كمثل ما في سائر الواجب قد
 وشدت صحابة المختار
 وأظهروا النكير جهرا في الوري
 وحيث لم يكن وقوع شي
 ولم يقع في زمن الصحابه
 ولم يعنف أحد يوما احدا (١)
 ذلك دلنا على النذب الجلي
 ودلنا ان النبي قد سمع

له معينا واتبع أهل السنن
 بر وتقوى الله في كل الملا
 فقل وانت في الأنام محسن
 وهو الصحيح عندنا في المذهب
 كمثل مايقول من قد أذنا
 توحيده في آخر وهو الهدى
 أم أنه في الحكم قول ندبا
 وهو الذي يسوغ في ذا الباب
 رجالهم عليه وهو الأشهر
 وابن وهب بالوجوب الشاهر
 عن سلف وذاك لانرضاه
 في أصل وضعه بغير ريب
 تثبت حكم ندبه بحال
 كل الملا شدد فيه نو العلا
 شدد شارع الهدى ولا فند
 فيه على الترك. بلا انكار
 من كل تارك له ولا مرا
 من ذاك في عهد النبي المرضي
 أهل الهدى والفضل والانابه
 منهم على الترك ولا أقيم حد
 وذا هو الحق أخي فاقبل
 مؤذنا أنن فيما قد رفع

وعند ما كبر قال المصطفى
وعندما تشهد المؤذن
يقول فيه المصطفى قد (خرجا
رواه مسلم الفقيه فاعلما
فانه ما قال مثل قول من
ولا يقال ذاك للمختار
ولم يعارضه دليل يمنع
وليس (مثل ما يقول) يمنع
ف (مثل ما يقول) كان يرغب
لأنه دعامة الاسلام
وقرب عهدهم بعهد الكفر
والخلف هل قد تشرع الاجابه
وظاهر الأمر يفيد ذاك
فمن دعا الى الصلاة يتبع
وقد حكى القاضي الخلاف فاعلما
فمن يرى التكرار فى الأمور
ومن يكن قد منع التكرارا
ويلزم عليه ان يكتفيا
وذاك مرجوح بما نشاهد
وظاهر الحديث للقول اشترط

أيضا على الفطرة فافهم واعرفا
حكم النجاة هاهنا مستيقن
جهرا من النار) فخذ منهجا
فى موضع النزاع نصا علما
أذن فافهم حجتى من السنن
خص به عن ساير الأبرار
لكنه ذكر هنا قد يسع
لكنه تشرع متسع
فيه بذاك العهد اذ لا يجب
ودعوة تعم فى الأنعام
أثبت ذاك القول دون نكر
لكل من أذن للأنابه
اذا دعا فى وقتها كذاكا
ان لم يكن أمر هناك يمنع
عن سلف فضلهم قد علما
قال بذاك المذهب الخطير
يمنع ذاك هكذا جهارا
بمرة فى العمر قولا روبا
وما عليه العلما الأماجد
لم يكف فى القلب مروره فقط

(١) قوله ولم يعنف أحد يوما أحد بالوقوف على الدال فى الشطرين الأول والثانى ذلك ضرورة بل كان
حق الوقوف على ألف تلاطاق لان حكم النصب ثابت فى الحالين فيسوغ فى الشعر ما لايسوغ فى

غيره اه

لأن ذاك لا يسمى قولاً والخلف هل فيه المساواة تجب أعنى يقول مثل مايقول كمثل ماالحيعلتان اذ بدا اذ قال مثل مايقول فاعلما وقال بعض حوقلن في الحيعله وذا عليه صاحب القناطر وخصصوا دليلنا المقدما فانه خصص عند الحيعله ونحوه قد أخرج البخارى وعله الحالان قد أبيحا ولم أزل على الأخير عهدا والجمع أولى عندنا في الحيعله وذاك وجه كان للحنابله تجمع بين العام في الأصول والأمر لايعم كل حال فأنت في الصلاة لن تجيبا وبعدها ليس عليك تشرع وهكذا مجامع ليس تصح ولا لصاحب الخلا ماداما ان المصلي بصلاته اشتغل ففي الصلاة شاغل ولا مرا ففي الحديث (ان الصلاة وصاحب الخلاء والمجامع

والقول مطلوب فخذ أصلا فلم يزد على أذان قد كتب مؤذن كذا لهم منقول ذلك في لفظ الحديث مسندا فالمثل قيد هاهنا فالتزما جمهور قومنا كذا قد نقله قد جاء عنه في مقال شاهر بما رووا عن عمر نسا كما لاغيرها قطعا بلفظ الحوقله وهو دليل دون ماانكار كما ترى ذاك هنا صريحا والله يهدينا المقام الأهدى فجىء بها وأردفن بالحوقله قاعدة لهم هناك كامله والخاص عند القادة الفحول فلا تجب في ساير الأحوال ولاتكن له هنا مجيبا إجابة بل انها قد تمنع منه اجابة بحكم متضح على خلائه ولاملا ما وشغله بغيرها أمر حظل وقد رووا ذلك معهم أثرا نسا لشغلا) مانع الهنات حالهما أمر لذلك مانع

ينزه الله تعالى منهما
ولم يرد المصطفى سلاما
وذاك من إجابة المؤذن
والرد للسلام فرض وجبا
وقولهم يؤخر الاجابة
قلنا لهم ذلك وقت قد خرج
وبعضهم قال تجيب دون ما
وبعضهم كرهه فقط
وبعضهم قد قال فى الكراهة
وليس هاهنا دليل ينتحى
والحق ماقدمته فى المذهب
وقد حوى الأذان للتوحيد
وجاء باعترافه بالله
وهو لما اكرمه فى الدين
يذيع وحدانية الجليل
ويشهدن بطاعة الجبار
يشهد أن الله واحد على
ويشهدن بالصدق للرسول
ويدعون جميع المسلمين
حي على الصلاة أي هلموا
وهو اجتماع كايين على هدى
تغبطنا عليه كل الأمم
يدعو إلى الله جهارا فى الورى

فنزه الله هنا وعظما
حال الخلاء فافهم المقاما
أهم فى قول فقيه فطن
وذاك فى القرآن نصا كتبنا
حتى الفراغ دون مااسترابه
فلا تجب من بعده ولا حرج
حيعلتين هكذا قد رسما
وهو مقال عندنا منحط
تحتاج للدليل فى الدعاية
فاسلك سبيل العلماء الصلحا
وهو الهدى وعنه لما ترغب
وكل تقديس مع التفريد
وطاعة المولى بلا اشتباه
وماأجله بغير مين
بكل صبح دايمأ أوليل
وقدره المهيمن القهار
منبره جهرا لدى كل الملا
وفيه تصديق الولي الجليل
الى الصلاة حيث كانت دينا
لها فان فضلها يعم
لله ماأكمل ذاك المقصدا
عند سماعها أذان المسلم
معظما إلهه مكبرا

يرفع صوته به في الناس ويشهدن فيه بلا التباس
أعظم داع للهدى المؤذن في ديننا له المقام الحسن

فضل الأذان

لقد عرفت حكمة الأذان
 وانه دعوة حق في الورى
 وفضله فضل عظيم قد بهر
 وقد أتى يغفر للمؤذن
 لا يسمع الأذان شيء أبدا
 فالجن والانس وكل الشجر
 يشهد كل بالأذان في الهدى
 وما شهادة الجماد الا
 لكن خوارق الأمور فضل
 ان شهدت بفضلنا الجماد
 ولم تكن شهادة الجماد
 كلا ولا يمنعها الشرع الغلي
 يفعل ما يشاء في العباد
 وان تقل لما أقول معجزه
 وفيه تكريم الولي الصادق
 وانه مع ربه معظم
 علت له بين الأنام الدرج
 لأنه قد عاش داعي الله
 ورجل سبع سنين أذنا
 فهو على كثيب مسك يحشر
 لا يأخذن على الأذان أجرا
 فلا يخاف فزعا ولا ردى

وقصده في نظر الأعيان
 تدعو الى فضل عظيم شهرا
 جاءت به لنا دلائل الأثر
 بمد صوته الجميل الحسن
 إلا له بالفضل يوما شهدا
 وسائر الجماد مثل المدر
 وذاك فضل الله حاصل غدا
 معجزة تحير منا العقلا
 منه لنا وذاك حكم عدل
 يغبطنا بذلك العباد
 يمنعها عقل عن المراد
 اذ ذاك ممكن من الرب الولي
 ويظهرن ما شاء من مراد
 وان مثل ذاك أي لن يعجزه
 يسمو به في مجمع الخلايق
 مجل محترم مكرم
 ولم يزل أعلى المراقى يعرج
 منها لغافل ولاهي
 نال مع الله المنال الأحسنا
 كما بذاك قد أتانا الخبر
 وعاش في الاسلام عبدا برا
 ونال عند الله أعلا مصعدا

والناس بين آيس وراجي
وقد أتى مؤذن محتسب
فهو كمن بالدم قد تشحطا (١)
يشهد كل يابس ورطب
ولم يدود أن يميت فيما ذكر
وعدم التدويد سر ظاهر
قال ابن مسعود الرضي لو كنت
أن لأحج ثم أن لأعتمر
وهكذا عن عمر في الأثر
يقول لو كنت مؤذنا كمل
فذاك خير من قيام الليل
وللمؤذنين خير البشر
ثلاث مرات يقول اغفر
فقال فاروق الهدى بحر الرشده
فقال خير الخلق كلا ياعمر
ياتي على الناس زمان يترك
تلك لحوم لم تنلها النار
فهو زماننا فيارباه
لقد تجلى صدق ذاك المصطفى
أخبر أن تركه يكون
فهو عن الغيب تراه أخبرا
فكان ذاك دون ما متراء

في حالة تضيق بالفجاج
ماقام في أذانه منتصب
مجاهدافي ذى الجلال السططا
بفضله في عجمه والعرب
وذاك فضل ظاهر لكل بر
يناله الأفاضل الأخائر
مؤذنا بالغير ماباليت
ولم أجاهد كل عبد قد كفر
يرويه كل عالم مستبصر
أمري وماباليت بالفضل الأجل
ومن صيام اي لذا الدليل
يسأل غفران الملك الأكبر
رباه للمؤذنين فانظر
تركنا على الأذان نجتلد
فانه يترك في دهر غير
للضعفاء فيه ذاك النسك
بذاك فيهم صرح المختار
عفوك نرجوه وأنت الله
فيما كما يعرفه أهل الوفا
في زمن تأتي به القرون
مصرحا بما يكون في الورى
يعرفه عباهل الأنباء

حكم الأذان والاقامة

وكل شيء فله حكم ورد
والحكم في الأذان والاقامة
قد قال بعض بالوجوب فاعلما
قال اذا نودي للصلاة
قد رتب السعي اليها عندما
وقبله لم يجب الاتيان
وماعليه واجب قد رتب
والأمر للوجوب في الاطلاق
في وإذا ناديتم قد قال
ترتبت عليه أحكام جل
والمدح من أدلة الوجوب
والأمر من هادي الورى به كثر
يقول في حقهما فأذنا
وفي أقيما حجة متضحه
وكم لنا من خبر قد صرحا
هذا هو الصحيح عندى فاعلموا
وهو على كفاية في المجتمع
ان أنت أذنت عن الغير سقط
فلا يعاد مرتين فافهما

فيه بنص أو برأي المجتهد
محقق كالحلم في الامامة
والحجة القرآن في نص سما
فجعل النداء وجوبا أتى
نادى بها المؤذنون فاعلما
فالأصل هاهنا هو الأذان
فان ذاك عندنا قد وجبا
وقد أتى القرآن بالمصداق
فكان شرطاً جامعاً أحوالا
جاءت بها سنة صفوة الرسل
ومدحه قد شاع دون ريب
حتى على الاثنين في نص ذكر
وهو دليل واضح أي عندنا
واضحة بذلك مصرحه
بمثل ذاك في مقال وضحا
وانه في ديننا ملتزم
في مسجد كذلك أيضا قد شرع
بل لايصح غير مرة فقط
في موضع الا لأمر لزما

(١) اي يترك آخر الزمان الي ضعفاء الأمة وهذا هو زمانه الذى نحن فيه والامر معه اه

سنن الأذان

وفى الأذان سنن وها أنا
 فلا أذان قبل أن يدخل ما
 لقوله ان حضرت فاذنا
 واستقبل القبلة بالأذان
 وأحرف الوجه الى يمينك فى
 واليسار بالفلاح فانحرف
 والصوت حد المستطاع فارفع
 وفيه اشهار جلال الله
 وكن على طهارة فى حال
 وقايما اي غير قاعد يجب
 ولا تؤذن راكبا ولا تكن
 وبالبلوغ كصحيح العقل
 وجوزوا الاذان قبل الوقت
 لكنه ان دخل الوقت لزم
 كان بلال بالأذان يجهر
 وبعده الأعمى يؤذنا
 فالأول الموقظ كل نايم
 وهو الذى أفتى به الربيع
 والغيم فيه يمنع الأذان
 وفى البلاد خصت المساجد
 ولا أذان للتي كانت قضا
 وقيل بل يلزم ذاك فانظر

أذكرها مرتبا لها هنا
 فيه تؤدى وهو وقت علما
 وما حضورها سوى الوقت هنا
 تصب سبيل القادة الأعيان
 حي على الصلاة فى ذا الموقف
 فان ذاك سنة مع من عرف
 وذاك سنة لها فاتبع
 وحجة تنهي عن المناهي
 اقامة الأذان للكمال
 فذاك سنة كذاك قد تجب
 على حكاية ولازم السنن
 وغير ذى أكل بحال الفعل
 فى الصحيح لاغير بهذا فافت
 لها أذان آخر كما علم
 قبل ظهور الفجر وهو الأشهر
 كذاك فى الآثار ينقلنا
 والثانى فهو قيل عين اللازم
 سائله بل قاله الجميع
 للجهل بالوقت فلا أذان
 به وذا هو المقال الوارد
 ولا اقامة فكل رفضا
 دليل أقوال أنت فى الأثر

اذ كل قول فله أصل ثبت
 ولا أذان للنسا قطعا ولا
 لكنها تكبرن وتخفي
 ولا تثوب النساء في الشرع
 لكنه يختص بالرجال
 حي على الصلاة والفلاح
 وذاك بعدما يضيء الفجر
 ان المؤذنين فينا أمنا
 ثم الأئمة الكرام الضمنا
 بذاك عن هادي الوري جاء الخبر
 وقال فيه أرشد الأئمة
 وذاك تنويه بشأن يعرف
 يافوز من يدعو له المختار
 في الشرع فانظر أصله حيث ثبت
 إقامة فكل ذا قد بطلا
 اذ ذاك صوتها به في الوصف
 فانها قد وقعت في المنع
 في الفجر لا غير من الأعمال
 بعد الأذان جاء في الصباح
 يدعو الوري للخير وهو خير
 ايضا على الاوقات عن الفطنا
 لأنهم كانوا هم قادتنا
 مصرحا بحكمه كما اشتهر
 واغفر لمن يؤذنين في الأمه
 وانه لهم بحال شرف
 يعلو له مع ربه المنار

خصال المؤذن

وحيث ان دعوة الأذان كانت على المؤذنين فاعلما فانها من واجب الاسلام فهناك منها ما هنا قد ذكرنا معرفة الأوقات للصلاة اذ ما أتى موقتا يلزم أن كذاك حفظ الحلق في الاسلام وان يكن من كل فرد يطلب لأنهم دعاة ذى الجلال وان يؤذن أحد عنه فلا وهكذا يحسن الأذانا من غير تكليف ولا إسماع وليحذر اللحن ومهما ألقنا كذاك لا يمن بالأذان قل (لا تمنوا) بل يمن الله والأمر بالمعروف منه يحسن ثم على المؤذن انتظار كذاك لا يغضب مهما وقفا من حيث ان موقف المؤذن يعتاض عنه موقفا في الحشر محافظا على حقوق المسجد لا يطلب الأجر على الأذان

تعم كل أمة الايمان هناك أحكام لها فالترما خص بها القايم للاعلام محققا مبينا محررا فحافظن شرعا على الأوقات نفعله في وقته كما زكن من مطعم ومشرب حرام ذاك ففي المؤذنين أوجب فهم أحق الناس بالحلال يغضب أويسخط مما فعلا بصوته ما وجد الامكانا ملازما لصديق المنهاج تعدا أضعاف ذاك الحسن اذ الأذان دعوة الرحمان عليكم مولاكم الإله لأنه مؤذن مؤتمن إمامه أو تظهر الأعدار مكانه فتى مقالا عرفا أفضل موقف لنا مستحسن أكرم موقف بغير نكر داع الى الله الملك الصمد ولا به يرغب في انسان

لا يطلبن حظوة فهو ربا ولا لسمعة مقالا روبا
ولا به يطلب أجرا من أحد لكن رضى الله المهيمن الأحد
ولا يقيم غير من يؤذن كما به جاء الدليل البين

أعذار الأذان

وحيث ان الدهر ذو تقلب والخوف والأمطار والقتال فكل حال يعطى مايلزم له وان بدا مايوجب العذر لنا والعذر فى الأذان مثل العذر فالبرد والدحض وريح زعزع ومايمعنى ذاك فهو عذر فان يكن عذر ففى الرحال معناه لم تكلفوا الحضورا فقول (صلوا فى الرحال) قد وقع وذاك لا يختص عندى بالحضر ان حصل العذر بأي موضع والخلف فى الصلاة فى الرحال فالواضح الترخيص وفقا بالورى دل عليه خبر البحر الأجل قال ابن عباس لمن أنن له اذا شهدت بمحمد فقل فاستنكر الناس لذاك الأمر ومنه تعجبون من ذا قد فعل وانها لعزمة عليكم لكننى كرهت أن أخرجكم معناه ان الدين يشر ظاهر من صحة لسقم أو وصب اذا هناك ازدهم الرجال شرعا على ذاك الرجال الكمله فالله يعفو عن كثير فافطنا فى غيره فعش حليف الشكر والرعد والامطار عذر يرفع نعرفه والدين دين يسر صلوا يقول ذو الأذان الحالى الى الجماعات أتى مشهورا عن قوله حي على الصلاة مع لكنه فى حضر أو فى سفر فالعذر مقبول بكل موقع عزيمة أم رخصة بحال ولم يكن عزيمة فيما أرى بل كم على ذاك لنا أيضا يدل فى جمعة مطيرة مبالله اذ ذاك صلوا فى البيوت وامثل فقال ليس أمرنا بنكر ذلك خير الخلق صفوة الرسل يعنى بها الجمعة فى دينكم فى الطين والدحض ليسر دينكم والله بالخير الأنام أمر

وذاك بالليل وبالنهـار
لكن أمر الليل في ذاك أشق
فالمرء بالنهار يستطيع ما
والاهتمام بالأمور في الوري
ودفع كل مايشق مما
والبذل للرخصة أيضا يلزم
وزيد في الأذان مما لم يكن

لم يك مختصا بليل طارى
واليسر بالنهار قد كان أحق
لم يستطع بالليل مما علما
يلزم كل واحد ماقدرا
يجيزه الشرع علينا حتما
وهكذا قبولها محتـم
منه لمرجو الصلاح فاعلمن

أوقات الصلاة

وكل شيء فله وقت وضع
عن وقته ليس يقدمنا
فمن يقدم ما إلا له أخرا
ومن شروط صحة الصلاة
والوقت كله محل للأداء
والعفو في آخره قد وردا
ومن يكنركعة قد أدركا
والعفو هاهنا لأنه وقع
اذ آخر الأشياء منها يحسب
وقيل بل وقت الصلاة لم يكن
تعيينه على المكلفين
فان يكن ذلك لم يعين
وهو الذى عليه قيل الباجي
وهكذا البعض فى الأحناف
وقت صلاة الظهر مالم يحضر
والعصر وقتها الى اصفرار
ومغرب بعد الغيوب حتى
وللعشا ذاك لنصف الليل
وأول الفجر بدو الشفق
وفى حديث اول الظهر اتضح
ان صار ظل كل شيء مثله
ثم العشا بعد غيوب الشفق

ففعله فى غير وقته منع
وهكذا ليس يؤخرنا
أو عكس الأمر أصاب منكرا
فى ديننا تحقق الأوقات
والفضل فى أوله قد قيدا
لأنه التقصير فيه عهدا
من وقته يعد عند مدركا
فى طرف الأمر بحال متسع
وهو الذى اليه نحن نذهب
معينا فى نفسه قولا زكن
محتم فى قول قوم فينا
فما بقي منه وجوبا عين
مستظهرا لذلك المنهاج
وهم جميعا من أولى الخلاف
وقت صلاة العصر لفظ الخبر
ضياء شمسنا بلا انكار
ترى ضياء شفق منبتا
والفجر حتى مطلع فى قول
حتى ظهور قرننها المحقق
زوالها واول العصر الأصح
ومغرب مذ وجبت أوله
أوله قد جاء فى تحقق

| | |
|------------------------------|---------------------------|
| وأول الفجر متى ما برقا | ضياؤه حينئذ تحققا |
| وآخر الظهر متى ما صارا | أول وقت العصر لا إنكارا |
| وإن وجدت ظل كل شي | مثليه آخر لعصر هي |
| وآخر المغرب موت الشفق | فكن لذاك الوقت ذا تدقق |
| وآخر العشاء نصف الليل | أو ثلث الليل أتى في قول |
| وآخر الفجر شروق الفجر | أو قرنهما آخره فلتدر |
| وبين ذلك فهو وقت صالح | وأوسط الأشياء به المصالح |
| خير الأمور لم يزل فينا الوسط | وأنه الأبعد من نيل الشطط |
| دل عليه وارد القرآن | وما أتى عن سيد الأكوان |
| والوسط الخيار عند العلما | فكن له يا ذا النهى ملتزما |
| فقد أتى عن النبي الهادي | تفصيل أصل ذلك المراد |

كل وقت على حده

واظهر في الشتاء صلى المصطفى
فقد أتى لأحمد عن أنس
في حررنا هل ذاهب النهار
وذلك قرب الانتصاف فافهما
وهو مناسب لأوقات الشتا
وذلك قد ناسب للتعجيل
وأبردوا بالظهر في الحر ورد
فالحر قد يفوح من جهنم
كنا نصلى الظهر في الربيع
ويخرج الخارج منا في بني
فيلقيهم يصلون به
كانوا على ميلين للمدينة
وينبغي الأبراد بالظهر متى
من أمره صلى عليه الله
أو كان ذلك الأمر لاستحباب
وعند بعض خص بالجماعة
وعند بعض خص أيضا ببلد
وبعضهم ألغاه ثم عجلا
يقول أبردوا بمعنى صلوا
وذلك من برد النهار قد عرف
يرده شدة هذا الحر
وذلك تعليل لذا الأبراد

في أول الوقت بتحقيق الوفا
كان يصلى الظهر نور الحنيس
أكثر من باقيه في اعتبار
أو بعد مازالت قليلا فاعلما
لأن قصرها يقينا ثبتا
خلاف مناسب للطويل
وعجلوا في البرد جاء في سند
في خبر عن النبي الأعظم
مع النبي سيد الجميع
عمرو بن عوف في قباء الحسن
عصرهم وللمقام انتبه
منازل لهم بتلك الحره
يشد حره لما قد ثبتا
وذلك للارشاد قد نراه
وبعضهم يقول بالايجاب
لا من غدا منفردا بحاله
يشد حره لرأي قد عهد
بل كان للأمر هنا تأولا
في أول الوقت وفيه الفضل
أوله وقد أراه منحرف
تفوح من جهنم لا الصر
وكاد ذلك ان يكون عادى

وحجة الذين قالوا (أبردوا) حجتهم أدلة قد وردت فمطلق الاخبار فينا تشهد وأول الوقت رضى الجبار وقوله وسارعوا فى الذكر حينئذ لاينبغي الابراد وان تعجيل الصلاة عندما لأن ذاك جامع المشقة لأن أمر الحر شيء ذو نصب لذاك كان الفضل فيه أعظما قلنا لهم ذلك فى مقامه وكان ذا الابراد أيضا أفضل حينئذ نحمل للأخبار ملاحظين مقصد المختار لم يأمرن الا لقصد كانا وبعضهم يقول فى الابراد وان تعجيل الصلاة أفضل وقيل ان خبر التعجيل والأمر بالابراد حيث كانا وذاك حجة لنا صحيحة وليس كل مايشق أفضل لكن يسر الشرع راعى الأنسبا اذ شدة الحر نراها تسلب أو أنها وقت انتشار الوصب

معناه صلوا لأأراها تحمد فى فضل تعجيل الصلاة اذ بدت بفضل من عجل وهي المقصد وهو دليل جاء فى الآثار أهدى دليل رايق للفكر اذ كان مفضولا فلا يراد يشتد ذاك الحر أعلى كرما وانه اشتد بضيق الأمة وانه العنا علينا والتعب من غيره حكاة قوم علما أفضل فادر الأصل فى أحكامه هنا فكن له أخى مفضلا لما به اختصت على اعتبار لأنه المبين للنار لأنه هو الذى هادانا ذلك رخصة النبي الهادى وهو على الارشاد قد يؤصل قد جاء بالعموم فى الدليل فذاك تخصيص هناك باننا جاءت بها مصادر رجيحه وهو الذى يعرفه من يعقل فى كل حال حسبما قد وجبا خشوعنا وللقلوب تتعصب وذاك وقته كما فى الكتب

كما أتى فى خبر عن النبى
أقصر عن الصلاة عند الإستوا
فان تلك ساعة تسجر
ثم الصلاة سبب للرحمة
فكيف منعها بذاك الوقت
لكنه وقت ظهور الغضب
الا الذى له الإله قد أذن
دل عليه خبر الشفاعة
حيث اعتذار الأنبيا قد كانا
الا محمدا فانه أذن
فأخر الصلاة عند الحر
ولاتصادم نفس النار ولن

وهو دليل وارد فى المذهب
كما روى ذلك كل من روى
فيها جهنم وصح الخبر
وانها دافعة للنقمة
وانها ضد العذاب تأتى
قد استحال فيه نفع الطلب
فيه له فى قول أرباب الفطن
كما روى ذاك لنا الجماعه
كلهم عنه نأى مكانا
له فكان شافعا لمن ومن
وادفع بإبراد لذاك الضر
تطبيقه وذا الجلال استرحمن

وقت العصر

والعصر قد عرفته مما سبق
أوله عند مصير كل شي
دل عليه خبر الربيع
كان يصلي العصر حين الشمس في
وهو الذي به يقول ابن حجر
كما به احتج روي على عمر
كان يؤخرن صلاة العصر
وقد أتى للترمذي مثل ما
كان يصلي العصر والشمس ترى
فيذهب الذهاب للعوالي
فيأتينهم وشمسهم ترى
ومثله في مسلم إذ قالوا
فجاءه أي رجل إذ ذاك من
يقول قد نريد أن ننحر أي
نحب أن نحضرها قد قالوا
فانطلق المختار عند الرجل
وعندما تخلصوا من نحرها
فأكلوا قبل مغيب الشمس
فانظر الى الوقت الذي قد نحرنا
وانه وقت طويل كانا
ومثل ذاك في حديث رافع
كذلك في الحجة مايدل

ودونك المزيد تحقيقا لحق
مثليه ظله الذي يدعى بفي
عن زوجة الهادي النبي الشفيع
حجرتها باقية فلتعرف
وعروة راوي الحديث في الأثر
بدر بنى أمية القرم الأبر
فجاء عروة له بالكر
روي لنا الحبر ربيع العلما
اذ ذاك حية على أعلا الذرى
ويرجعن وهي على أميال
على ارتفاع حية ولا امترا
صلى بنا العصر ولا جدالا
سمة في نسب له حسن
لنا جزورا وهي معهم خير شي
حيث حضوره لهم إجلال
فنحروا جزورهم للأكل
قاموا لطبخها ونيل خيرها
منها وكانوا في محل أنس
جزورهم فيه وطاب المنحر
تفهمه العقول حين باننا
مع البخاري أتى في الجامع
وانها عندي لاذك أصل

باقية عالية في أفقها
بأنها كانت قصيرة الجدر
كان أقل في اعتبار قد ورد
من حيث منه الشمس لما تنجلي
به مخالفا لذاك الراوي
كانت قصيرة الجدار فانظرا
لذاك منها الشمس لما تظهر
لما لدينا من دليل راجح
يصح لا ان عرفت بالصغر
قصيرة كما روه أثرا
مشاهدا متضحا مشتهرا
قضى به المشهود منها عادلا
في مثل ذا وحكمه الى البصر
لاسيما ماكان فينا اشتها
وحققه في حقايق الأثر
قد كذبتة عندنا الدلائل
فيه الصلاة هكذا فامتنعوا
فانه أخونفاق بحت
صلاتهم فهم منافقونا
فحكمها يلحقه كما عرف
ومالها أي أقبلوا بحال
ولم يراعوا واجب الأوقات
من دينهم واتخذوها مفخرا
واتخذوها منصبا لعزهم

فالشمس في الحجرة دل انها
من حيث ماقد فصلوا تلك الحجر
طول جدارها من العرصة قد
وهو يدل ببقا الوقت العلي
وانكر الدلالة الطحاوي
يقول لاحتمال ان الحجرا
لا تحجب الشمس لقصر الجدر
وذاك الاحتمال غير واضح
لأنه عند اتساع الحجر
والواضح الشهير ان الحجرا
وذاك جاء مستفيضا في الوري
فكان مدعى الطحاوي باطلا
فمن يمل لخبر عن النظر
لا تكذب العين النهى في ماترى
قضى به العقل نصيرا للنظر
فمن تعامى عنه فهو جاهل
لكن وقت الاصفرار تمنع
ومن يصلها بذاك الوقت
وذاك انهم يؤخروننا
لأن من بحالة قد اتصف
كانوا عن الصلاة في اشتغال
ألهمهم الدنيا عن الصلاة
قد صارت الدنيا لديهم أكبرا
قد جعلوها غاية لقصدهم

عموا عن العقبي فياله عمى
فهم يصلون مع اصفرار
فالشمس بالغروب قد تغيرا
وذاك من علامة الغروب
فالاصفرار للصلاة قاطع
والمشركون حبسوا المختارا
أوقد رأى إحمرار ضوء الشمس
فقال عن فرض الصلاة الوسطى
وهي صلاة العصر في ذاك الخبر
لأنهم كانوا لتركها سبب
وشأن من نافق لا يصلي
فان رآها بين قرني هوجل (١)
ينقر أربعاً ولا يبالى
لا يذكر الله سوى القليل
قد أبطل الصلاة من جهات
أولها تأخيرها حتى خرج
وعدم احتفاله بحقها
كذلك ذكره القليل شاهد
وما على ذلك قد ترتبا
لا يقرأ الواجب في الصلاة
ولم يكن بالقراءات يحتفل
لكنه تراه يقرأ هذرمة

أوقعهم في بحر إثم قد طما
وكان ذاك آخر النهار
ضياؤها فصار ضوءاً أصفرا
يبطل للصلاة دون ريب
اذ فات وقتها رواه الجامع
عن عصره حتى رأى اصفرارا
وكان أمرا متعبا للنفس
قد شغلونا هكذا قد خطا
وقد دعا عليهم خير البشر
الى اصفرار الشمس فافهمه تصب
الى اصفرارها لداعي البطل
قام يصلى العصر كالمستعجل
بالحق والباطل في الأعمال
بها كما جاء عن الرسول
عديدة في نظر الهداة
بذلك وقتها فأضحى في حرج
قضى عليه عندنا بعقها
عليه بالتقصير وهو عامد
وهو كثير قد حكاه النجبا
بل لم يكن يوما بذاك آتى
أعنى على ما يلزم كما نقل
هممة خاطئة أو غمغه

(١) قوله هو جل بفتح الهاء وسكون الواو وفتح الجيم بعد لام إسم شيطان اه

وذاك من لسانه لا قلبه
 فالقلب بالدنيا لديه اشتغلا
 فلا تؤخرها الى اصفرار
 فالذم للمؤخرين قد ورد
 الا اذا أخرها لعذر
 ومن يؤخر دون عذر واضح
 لأن شأن الصالح الاسراع
 وسارعوا في الذكر نصا وردا
 والنقر في الصلاة ليس يصلح
 ماحال من ينقرها مع حال من
 تراه في خشوعه تبتلا
 يسرع للصلاة في أوائل

والحجة القلب هنا فانتبه
 وفي أمورها تراه عملا
 ومن يؤخر باء بالأوزار
 من شارع الحق بصادق السند
 فالعذر مقبول بغير نكر
 فذاك عبد كان غير صالح
 للخير كي لا يحصل امتناع
 اذ يعرض العارض سقم أو ردى
 بل انه في الدين أمر يقبح
 أقامها فرضا ونفلا وسنن
 في موقف لربه تذلا
 أوقاتها للفوز بالفضائل

وقت المغرب

والوقت للمغرب حين تغرب
 لكن أحوال البلاد تختلف
 فعند قوم مغرب ولم تكن
 لكن ظهور الليل في الشرق
 لا يظهر الليل وشمس باقيه
 فان رايته فصل المغرب
 كذا غيوب حمرة في المشرق
 وآخر المغرب موت الشفق
 وقيل بل ذهاب ذاك الأبيض
 كذا ظهور الأنجم الليلية
 والضيق في المغرب أيضا عهدا
 كما رووا عن عمر قد أخرا
 كفر عن تأخيريه وهو ولي
 كفر محتاطا مع الأصحاب
 وعند قومنا وجوبا كانا
 عندهم سقوط قرص الشمس
 ولم يكن ذلك أى في المذهب

أوله كل الى ذا يذهب
 وذاك عن بديهة لنا عرف
 مع غيرهم لما هناك قد زكن
 يدلنا ظهوره في الأفق
 حقه كل فقيه راويه
 وارض بذا في الدين يوما مذهبا
 يوجبها عند أولي التحقق
 أعنى به الأحمر في أصل بقى
 وذاك للضعف أراه يقتضى
 يقضي على آخر ذى القضية
 اي وقتها الضيق قطعاً للآدا
 مغربه فشم نجماً ظهرا
 وقدره ما بين قومه علي
 لما غدا في حال الارتباب
 تكفيره واستظهروا البرهانا
 أولها في قول أهل الانس
 ولم أكن لذاك بالمصوب

وقت العشا

وأخر المغرب أول العشا
وقيل موت الشفق الأبيض قد
جاءت به الأخبار عن خير الورى
لكنه فى النص لم يقيدا
لكننا نفهمه من الخبر
والخلف فى آخره فى الأثر
لثالث الأول من ليل وقع
وقيل للنصف فكان حدا
وذاق قولان حكاهما الأثر
وقيل بل أوله الثالث متى
لاسيما نرى عليه العملا
وعلمهم توسعوا فمن يرد
ومن يرد تأخيره يؤخر
لكن شهير القول فهو الأول
وأعتم النبي بالعشاء
فقام فاروق الهدى ينادي
يقول جهرا نامت النساء
حتى مضى شطر من الليل ولم
فأخذوا اذ ذاك للمقاعد
بعض يقول الناس صلوا اذ رأى
ومذ اتى النبي قال قد رقد
فى صلاة انتم مادتم

فى الاعتبار وهو قول قد فشا
يفتح وقتها على قول ورد
فنحن نقفو ويك ذاك الأثر
للشفق الذى لنا تقيدا
لما هناك من مقال يعتبر
قد جاء عن أهل الهدى والبصر
فى خبر عن النبي المتبع
وعنه عندهم قلن يعدى
كلاهما فى الدين حقا يعتبر
يذهب فصل وهو قول ثبتا
ولم نجد من ذاك فينا أبطلا
تقديمه قدمه ولا فند
لذاك وهو فى الصحيح يذكر
كما عليه هاهنا المعول
حتى تمكنت بد الظلماء
أى بالصلاة للنبي الهادى
وهكذا الصبيان والأبناء
يخرج لهم نبينا قول رسم
واضطجعوا فى تلكم المراقد
ذلك والبعض له قد خطأ
غيركم وفضلكم قطعاً أمد
تنتظرون للصلاة فاعلموا

لم يك مثل من على الدين اجتهد
وذاك فى نوم له كان سكر
لساهر الليل ولي متقى
تنسكا تطوعا تهجدا
ملازما للدين من أبوابه
على صلاة مالها انتظرتما
أخرتها للشرط نسا قد علم
وهو حديث لم ينله نكر
عليك ذاك (الفجر) فى نقل معي
كما أتى عن قطبنا فى الأثر
لأنه فضل للتأخير
أو أنها بقلة منفصله
أو نصفه الأول قد يختار
أو قبلة لظاهر الدليل
بالناس فالترك له شهيرها
فتركها عندى له ترك حسن
يفهمه منا الهداة العلماء
أفضل للدليل فافهم وصفى
كما رآه عنده رجيا
كماله فى مسلم قد نقلا
من المحدثين وهو المتبع
قال به القطب فلا تنازع
فكن لذلك المقال راوي
وهو امام عندهم معتمد

وذاك ظاهر فان من رقد
فهو لأمر الله قد كان انتظر
ومن بيت فى نومه لم يلحق
يبيت فى محرابه تعبدا
فهو بعين الله فى محرابه
لذلك قال المصطفى انكم
ومنه لولا الضعف فيكم والسقم
فكان آخر العشاء الفجر
ولفظه (العشاء مالم يطلع)
فمن يؤخرها له لم يكفر
لكنه يأثم بالتقصير
ان كان صلاحها به متصله
والثلث الاول قد نختار
أو بعد ذاك الوقت بالقليل
لأنه يشق اى تأخيرها
لكنه من ذاك يوما قد أمن
دل عليه قوله (لولا) كما
فتركها لثلث أو نصف
وقد رواه الترمذى صحيحا
وقد يراه النووي أفضلا
وهو اختيار للكثير قد وقع
كما عليه اكثر الشوافع
كذا استحب ذلك الطحاوي
ومالك قال به وأحمد

واكثر الصحابة الأبرار
 وفي الجديد قد رآه الشافعي
 والقسطلاني فضل التأخيرا
 الا اذا ماخاف تقصيرا يقع
 ومن يخف من نومه فالأفضل
 او خاف شاغلا هناك يمنع
 في قوله لولا ومن يشتغل
 الى حضور ثلث الليل ومع
 فذاك فاضل هناك كامل
 من عاش في ذا الحال عاش سيدا
 فالناس في لهوهم قد سكعوا
 فان مررتم برياض الجنة
 وقد مضى مادام في انتظار

والتابعين منهج المختار
 ضد القديم بالبيان الجامع
 عن فتحهم فكن به خيرا
 في حقها فكن لحق متبع
 تقديمها وهو المقال الأعدل
 كما بذا نور الحديث يسطع
 بالذكر والتسبيح في تبتل
 ذاك يصلي في نشاط مجتمع
 قد كملت لذلك الفضائل
 في دينه ونال أعلا مصعدا
 وذاك في روض ضياه يسطع
 فلترتعوا فيها لنيل الرحمة
 ففي الصلاة كان لاتمار

وقت الفجر

وأول الفجر انفجار الصادق
 وآخر الفجر ظهور القرن من
 وذاك ان تتصل الحمرة في
 وهكذا تختلف المطالع
 وصل في أول ذاك الوقت إن
 فانه وقت أتى مشهودا
 والمصطفى كان يصلي في غلس
 وعله لتذهب النساء
 ففي الربيع مايدلنا على
 كان يصلي الفجر والنساء ٠٠٠ في
 من غلس الليل ومن ذاك الدجى
 يرجعن للبيوت في الظلام
 وقيل لا يعرف بعض بعضنا
 وذا يدل انه يصلي
 وقد أتى يطيل للصلاة
 يعرف كل واحد جلسه
 ولا تعارض هنا نراه
 فعله كان يقدمنا
 ومذ منعن فضل التطويلا
 وكان مشهودا كما في الذكر
 فكان فيه ينبغى التطويل
 فبادرن لذلك الفضل الأتم

منتشرا في مظهر المشارق
 شمس أضاءت أفق الكون استبين
 جوانب المغرب يوما فاعرف
 لكن نور الحق فينا ساطع
 أمكن والقيام فيه طولن
 مفضلا ممجدا تمجيذا
 ويفرغن والصبح باق في نفس
 تسترها هنالك الظلماء
 ذاك في نص حديث نقلا
 مروطن أي لها لم تعرف
 وانه ستر عليهن سجا
 في ساتر من اعين الطعام
 من بعد ما قضين ذاك الفرضا
 في اول الوقت لنيل الفضل
 الى وضوح من نهار آتي
 ويعلمن ياذا النهى أنيسه
 اذ كل قول فله معناه
 من أجل تلكم النساء اعلما
 اذ كان وقتا واسعا طويلا
 تشهد الأملاك دون نكر
 لأن ذاك موقف جليل
 فان فضله هناك قد علم

وتخرج النساء إذا لم تحذرا
تصلى فى مساجد الرجال
أوكن يحذرن لريب لم تكن
والأفضل التطويل اى فى الفجر
وافرغ على تمام وقت الفجر
والوقت أول له ثم وسط
والوسط الوقت لنا حسب الخبر
مابين هذين الصلاة قالوا
فالوقت مابين الصلاتين اتضح
ومأتى من مدحه للأول
قلنا النبى مدح المبادره
والوسط الخيار فى القرآن
خير الأمور فى الحديث الوسط
فافهم فان الشرع نور وهدى
فأول الأوقات مفتاح الأدا
ووسط الأوقات للفضل جمع
والحمد لله على تلك المنن

هناك ريبه لخير حضرا
وتذهبن بفاضل الأعمال
تأتى لمانع هناك قد زكن
فطولن فيه مقام الذكر
تفز هناك بعظيم الأجر
وأخر به التمام يشترط
فانه جاء به نص الأثر
يعنى به الوقت ولا جدالا
فكن بذاك عاملا أي حين صح
فانه مدح أتى للأفضل
للخير كن محتفلا لآخره
فكن مبادرا لذاك الشأن
والخير فيه لايزال يبسط
وانه نجاتنا من الردى
وأخر الأوقات محذور الردى
والضير عن سبيله قد ارتفع
والشكر للوهاب كشاف الإحن

وقت المنسية والمنوم عنها

وحيث ان الضعف طبع في البشر من عجزه النوم عن الصلاة ينام عن أمر عليه وجبا لكن يسر الدين أمر شرعا من نسي الصلاة أو قد ناما يلزمه أدائها متى ذكر في مسلم قال اذا مارقدا او كان غافلا لها كان الأدا يقول فليصلها اذا ذكر فذاك كفارتها عن النبي واقم الصلاة أي لذكرى لكنهم قد خصصوا ماتمتنع وذاك بعد الفجر حتى تطلعا وهكذا في الاستوا حتى ترى وهكذا عند الغروب فاعلم والخلف في وقت التذكرا نتمى أم كان وقتا للقضاء فافهم فانهم بنوا عليه في الأثر من قال ذاك الوقت للوجوب والدين يقضى عند الاستطاعة ومن يقل وقت إعادة لها فان يكن من بعد نوم آخر

والعجز من صفاته قد استقر ومثله النسيان حين يأتي وينسين فرضا عليه كتبها في حكمة الحكيم لطفا وقعا عنها بلا عمد قلن يلاما فذاك وقتها لنص قد شهر عن الصلاة هكذا قد وردا مع ذكره لها لأمر قيذا فذاك وقتها على قول شهر نصا رواه العلما في الكتب ذلك حكم وارد في الذكر فيه الصلاة في مقام قد رفع وتنظرن ضياءها قد سطعا زائلة كذاك عنهم ذكرنا حتى تراها ذهببت في الظلم هل كان وقت للأداء فاعلما خلافهم في ذا المقام المظلم أحكامهم لما رأوه يعتبر عليه فهي الدين دون ريب كما عرفت ذاك للجماعة مع ذكره يبادرن لفعلاها أو بعد ماكان لها تذكرنا

أخرها مقدار ماتصلى
وقال بعض وقتها مع وقت ما
فانها قد شاركتها فيه
وان يكن فى غير ماصلاة
إن هنا التأخير قد كان يسع
والخلف هل يقدم الحاضر
قيل يقدم هنا المنسيه
وهو قياس جاء فى المشتركه
فانه تقدم الأولى بلا
فانها بالاجتماع تعرف
فقد من منسية وبعدها

فانه الهالك حين ضلا
كان لها منتبها فيه اعلمنا
على قياس شايع تلفيه
اخرها لصالح الأوقات
فافهم تنل أعلى مقام مرتفع
أم هذه والحق كن مناصره
لأنها الأسبق فى القضية
فى الجمع فافهم تصبحن ذا ملكه
خلف وهذى مثلها فلتفعلا
فهى بها لوقيتها تنصرف
حاضرة صل تنل مقصدها

بيان الأوقات التي تمنع فيها الصلاة

والفرض والنفل جميعا منعا
 كذاك بعد العصر ليس يصلح
 أعنى بهذا الفرض ما كان قضا
 لوصليا في أول الأوقات
 وقيل يقضى مالها قد نسيا
 وقيل ان كانت صلاة لسبب
 كذلك الصلاة للزلزال
 لأن وقتها الذي فيه تقع
 كذا صلاة الميت بعضهم منع
 ومن ينم عن مغرب وعن عشا
 يقدم الأولى على التوالى
 وبعضهم قال صلاة الميت قد
 كذاك عند الاستوا لما عنا
 كذاك قيل سجدة القرآن
 والمنع قيل واقع لعله
 وقيل من نام عن الصلاة
 يصنع معروفا روه في الأثر
 فيخرج النسيان وهو واضح
 وقيل في العشاء والفجر الأتم
 وقيل في النوم عن العشاء
 ان فات وقتها أتى صريحا
 وفارغ من عصره وقد ذكر

بعد صلاة الصبح حتى تطلعا
 فرض ولا نفل على ما صرحوا
 بأي وجه كان في الأصل مضى
 فلا صلاة بعد قطعا تأتي
 كذا منومة مقالا رويها
 مثل خسوف أو كسوف تستحب
 جازت هنا في واضح الأقوال
 كذاك قطب العلما لنا رفع
 وبعضهم أجازها فيما سمع
 وفجره لثقل نوم قد غشى
 عند القضا قطعا بلا جدال
 تجوز بعد الفجر والعصر الأسد
 من ذاك والتعجيل فيه استحسنا
 رواه أهل الفضل والعرفان
 لاحظها الشارع هادي الأمة
 حتى تقضى واجب الأوقات
 وقيل في النوم فقط قد ذكر
 وقيل لامعروف وهو الراجح
 وقيل في الأولى فقط قد رسم
 يلزم تغليظ بلا امتراء
 عن قطبنا فلتطلب التصحيحا
 ظهرا له فانت فما القول الأبر

قِيلَ يَصَلِّى ظَهْرَهُ وَلِيَعْدَ وَقِيلَ يَقْضِى ظَهْرَهُ فَقَطْ
لأنه صلاه قولاً قد بني
وركعتا الطواف ان طاف عقب
كذلك بعد فرض فجر طافا
أو بعد أن تغرب والصلاة لم
يقدم الصلاة أو يؤخر
وقيل جاز النفل قبل المغرب
وهكذا صلاة ميت فاعلما
يقول صلوا أي قبيل المغرب
لعصره على اشتراك أبدى
والعصر عنه هاهنا منحط
على انفراد واضح فاستبين
طلوع فجر فالصلاة قد تجب
أو بعد عصره مقالا وافى
يكن قضاها والخلاف قد رسم
اعنى صلاة للطواف تذكر
كذا القضا عند الإمام المغربى
رواه أحبار كرام علما
ان شئتم ركعتين قد قال النبى

ترك الصلاة عمدا

وحيث ان الجهل فى الأنام يرتكبون أوعر المراكب تمردا منهم على الأوامر يدعوههم لذلك داعى البطر نعوذ بالله العظيم الصمد فان يتب تاركها ويرجع أعنى من القضاء لاغير وما خلف لهم فى تركها عن عمد فقبل بالوجوب من حيث وجب لأنها تعلقت بذمتهم والدين لايسقط الا بالأدا وفى الحديث دين مولانا أحق وقال بعض لم يكن فى العمد فانه ان ضيع الصلاة قد وذاك بالاجماع عند العلماء وفعله من بعد وقت لايصح ولم يرد أمر له فما القضاء اذ فعله من بعد وقت لايحط ثم القضاء بالنوم والنسيان ثم انتفاء الشرط قد يستلزم وهو دليل ان من لم ينس لم فمن يضيع عمدا مافرضا

يدعوههم لأعظم الآثام ويفعلون أخبت المكاسب بالجهل شأن كل غر خاسر فيقعون فى مهاوى الخطر من جهل حقه وفعل المفسد ماذا عليه فى المقام يشرع يلزمه عند الهداة العلماء هل يجب القضا لها بالقصد يوما على الناسى ونائم تعب باقية كالدين اى فى رقبته كذا الصلاة ان يكن تعمدا وذاك بالقضا علينا قد نطق حكم القضا مع عظم التعدي صح هلاكه مع الله الأحد أى فى هلاكه مقالا علما الا بأمر شارع اذ يتضح فقد ترى ذلك أمرا مرضا عنه الذى فيه عليه قد شرط مشروط فافهم فما التواني ان ينتفى المشروط فيما نعلم يقض فما القضاء عليه قد حتم لم يشرعن فى حقه حكم القضا

تاريخ افتراض الصلوات

وكل شيء فله وقت علم
فالحادثات كلها مقيده
مرهونة بوقتها فلا تقع
خلق السموات وماعداها
وهكذا جميع ما الله خلق
فالاftراض للصلاة قد وقع
وذاك قبل ان يهاجرنا
وفرضها خمسون فيما قد نقل
عن أنس رواه أرباب السنن
ليلة سبع عشرة وقبلا
وذاك من شهر ربيع الأول
وقيل من ثانى الربيعين اعلمنا
واختاره بعض الهداة العلماء
وقيل فى شوال ذاك قد وقع
وذاك قبل هجرة من غير شك
وهو بعامين قبيلها وقد
وجزم ابن حزم الفقيه
ثم ادعى الاجماع فيه فاعلمنا
وقال بعض بثلاث قد وقع
فى ليلة الجمعة كان فافهم
أو ليلة الاثنين كي يوافقا
وهكذا الهجرة والوفاة

وقوعه فيه على حكم رسم
بمدد فى أمرها ممدده
فى غيره عقلا ونقلا يتبع
أوقاتها الرب لنا حكاها
أوقاتها بها الدليل قد نطق
فى ليلة الإسرا على ما قد رفع
بسنتين قيل فاعلمنا
وجمعها فى الخمس قد كان حصل
والخلف فى الاسرا متى كان اعلمنا
سبع وعشرين فع التأصيلا
وقيل بل من رمضان الأكمل
وقيل بل من رجب حيث انتمى
وعمل الناس عليه فاعلمنا
وقيل فى الحج لبعضهم سمع
واجمعوا عليه اجماعا سلك
قيل بعام واحد أيضا ورد
به وذاك عنده وجيه
ولأرى الاجماع عند العلماء
من السنين كان إسرا من شفع
أو ليلة السبت على توهم
مولده وبعثه مطابقا
عن ابن دحية روى الثقات

وكانت الصلاة قبل الاسرا
قبل طلوع الشمس كانت واحده
وقيل مافى سورة المزمل
فقام خير الخلق بالأصحاب
فانتفخت من ثقل القيام
فانزل التخفيف من رب الورى
وذا عليه قادة أكابر
قيل صلاتين فخذ سررا
وبعد أن تغرب جاءت وارده
أول مفروض على تبتل
مراقبين واجب الوهاب
قد قيل منهم أبطن الأقدام
فى آخر السورة نصا ذكرا
من بهم قد زانت المنابر

أول من أقام الصلاة

والقول في أول من صلى ورد
أول من صلى لهذه الخمس
أهبط للأرض فذاق الحرا
فأسود من ذاك فصلى الفجرا
فابيض رأسه ووجهه معا
فابيض للصدر فصلى العصرا
فابيض للوسط فصلى المغرب
وبعدها العشاء فابيض معا
فامر الله بذاك الشرف
لكي ترى وجوههم بيضاء
ومايدلنا على ذاك ... ورد
وجوهنا تنيرها الصلاة
وكتبنا بالحسنات تزهـر
وفي الكتاب ماإلى ذاك يدل
وقيل عند الفجر قد تيب على
وعند ذاك ركعتين صلي
وفدي الذبيح ظهرا فاعلما
فزاد عن آدم ركعتين
فصارت الظهر علينا فافهما
وبعث العزيز عصرا ففعل
ثم على داود تاب الله
قام يصلى أربعاً فما قدر

عن قادة الدين وأرباب الرشد
أبو الورى آدم دون لبس
من شمسها وريحها اذ مرا
حين رأى الضوء له قد ذرا
والظهر بعد ذاك صلى أربعاً
كذلك اربعاً قضاها تترى
فابيض للركبة قولاً كتباً
وذاك نور الله فيها سطعا
أمة خير الخلق طرا فاعرف
غدا وكتبهم ولا مرء
عن النبي المصطفى ولا فند
فهي لنا عن غيرنا شيات
بيضاء حين اسود ذاك المحشر
فانظر بعقل فاز من ذاك عقل
آدم مما كان منه أولاً
فصارت الصبح فخذهُ أصلاً
وأربعاً صلي ليجزى النعما
فقال فضلاً كاملاً في الحين
فانه سر عظيم رقماً
مثل الذبيح وله العصر حصل
في مغرب فقال مبتغاه
صلى ثلاثاً وله فضل شهر

نال بها عظيم خير الآخرة
 إذ لم تصل قبلكم ولا جرم
 قبل وقد صارت له ناموسا
 وكان في أمر هموم مظلمه
 فاض عليه وهو في القفر استقر
 فانه ضل الطريق المرتفق
 أصاب أهله بذاك الوادي
 معين الا الله عند الابتلا
 فرقها الليل فسابت في الأكف
 وبعده قام يصلى شكرا
 فقال فضلا وافرا عظيما
 ميراث آباءى كذا ١٠٠٠ اعلمنها
 ميراث آبائي واخوانى ثبت
 لأنه بالكل كان قد أمر
 وانه الامام للجميع
 والأتقيا والأصفيا والأوليا
 لما حوى من شرف رفيع
 وحسنات لاتزال تأتى
 ومنصبا سام له ومعرجا
 لادم صلاه أيضا شكرا
 أيضا على داود مصطفىاه
 فقام بالشكر العظيم مبتهل
 متابة فكان فرضا أكمل
 أخرج يونس على قول نقل

والمصطفى صلى العشاء الآخرة
 وقال فضلتم بها على الأمم
 وقيل بل صلى العشاء موسى
 سار ليأتى النار وقت العتمه
 هم لفيض وابل من المطر
 والثانى هم لضلالة الطرق
 وثالث الهموم للميلاد
 فى وحدة من الانيس حيث لا
 ورابع الهموم تفريق الغنم
 وقد كفاه الله ذاك الأمرا
 صلى هناك أربعاً عتيما
 لذاك قال المصطفى بأنها
 يقول هذى الصلوات قد غدت
 معناه كانت لهم كما ذكر
 لنيل ذاك المنصب الرفيع
 فهو غدا إمام كل الأنبيا
 له لواء الحمد فى الجميع
 له تكون ويك كفارات
 وهكذا له تكون درجا
 وفى رواية فان الفجرا
 ثم مع الزوال تاب الله
 وتاب عصرا لسليمان الأجل
 فكان صلى العصر شكرانا على
 وعندما بدا الظلام وانسدل

وقيل بل أول من قد صلى
تبيب عليه فيه هكذا ٠٠٠ ورد
وقيل بل عيسى وهذا أرجح
أخبر أن قومه يدعوننا
لذاك صلاة ثلاثا نافيا
ومثبتا به لدى الجلال
وقيل بل صلاة آدم الأجل
واحدة تكون للخطيئة
وركعة قيل لنيل الحظوة
لأنها من عنصر متحد
فما يصلحها يقال محتسب

مغربنا آدمننا المعلى
عن أحمد المختار مقبول السند
لما هناك من دليل يلمح
إلهم ثلاثة يرونا
لمدعاهم كيف كان جاريا
توحيدهم دفعا لذا الضلال
تلك الثلاث في مقال قد نقل
وركعة ثانية للتوبة
وقد غدا فرضا لهذي الأمة
قد أخذت نصيبها فاستفد
ويسأل الله له الا وهب

أسماء الصلوات

أولها الظهر من الظهيرة والعصر من أصل العشي اذ دعي وقيل من طرف النهار اذ عرف (وحافظوا قال على العصرين) وهو دليل جاء عن خير البشر ومغرب من الغروب تعتبر وذلك الشاهد نجم يطلع وعلاها من حيث تشهدنها تشهدا الملائك الليلية فانها شاهدة مشهودة أما العشا فانها وقت العشا وقيل تدعى عندهم بالعتمة لا يغلبنكم عن الأبواب فانهم قد يعتمون بالابل وقيل بل ذاك لنجم يطلع يدعونه العاتم فاشتقوا لها وقيل من سمي العشا بالعتمة يستغفر الله تعالى الباري لكننا نرده فقد ورد قد جاء عن أفاضل الصحابة ففي احاديث صحاح قد ورد أورده من صحبنا الربيع

مشتقة في أصل وضع اللغة عصرا حكاه قول حبر المعني بذاك عند العرب انصار طرف ألفجر والعصر بغير مين صلى عليه الله ماصح الأثر وقيل بالشاهد تدعى في الأثر في وقتها والحق فيه يسطع أملاك غيرها وترفعنها مع النهارية للمزية مزية لفضلها معهوده تكون والاسم لها قد انتشا وقيل في ذلك نهى فاعلمه في اسم صلاتكم بنو الاعراب يؤخرون حلها نصا نقل في وقتها بالافق معهم يسطع منه اسمها رواه بعض النبها فانه الراكب معهم مأثمه من ذاك قد روه في الآثار من طرق عديدة ولن ترد وعن خيار أمة الاجابة مصرحا به فهل تستطيع رد وهو لدين المصطفى ربيع

كذلك تدعى بالعشاء الآخرة
 وإذا عليه عندنا المعول
 وليس من باس نرى في التسميه
 والفجر فهي الفجر باسم الفجر
 وبالغداة سميت كما اشتهر
 وذلك معنى ظاهر للعقلا
 والتسميات كلها اصطلاح

والمغرب الأولى تجلت شاهره
 والحق ممن جاء قطعاً يقبل
 فانها وضع لما نسميه
 قد سميت والصبح أيضاً فادر
 في خبر يرويه أرباب الأثر
 يقبله منا الهداة الفضلا
 والعرف للكل هو المفتاح

أصل الصلوات

وكل شيء فله أصل ثبت والفرع زايد على الأصل بلا وذاك في المحسوس والمعقول كذلك الصلاة فيها ثبتا فركعتان أصلها في الحضر فزيد بعد في صلاة للحضر لأن حال حاضر يخالف فالسفر الجامع للعنا استحق والحاضرون هم على كمال هذي هي الحكمة عندي فافهما وفي الربيع ركعتين في الحضر وهكذا قال البخاري العلم وقال ذاك كان قبل الهجرة حيث اطمأن المصطفى في طيبة والفجر لم تزد لطول الذكر ومغرب لم تنقص ولم تزد حينئذ صبح وجوب القصر فما دليل من يقول لم يجب وذا عليه صحبنا من سلف والهادويون لنا قد تبعوا وقد روى عن عمر وعن علي وفي سوابق الصلاة قد سبق

يقوم فرعه عليه أو يبت شك كما يعرف ذاك النبلا يعرفه فطاحل العقول هذا كما في النص أيضا قد أتى وهكذا قد ثبتت في السفر ثم أقرت تلك في حال السفر حال مسافر وانت عارف تخفيفها وهو بذا الحال أحق من امرهم في ساير الأحوال وكم ترى اذا اعتبرت الحكماء ثم أقرت هكذا حال السفر وهكذا عن أحمد نصا علم وزيد فيها بعدها لحكمة مهاجراً لها لأمر مثبت فانه يطول فيها فادر لأنها وتر النهار قد ورد وانه عزيمة في الأمر والحق عندي انه شرعا وجب أو خلف كذاك عند الحنفي فبوجوب القصر نحن نقطع وسوف يأتي في محله جلي قول بتأصيل الصلاة قد نطق

وفرضها في أول الاسلام
فان ديننا أتى تدرجا
لو جاء فجأة لأنعب النهى
لكنه دين كريم طيب
بركعتين الرفق بالانام
مامنهج الا وأهدى منها
وثقل وطئه لكل قد دهي
ويسره بالناس أمر عجب

الوطن

وكل نفس تأخذن لمستقر
تراه مرجعا لها فترجع
تجعله لها الحمى فتمتنع
كالغاب للأسد وحبه طبع
والحب للأوطان أمر عرفا
ذلك للمنة فيه فاعلما
لذلك الشرع به قد أوجبا
من ذلك الصلاة فيه ضعف ما
للإطمئنان ذاك عند الحكماء
فالمرء لو كان استقر في بلد
فالوطن المعروف معهم بالحضر
قد صار للإتمام شرطا ملتزم
وان عدمته فذاك منعدم
وهو اتخاذ الدار يوما مسكنا
وذاك بالفعل وبالقصد معا
لم ينو نقله ولا ارتحال
وهكذا بالفعل دون قصد
وهو اتخاذ الدور والأهل معا
فالمال والأهل دليل الأمن
لو أنه لم يطمئن ما اشترى
وان نوى النقلة مع ذا الحال
بل حاله شاهدة بضد ما

اليه تطمئن من وقع الخطر
اليه عند الحادثات تربع
به من العادى متى كان وقع
على النفوس وهو أي مما شرع
في كل أمة وما فيه خفا
من عادات الدهر عند العظما
زيادة في الدين عند النجبا
في سفر عند الهداة العلما
خلاف أسفار عناها علما
بلا اطمئنان قصر فرضه عهد
هو الذي هنا يقابل السفر
فمع وجوده التمام قد لزم
أعنى التمام وهنا القصر حتم
حيث اطمأن القلب حتى وطنا
كساكن قد اطمأن فاسمعا
من بلد به أقام حالا
يلزمه التوطين فيما عندي
فليوطنن وليتركن المدعى
فكيف مثل ذا هنا لو يوطن
أمواله فهوينا في السفرا
لم ينفعنه قصد الارتحال
في قصده فليلتزم مالزما

ألا ترى لو أنه قد خرجا
بل الخروج غالبا لم يمكن
وان يكن بوطن تعللا
حققه الامام نور الدين
ودون الفرسخين كله وطن
والأصل توطين النبي الهادي
كان مع الصحب يصلون وطن
فكان فيها وطنا يصلي
فلا صلاة للذي لم يوطن
ويوطن المرء بلادا آمنه
لم يخرج منها بغير القحط
وينبغي في طاهر محدود
يختص بالنزول فيه إن قدم
وهكذا البستان والمصلى
يختاره بالقصد والفعل معا
فالقول في النزع رأوه يلزم
والقول جاز بلا خلاف
والفرق بين الأخذ والنزع ظهر
فنية الأخذ أتت لفعل
ونية الترك رأوها أضعفا
لذا بالقول لها قد عضدوا
وتتبع المرأة حكم الرجل
وان يمت عنها فأخذها بطل
كذلك ان طلقها والعبد قد

عاد إليه مسرعا منزعجا
خروجه عن أهله والوطن
فى غيره فليترك العللا
وهو الحقيق بالهدى المبين
قرره الشرع ولله المنن
مكة قبل هجرة البعاد
بمكة وطيبة بعد قطن
وهكذا الصحب أتى فى النقل
أو وطن الدنيا بمعنى السكن
ينصب فيها للهدى مساكنه
والجوع والعدو فى ذا الشرط
يقام فيه واجب المعبود
من سفر كالدار حسبا لزم
ونحوه من موضع معلا
والقول لا يلزم بل ان نزعا
وذاك معنى عندهم ملتزم
وهو الذى يوجد للأسلاف
يعرفه منا فطاحل الأثر
ونية النزع لترك الأصل
من نية الفعل لذاك فاعرفا
وقيل بالنية نزع يوجد
ان هي من عصمته لم تفصل
لاتأخذ الأوطان من بعد الرجل
يتبع للسيد قول قد ورد

والابن تابع أباه مطلقا
وقيل يتبعن اباه طفلا
فهو مكلف وعن حكم الأب
عليه مايجنيه من كل جرم
أما البنات يتبعن الوالدا
الا اذا خرجن عنه انقطعا
ويوطنن واحدا من أربعة
أو كان بئرا عرفها قد اشتهر
والحوض ان كان وشعب الجبل
والقصر أيضا وعليه يوطن
وقيل ان أراد كله وطن
وغير مذكركه جاز له
وجوزوا أربعة في حوزة
جاز له تزويج أربع بلا
في كل بلدة تكون واحده
لكن كل واحد لم يكن
لأنه لو كان في الأميال
وان يكن على البلاد جابر
متبعا هواه في الأحكام
فتلك بلدة يجوز تسكن
لو كان الساكنون مشركينا
وحكمه لاحكمهم فيها ظهر
لايظهرون الطعن في الاسلام
وان يكن نو الشرك فيها حاكما

مثل البنات هكذا قد حقا
لا ان حوى البلوغ منه عقلا
يخرج في لأحكام حسب المذهب
والدين كالدين عليه قد حتم
لو بالغات فافهم الفوايدا
ملزومهن فافهم ماشرعا
أي منزلا كان له قد صنعه
بأنها بئر فلان قد شهر
للبدو يوطنونه في المثل
منه مكانا فيه كان يسكن
فهو له أو بلد فيه سكن
إيطانه اذا أراد نزله
على قياس بين المحجة
خلف لنص في الهدى قد نزلا
فافهم فقد أوضحت تلك القاعده
اذ ذاك في أميال هذا الوطن
لكان واحدا بلا جدال
يحكم بالجور خئون خاسر
لكنه موحد إسلامي
وجاز لمن يشاء يوطن
وهم رعاياه كذا رويناه
كما هم لايطعنون في الأثر
فافهم شروط هذه الأحكام
ولو كتابيا خسيسا ظالما

فتلك عندى دار شرك تحسب
لو كان أهلها موحدينا
وقيل ان أمكنهم إظهار
بشرط أن لايفتنون عنه
وان يكن عليهم قد قهرا
جازت له اقامة بها بلا
وذاك ماتوصلوا لدينهم
وجايز رجوعهم إليها
مالم يكونوا نزعوا التوطينا
وغيرهم ليس له ان يوطنا
ولو توصلوا لدينهم بها
والفرق بين أهلها والأجنب
وكل موضع وكل بلدة
لا اتخذها وطنا ولا سكن
ومن يمت بها بحكم الوطن
لا ينظر الله الى قبور
وهو وعيد من سكونها منع
والمسلمون منعوا من السفر
لأنهم ان قهر وافلا حرج
وخوف ان تحلل البراءه
وما يكون بين دار الفكر
فمن تراه فيه فالوقوف قد
فانه أصبح فيما نجهل
ودار شرك خربت لم تعمر

لأن حجة البلاد المنصب
قد أظهروا إسلامهم والدينا
لدينهم تجوز تلك الدار
توطينهم يجوز فاعلمنه
تملكا وحكمه فيهم جرى
خلف أراه هاهنا فينقلا
فافهم ولو سرا على ضميرهم
والعود أن رأوه أي عليها
منها فخذة للهدى مبينا
فيها على ماقد عرفت فافطنا
جهرنا فانا نمنعن توطينها
أدركه الفكر فلا تستعجب
يحكمها الشرك بأي سيرة
فالشرك لا يصح عنده وطن
يلحقه وعيد ذاك السكن
من مات فيها جاء فى المأثور
كن من عن البطل أذى قد امتنع
لها لذاك أوجبوا منها الحذر
فى غنمهم ومالهم قولا خرج
منهم بها لتلكم الجراءه
والدين من سباسب وقفر
يلزم حتى تعرفن ولا فند
وفى الوقوف دون شك يدخل
فالحكم لا يكون شركا فانظر

لانحكم فيها بحكم الشرك
 وأي دار يقرأ القرآن
 وأظهروا الاقرار بالرسول
 ووجهوا للقبلة المعظمه
 لكن خصال الشرك منهم تظهر
 أو صورة كمثّل ساير الصور
 أو وصفوه بصفات الخلق
 واتخذوا ذلك ديناً لهم
 فهم جميعاً مشركون فاعلما
 ودار الاختلاط فيها المسلم
 فإن يكن يحكم فيها المسلم
 وإن يكن يحكمها الشرك المضل
 ولا يجوز سفر لدار
 وإن يكن يضطر للسكون
 كما إذا سبوه أو قد أجبرا
 جاز له سكونها خوفاً على
 وجاز أن ألجأه الاضطرار
 لكنه لا ينكح بها... ولا
 لأن ذاك من دواعي الوطن
 وقد أتى للحسن البصري
 يقول دار الشرك جاز توطن
 ولا أحب ذاك إذ قد يلزم
 من ذاك تنشيط لسوق الكفر
 كأنه قال هلموا في الملا
 إذ ذاك قد زال بذاك الهلك
 فيها وفيها يسمع الأذان
 والحج في ظاهر ذاك القول
 وكل احكام الهدى متممه
 كالله جسم عندهم مقرر
 أو كان بالتحديد معهم يعتبر
 أو خالفوا واجب هذا الحق
 اليه يدعون مطيعينهم
 ودار شرك دارهم فلتحتما
 ومشرك فانظر الى من يحكم
 والأمر أمره فهذا أسلم
 فدار شرك تلك في حق نقل
 شرك وكان دون ما اضطرار
 فيها فمعذور بغير مين
 على سكونها بوجه قدرا
 هلاكه وما هناك حصلا
 لمكسب سببه اتجار
 يوطن فيها فالتسري حظلا
 لذاك نمنعه من ذا السكن
 قول وليس ذاك بالمرضي
 ماتركوه وله لم يفتنوا
 عليه أمر عندنا محرم
 ودعوة للغير قطعاً فادر
 يدعو البرايا لضلال قد علا

يدخل في الكفر بلا تفنيد
ومن جوارها أخي تنفر
ودفعه لا يستطاع عن أحد
أرض بها تنال عزا وعلا
وخل من بالجور في الناس عسف
أجازها بعض وبعض عنفوا
يقيم دينه بها فانتبه
مادام لم يفتن فلا ملاما
ولن أميل نحو هذا الحكم
أصلا له عليه قد تقررا
يحتج لا ينجح في المقام
تصويب أهل الشرك فيما زخرفوا
بحقه فبئس ذاك البلد
والناس للحاكم قسراً تخضع
نص رواه العلماء فاعرف
من دين هذه الملوك فانظر
حيث له عليهم سلطان
تفعله الأمة أمر يعقل
أو جايرا فالجور منهم نجد
تفعله الأمة يوما فانظرا
ذلك معروف بغير مريّة
لحكمة برهانها مقرر

وانه في سابق الوعيد
وحق دار المشركين تهجر
وان تولى جابر على بلد
لا تتخذها وطنا وارحل إلى
فالعر حيث الحق والدين عرف
وقيل تلك باختلاط تعرف
يوطنها ماكان إمكان به
لو كان في كتمانها أقاما
كذا يقول بعض أهل العلم
الا اذا اضطر له ولا أرى
ومن يكن بأول الاسلام
ومن يكن في بلد يكلف
أو يظهرن دينهم أو يشهد
فالدار للحكام قطعا تتبع
وقد أشار المصطفى لذاك في
دين الرعايا قال خير البشر
فهم على ما يأمر السلطان
لا سيما ماكان يوما يفعل
ان عادلا فالعدل فيهم يوجد
ومانهى السلطان عنه هل ترى
في كل امة وكل دولة
وهو بديهي ولا يستنكر

السفر

وكل شيء فله حد عرف
والحد للأسفار في القصر وقع
لحكمة التخفيف حسبما سبق
والفرسخان فهما حد السفر
او كان في خروجه قد قصدا
وذاك واجب وليس مستحب
دل عليه خبر الصديقة
ان الصلاة فرضت في الحضر
والهادويون مع الأحناف
وهو الذي يروى لنا عن عمر
والنووي ينسبته ٠٠٠٠ إلى
كذلك قد روى لنا الخطابي
عليه جل فقها الأمصار
كذا عن البحر الفقيه العلم
والأموي عمر له ذهب
كذا قتادة وحماد الفتى
فقال حماد يعيد من يكن
وقال مالك يعيد ان يكن
والشافعي خالفنا وأحمد
والقصر في القرآن قصر الخوف
والقصر مجمع عليه عندنا
وأصله خروج هادي الأمة

قرره الشرع كما روى السلف
منه الوجوب حسبما الله شرع
بيانه فيما مضى وذاك حق
ومن يجاوز ذلك الحد قصر
يجاوزن حده المحـدد
هذا هو المذهب والقول الأحب
عن أحمد المختار هادي الأمة
بركعتين وكذا في السفر
عليه مثل الصحب والأسلاف
كما روه مذهباً لحيدر
اكثر أهل العلم فيما نقلنا
من قومنا فمل إلى الصواب
مع علماء السلف الأخيار
وابن أبي حفص بنص محكم
والحسن المعروف عنده وجب
قد أوجبوه هكذا عنهم أتى
أتم في اسفاره كما زكن
في الوقت وهو للوجوب يشهدن
والحق ما للصحب عليه اعتمدوا
وليس قصر السفر المعروف
فاقصر إذا سافرت واحذر العنا
بصحبه يوماً بذى الحليفة

وكان قد صلى هناك قصرا
أراد تعليمهم حد السفر
وهي على ستة أميال تقع
وذلك فرسخان والحق اتضح
وقد رواه أنس بن مالك
وقال بعض حده بالبرد
وصرحوا ان البريد يعتبر
وقيل بل ثلاثة الأيام
وقيل بل ثلاثة الأميال
وقيل بل اذا نواهن قصر
فالقصر ان كان نواهن يصح
لكن عقيب الفرسخين قد وجب
وان يطل مقامه في السفر
ان لم يكن نوى به إيطانا
وذلك ان حجة القصر أتت
ليس تزول دون حجة ٠٠٠ ولا
وقيل حتى يشتري دارا فعن
وقيل أو ينكح مع بعض الوري
فان يكن لأربع قد نكحا
يلزمه الايطان ان لم تلتق
فالقصر واجب اذا لم يعد
كذلك كان الصحب في الأسفار
كانوا يسافرون قبل أشهر
وحسبنا قيام خير البشر

وقد أبان للأنام الأمرا
كما بذاك جاءنا نص الخبر
من طيبة فافهم لما هنا رفع
كن من الى الحق الصحيح قد جنح
فانظرو من مستوضح المسالك
أربعة لشرطه المحدد
أربعة فراسخا حد السفر
عند أبان أحد الأعلام
عن مالك في أحد الأقوال
لادون نية كذاك في الأثر
وهكذا الاتمام قول متضح
والصوم جاز هكذا ولا عجب
فالقصر واجب بنص الخبر
فافهم فقد أوليتك البيانا
ثابتة فراع كل ماثبت
تبطل الا بدليل قبل
ابى عبدة كذاك ينقلن
فانه مع ذاك ليس يقصرا
مفرقات في نواح تنتحى
أميال أوطان هناك فائق
بغير حد عندنا من أمد
حتى يعودوا أي الى الديار
وكلهم فرض الصلاة قصرا
في مكة مشتهرا في السير

وذاك عام الفتح مثل العسرة
 وفي حنين قد اقام الهادي
 وقيل أربعين يوما يقصر
 وهكذا روه عن ابن عمر
 باذريجان رآهم على
 والحسن البصري قال لو إلى
 مالم يكونوا أوطنوها فاعلما
 ولو أقام المصطفى أكثر ما
 قد مضت السنة يا هذا على
 وهو الذي يناسب المعقولا
 وعن علي نجل زيد مثل ما
 حكاه عن محمد المختار
 لأهل مكة يقول الهادي
 لأننا قوم غدونا سفرا
 مبينا لهم بأنه غدا
 كي لا يظن أحد أرادا
 لا يرجعن لطيفة حين فتح
 وقال عبد الله نجل عمر
 صحبت خير الخلق ثم لم يزد
 كذا ابو بكر وهكذا عمر
 وهكذا عثمان أي لم يزد
 وهكذا بقية روى لنا
 يقول ركعتان حتى يرجعا
 فهل يصح بعد هذا لأحد

أعنى تبوك وهي ذات الشدة
 شهرا كما صح عن الأمجاد
 وهو الصحيح هكذا قد ذكروا
 لو طال بالأنام ذلك السفر
 قصر الصلاة شهرا لن تجهلا
 عشر سنين قصره لن يهملا
 وهو الذي عليه منا العلما
 أقام كان يقصرن لتعلما
 قصر الصلاة عند كل فضلا
 من شرعنا فاستخير العقولا
 مضى عن الأصحاب حكما عليما
 يفعله في مطلق الأسفار
 صلوا تماما أي بذى البلاد
 خلاف ما كنا الصلاة نقصرا
 مستوطنا لغيرها على الهدى
 مكة ثم بلغ المراد
 مكة جاء في مقال متضح
 عن أحمد المختار خير البشر
 عن ركعتين وهو عندي المعتمد
 عن ركعتين لم يزيده في السفر
 فانظر بعقل صادق في المقصد
 قصر الصلاة صح عن نبينا
 لأهله أي أو يموت فاسمعا
 يتم للصلاة في أي بلد

مالم يكن ذا وطن ولا مرا
 تلك أدلة لها أوردنا
 والغرض الدليل يبدو واضحا
 من طرق عديدة قد وردا
 عن أصحابنا الأخيار أرباب العلا
 لكن اذا تأهل الانسان
 أو اشترى الأصول أيضا من بلد
 فانه بذاك يوطننا
 مabal من قد اشترى الأموال
 وامتلك العقار وهو يقصر
 ليس على الحق أراه اذ غدا
 فالقصر من مجاوز الحدود
 قد جاء امره بذاك فاعلما
 وقيل بل مهما من البيت خرج
 وقيده بالذى قد قصدا
 وقيل بل يقصر عندما خرج
 وذا الذى عليه أكثر الورى
 صححه الحبر الامام السالمي
 يقول ان المصطفى عليه فى
 بل الذى جاءت به الأخبار
 عند الجواز للحدود يقصر
 أراد أن يريهم حد السفر
 كيف نقول ذاك فى العمران
 ان كانت الأميال بالعمران
 ان له الاتمام موطننا يرى
 للاحتجاج للهدى اجتهدنا
 مهما يعرف يتجلى لاثنا
 يعرفها فى الدين أرباب الهدى
 وقومنا كل لها قد نقلا
 فى بلد يلزمه الايطان
 كالنور والأملاك مطلقا تعد
 قال به الامام فاعلمنا
 واتخذ الأهلين والعياالا
 كمن به قد شط ذاك السفر
 شرعا لمطلق الهوى مقلدا
 على الورى من واجب المعبود
 على لسان من أنار الظلما
 فقصره الصلاة مافيه حرج
 يجاوز الحدود فادر المقصدا
 من عمران بلد فيه ابتهج
 وهو أصح مالداهم ذكرا
 عليه رحمة الغفور الحاكم
 أسفاره بل قلت ذا لم أعرف
 بأنه يفعل المختيار
 ونو حليفة عليه فانظروا
 لذاك فيها المصطفى الهادى قصر
 أم انها الأميال فى البيان
 تعرف صح ذاك بالبرهان

اذ قال فى الجوهر مأريدا
وذلك المعروف بالعمران
وان نويت ان تقيل يافتى
وهكذا تببت أيضا فافهم
كذاك جاء واضحا فى الأثر
وقيل ان رحلت من مقيل
ولا أراه من صحيح الأثر
لعله يعوقه أمر فلا
فالقصر منه كان فى أصل الوطن
وليس تكفى نية ولا ٠٠ مرا
ماكل ماتراه فى الآثار
وان جهلت الحد لست تقصر
والدين لايبنى على الشك ولا
والبحر فيه القصر عند العلما
ولو رسى مركبه فى بحر
وكل من جاوز حد السفر
ان لم يصل خارج الحد سفر
وقال بعض جايز فليقصر
ذلك انه عليه قد صدق
ومن يجاوزه عليه يقصر
لأنه مجاوز للحد
والأولون نظروا فعل النبى
وراجع من سفر فالقصر قد
وهو النخيل وكذاك الدور

قصرت اذ تجاوز الحدودا
نصا أتى عنه فع المعاني
دون الحدود القصر لمايثبتا
فالقصر بعد الحد فلتلتزم
فرعا على مقالنا المحرر
تقصر فافهم أصل ذا التعليل
ولم يرق عندى بأصل النظر
يبلغه والقصر منه حصلا
أعنى به الأميال فافهم يافطن
وقد رآها بعضهم قاعتبرا
تفعله من دون مااعتبار
حتى يصح وهو أصل يظهر
يغنيك ظن عند بارىء الملا
من حين مايركب فالقصر اعلم
بلاده فى صيفه والحر
وعاد مسرعا له لم يقصر
أورده أهل العلوم فى الأثر
ان شاء للأصل الجلي الأزهر
بانه مجاوز الحد بحق
فذاك قصره لدي أظهر
مالم يكن فى ذا أخا تعدي
فى ذى الحليفة افهم مذهبى
لازمه أو يدخلن حد البلد
وهكذا الحيطان والقصور

وما الزروع عندهم تعتبر (١) وحدا لراجع ولكن يقصر
ويقصر البدو إلى أن يسمعوا أصوات أهلهم متى مارجعوا
والنار للقصر وللإيطان ٠٠ لأنها تلوح من بعيد
والخلف في اصوات تلك الابل والحق ليست توجب الانتماء
ومن أتم وهو في الأسفار وقال بعضهم يكفرونا
كذاك من يقصر في الأوطان ان لم يكن قد استطاع عودها
ليس عليه ان أعادها اعلمنا وان نسيت سفرية ٠٠ وفي
تصلها عندهم تماما وهكذا الناس صلاة الحضر
فالقصر فيها واجب فلتقصر وان أصيبت بالفساد فالبديل
في حضر تكون أو في سفر الا اذا الجمعة يوما فسدت
والركعتان وهما حال السفر لأن أصل الفرض ذاك فاعلمنا
وقيل بل يسميان قصرا

حدا لراجع ولكن يقصر أصوات أهلهم متى مارجعوا
تعد في الحق متى تشتغلا بها اهتدى السارون أي في البيد
والشاء والنعاج عند المنزل ومن أتم استوجب الملاها
يبدلها عندي فلا تمار لأنه خالف ماقد سنا
يكفرن عن قادة أعيان في الوقت والعود كفاه زيدها
شيء إذا في الوقت كان استلزما أوطانها ذكرتها فلتعرف
وذا على أصل هناك فاما ومادري بها سوى في السفر
تكن على الحق والله اشكر كما أصيبت عندهم بلا جدل
فحسب أصلها تكون فانظر فأربعا تصلين كما ثبت
ليس يسميان قصرا في الأثر والقصر في الخوف تراه العلما
تسمية على اصطلاح يدري

(١) قوله الزروع المراد بها المزارع الخالية من السكان حيث العادة تكون المزارع في أطراف

البلدان فلا بعد المزارع من الأوطان فالراجع الى وطنه لا يصلح تماما في هذه المزارع اه

وذا عليه صاحب القواعد
 دليلهم عليهم ماروى عمر
 وفيه (فاقبلوا) وقد دل على
 وفي حديث سألوا المختارا
 وفيه قال القصر فهي واحده
 وفي حديث آخر عن عمر
 الركعتان وهما فى السفر
 وذا خلاف قد بدا لفظيا
 وفي حديث هكذا لابن عمر
 وذاك قد أورده البخارى
 ومسلم رواه والحق اتضح
 ونصه صحبت أحمد النبى
 كذا أبو بكر ومثله عمر
 والحق ماعليه فعل المصطفى
 ومن يخالف فعل هادى البشر
 وإن يكن خالف عثمان فلا
 إن كان للخلاف ميالا على
 فالمسلمون للخلاف أنكروا
 فحاصروه أو يعود قايما
 مناهج الرشد ويتبع الهدى
 وقتلوه حينما أصرا
 وإن يطل بالناس ذاك السفر
 فهم وإن طال المطال سفر
 والمصطفى أقام عام الفتح

ومثله الايضاح ياابن ماجد
 وانه صدقة لمن شكر
 حكم الوجوب وهو مفهوم جلا
 هل هي قصر قال (لا) إنكارا
 تكون عند الخوف فادر القاعده
 يرويه فى الآثار أهل البصر
 هما تمام غير قصر فانظر
 وقد أتى مقصده جليا
 يوجب للقصر على أهل السفر
 وأحمد رواه فى الآثار
 على وجوبه بنقل قد رجع
 فلم يزد عن ركعتين فاعجب
 كذاك عثمان على هذا الأثر
 والراشدون العادلون الخلفا
 خلافه يهوي به فى سقر
 يثبت فى خلافه مابطلا
 ماقد روه عنه نصا نقلا
 عليه والحق عليه أظهروا
 بواجب الحق وإن يلازما
 ولا يخالف للنبي أحدا
 ومن مناهج الهدى تبرأ
 فكلهم فرض الصلاة يقصر
 يلزمهم حتى المعاد القصر
 بمكة لنيل ذاك النجح

وهو يصلى سفرا ويأمر
بل بالتمام فيهم قد صدعا
والخلف فى قيامه بمكة
فقيل خمس مع عشر ويرى
وقيل تسع مع عشر ونقل
فى كلها كان يصلى سفرا
ومن هو المتبوع غير المصطفى
ومن نوى إقامة أياما
يلزمه الاتمام عند الشافعي
قال الامامية من لم يعزم
يقصر حتى يكملن شهرا
وصحبنا مثل أبى حنيفة
أعنى ملازما لحالة السفر
مادام فى أسفاره ولا جرم
لقصره صلى عليه الله
كذلك أيضا فى حنين قد وقع
والكل حجة لهذا القصر
والحسن البصري للصحب تبع
فالقصر واجب نراه لو إلى
فهو نظير كان للتيمم
والقصر تخفيف على العباد
والخلف ما الأولى لمن أقام فى
فليفرد المقيم فهو الأفضل
هذا هو الأولى على ما قد ورد

قطان مكة بأن لا يقصروا
كذلك كل عالم قد رفعا
كم كان من أيامه الكريمة
بعض ثمانا فوق عشر فانظر
بعضهم سبعا لعشر أي كمل
كيف نقول بعدها لا تقصرا
فانه حجتنا ولا خفا
فى سفر كان له لازما
وصحبه ومالك فى الجامع
اقامة معلومة بموسم
وبعده ليس يصلى قصرا
يقصر ما دام بتلك الحالة
فالقصر واجب عليه يعتبر
فانه الأصل وذاك قد علم
فى الفتح قد رواه من رواه
وفى تبوك فى مقال متبع
وقد روى ذلك كل بر
يقصر حتى لبلاده رجع
عشر سنين هكذا قد نقلنا
ولو إلى عشر سنين فاعلم
إذا أرادوا الضرب فى البلاد
أسفاره ومالدي فاعرف
ويجمعن صلاته المرتحل
وكله صح بمقبول السند

والقصر خص بالرباعيات لاغيرها من ساير الصلاة
بالظهر والعصر وبالعشاء لا مغرب ولا فجر جاءى
فمغرب وتر النهار تعتبر والفجر مقصور على أصل السفر

صفة الجمع

والجمع ضم هذه للآخرى
ومغرب الى العشا أو العشا
واتفق الناس على الجمع بلا
وهكذا يقال فى المزدلفه
واختلفوا فى غير هذين وقد
والمنع من أبى حنيفة نقل
والليث بالمجد فى المسير
وذاك قول عند مالك عرف
وقيل بالسائر دون النازل
وذا عليه ابن حبيب يذكر
وقيل يختص بذى عذر وقد
وقيل بل ماكان بالتأخير لا
ان كان بالتأخير كيف يمتنع
لمالك ينسب مثل أحمد
والمذهب الجواز مطلقا بلا
ان وجدت أسبابه فلاجرم
قدمت أو أخرت كنت راحلا
ذلك فعل أحمد المختار
وقد عرفته وسوف تعرف
مافعل الهادى فنحن نفعل
والخلف فى الجمع وفى الافراد
من جمع الصلاة كي يحى بها

كالظهر تجمعن اليها العسرا
لمغرب وهو الذى فينا فشا
خلف يرى فى عرفات فافعلا
فالجمع فيها مثل ما فى عرفه
أجازه الجمهور وهو المعتمد
والنخعى مع حسن وهو معل
خصصه فى قوله العسير
اليه ذاك الليث أضحى منصرف
يختص ليس للمقيم الأهل
وهو من الحق بعيد فانظروا
ينسب للأوزاعى فى قول ورد
ماكان بالتقديم فادر العللا
وذا إلى رأى ضعيف يتبع
أورده إمامنا فى المسند
قيد نراه اي شئت فافعلا
يلزمنا وفاز من به التزم
او كنت فى أرض لأمر نازلا
وصحبه الأفاضل الأبرار
تحقيقه فى قولنا منكشف
الا الذى خص به يارجل
أيهما الأنسب بالعباد
سنة أحمد إمام النبها

ففضله بقصده قد عظما
 وجامع للعجز والراحة قل
 وفي مسافر مقيم فى بلد
 ظاهرة الجواز والتعليل قد
 كذاك قال السالمي العلم
 والسبب الذى به الجمع يحل
 ضربك فى البلاد بالأسفار
 الا خروجا كان للفساد
 فذاك أصله حرام فاعلما
 وعله يوجد قول فى الأثر
 لأنه مسافر وان يكن
 فبغيه عليه والقصر له
 وعلمهم قد منعوا لأجل ما
 والمرض المدنف أيضا سبب
 كذا اختفاء الوقت عندهم سبب
 يؤخرون هذه للأخرى
 وعنده على التحرى جمعوا
 لطفا من الله الجليل الأكبر
 كذا الوقوف عندهم فى عرفه
 وذا الذى عليه خير الرسل
 كذلك استحاضة أضحت سبب
 كذلك استرسال بطنه يرى
 وخوف فوت النفس والمال فلا
 لأن حفظ النفس واجب فلا

والأمر للقصد مع الشرع انتمى
 افراده أفضل فى راي الكمل
 هل جاز جمعه على حكم ورد
 يمنعه فى رأي كل مجتهد
 عن شارح الايضاح قولا يعلم
 عندهم يعرفه القوم الكمل
 لأي داع دون ماانكار
 والبغى فى البلاد والعباد
 ذلك عبد بالخروج أثما
 ان له القصر يحل فى السفر
 لبغيه فذاك غير ذا اعلمن
 هذا الذى الفكر به عله
 قام له من باطل قد علما
 للجمع عندنا عليه المذهب
 يحل للجمع ومافيه عجب
 لعل وقتهم أخيرا يدرى
 صلاتهم وذا لهم توسع
 بخلقه مع المضيق العسر
 يحل للجمع وفى المزدلفه
 كما عليه كل فاضل ولي
 ذاك فجمعها مع الناس أحب
 للجمع يوما سببا ولا مرا
 شك لحكم الجمع قطعاً حلاً
 يهملها وذاك أمر عقلاً

والمال كالأنفس حفظه وجب
وما كنحو ذاك فالحكم اتحد
ولا يصح الجمع أي في الحضر
لأنه محل أمن والحذر
كيف يصح الجمع والأوقات
من فعل جبريل الأمين فاعلما
يقول وقت الظهر هذا وكذا
لأي شيء عين الأوقات
ولم يقل له إذا شئت اجمع
وكم له مما يدل وهو حق
والقصر والجمع هما قد شرعا
والجمع أيضا دون قصر في الوطن
وقد عرفتها فكيف تعدل
وان تقل ان الربيع أوردا
أقول مارواه جمع الصورة
الظهر والعصر ثمانا صلى
وذاك في طيبة لافي سفر
ولا سحاب كان للشمس حجب
أراد أن لا يخرج الأمة عن
معناه لا يوقعها في الحرج
علمهم صورة ذاك الجمع
وليس يعني انه لهم يصح
لو كان ذاك ما أراد البحر
وكانت الصحب لذاك تفعل

وحفظه للجمع قد أضحى سبب
والجامع العلة مع كل أحد
بدون ما قدمته فاعتبر
لم يثبتن فيه شيء يقتدر
حدودها جاءت بها الرواة
عينها لأحمد جالي العمى
مابعده على قياد يحتذى
واوجب التزامها اثباتا
هذا الذي أراه والحق معي
فمالنا نعدل عن قول صدق
لسفر لما عرفت فاسمعا
لعلل اوردها أهل الفطن
عن منهج عليه سار الكمل
ذلك لافي سفر عن أحمد
أوضحها خير الوري للأمة
ومغربا ثم العشا الأجل
وغير ذي خوف ولا في مطر
وليس في ذلك عندنا عجب
بحر الهدى الحبر منور الفطن
لكن أبان وجه هذا المنهج
لأنه باب لهذا الشرع
كلا وربى مالى ذاك جنح
لشاع في الاسلام ذاك الأمر
ولم يصح عنهم فينقل

وكيف لا وخبر التوقيت صح
 واول الوقت رضى الرحمن
 وخبر الأذان أيضا ٠٠٠٠٠ وردا
 وهم أن يحرق من تخلفا
 وأجب النداء للضرير
 وان يكن من غير عذر جمعا
 نقول لاعذر ولكن وقعا
 اعني الذي أراد أن يجمع إن
 مثل خروجه لذي الحليفة
 لكن أراد يوضحن حد السفر
 فأخذت بظاهر الجمع على
 وجوزوه عندهم للحاجة
 بشرط ان لا تتخذة عادة
 عن ابن سيرين كذا له نسب
 هكذا ابن منذر المشهور مع
 النسائي الى البحر ارتفع
 قد جمع الظهر مع العصر لما
 ومغرب مع العشا أيضا وما
 كذا قالوا عنه وهو في الأثر
 وهو الى أبي الربيع المغربي
 لكن أقول عل حبر الأمة
 لكنهم قد صرحوا فيه بما
 ولست أدري ذلك الشغل وما
 يوجب أو يجيز للجمع على

عن أحمد فمل الى القول الأصح
 في خبر قد جاء بالبرهان
 بلفظه يثبت ذاك المقصدا
 عن الصلاة الهاشمي المصطفى
 ولم يقل بالجمع والتأخير
 نبينا الصلاة مع من رفا
 معلما به الذي له سعى
 صح له عذر هناك فاستتب
 لغير داع يعرفن بحجة
 كذا أتى به لنا نص الأثر
 هذا السبيل فرقة من الملا
 كمثل ما قدمت في الرواية
 كذا قالوا فافهم الافاده
 وعن ربيعة اليه أي ذهب
 فقالهم أعني الكبير فاستمع
 بأنه لذاك أيضا قد صنع
 عنه من شغل يقال فاعلما
 صلى هناك سنة بينهما
 دل على اشتراك أوقات الحضر
 أورده قدوتنا في المذهب
 رام به تعليم بعض الأمة
 ذكرت من شغل هناك فاعلما
 تحقيقه وعله عذر سما
 ما قيل من جوازه فأنقلا

وقد عرفت حلة للعذر
مع ان آخرين قالوا صوري
معناه جمعا كان فى الصورة لا
آخر فرض الظهر ثم عجلا
فتلك فى آخر وقتها كما
وذا الذى يستحسن القرطبي
كما إمام الحرمين رجحه
كذلك ابن الماجشون قد جزم
كذا الطحاوي به قد جزم
وقال إبن سيد الناس قوي
من ان جابر بن زيد قال
وانه راوي الحديث فاعلم
والاضطرار ضد الاختيار
يباح فيه ماغيره امتنع
وذلك من يسر الهدى الاسلامي

والعذر قد يبيح كل حظر
لاغيره من ساير الأمور
فى غيرها عند رجال فضلا
للعصر فى إعتبار بعض الفضلا
للعصر فى أوله قد قدما
من قومنا جاء ببعض الكتب
من قبله واختاره وصححه
به من القوم قديما والتزم
من قومنا وهم رجال علما
لما عليه من دليل قد روي
به وفى الفقه غدا مثالا
وذلك أدري بالصحيح الأقوم
وانه الحقيق بالأعذار
وقد عرفته جليا قد سطع
وانه من أعظم الانعام

جمع المسافرين المقيم في بلد

ومن أقام في بلاد السفر والجمع جازي لأنه غدا ليس له الانتماء عند العلماء وما يحددون من أيام وجمع المختار في تبوك ما وهل مع الأخرى يصل إلى الأولى ظاهر ما روى الربيع الثاني رواه عن معاذ ابن جبل كذا النسائي قد رواه فاعلموا وقد روى أحمد معناه وفي الترمذي وابن حبان ومع والدارقطني وكذلك البيهقي بغزوة العسرة وهي في رجب قد استمر جامعا ليعلموا والأفضل الأفراد للمقيم مع وفعله في هذه الغزوة ١٠٠٠ لا لكنه أبان للجواز ١٠٠٠٠ في لأنه مكلف يبين ما وذلك البيان عندي أفضل

فالقصر واجب عليه فاقصر مسافرا قد حل ذلك البلدا وما يقول قومنا تقدما وأشهر في ذلك أو أعوام دام بها كما رواه العلماء أو عكس ذلك كان منه فعلا يفهمه منه أولو العرفان عن النبي الهاشمي المرسل وأنه الحجة عند العلماء نقل أبي داود أيضا فاعرف حاكمهم كذا أيضا قد وقع رواه بالمعنى الرضي المحقق في عام تسعة كذا نص الكتب جواز جمع من أقام فاعلموا أهل الهدى أتباع خير من شفع يدعي عدولا عن صنيع فضلا ذلك وهو فاضل لم يختف قد شرع الله وما قد حكما لأنه التشريع حيث ينزل

نية الجمع

ان الأمور بالذى بها قصد من ذلك النية فى الأعمال فقدم النية قبل العمل وكل شيء قد خلا منها فلا وإن نوى بعد الشروع فى العمل لكن له ما بعدها ولا خفا دل عليه خبر الأعمال ومن أراد الجمع ينوي أولا والعصر بالتعجيل للظهر كذا يقول احياء لسنة النبى يقول ذاك أول الوقت ورد وإن يقل نويت جمع الظهر وهكذا المغرب والعشا معا مقدما ثانوية وقارنا أخذنا برخصة الاله الأحد والجمع جاز بعد ذا وهو جلي وإن يقل نويت أن أؤديهما صلاتا سفر ممثلا بكل من له صلاة فاعلما مقيدا بمن وراءه جمع وإن يكن بغيره قد اقتدى واشترط الأصحاب أهل المغرب

كما عن المختار نصا قد ورد واجبة قطعا بلا جدال لنيل أجره بها فلتفعل يؤجر فيه عند كل العقلا مافات دونها فذاك قد همل ذلك فى الاسلام امر عرفا تكون بالنيات والأفعال يؤخر الظهر لعصر عملا واجمعن بينهما حقا خذا محمد خير نبي عربى أول أولاهن مع كل أحد والعصر قد صح بغير نكر أؤخر الأولى على ماشرعا بينهما لفظا تراه باينا مع اقتداء بالنبي أحمد لأن ذاك الوقت وقت العمل هاتين فرضا للمعيد المبدى بذاك أمر خير من قد أرسلنا مع جميع من يصلينهما ان كان فى تلك الصلاة متبع أضافها اليه فيما وردا تعيين ذلك الزمان فاعجب

من ذلك استحسانهم حيث عرض
 فى الشرع من فائده اذ تجتلى
 جمعا أداء ما علينا شرعا
 متى عنا للجمع داع يعتبر
 فعلا كما رخص ذو الجلال
 متخذا ذلك شرعا مذهباً
 قد جاء عن عباىل اكياس
 عرفة كذاك المزدلف
 فبان للجميع أصل الرخصة
 والحمد لله على التوسيع
 للعدر والأعمى كذاك قد سمح
 يدرك من يخبره من الملا
 اعنى اليسير فالخلاف قد نقل
 لأنها أكيدة كما شهر
 وان يرى فيها الجواز المغرب (١)
 لكننا نوكله اليها (٢)
 بينهما شيئاً وذا فصيح
 لكن جوازه لى قد نقل
 وفى محله أخى تراه
 قد كان فى جمع على ماشهرا
 ان شئت ذاك فى صحيح الأثر

وعلمهم قد ذكروه والغرض
 لأن تعيين الزمان قد خلا
 فقل أصلى الظهر والعصر معا
 وان جمعت للصلاة فى الحضر
 قلت نويت الجمع بامثال
 مؤديا لكل ماوقد وجبا
 والجمع من ذى العذر بالقياس
 قيس على متفق عليه فى
 والجمع فى الأسفار للمشقة
 واستوت العلة فى الجميع
 وهكذا نوالسجن جمعه يصح
 ان كان فى انفراده بحيث لا
 وهل يصح النقل ايضا والعمل
 قيل له سنة مغرب ذكر
 وقيل لاتصح وهو المذهب
 لسنا لهم متبعين فيها
 اذ جمع الهادى ولم يسبح
 والخلف فى الكلام صح والعمل
 من فعله صلى عليه الله
 روى الربيع ذاك عن خيرالورى
 فى عام حجة الوداع فانظر

(١) قوله اهل المغرب فهو مجاز بالحذف

(٢) قوله اليها اى الجامعة القايلة بذلك اه

صلى بها قد قيل فرض المغرب
 حتى أنا خوفاً وبعده أمر
 وفاه بالكلام فيها الهادي
 وعله يكتم عن ذي الجهل
 أعنى بذاك يركب ما يبطل
 يكون ما بين الصلاتين فقط
 والخلف في التوجيه في الثانيه
 فقيل توجيه النبي أحمد
 وذا عليه الصحب أهل المغرب
 وذا الذي عليه أهل المشرق
 ومنشأ الخلاف واضح فلا

وقام للرجال كل العرب
 يقام واجب العشا كما اشتهر
 بقدر ما يأتى على المراد
 كي لا يكون واقعا في بطل
 صلاته والجهل داء معضل
 اقامة فانها قد تشترط
 هل حكمه كالحكم في الاقامة
 يأتي به وغيره لم يزد
 والقول بالتوجيه فهو مذهبي
 منا ومن كل موفق تقى
 يحتاج للبيان عند النبلا

القبلة في الاسلام

ومن شروط هذه الصلاة ما
منها شروط للكمال فاعلما
ومن شروط صحة الصلاة
وليس يغنى غيرها عنها فلا
وماعموم أينما توجهوا
ذلك معروف المعانى يافتى
فاستقبل القبلة في الصلاة
ان الصلاة دونها ليس تصح
والعلماء اختلفوا في القبلة
لأيها كان النبي استقبلا
فقل للبيت المقدس الأجل
لكنه لم يك بالمستدبر
بل انه يجعلها في الوسط
وذا إلى البحر الامام ينسب
وآخرون أطلقوا المقالا
قالوا الى البيت المقدس اعتمد
وبعضهم قال النبي استقبلا
وعند مالطيه تحولوا
ورد هذا القول بعض العلماء
فالنسخ للقبلة مرتين
والحق ان رده لا يحسن
مثاله في متعة النساء

يعرفه في الدين كل العلماء
كمثل للصحة عند العلماء
توجه القبلة بالاخبارات
تلتفتن ان قال قوم جهلا
فثم ذو الجلال فلتنتبهوا
والشرط في القبلة معهم ثبتا
فانها أجل الواجبات
فانها شرط كما قد اتضح
قبل انتقال المصطفى لطية
على أقاويل حكاها الفضلا
وجه في مكة سيد الرسل
للكعبة البيت الحرام الأنور
مستقبلا للكل كالمشترط
اليه مع أتباعه قد ذهبوا
وقطعوا التقييد كيف آلا
وذلك مفروض عليه قد ورد
للكعبة العليا وغيرها فلا
كان الى البيت الكريم استقبلا
لما رآه هاهنا قد لزما
يلزم منه فادر دون مين
لأنه قول جلي بين
كما أتى ذلك في الأنباء

فقد أبيحت أول الإسلام
 وحرمت في خير بلا خفا
 وقد أبيحت تلك في أوطاس
 ثم استقر الأمر بالتحريم
 وعند بعض حله باق وقد
 كذلك القبلة نسخها وقع
 ثم استقر الأمر باستقبال
 دل عليه وارد القرآن
 وقد روي أن النبي استقبلا
 وبعده استقبال للبيت الأتم
 وذاك بعد سنة وخمسة
 وبعد ذاك حرم استقبال
 ووجب استقبال هذى الكعبة
 الا الذي يعجز عجزا متضح
 كالخوف عند الالتحام في الوغا (١)
 ومن على راحلة تطوعا
 وهكذا الذي على السفينة
 فانه عذر صحيح قد نقل
 وقيل كان المصطفى صلى
 كان يصلي ركعتين فاعلما
 وبالعشي مثل ذاك فاعرف

كما رووا ذلك في الأحكام
 ولست للحق أنا مضعفا
 وحرمت على جميع الناس
 مؤيدا في المنهج القويم
 يوجد في المذهب في قول ورد
 بمرتتين وهو حق يتبع
 كعبتنا قطعا بلا جدال
 فقد أتى بساطع البرهان
 كعبتنا قبل العروج للعلا
 ونسخه بهجرة كان علم
 من أشهر أعنى بعيد الهجرة
 لقبله الشام ولا جدال
 وذاك بالاجماع عند الأمة
 فعذره يقبل في معنى يصح
 ومن بمثل ذاك يوما ثمغا
 من بعد ما أحرم قولاً رفعا
 سارت به يوما لأي جهة
 عن علماء الدين أرباب العمل
 بمكة على صحيح النقل
 وذاك بالغداة عند العلما
 وذاك لطف من ملك منصف

(١) قوله ثمغ الثمغ الكسر في الرطب خاصه ثمغ راسه بالعصا ثمغا شدخه والثمغ خلط البياض بالسواد

١ ه في ابن منظور لسان العرب

يستقبل المقدس المطهرا
لأن ذاك عندهم معهود
بصاحب للقلبتين فاستمع
أحب قبلتيه فيما عرفا
ألا ترى القرآن ذاك أبدا
نحو السماء أي لذاك يطلب
قبلته نصا بلا جدال
فانه في الدين أمر قد حتم
فانها فرض بلا تردد
يقصد للمسجد بالقصد الحسن
أجزاه قصده له وقد علم
عن ابن عباس رواية أتت
فاستقبل الباب اذا فيه تصل (١)
فاستقبل البيت لدى التعبد
في مكة جميعهم وهو حسن
كما بذا يقول كل مسلم
في سائر الأرض مقالا شهرا
يلزم كل مسلم في الأمة
فانها تلزم أهل الملّة
فانه قطعاً على هذا عرج
واستحضر الكعبة حسبما لزم
أي جهة المسجد بالالزام

وكان بعد هجرة قد أمرا
كي لا تكذبني اليهود
قد كان في التوراة نعتة وقع
وكانت الكعبة عند المصطفى
وكان راغبا اليها جدا
ولم يزل لوجهه يقلب
حتى أتاه الأمر باستقبال
فاستقبل القبلة بالقصد الأتم
وليس يجزى دونها من مقصد
وقيل من في مكة يجزية أن
ومن يكن لم يك يوما بالحرم
والبيت قبله جميعه ثبت
وقبله البيت هو الباب الأجل
والبيت قبله لأهل المسجد
والمسجد المذكور قبله لمن
ومكة قبل أهل الحرم
والحرم المعروف قبله الوري
بل الصحيح ان قصد الكعبة
وليس يجزى دونها من جهة
وليس قول البحر عن هذا خرج
كأنه يقول وجه للحرم
وقول شطر المسجد الحرام

(ظ) قوله تصل أي تصلي وقف على سكون اللام ضرورة اه

معناه ان عينها لم تدرك
وليس لليقين هاهنا محل
وليس يغني الله بالشرط الجبه
بل يلزم القصد لنحو الكعبة
لأنها قبلتنا لا المسجد
ولو كفى المسجد أو كفى الحرم
ومثله قول أبي هريرة
في خبر مابين هذا المشرق
للناس قبله بهذا قد ورد
ولست في شك ولا ريب ولا
لكنه أراد نفس الكعبة
وقد أتى للبحر أن المصطفى
وفي نواحيها جميعا قد دعا
وركعتين خارجا منها ركع
وقال هذه هي القبلة في
ثم الى الكعبة صلوا أبدا
فهي أتى قبلكم ولا خفا
وجهة المسجد قد يراد
لأنها في جهة المسجد من
بل قيل نفسها تسمى مسجدا
وقبله قد سميت لأنها
يستقبلونها على يقين
وبالتحري ان يكونوا غابوا
وقيل بل مقبولة مرضيه

لمن نأى عنها بحال النسك
لكنه ظن بجهننا حصل
وانها كافية توجهه
بكل جد عند هذى الأمة
لكننا لذات تلك نقصد
لذكر الله لنا ماقد لزم
وانه من علماء الأمة
والمغرب المعروف بالتحقق
وهو لأهل طيبة به قصد
ما بين ذين قبله لذا الملا
وانها قبله كل الأمة
قد دخل الكعبة دون ماخفا
ولم يصل هكذا قد رفعا
أي قبل الكعبة هكذا سمع
تحقيقها بلا خلاف فاعرف
في خبر روه أيضا مسندا
وذاك للأبهام قطعا كشفا
بها هنا الكعبة اذ تراد
داخله وذاك للكل زكن
وذاك من تلبس كان بدا
تكون قبله المصلين لها
اذا رأوها دون ماتخمين
عنها وهذا كله صواب
لذاك تدعى قبله عليه

وقيل بل ربح الصبا تستقبل
وهي القبول هكذا قد حققا
وقيل بالحج اليها يقبل
وقيل للمعمور قد تقابل
وقيل بل من حيث وضع اللغة
وقيل للزوم في الأعمال
ونية القبلة في الصلاة
وذلك في كل صلاة فاعرفا
ومن نسي النية اينما ذكر
ومن يكن لم يذكرن حتى خرج
بشرط ان يكون للقبلة قد
وليس يجزي دونها شيء ولو
وهو الصحيح وعليه العمل
والحق فهو الحجة المعتبره

لبابها اي حينما تسترسل
ضد الدبور في مقال منتقى
وبالطواف والدعاء فاقبلوا
وذلك بيت في السما مقابل
تعرف كل جهة بقبلة
فانها تشرط باستقبال
لازمة فاستحضر النيات
فانها شرط لها ولا خفا
نوى وتمت هكذا جاء الأثر
منها فقد تمت وليس من حرج
وجه في صلاته أولا فرد
وجه للقبلة هكذا روى
ومالنا عن الهدى اي محول
وهذه سيرة كل البرره

التوجيه

من سنن الصلاة عندنا وقع
لكن بدونه تتم فاعلم
اذ ماراه المسلمون حسنا
وقيل فرض وعليه قد وجب
فقد روته أم المؤمنين
رواه عنها الترمذي مسندا
مثل أبي داود وابن ماجه
وهكذا الحاكم في الأخبار
ومثله للدارقطني عن أنس
وفي صحيح مسلم عن عمر
وعن أبي بكر الامام الأول
وهكذا عن ابن مسعود نقل
ولفظه هو الذي قد عرفا
وضم توجيه الخليل فاعلما
ولم يقع عند الربيع فانظر
لكن من تعدد المخالفه
لاتترك التوجيه في الصلاة
وضم توجيه الخليل شاهد
لو لم يصح عندهم لم يقبل
ومن يصلى تاركا له فلا

توجيهنا رواه كل متبع
وفعله أولى بكل مسلم
يكون دائما لنا مستحسنا
وقيل سنة بتأكيد كتب
وقبلته كل المسلمين
وغيره من كل حبر مقتدى
والدارقطني جاء في رواية
عن أم المؤمنين لاتمار
وعن أبي سعيد جاء كالقبس
كان به يجهر لفظ الخبر
وجاء عن عثمان في نقل جلي
سلي منذر فدع عنك الجدل
مع الورى الآن على ماوصفا
اليه باستحباب جل العلما
وقد رواه العلما في الآثار
للمسلمين لأكون آله
وقد عرفته عن الثقات
على قبوله صحيح وارد
لأنهم قدوة أهل العمل
نجر أن نرد ذاك العمل

الاحرام فى الصلاة

أول ما به الصلاة تفتتح ركن من الصلاة عند الأكثر تحريمها التكبير نص الخبر لأنه مفتاحها ويدخل معناه ماكان حلالا قبلها من حين ماأحرم بالصلاة من الكلام وجميع ماخرج وهيئة المحرم بالصلاة وقوله تحريمها التكبير يدل أنه هو المفتاح من دون غيره من الأذكار كما عليه عندنا الجمهور لكن أبو حنيفة يقول بل الدليل جاء بالتكبير رواه أرباب الحديث فى السنن لايمكن الدخول فى الصلاة وقيل مادل على التعظيم ولا نراه أبدا إلا متى فالاضطرار ضد الاختيار واخلص الضمة فى التكبير وأضعف الوجوه فالاشمام

تكبيرة الاحرام فى لقول الأصح وقيل شرط قد روي فى الأثر يعنى به الاحرام قطعا فانظر فيها به ويحرم المحلل يحرم فيها فاعرفن فضلها يمنع من كل المحللات عنها فكل ذاك فعله حرج قد خالفت لساير الهيئات أهدي دليل هاهنا منير لها على ماحقق الشراح وذا هو المذهب للأبرار وانه قال به الكثير صحت بغيره ولا دليل لاغيره فى الواضح الشهير وانه الحق الجلي يعرفن الا به جاء عن الثقات يجوز من لفظ الهدى الكريم يعجز عن تكبيره حيث أتى والعذر فى سبيل الاضطرار تصب سبيل المنهج الشهير والأحسن الاتباع والاتمام

ولا تضم الرءاء من اكبر بل ولا تمد الباء فالمد حظل
وكن على الخشوع فى الاحرام فانه الحجة فى المقام
وفى جميعها الخشوع يلزم لكنه فى ذا المقام ألزم

الاستعاذة

وبعد ما كبرت للاحرام من اللعين الكافر الرجيم وقال بعض قبل ان تكبرا وعندنا الوجهان جازان وأصل ذاك في الكتاب قد وردا يقول ان قرأت ١٠٠٠ للقرآن ولا يقال ان ذاك بعد ما اذا قرأت أي إذا أردتا هذا الذي به المقام يشهد فان معنى استعيز أعتصم من أن يكون شاغلا عن ذكر لانه عدو كل ذاكر يعلم انه الى النار غدا ليس لثأر بل لفرط الحسد جاء صريحا عنه في القرآن وقد روى عن النبي المصطفى رواه عن ابي سعيد أحمد ثم أبو داود في نقل جلي وهكذا ابن منذر قد نقل والدارقطني قد روى عن عمر والخلف هل في كل ركعة تجب والشايح المشهور في الأولى فقط

فعذ بذى الجلال والاکرام تدخل في حصن العلي العظيم فاستعذن والبعض ذاك أخرنا وبعضنا رجح ذاك الثاني نصا وعاه في الوری كل أحد فاستعذن بالواحد الرحمان قرأت اي بعد الفراغ فاعلما تقرأ في أوله استعذنا كما له قراین تؤید بالله من كل خبيث قد رجم ذی العرش أو موسوسا للفكر يشغله عن نیل فضل شاهر يصير حتما فرمانا بالردی دعاه أن یضل كل أحد وانه الداعی الى الخسران قد استعاذ في الصلاة فاعرفا والترمذي الفاضل الممجد مثل النساءى الفقيه فاقبل ذلك في نص صريح قبالا أكرم به من سيد مطهر أم ذاك في الأولى فقط قد كتب ولم یکن فی غيرها قد یشرط

وقال بعض فى الجميع وذهب
وقد نحاه حسن مثل عطا
دليلهم عموم لفظ الذكر
من أن تحريم الكلام ا لواقع
من غير فرق بين الاستعاذه
من كل مالم يرد الدليل
فان يخصص الدليل أمرا
فالاقتصار بالذى به ورد
وفعله قد صح مرة فقط
صلوا كما رأيتمونى فاعلما

عطاؤهم له بفعل مستحب
كذلك ابراهيم عنه ضبطا
ورده بعض فحول الأمر
فى حالة الصلاة اي مانع
وغيرها لواضح الرواية
بحله وذا هو السبيل
يلزمنا بلا خلاف يدرى
فعل محمد أجل معتمد
وذاك فى الأولى وغيره سقط
وهو دليل عندهم قد علما

البسمة في الصلاة

وقد أتى خلافهم في البسمة
فالمدينون وأهل البصرة
وذلك أيضا مذهب الأحناف
عندهم ليست من الفاتحة
تبركا قد وضعت بين السور
لذلك يقرأونها في السر
وأهل مكة كأهل الكوفة
قد ثبتت عندهم في الفاتحة
من كل سورة من القرآن
كما عليه مذهب الأصحاب
كذا ابن عباس لهذا يذهب
وقد روى القطب الإمام العلم
في الهميان وهو سفر جامع
وعن أبي هريرة بأنها
أعنى من الحمد وتلك السابعة
وتركها كمائة مع أربع
والجهر مروى بها عن السلف
عن عمر روي لنا وابن عمر
وعن علي وابن ياسر الولي
ونذكر الخطيب جهرا لنا

وقد نحا كل لوجه راق له
والشام يتركون للبسمة
وانه معهم بلا خلاف
لكنها للفصل في القراءة
فصلا لها كذاك عنهم شهر
بدءا بذى بال بغير نكر
قد أوجبوا اذ ذاك للبسمة
وغيرها وهي سبيل واضحة
وذا هو الثابت بالبرهان
والشافعي وسائر الصحاب
وصح عند الناس ذاك المذهب
جملة أخبار بذاك تجزم
والحق انه لكل نافع
منها على ماقد رواه النبها
وانها لكل فضل جامع
من آي هذا الذكر في نقل معي
من قادة الدين وحجة الخلف
وابن عباس إمامنا الأبر
وابن الزبير في مقاله الجلى
عن شيخ تيم (١) فافهم دليلنا

(١) هو أبو بكر رضى الله عنه اه

وعن ابي قتادة ذاك الفتى
وابن أبى أوفى الفتى المجيد
ونجل جعفر كذا ولا جدل
وابن ابي سفيان قولا محكما
أجل من أن يحصروا لتعلموا
بمثل هذا فى مقال وارد
حتى انقضت حياته المبجله
وهم هداة الناس قادة البشر
من صحبنا اذ هم محوا للظلم
وهم على القلة مزقوا البدع
وماعليه كان صحب أحمدا
كلا ولا مالوا إلى الزخارف
عن أنس لم يثبتن بصحة
ليس على الترك يدل فافهم
صلاتنا روه فى الصحاح
منها فما الترك يصح فاقبله
لذاك من مذهبنا الحقيقى
تجد به القول الصحيح المحكما
ودقق البحث وجلا الظلما
بما كفى لواجب الاسلام

كذاك مع عثمان أيضا مع أبى
كذاك أيضا عن أبى سعيد
كذاك شداد بن أوس قد نقل
كذا الحسين بن علي فاعلما
قال وأما التابعون فهم
وقال فى الايضاح والقواعد
لم يزل المختار يقرأ البسملة
كذا ابو بكر ومثله عمر
والحق ماعليه أهل العلم
قد تبعوا الحق ونعم المتبع
لم يرتضوا فى دينهم الا الهدى
ماحكموا بمقتضى العواطف
فما روه من تركها عن شعبة
(والحمد.....مفتاح الصلاة)فاعلم
لكنه أخبر عن مفتاح
وقد عرفت ان تلك البسملة
وان أردت غاية التحقيق ..
فارجع الى هميان قطب العلما
فانه حقق فيه المبهما
وجاء بالمطلوب فى المقام

الحمد فى الصلاة

والحمد فى الصلاة قطعاً تلزم جاء بذاك النص عن خير البشر رواه أحمد كابن ماجه وعن أبى هريرة وعن علي وعندنا عن أنس بن مالك ان الخداج فهي باسم الناقصه فهي الخداج والتمام شرط وهو دليل عين الحمد لها وليس يجزي غيرها فى المذهب وهكذا مع مالك والشافعي والحنفيون وبعض قومنا قد اجتزوا بأية فى الواجب وذا مقال عندنا خداج لأنه مخالف للسنة والله سماها الصلاة فى الخبر قسمتها بيني وبين عبدى يقرأها المأموم والامام وليس يقرأ غيرها المأموم روى أبو داود والنسائي يقول هل قرا معي منكم أحد مالى أنزع القرآن قالوا أخرجه مالك فى صحيحه ودونها فهي خداج تعلم محمد أكرم أبناء مضر عن زوجة المختار أي عائشة وعن عبادة الهمام الفيصل وغيره من كل حبر ناسك تعرف عندهم فكانت قالصه ولم تكن بدونه تنحط لاغيرها فكن له منتبها وانها أعظم أي الكتب وغالب الصحب وكل تابع لم يوجبوها كوجوب صحبنا من أي هذا الذكر لاتعاب بطلانه جاء به المنهاج من دون برهان ودون حجة وقسمها جاء به لنا الأثر ثم لعبدى كل خير عندى لأنها الصلاة اذ تقام فان قرا فانه ملوم والترمذى ذلك فى الأنباء يعنى سوى الحمد لثقل قد وجد نبينا فلتتركوه حالاً والشافعي رواه فى صحيحه

وأحمد وابن حبان الفتى وهو دليل المنع للقرآن وذلك بالاجماع عند العلما لاتفعلوا الا بأمر الذكر ولا صلاة أبدا إلا بها هذا هو المذهب دون ريب فوجب في حق كل واحد منفردا أو كان مع إمام وقالت الأحناف لأحمد على وقال اسحاق الفتى وأحمد لا يقرأ المأموم شيئا عندما وقد عرفت حجج الأصحاب لاتفعلوا الا بأمر الذكر فهذه وماسواها فاعلموا فمن قرأ مع الإمام فليعد لأنه قرأ بعيد الأمر وإن تقل لم يأمر المختار قلت أولئك استصحبوا للأصل لا يحمل الإمام للمثانى وقيل للتعظيم أيضا يحمل والخلف أيضا في التحيات ورد لما الركوع والسجود إن حمل

وابن ماجة لديه ثبتا خلف الامام دون مانكران ومن يخالف لهم قد ظلما رواه فى الصحيح كل حبر فانها الركن الأتم أي لها والشافعى عليه مثل الصحب فى الجمع والافراد يا ابن ماجد فى السر والجهر بلا ملام مأمومهم سرا وجهرا فى الملا ومالك فى الجهر ليست تورد يجهر ذلك الامام فاعلا وقولهم فى شأن هذا الباب وقوله الخداج دون نكر حجتنا أكرم بها أصلا سما صلاته بلا خلاف قد وجد والنهي فافهم بصحيح فكر أولئك عودها وهم ابرار حتى أتى النهي لهم بالفصل لكنه يحمل للقرآن وقيل تسبيح السجود ينقل ولا ارى ذلك أمرا يعتمد وما التحيات فقل لي مايدل

القرآن فى الصلاة

ان الصلاة نورها القرآن
به تهجد قال ذو الجلال
وفقرأوا مالكم تيسرا
وانه ذكر عظيم فاذا ذكر
لكن بعض الصلوات يمتنع
كالظهر والعصر فلا قرآن
وهكذا ثالثة المغرب ٠٠٠ لا
كذا العشا أخيرتاها الفاتحة
هذا الذى عليه أهل المذهب
وقد أتى للقوم فى ذلك ما
فى أولي ظهر وعصر قد ورد
يروونه عن جملة من صحب
بطرق عديدة عن أحمد
وصرحوا بما قرا من السور
ورده أصحابنا وأبطلوا
تلك أحاديث اليهم توكل
أخبار آحاد هناك تعرف
أصحابنا قد تركوها فاعلما
كان يسر فى صلاة الظهر
وانه فى الغير كان يجهر
فصح من ذلك ان الجهر فى
وحيثما أسر فالمثنائي

كما بذاك صرح الفرقان
وهو نشوق له بحال
فانه نور عليكم أسفرا
به الجليل فى الصلاة واشكر
فيها سوى الحمد على حكم شرع
سوى المثنائي هكذا الفرقان
قرآن فيها واتركن من فعلا
وانها كافية وصالحة
من مشرقين وكل مغربي
خالفنا والحق ماتقدما
قرآنهم فى أثر لهم وجد
محمد صلى عليه ربي
يطول ذكرها على تردد
وأوردوا ذلك معهم فى الأثر
ذلك وهو الحق والحق اقبلوا
والحق ممن قد رواه يقبل
ليس لنا لنحوها ننصرف
وبالقياس قد قضوا مالزما
وهكذا أي فى صلاة العصر
فى كل ذات سورة اذ تذكر
ماتلزم السورة فيه فاعرف
فقط لا يقرأ للقرآن

ومثل ما رأيتُموني صلوا
والخلف في القياس هل يقدم
هذا الذي حققه أهل الهدى
فالحمد في العصر كمثل الظهر
والآخرين من صلاة العتمة
وان تكن خلف الامام فافعل
وان تكن أنت الامام أو تكن
وهو دليل لم ينله بطل
يوما على الأحاد قول يعلم
من صحبتنا فمالنا نبغي الردى
وأخر المغرب دون نكر
بذاك قال من له قد علمه
بالحمد لا غير وقد للولي
منفردا فاقرأ على هذا السنن

القرآن فى المغرب

فى الأوليين ثبت القرآن لكنه على اليسير يقتصر بالتين والزيتون كان المصطفى وقد قرا بالمرسلات فاعلموا قراءة واضحة مرتله وقد قرا بطولى الطوليين من وقد قرا بالطور فى نقل ورد فرقها فى الركعتين فاعلم وقد قرا بالكافرون والصمد وقد عرفنا ان وقت المغرب وهو خلاف ما عليه الناس والناس من عجزهم قد مالوا قد ضيقوا وقت صلاة المغرب والخير فى القرآن فى الصلاة تشهدا أملاك ذى الجلال

كما بذاك صرح البرهان لضيق وقتها وذاك مشتهر يقرأ فيها وهو أمر عرفا آخر عهده رواه العلماء على تودة حكى ترسله مفصل القرآن قولاً قد زكن وجاء بالأعراف أيضاً فى سند والحمد لله ولي النعم والأول الأشهر مع كل أحد متسع مما روه فاعجب لكنه حق ولا التباس الى الأخف وبه قد قالوا فوق الذى قرره فعل النبي والفضل فى المغرب جما أتى وانها من أعظم الأعمال

القرآن فى العشاء

ينور القرآن ليل المؤمن
 نتلوا بها ذكر الجليل البارى
 فنحن فى صلاتنا والناس فى
 قد نامت اليهود والنصارى
 والمؤمنون للجليل قاموا
 قد عبدوا المهيمن الجبارا
 أدوا له واجبه المشروعا
 فالليل قد ضاء لهم بالذكر
 يطيل فى العشاء حسب الممكن
 ومن يكن لنا إماما يقتصر
 لأنه لا يعلم الأحوال
 ففيهم ذو حاجة ومشتغل
 وإن تكن منفردا فحسب ما
 فكل ما أكثرت نلت الأكثرا
 وقد قضت حكمة ذى الجلال
 فى الأخيرتين عندنا ترك
 وذاك أدعى للنشاط فاعلم
 والدين يسر لايزال فينا

وفى العشا لنا عظيم المنن
 مقتبسين أضوا الأنوار
 نومهم والفرق غير مختفي
 فما قضت بنومها أوطارا
 بواجب له عليه داموا
 وأصبحوا بحقه أبرارا
 واتبعوا الأصول والفروعا
 إذ ذاك فى عشائهم والفجر
 ووسط الأشياء فعل الفطن
 على اليسير وهو خير يعتبر
 وليس يدري فى الأنام حالا
 وشاسع وصاحب العلل
 تستطيع من طاعة خالق السما
 وحزت فى الناس المقام الأوفرا
 بالترك للقرآن فى أحوال
 رفقا بمن لذى الجلال قد نسك
 وإنه راحة هذا المسلم
 فكن له محافظا أميناً

القرآن فى الفجر

وتنبغي اطالة القرآن
 قد كان مشهودا بنص الذكر
 فيندب التطويل فى الفجر على
 ولم يزل فعل الكرام البره
 فبعضهم يقرأ فيه البقره
 وبعضهم بأطول المفصل
 لو استطعت اكثر القرآن
 واستحسن الناس لبعض السور
 والمؤمنون مثل طاهها فاعلما
 وهكذا فى صبح يوم الجمعة
 وآية الكرسي استحسنوها
 وآخر الحشر أنا أستحسن
 كلتاها على صفات الباري
 وحكمة التطويل فى الفجر بدت
 وتوقظ النوم بل وتصل
 وتجمع الشمل وتهدى للورى
 تحفظ للود وتنفي الكسلا
 تشهدا ملائك الرحمن

فى الفجر حسب ظاهر البرهان
 مرغبا لنا بذاك الأمر
 ماصح من سنة سيد الملا
 قادتنا الغر الهداة الخيره
 ونحوها فلنقف نحن أثره
 لكن بحسب المستطاع فاعمل
 أدركت منصبا على الشأن
 كالكهف والإسرا وحشر البشر
 والفتح والانسان عند العلما
 بسورة الجمعة بعض رفعه
 لذاك فى الصلاة لازموها
 مع آية الكرسي فهي تحسن
 كسورة الاخلاص فى الآثار
 اعادة النشاط فيها عرفت
 قلوبنا وللصدا قد تغسل
 وتعمر الكون لسر ظهرا
 وتجلب الرزق وتدفع البلا
 عناية بما لها من شأن

منع الجهر بالقرآن من البعض على البعض

والجهر بالقرآن من بعض على
يقرأ هذا جاهرا وذاك في
جاء به الحديث عن خير البشر
رواه عنه العلماء صحيحا
لأنه يشوش الأفكارا
ومن ينجي العالم السميعا
فما لجهر هاهنا سبيل
فوطيء القلب لذى الجلال
وقم بقلب خاشع ذليل
مستحضرا لباهر الجلال
مستمنا فضائل المنان
وان علت أصواتهم بالذكر
لذلك جاء النهي عن هادى الورى
من طرق عديدة قد وردا
والمنع للكلام بالأولى امتنع
فى داخل الصلاة أو فى الخارج
من المصلي ومن الذى درس
والمنع للقرآن هاهنا يصح

بعض لدى الصلاة أمر حظلا
صلاته يجهر منعه اعرف
عن الربيع خبرنا القرم الأبر
لحكمة أدلى بها صريحا
ويخلطن عليهم جهارا
الشاهد المهيمن البديعا
ان السكون هاهنا جميل
تنل مقاما عالي المنال
خلا من الشريك والخليل
مستظهرا لذلك الجمال
مفرغ الجنان للرحمان
لم يدركوا منال ذاك السر
كما رواه العلماء البصرا
تثبت ذلك الحديث المسندا
ولحديث كيف ماكان وقع
فالمنع شامل لذى المناهج
والناس فى صلاتهم فالمنع أس
حتى يصلى الناس هكذا شرح

ما يقال فى الركوع

ففى الركوع سبح العظيما
سبحان ربي العظيم حسبما
وعندما قد نزلت فسبح
قال اجعلوها فى ركوعكم بلا
روى لنا ذاك الربيع العلم
عن شيخه البحر كما رواه من
وجاء فى طريقه المقبولة
والخلف هل مرة قد يكتفى
فقل تكفى مرة والأرجح
وقيل خمس والجواز ظاهر
وقيل فى المجزى ثلاث ونسب
قال وإن زاد فذاك حسن
وقيل فى الكمال إحدى عشر
ووسط التسبيح خمس قىلا
وقيل خمس تستحب فاعلما
لكنه فى النفل جاز مطلقا
والخلف فى الشفع يجوز أم منع
حتى ولو فى النفل لا ٠٠٠ أراه
فانه يحب كل وتر
وياء ربي حركن والخلف إن
ان العظيم فهو الكامل ٠٠٠ فى
وهل يجوز بدل العظيم

وقدس المهيمن الكريما
قد ورد النص بذاك فاعلما
باسم العظيم فى المقال الأرجح
خلف يسوغ فى اعتبار العقلا
ومن له فى الدين شأن يعلم
أفاضل الصحب وأرباب السنن
مادلنا على الهدى بحجة
أم الثلاث فيه شرط فاعرفا
ففى الثلاث هكذا قد صرحوا
والمنع مع بعض الهداة شاهر
ذلك ... للربيع فى الكتب
ولا يزيده الامام الفطن
وقيل تسع قد روي فى الأثر
لكنه مرة قد حصلا
والحق فى ذلك ماتقدما
أكثرت أو أقللت فيما حقا
والمنع عندي فهو أمر قد رفع
والله وتر فافهم معناه
فسبحن وترا تفز بالأجر
أسكنتها عند الهداة قد زكن
صفاته وذاته فلتعرف
مثل الجليل الواحد القديم

فظاهر الحديث ذاك يمنع
فالدين جاءنا عن المختار
الا الذي يضطر في النطق به
والاضطرار حالة تبيح ما
وسالك الأتم فهو الكامل
فاخرج من الخلاف محتاطا بما
والقطب بالجواز في شامله
وحملوا الحديث للندب فقط
وقد رووا غير العظيم فاعلما
وراع كساجد ولم يقل
يعيدها من غير قيد فافهم
ومثله للشافعي العلم
وقيل لا يعيد مع بعض الورى
وقيل فى العمد يعيد لاسوى
ومن سها عن الركوع فهو
مكبرا أو دون تكبير وقد
يرجع قائما ويهوي راعا
وعن أبى المؤثر قد قال له
لا يلزمه الانتصاب قائما
ثم الطمانينة فرض فاعرف
والخلف فى تحديدها قد وردا
وها هنا الأخبار قد جاءت لنا

لأنه قيد هناك يشرع
وبالعظيم جاء فى الآثار
يجوز عنه غيره فانتبه
يعسر حيث الدين يسر فاعلما
والفضل قد تقصده الأفاضل
قد ساع بالحجة عند العلما
قد قال معزوا الى ناقلة
فما الوجوب عندهم بمشترط
رواية تعددت للعلما
تسبيحه حكم الصلاة قد بطل
وذا هو المذهب فادر تغنم
والمالكين يقال فافهم
وقيل فى الوقت يعيد فانظرا
كذلك قد رواه بعض من روى
الى السجود وله قصدا نوى
رد اليه العلم شرعا فليرد
مكبرا فاعرفه قولا نافعا
يرجع للركوع كي يفعله
والأول الأولى به كن عالما
فى كل ركن فى الصلاة للوفى
والممكن المعتاد مايكفى الأدا
فى الاعتدال مع طمانينتنا

مايفعل بعد الرفع من الركوع

ومن أتم واجب التعظيم
 في حال رفعه يقول سمعا
 وربنا الله لك الحمد ورد
 وقيل أيضا سمع الله لزم
 دليلهم اذا الامام قالوا
 فأنتم من بعد ذاك قولوا
 فقلوه لهم (فقولوا) نسا
 والسبق للامام لا يصح
 ففيه تهديد أتى عن أحمد
 بقوله راس حمار يجعل
 أو صورة الحمار تغدو صورته
 وذاك فيه غاية التقبيح
 ان الامام صار فينا مقتدى
 وهو من الحكمة في مكان
 لوجوز السبق فما الامام
 وفي حديث بيد الشيطان
 رفاة أول من أطالا
 فابتدرتها عند ذا الملائكة
 من قال تلك الكلمات منكم
 قال رفاة أنا ولا جرم

فلينتصب كالغصن المستقيم
 ذو العرش حمد من له يوما دعا
 للفظ والامام صح في سند
 على الامام دون مأموم علم
 أي سمع الله له المقالا
 أي ولك الحمد الثنا الجميل
 بذا لحكم هاهنا قد خصا
 في أي حال ان ذاك قبح
 بغاية التقبيح والتهدد
 ذو العرش راسه جزا ما يعمل
 تخرج عن أصولها حقيقته
 لأنه قد جاء بالتقبيح
 فسبقه يستلزم لنا الردى
 يدرية كل صادق الجنان
 لذاك سبقه هنا حرام
 ناصية السابق في بيان
 اي بعد رفعه لحمد قالوا
 تسابقا لخير فضل داركه
 منوها بفضلها هاديكم
 نال بها فضلا عظيما قد علم

السجود ولوازمه

واهو إلى السجود بالتكبير
 لقول خير الخلق في سجودكم
 خصصها الشارع للسجود
 ان السجود كان في التواضع
 كذلك الأعلى من العظيم
 والعبد في قرب الدنو المعنوي
 أقرب ما يكون وهو ساجد
 لاجهة لربنا تعالى
 أقله الثلاث حسبما ورد
 (وذلك أدناه) عن المختار
 ولا يكون عاملا من اقتصر
 هذا هو المذهب للأصحاب
 أما الامام لايزيد فافهم
 والخلف فيه كالركوع السابق
 فقد مضى فيه مقال كافي
 فقد أتت أدعية كثيرة
 يرفعها الرواة للنبي
 أوردها القطب الامام العالم
 أما الربيع قد روى التسبيحا
 وعمل مارووه في النفل وقع
 وقد أتى أول من قال به
 وقال بعض ملك عظيم
 مسبح الأعلا الولي الكبير
 أي فاجعلوها لجلال ربكم
 بغاية الخضوع للمعبود
 أبلغ من حال أتى للراكن
 أبلغ في وضعهم الكريم
 يكون في ذاك السجود الأولوي
 من ربه كذاك شرعا وارد
 سبحانه ربا علا كمالا
 يقولها عبادة اذا سجد
 وقد روى ذلك في الآثار
 عن سنة المختار فينا من مضر
 وزد إذا تشاء في ذا الباب
 كي لا يضيق ذلك بمسلم
 فخذ بما عن النبي الصادق
 فالحق خذ واذهب عن الخلاف
 تقال في سجودهم شهيرة
 أدعية تذكر في المروي
 من طرق زانت بها المعالم
 للملك الأعلا أتى صريحا
 وماروى الربيع في الفرض شرع
 ميكال اذ درى جلال ربه
 على سماء سابع مقيم

له من الأجنحة القوية
وقد رأى العرش العظيم مرتفع
أراد أن يطير للعرش العلى
فطلب الان من الجليل
أعطاه مع كل جناح ألفا
فطار سبعين من الآلاف
فطار بالقوة نحو العرش كي
وقد راه مثل ماقد كانا
ولم يزل يراه باق أبدا
فقال سبحان لربي الأعلا
كذا رواه القطب فى شامله
واجعل يديك حذو المنكبين
والضم فى السجود للأصابع
والافتراش للذراعين امتنع
ولتجعلن أصابع الرجلين
مجافيا للضبع غير مجتمع
لاتبركوا مثل البعير إن برك
واسجد بجبهة مع الأنف العلى
والأنف عن جبهته لاتكفى
بل الصحيح بكليهما وجب
ففى الحديث الأنف والجبهة قد
يصيب أنفه من الأرض كما
وسبعة الآراب فى السجود
وتارك الأنف يعيد مطلقا

سبعون ألفا هكذا مروية
فاستأن الله اليه يرتفع
فقال لاتطبق فارجع وانزل
والله لاييخل بالمسئول
لكي يريه آية لن تخفى
من حجج جاءت بلا خلاف
يدركه فى ظنه أقرب شي
فطار هكذا فع البياننا
فعاد مبهوتا بما قد وجدا
لعظم ذلك الجلال الأجلا
فى خبر حكاة عن ناقله
واحتمل السجود باليدين
ملتزم كعكس حال الراكع
والقبض لليدين فى نص وقع
للقبلة العليا بغير مين
وغير ملتف فذاك ممتنع
فانه حال قبيح دون شك
والاجتزأ بجبهة قول جلى
وقيل تكفى عند حاكى الخلف
لما عليه من دليل فى الكتب
يقتربان فى السجود إن سجد
جبهته تصيب نصا علما
مشروطة للواحد المعبود
وقيل فى الوقت مقالا حقا

وخبر الأراب لاينفيها
 فهي لها لازمة في الحال
 ودونها فالنقص فيها لازم
 وكرر السجود مرتين
 تكبيرة لكل هوية تجب
 وإن تكبير الصلاة سيرها
 والمصلي أن يؤخرنا
 تمنعه عن السجود فاعلم
 كذاك أن أزالها براسه
 لا تسجدن يوما على الكورولا
 لأنه لم يأت عن خير البشر
 ومارواه قومنا لا يقبل
 عندهم عن ابن محرز خبر
 وهكذا يمنع كف الشعر
 كذلك الثياب حين تسجد
 لأنها تسجد مع من سجدا
 وكل شيء للإله خاضع
 وكل شيء قد أتى يسبح
 لكنكم (لاتفقهون) قد ورد
 والسجدة الأولى فريضة تقع
 والسجدتان فهما حد معا
 والخفض حد وكذاك الرفع
 والرصن للصفوف أيضا واجب
 ولا تفرجوا فان فرجتم

لأنها مع جبهة تليها
 أن كان ذاك الحال ذا كمال
 والشرع بالكمال أيضا حاكم
 لحكمة قد عرفت في الدين
 وكل رفع هكذا ولا عجب
 وتم بالتكبير أيضا برها
 عمامة هناك تسقطنا
 يزيلها باليد قيل فافهم
 وذاك واضح على قياسه
 ماكان مانع السجود فاحظلا
 في ذاك نص حسن فيعتبر
 في ذاك عن غير الثقات ينقل
 وذاك متروك مغل بالأثر
 حال السجود إذ أتى في خبر
 مع المصلي كفها لا يوجد
 لذي الجلال تسجدن تعبدا
 عبودة بها الجميع خاشع
 مولاه في الذكر أتى متضح
 (تسبيحهم) في الذكر نصليعتمد
 وماتليها سنة كذا سمع
 وقيل حدان مقالا رفعا
 وتلك أقوال حكاها الشرع
 فلترضونها أيها الأطايب
 جعلتم الشيطان مابينكم

كونوا كسور من حديد أبدا فالانفكاك خيره قد أبعدا
قد اعتنى الشارع بالصفوف أي اعتناء شاهر معروف
كذلك الفاروق كان يجلد على الصفوف وهو نعم المرشد
كذا على ترتيبها يؤدب وهو إمام للورى مهذب

فصل فى رفع اليدين فى الصلاة

والرفع لليدين فى الصلاة
صحت صلاته وبعد أن شرع
من حيث أن ذلك الإجراما
ومن يقل لم يك منها لم يكن
والرفع لليدين عند قومنا
وان رووا وأكثروا المقالا
فجابر عن صحب أحمد نقل (١)
من علما الصحابة الأبرار
مثل أبى هريرة الشهير
وابن مسعود الامام العابد
ولم يجد رفع اليدين عندهم
فالمنع للرفع أراه أقربا
لأنه زيادة قد كانا
وللسكون قد غدا منافيا
بل قد روى جابر ماقد أبطلا
كأنها أذئاب خيل شمس
وذلك تشنيع على من رفعا
ومثله عن الامام أفلحا
وفى صلاتكم يقول فاسكنوا

قبل الشروع شبه عبث أتى
فذاك مفسد لها كيف وقع
منها يعد فاعرف المقاما
يفسدها عليه قول قد زكن
قد كان بل لم يك من مذهبنا
فيه فلا نسمع من قد قالوا
وقد حوى ماعند سبعين رجل
والفقهاء القادة الأخيار
ومثل عمار الولي الخطير
وغيره من كل حبر ماجد
فمالنا نسمع قوما بعدهم
ولا تكن لرافع مصوبا
على الصلاة توجب النقصانا
فاسكن فقد نلت مقاما ساميا
رفعهم فاسمعه نصا نقلا
قد رفعوها فى المقام الأقدس
فكن لجابر هنا متبعا
فى خبر بذاك أيضا صرحا
وذلك للجميع أيضا يعلن

(١) قوله وقد حوى ماعند سبعين رجل يعنى من أهل بدر خاصة فكيف بما عند بقية الصحابة ولم يرو

عن واحد منهم رفع اليدين فى الصلاة وقد عرف حرصه على شعائر الدين رحمه الله اه

والله من حبل الوريد أقرب
ولا يقال ذاك للدعاء
والمسلمون أجمعوا يبطله
فالحرص للدين مع الأصحاب
فيلزمن مع ذلك التأدب
لأنه عم بلا امتراء
فمالنا نميل نحو نقله
يعرفه كل فتى أبواب

الكفت فى الصلاة

والكفت فى الصلاة أيضا باطل وهو شبيه الاختصار فاعلم قد وردت فى منعه الأخبار والكفت مثله وان قالوا أدب وفى القلوب عندنا الاداب وفى صلاتكم يقول فاسكنوا وبالوقار والخشوع صلوا والكفت فهو فرع الاختصار والنقض فى صلاة كل كافت بعقد اليدين ثم يفتل فليسبل لليدين لايعقدهما ولا يزيد فى الصلاة أبدا وهكذا تفسدها آمينا ومثل مارأيتومني صلوا

لأنه شغل هناك شاغل وذاك عندنا من المحرم وصرحت ببطله الآثار فالأدب السكون فافهمه تصب لافى يد تكفتها تصاب فالعبث فى صلاتكم مستهجن وراقبوا مولاكم تجلوا وذاك فيه النهي للمختار لأنه أصابها بآفة رافعاً وخفضاً بنس ماقد يفعل ولا على خاصة يرددهما شيئا يرومه على ماحددا من عامد فلتترك التأمينا فانه فى الدين نعم الأصل

التحيات

ان القعود للتحيات لزم
 لكن خلافهم أتى فى الواجب
 قيل الوجوب فهو للأولى فقط
 وقيل للثانية الوجوب قد
 والخلف فى مقدار ماقد وجبا
 فقيل قدر مايقول القائل
 وقيل حتى الطيات يصل
 وقيل حتى يشهدن لله
 وقيل فى تحية التسليم
 وغيرها الى الشريك فاعلما
 ان أحدث الواصل للرسول
 وقيل بل مالم يسلم فانظر
 وتلك أقوال مع الضرورة
 أو كان نسيان أو الجهل عكر
 وقيل بل فى العمد والعلم معا
 حجة من لم يوجب الأولى خبر
 صلى بهم هادى الورى الظهر ولم
 وقبل تسليم يقول قد سجد
 ولم يتم مثل باقى السهو فى
 وقد أتى من طرق عديدة
 والشافعي بالوجوب قد حكم
 لكن جمهور المحدثين

وهو التشهد الذى عنهم علم
 على أقاويل الى مذاهب
 وسنة مابعدا اذ تشترط
 صح وقيل كل ذاك اذ يعد
 من القعود عند كل النجبا
 هنا التحيات حكاة الشامل
 وبعضهم للصالحين ينقل
 أو الرسول السيد الأواه
 الى رسوله النبي الكريم
 وقيل للرسول اجماع سما
 تمت له على صحيح القول
 وذا له وجه فراع واشكر
 تباح عند علماء الأمة
 على فتى فافهم حقايق الأثر
 وهي أقاويل فراع الأنفا
 سليل هرmez رواه فى الأثر
 يجلس لها حتى الصلاة قد أتم
 اذ ذاك سجدتين فى نص ورد
 صلاته فافهم لهذا الموقف
 كذاك فى آثارنا المفيدة
 على التشهد الأخير الملتزم
 قد أوجبوا الكل فع التبينا

وأوجب الأول أيضا أحمد وبالسجود تركه قد يجبر والثاني ركن عنده قد تبطل ومالك مثل أبي حنيفة بسنتين كلهم قد قالوا الا رواية أتت عن مالك ومن تعدد الدعا في الأولى ولو دعا بما أتى في الذكر ومن يكرر التحيات يعد وقد أتى لفظ التحيات الأتم لالتزم الصلاة للمختار وذاك عندنا مع الحنابل والصلوات الطيبات جاز أن أو كلها له أو العباده وجايز تنوي بها لأحمد واوجب الشوافع الصلاة للمختار وجوزوا (بالصلوات) تقصد أعنى به لا يقصدن بها سوى وعند بعضهم تلي رسوله يعيدها ان لم يصل للنبي لكننا نقول نفل مستحب اذ لادليل للوجوب وردا كان يعلم الورى التشهدا روى الربيع ذاك فى الصحيح وهو خلاف الشافعى يعهد مع أحمد وهو مقال منكر بدونه الصلاة فيما ينقل كمثل جمهور هداة الأمة وكلهم لذاك أيضا مالوا توجب للأخير فى المدارك أعاد فى الصحيح وهو الأولى والعفو فى السهو بلفظ الذكر كذاك ان كرر شيئا معتمد عن أحمد الكاشف غيب الظلم فى حالة الصلاة لاتمار والمالكين كذا فى الشامل تنوي بها الخمس لوهاب المن له جميعا فافهم الافاده وهو مقال قد أتى فى المسند فى الصلاة فى قول نقل مع بعضهم وفيه حصر يوجد ذلك قد رواه بعض من روى محلها مستوردا دليله ولم يكن ذاك لنا فى المذهب لسنا نقول ان ذاك قد وجب أنتبعن ما يعد من المسندا بنفسه اذ صار فينا مقتدى بالسند المحقق الرجيح

وهكذا فى مسلم وهو إلى
وهكذا للشافعى وأحمد
على اختلاف عندهم يسير
فزاد بعضهم وبعض نقصا
وذلك فى السلام ثم عرفا
وماروي عن ابن مسعود الأجل
ومسلم قد نكر الاجماعا
وذلك ان الناقلين عنه
كلهم رواه غير مختلف
وقيل بل لأنه أصح
متفق عليه عند العلماء
ولا يضيق غيره حيث نقل
بل قيل بالاجماع فى جواز ما
ان الوجوب للتحيات ثبت
ولا نقول ذاك مستحب
وكم على ذلك من دليل
وقال فرض ابن مسعود الولي
وقبل ان يفرض ذا التشهد
ثم على جبريل مع ميكال
ثم نهوا عن ذاك بعدما فرض
والخلف فى معنى التحيات نقل
قيل التحيات هي الملك لمن
وذا مقال وارد لابن عمر
وهو لأكثر الهداة الفقهاء

رسوله أو للرسول وصلا
وساير القادة عن محمد
فى بعض ألفاظ على الشهير
وبعضهم عمه ماخصصا
بعضهم والبعض ذاك قد نفى
عليه أهل العلم فى هذا العمل
عليه فاترك بعده النزاعا
متفقون اذ روه منه
فى لفظه كل بذاك معترف
من غيره لو كان قد يصح
فاسلك سبيل المؤمنين الكرما
عن النبي المصطفى البدر الأجل
جاء عن المختار قولا محكما
فلا نقول سنة قد رتبت
وبالوجوب أخبرتنا الكتب
عن النبي المصطفى الجليل
وهو الصحيح عند أهل العمل
لله سلموا على ما يوجد
فى حبر جاء بلا جدال
هذا التشهد الذى قد افترض
عن قادة الدين الأئمة الكمل
من علينا بالهدى وهو حسن
ثم أبى عبدة القرم الأبر
من قادة الدين الكرام النبها

وبعضهم يقول فهي العظمة
 وذا لبحر العلم منسوب فما
 وقيل معناها هنا المجد العلي
 وذا إلى بشير أيضا ينسب
 وهو ابن محبوب الأئمة الأولى
 وقيل معناها البقا وقيل
 وقيل كل هذه المعاني
 قلت لعلها الثنا وهو جلي
 جمع تحية وليست تجهل
 والطيبات للتحيات صفة
 أما المباركات فالأسماء
 والصلوات فهي الخمس التي
 وقيل مطلق الصلاة فاعلما
 وقيل فهي الرحمة الجليله
 وقد روي العبادة القوليه
 والصلوات في الفعلية
 وقيل ما طاب من الكلام
 وقيل كل عمل الصلاح
 والطيبات الكلمات الطيبة
 كالباقيات الصالحات فافهم
 والطيبات عند بعض أفردت
 أما السلام فهو معروف فقل
 جل الجليل عن نقايص الورى
 قدس نفسه وأبدى للملا

لله جل شأنه ما أعظمه
 أهده في حق إلهه وما
 وذاك لا يبعد عن أصل جلي
 نجل محمد ولا يستغرب
 ومن لهم شأن علا على الملا
 سلامة من ناقص قد نيلا
 تقبلها في واضح البيان
 كل الثنا لله ربنا العلي
 وذاك في عرف الأنام يعقل
 وقيل بل معنى لها ما لطفه
 لله جل من له الثناء
 قد فرضت على جميع الأمة
 وقيل بل كل العبادات كما
 من ربنا والمنة الجميلة
 هي التحيات أتت جليه
 والطيبات فهي المالیه
 وقيل ذكر الواحد السلام
 وهو يعم قيل للمباح
 من الثنا والذكر للكل انتبه
 فانها أطيب كل الكلم
 وعند بعض صفة قد عرفت
 سلامة من كل عيب فاحتفل
 فهو الذى للنقص فينا قدرا
 تقديسه جل تعالى وعلا

سبحانه يختص بالكمال
 وراز فى التشهد الأخير
 كاغفر لنا يارب وارحمنا وما
 وقيل بالمنع وقد تقدمنا
 وما الأصح هاهنا وعندنا
 والله يرضى لكم الحق ... ولا
 ان التحيات الى الرسول
 فزاد فيها العلما مازادوا
 (والوضع) بالمنع يقول فيها (١)
 والزائدون هم هداة الجبل
 زادوا شهادة بحق الجنة
 والبعث والساعة أيضا وردا
 هل ذاك عندهم عن استحسان
 لذك قد تردد الايضاح
 كذاك محشى الوضع قال فيها
 بل قال قد علمنا من علما
 قال ونرجو لا يكون ضرر
 وذاك مختص بأهل الجبل
 لكننا نزيدها قرآنا
 والحن فيها لا يصح فاحذر
 واستحضر الهادى بشخصه العلى
 واجلس لها أيضا على اطمئنان

وبالاعلا والقهر ذو الجلال
 تدعو بما فى الذكر من تعبير
 كمثله فى الذكر جاء محكما
 لنا هنا فاعرفه مما رسما
 يجوز بالذكر لأصل بينا
 يرضى سواه فاتخذة عملا
 غايتها لواضح الدليل
 هل حجة لذك تستفاد
 والسنة الزهراء نفتفيها
 من صحننا الأخيار أهل العمل
 والنار والموت لكل نسمة
 ذلك عنهم وعدوه هدى
 أو عن دليل واضح البرهان
 فيها كما أوضحه الشراح
 كصاحب الأصل بما ندرىها
 ذلك حال صغر لتعلما
 بذاك والله عليه يأجر
 وهم رجال الدين أهل العمل
 وذا هو المشهور فى عمانا
 لأنها فى حكم آي السور
 عند السلام للنبي المرسل
 لاتقع كالكلب على جثمان

(١) قوله والوضع بالمنع أراد به الكتاب المعروف للمسيد الجانون رحمه الله اه

فالكلب يفرش الذراعين معا
 وقيل بل مفترشا رجله
 يجعل أسته له فراشا
 كذاك لاتجعل إليتك
 هذا هو الاقعاء عند الفقها
 وقيل ان يلصق إليته
 مستندا يوما على الظهر أتى
 وعند قومنا على الأقدام
 وذاك بين السجدين قد وقع
 ونسبوا ذاك لبحر العلم
 وقال طاوس نرى ذاك جفا
 وقد رواه الترمذي ومسلم
 كذاك معناه أتى لابن عمر
 وقيل منسوخ حكى الخطابي
 وعله فات ابن عباس الولي
 بل عندنا النهي أتى عنه فما
 فما رواه قومنا لم يثبت
 كذا قعود القرد عنه الشرع
 وهو من الاقعا قريب يذكر
 والقرفصا تحجر كالاقعاء
 وهو قعود المحتبى فيحتبى
 كذاك أيضا عقب الشيطان
 وهو شبيه بقعود القرد
 فهي معان لعديد ترد

ان الجلوس هكذا قد منعنا
 وناصبا مع ذلكم يديه
 مفترشا أرجله افتراشا
 فى عقب ما بين سجدتيكا
 فكن له ياذا النهى منتبها
 وينصبين مع ذلكم ساقيه
 للغويين مقالا ثبنا
 يقعى وما فى ذاك من ملام
 وانه السنة هكذا سمع
 ولم يرق ذاك لنا فى الفهم
 فقال سنة النبي المصطفى
 كذا أبو داود ذاك العلم
 ولم يكن به أتى لنا خبر
 ذلك كالموردي فى ذا الباب
 وذا بعيد عند كل الكمل
 نقول فيه وهو حبر العلما
 عند رجال ديننا بحجة
 نهى وعنه قد أتاننا المنع
 كذا تربع الملوك بحجر
 فحاذرن قعود القرفصاء
 أي بيديه هكذا فى المذهب
 وهكذا القعود للحبشان
 وعقب الشيطان فيما عندى
 بها اتصافه على ما يوجد

يعيد من بأي وجه قعدا
 لنهيه صلى عليه الله
 أخرجه فطاحل العلوم
 يطول تعدادهم في النظم
 ان التحيات من الصلاة
 على سكون وعلى اطمئنان
 كذاك نقر الديك فيها باطل
 لاتلتفت فيها التفات الثعلب
 أنت بعين الله في الصلاة
 مقامها أعلا مقام يعرف
 إيتك اليسرى على الأرض اجعل
 وضع على الأخمص منها اليمنى
 أو فافترشهما ولا تبالي
 فلن تعاب هاهنا لتعلما
 وضع يديك فوق ركبتيك لا
 والنصب في اليمنى يجوز في الأثر
 جميع ذلك صح عن هادي الوري

من هذه الوجوه قادر المقصدا
 عن ذاك كله ولا اشتباه
 من صحبنا ومن رجال القوم
 وكلهم أئمة في العلم
 لذا تنال أحسن القعدات
 وبالوقار لأخي الايمان
 فكن على تودة يافاضل
 بل كن عل السكون أي والأدب
 فأدها بأحسن الهيئات
 وانها لنا العلا والشرف
 مفترشا للرجل منها يا علي
 وانصبهما واقعد قعودا حسنا
 واجلس عليهما على كمال
 على جلوس هكذا قد علما
 تعدادهما على تورك جلا
 على افتراش أو تورك ظهر
 فاتبع الحق ودع عنك المرا

التسليم

تمامها التسليم عن خير البشر
تقول في تسليمك السلام
معرفا له مع التعميم
ان السلام فهو الجليل
منته عليكم لاتحصر
تعريفه مذهب أهل المغرب
وهكذا مذهب أهل البصرة
ونكروا أهل عمان فاعلم
والقطب قال ان ينكرنا
اذ جاء في السنة بالتعريف
قولان عند المالكيين هما
لكن مشهورهم المنكر
ويحذف السلام لايمد
والأموي عمر به اشتهر
كذلك كان المصطفى يسلم
حتى يرى بياض خده ورد
والخلف في السلام هل بمرة
والمرتان قيل فعل المصطفى
والراتب المشهور مرتان
رواه عن خير الورى الصحابه
رواه عنه نجل مسعود الولي
كذلك سهل وكذلك وائل

به تتم هكذا جاء الخبر
عليكم ياأيها الاسلام
للكل بالتسليم للتكريم
عليكم إحسانه الجميل
وقل من له الجميل يشكر
اكرم به فى دينا من مذهب
منا فعرفه بغير مريّة
وذاك مرجوح عليهم فافهم
فليس يجزي لسلام عنا
فمذهب التكنير كالضعيف
كم هنا لنا به قد علما
لم يك مجزيا على ما يذكر
وهو من السنة قد يعد
والخفض فيه جاء عنه فى الأثر
وبالنبي يتأسى المسلم
بذاك قد جاء الينا فى سند
أو مرتين عند أهل الملة
وبعضهم بمرة قد اكتفى
وهو الذى قد صح بالبرهان
وكلهم عزاه للاصابه
وابن أبى وقاص فى نقل جلي
والأشعري والبراء الفاضل

وابن اليماني ثم عمار الأجل
 وغيرهم من ساير الأصحاب
 والشافعي وأبو حنيفة
 وبعضنا علينا أيضا في الأثر
 ومالك كبعضنا قد أفردا
 والقائلون بانفراد نقلوا
 روت لهم زوجته الصديقه
 وقوله تحليلها التسليم
 لأن مرة بها قد حلا
 يفهم من (تحريمها التكبير)
 كذلك التسليم وهو واضح
 ولا يصادم القياس للأثر
 وإن نقل لانظر مع الأثر
 لأنه محل الاجتهاد ... في
 ولم تقع في مسند الربيع
 كلا ولا في مسند البخاري
 لكنه في مسلم قد وقعا
 وقد رواه القطب في الوفاء
 ثم القياس قد أتى مؤيدا
 يخرج من صلاته إن سلما
 فما المراد بالذي قد زادا
 هذا هو الراجح عند الصحب
 واخرج به من الصلاة واقصد
 وعمم الاملاك بالتسليم

كذا فتى الخطاب عنه قد نقل
 ومن هم الحجة في ذا الباب
 كأحمد جمهور هذى الأمة
 وبعضنا على انفراد مشتهر
 ومرة تكفى نراها للأدا
 أدلة لهم على ما فعلوا
 تسليمة وهي بها حقيقه
 فهو دليل هاهنا عظيم
 ماحرم الشرع على من صلى
 وإنه بمرة محصور
 وهو قياس فهو عندي راجح
 قلت بلى إن اقتضى ذاك نظر
 قلت وهذا أثر إذا اعتبر
 تصحيح وارد وترجيح وفي
 تسليمتان يابامطبيع
 وهذه صحاح الآثار
 عن ابن مسعود حديثا رفعا
 والراجح الافراد في الأنباء
 له به قد اكتفى من أفردا
 بمرة فافهم لما قد رسما
 وقد نرى كاف لك الافرادا
 كما أتانا عنهم في الكتب
 به لأهلها الهداة السجد
 وكل مؤمن تقي كريم

واصفح به اليمين والشمالا
ومن يسلم لليمين وحدها
أو للامام هكذا قد سلما
الا اذا أراد أن يخالفا
فانه بذاك يهلكنا
وهاهنا لهم مقالات أخر
لأننى أقصد من ذاك الهدى
ان السلام فهو الرحمن
فهو تمامها ولا جدالا
أو للشمال هكذا أفردھا
أجزاء وهو للصلاة تمما
لسنة الهادى غدا مخالفا
فاتبع لما المختار يوما سنا
تركته موكولة الى الأثر
رجاء أن أنجو به من الردى
له على كل الورى سلطان

السهو وأحكامه

من رحمة الله على الأنام
فالسهو في الشيء وسهو عنه
فروقها دقيقة وهاك ما
فالسهو في الشيء هو الترك له
والسهو عنه تركه مع علم
والثالث النسيان ان يذهب من
وأول الوجوه والثالث قد
فالسهو في الشيء سجود الوهم
بسهو عن الشيء ومعناه غفل
فالسهو عن صلاته التغافل
صاحبه عندهم منافق
لقوله في الذكر (عن صلاتهم
فالسهو في صلاته حال الأدا
بسجدتين يجبرن عندما
والخلف هل همالها اتمام
قد أجمع الصحب على أنهما
والخلف هل هما لسهوه بدل
أو كان منه هاهنا استغفارا
وينبني على الخلاف الخلف في
يوجب للتسبيح من قال بدل

ما جاء في السهو من الأحكام
والثالث النسيان فاعلمنه
يوضحها ويكشفن عنك العمى
عن غير علمه بترك حله (١)
بتركه على صحيح الحكم
حافضة الانسان حكم قد زكن
يتحدان أي على معنى قصد
له على تحقيق اهل العلم
لذلك الشي على أصل نقل
عنها على مقرر الدلائل
كافر نعمة خبيث فاسق
ساهون) نصا فادر أصل حكمهم
بخطاء الفعل على ماقيدا
تذكر الساهي متى ماسلما
على الذي اوضحه الأعلام
لها تمام عند جل العلماء
أوجبر ما بها أصاب من خلل
فقد حكوا في ذلكم آثارا
ماقد يقال عند كل منصف
فانه الأصل له بلا جدل

(١) قوله : حله اي وقع فيه

ثم يسلمن بعده ٠٠٠٠ كما
كذلك تكرر السجود يلزم
دليلهم (لكل سهو) بعدما
ومن يقل انهما استغفار
لكنه يستغفر المهيمن
ثم يصلي للنبي هادي الوري
ومن يقل جبر فلا تكرر
اذ قد يكون الشيء جبر أشيا
دل عليه قوله فليسجد
فالإكتفاء بهما قد ثبتا
لايجهل المختار أن السهو قد
بل انه الواقع من هذا البشر
وهو من الخبيث أخزا الله
يأتي المصلي يخلطن عليه
يأتي له من هاهنا وهاهنا
حتى اذا أوقعه في الشك لم
يسجد سجدتين جبر سهوه
هذا هو المذهب عندنا ومع
والشافعي قال ندبا فاعلما
بعد السلام في شهير المذهب
وقيل قبله وذا للشافعي
وقيل ان بالنقص فليقدم
وذا لمالك يقال مذهب
وهذه الأقوال في المذهب قد

سلم من صلاته لتعلما
ان كرر السهو بهذا حكموا
(سلم سجدتان) أصل علما
من سهوه لايلزم التكرار
في كل سجدة ثلاثا عينا
بعد الفراغ هكذا قد قررا
ايضا بذاك جاءت الآثار
بفضل من له الصفات العليا
لذلك سجدتين في التعبد
اذ لم يقل انهما ماكفتا
امكن تكرار له ولا فند
ولم يكرر السجود في خبر
ذاك اللعين بل ومايسعاه
صلاته موسوسا إليه
مشوشا لفكره على عنا
يدر صلاته على التحقيق كم
ينويهما على الوجوب فادره
جمهور قومنا مقال قد رفع
مخالفا هنا هداة العلما
كذلك للأحناف هذا فانسب
حكاه نور ديننا في الجامع
أولا فأخذه لأصل محكم
فهو له في الدين قول ينسب
قال بها أحبارنا ولا فند

هذا اذا خلف الامام قدسها
أما اذا كان على انفراد
فليعد الصلاة قولا عن أبي
وقيل بل يتمها وليعد
وقيل بل يبني على اليقين
يثبت ماصح ويبني مكمل
ان شك في ثالثه فليطرح
يصلينها ويسجدنا
وهكذا أيضا الرباعيات
فان تيقن الامام انه
لو سبحوا له لظنهم سها
يتركهم لحالهم ويذهب
عليهم إتمام ماقد وقعا
وجاز ان يقع السهو على
ذلك غير مستحيل فاعلم
لايتركون للصلاة هدرا
والمصطفى سلم في العشاء
قام الى خشبة في المسجد
قد اتكا نبينا عليها
فقال ذو اليمين وهو حاضر
نسيت قد قصرت فقال لم
لكنه قال لصحبه معا
قالوا نعم فعند ذا تقدما
ولسجود السهو أيضا سجدا

لم يدر كم صلى يراه الفقها
أو قد غدا الامام للعباد
عبدة من علماء المذهب
لها وذا قول أتى في المسند
فانه واجب هذا الدين
صلاته وهو حديث نقلا
لشكه معتمدا للأصلح
سهوا على أصل هنا قد عنا
وغيرها هنا متممات
لم يسه لايتم يوما ظنه
لايطرح اليقين عند النبها
فانهم هم لسهو ركبوا
في ظنهم من سهوهم فاستمعا
جماعة دون إمام للملا
وذا هو الحق أخي فافهم
ان تركوها قد أصابوا نكرا
من اثنتين جاء في الأنباء،
معروضة كما روي في المسند
مستندا بغضب إليها
وفضله أيضا بذاك شاهر
أنس ولا قصر بهذا قد حكم
هل ذو اليمين صادق فيما ادعى
وللصلاة هاهنا قد تمما
كذا رواه العلماء مسندا

وهو حديث جاء كالمشهور
فدلنا لفظ الحديث الوارد
معناه لا يفسدها الكلام
فللصلاح قال ذو اليمين
كذا سؤال المصطفى الصحابه
وقيل بل بذاك تفسدنا
صححه الايضاح للأصحاب
فذاك قبل النسخ للكلام
قال به جم من الأخيار
وقد ترى حديث ذى اليمين
وذا هو الحجة للمشهور
أما الربيع كان يسجدن بلا
منزلا لما عسى أن يقعا
وان ذلك السجود إن يكن
والنفل زرب الفرض نص وردا
منزلة السهو على ما قبل
وليس يخلو المرء من تقصير
ولا يزال ذاك بالمصلي
يعلم ان موقف المصلي
لله در ذلك الربيع
وقد روي للبحر مثل ما سبق
وعلى ذلك الربيع مقتدي
حضر على السجود ذاك الفاضل
جبرا لاخلال وكل ما عسى

ذو طرق كثيرة التشهير
ان كلام السهو غير فاسد
ان كان فى صلاحها يقام
ما قال من قول له مبين
لأجل إصلاح ولا استرايه
عليهم وهو الصحيح عنا
وجاء فى ذلك بالصواب
كذا يراه ساير الأعلام
واوردوا ذلك فى الآثار
سلم بعد تم السجدين
من مذهب الصحب رجال الخير
سهو كما رواه عنه الفضلا
منزلة الواقع قول سمعا
هناك اخلال لذاك يجبرن
عليه ذلك الربيع اعتمدا
وقد تحرى ذلك الدليلا
ومن حديث نفسه الكثير
ويبعث الخبيث كل شغل
من ربه بحضرة التجلي
من فيصل فى دينه مطيع
عن الربيع هاهنا والكل حق
بشيخه البحر الهمام المهتدي
بحر العلوم الكامل الحلال
ان يقعن فى فكره موسوسا

| | |
|---|--|
| <p> بَل السجود نفسه عباده أقرب ما يكون وهو ساجد وهو سجود للدعا يناسب ان الصلاة نعمة عظيمة لأنها تفوق كل فضل والشكر واجب على كل النعم فانه يستلزم المزيد وانه تواضع لله تواضعوا يرفعكم الجليل وقد أطل القطب في السهو وفي لكننا في ذا المقام نكتفي </p> | <p> لازمه فطاحل الزهاده إذا الحديث للأنام وارد وهكذا للشكر وهو واجب ليس لها في الاعتبار قيمه والفضل مضمون لأهل الفضل فاسجد هنا شكرا لواهب الكرم ويرفعن في الورى العبيدا وذاك واجب بلا اشتباه وحالكم بين الورى جميل أحكامه حسب مقامه الوفي بما كتبناه بلا تكلف </p> |
|---|--|

بيان الصلاة الوسطى

والخلف جاء في الصلاة الوسطى
 قيل هي العصر وذا في المسند
 وقد روى ذلك لنا البخاري
 ومسلم مثل أبي داود
 وابن مسعود عليه يذكر
 مصححا ذلك فيما قالوا
 كذا ابن ماجة وأرباب السنن
 كذاك أم المؤمنين في الخبر
 كذاك في قضية الأحزاب
 والهيميان هكذا عن الحسن
 كذاك عن جملة أحبار الورى
 والتابعون منهم أفاضل
 كذاك للجمهور قال القطب
 قال الثعالبي به أقول
 لأنها وقت اشتغال الناس
 قد سبقت بالفجر والظهر معا
 وبعدها المغرب والعشاء
 ومن تفوته صلاة العصر
 كأنه للأهل والمال سلب
 والعصر فيه ساعة الاجابه
 وهي اعتبارات لهم ولا خفا
 والصفق في الأسواق بيع وشرى

ماهي فاسمع ما هنا قد خطا
 عن الربيع خبرنا المجد
 وأحمد المعروف في الآثار
 رواه في صحيحه المعهود
 والترمذي هكذا قد ذكروا
 محسنا أي ذلك المقالا
 روه في أخبارهم حيث تسن
 قد كتبها العصر قول مشتهر
 جاء مصرحا بلا ارتياب
 قال وعن حيدة أبي حسن
 من صحب أحمد الهداة البصرا
 قالوا به مذ صحت الدلائل
 ومن به هنا يهون الخطب
 مذ صح عنده به الدليل
 كما استفيد ذاك بالقياس
 هما صلاتان نهرا شرعا
 ليليتان وهما سواء
 فانه أصيب أي بوتز
 وباء من ذاك بسوء المنقلب
 كما حكى ذاك أو لو الاصابه
 وبالحديث أويدت لتعرفا
 أعظم شاغل عن العصر نرى

يقعد فى أشغاله يقول
حتى اذا الشمس دنت لتغربا
ينقرها كالديك للحب التقط
وأقسم الجليل بالعصر لما
وعن قبيصة يقول المغرب
تكون بين الليل والنهار
بين سواد الليل والبياض من
حافظ عليها أي لضيق الوقت
يقول ان الفجر بالليل أحق
لأنها أدخل فى الظلام
وانها للصلوات خالفت
فاشتق من ذاك لها الوسطى ولا
وانها باقية فى السفر
وهذه مزية كبيرة
وانها وتر النهار فى الأثر
وهكذا أول ماصلى النبى
وقبلها سريتان فاعلما
وقد رأى قوم بأنها العشا
دلت عليه عندهم دلائل
لو يجد الانسان مرمتين
أو يجد العظم السمين لشهد
وهو لفضلها ولو حبوتم
قلت وكونها صلاة المصطفى
والقطب قال الصبح عن بحر الهدى

سوف أقوم هكذا منقول
قام إليها كسلا لم يرغب
وحظه منها مع الله سقط
من شرف هناك ربي علما
وهو الذى اليه بعض يذهب
وقد يروق ذاك فى الأفكار
نهارنا فاهم لسر قد خزن
وذاك منقول بكل ثبت
فبعدها ليلتان قد صدق
تمكنت فيه على التمام
فهي ثلاث وسطا قد خالفت
ضير فقد نالت مقاما أكلا
لم تنقصن كمثل مافى الحضر
فافهم فقد تبلجت منيره
قد عرفت فى حضر وفى سفر
بالظهر فالوسطى صلاة المغرب
وبعدها جهريتان فافهما
وهو مقال بينهم أيضا فشا
كثيرة أورها الأفاضل
فى خبر جاء عن الأمين
عشاءنا عند الربيع قد ورد
فى خبر أيضا بذاك يعلم
كما مضى فيما لنا قد سلفا
أعنى ابن عباس الامام المقتدى

والشيخ، هود المغربي، قال به
وعنه قال وعليه نعتمد
وهكذا قال به نجل عمر
كذا معاذ وابن زيد جابر
وهكذا شيخهم مجاهد
والشافعي والامام حيدر
وانها بين صلاتين هما
وهكذا ايضا صلاتان هما
وانها لاتجمعن مع أخرى
وفى مشقة تنال بالشتا
فهم على نومهم قد رغبوا
وانها معرضة الضياع
وانها خصت بمدح قد ورد
لله قوموا قانتين فى السور
وقد أتى قرآنها المشهود
ويندب التطويل فيها فاعلما
وانها تشهدا الملائكة
تشهدا الملائك الليلية
لفضلها والكل فضل الله
ووقتها مواصل وقت السحر
فان ذاك وقت الاستغفار
وقد أتى التكبيرة الأولى بها
وذاك فى جماعة ولا خفا
وقد أتى خير من القيام

نأخذ حيث صح فى مذهبه
يعنى به الوسطى هي الفجر الاسد
والسيد الفاروق فى ال مضر
وهكذا عطا الفقيه الماهر
عكرمة كذاك عنه وارد
ومالك كذاك عنه ذكروا
ليليتان فى اعتبار العلما
مفروضتان فى نهار علما
فهى بهذا الفضل صارت أخرى
من ألم البرد على مائتتا
فى لذة بالنوم كانت تطلب
على الورى لتلكم الدواعي
من شارع الحق وموضح الرشد
يعنى به طول قيامها اشتهر
وانها القرآن يامجيد
بذاك قد صرح كل العلما
مع المصلين الرجال الناسكه
مع النهارية بالسوية
واجرها أعلا بلا اشتباه
وهو مقام جل مع أهل البصر
مستغفرين قال بالأسحار
خير من الدنيا رواه النبها
والفضل فى ذلك أمر عرفا
للليل كله على التمام

شهودها المطلوب في الجماعه
 وصحح القطب لنا الفجر فلا
 به نقول قال ذاك العلم
 كالشيخ هود ومقاله سبق
 وقد رآها الظهر بعض العلما
 في وسط النهار كانت فافهما
 تكون في وقت به تسعر
 يشتد حر الصيف والابراد
 والعصر للجهور والفجر لنا

وانها أفضل كل طاعه
 تبغ عن الحق الصحيح معدلا
 ومن بفضله تقر الأمم
 فاتبع الحق ووال من صدق
 وهم فريق فضلهم قد علما
 تكون في هاجرة الحر اعلمنا
 جهنم في الحر منها يظهر
 من لطف ربي ناله العباد
 والحمد لله على نيل المنى

صلاة الجمعة

وحيث ان علماء الأمة على مذاهب لهم قد علمت ولن يزالوا في اختلاف قالا فبعضهم أوجبها إطلاقاً وبعضهم قد قيد الإطلاقاً وبعضهم خصصها في مذهبه وبعضهم أوجبها في المصر وبعضهم في المصر لكن خصصا وبعضهم على الجميع يوجب لكنها في المذهب الصحيح لها شروط ولها أحكام شروطها المعروفة المقرره أولها الامام والمصر الأجل والوقت والنداء والخطبة مع ومنبر والأمن وهو العاشر وخالف ابن حنبل والشافعي فأبطلوا المصر كذا الامام في قرية ولا أمير فيها وبعد ذا ابن حنبل لم يشترط أجازها ابن حنبل من قبل وعندنا الامام والمصر معا فقل في المصر اذا ما مصرا

مختلفون في صلاة الجمعة لحكمة من الإله قد أتت فهم لهذا خلقوا كمالاتهم وبعضهم قد أظهروا الشقاقاً والدليل هاهنا قد ساقا على شروط لم تزل في كتبه بلا إمام عادل في العصر بأنها في جامع قد خصصا تكليفها وذاك منه يعجب جاءت على قانونه الرجيح أوردتها الأئمة الأعلام لصحة وللوجوب عشره وإذنه مع اجتماع قد حصل إقامة والآن منه قد وقع وكل ذلك بالصواب شاهر مع أنس على الشهير الشائع فعندهم حيث انتهوا تقام جائزة عندهم تلفيها للوقت وهو من شروطها يخط دخول وقتها يقول صل والثالث الخلاف فيه رفعاً واجبة بلا إمام للورى

وقيل فيه مع امام تجب ودون هذين فلا توجب
وقيل في المصر سواء مصرا أولا مع الأمام حكمها جرى
حجتها الامام مع ذا القايل ان جايرا كان كمثل العادل
فانها واجبة تصلى وراءه في اين ماقد حلا

الامام

ان الامام من شروطها وقع
كذلك للصحة كان فاعلما
كان أخا عدل وأمين العادل
أو كان ذلك الامام جaira
فمن له قال امام عادل
فلا يحل تركها وقد دعا
لاجمع له شملا ولا
فلا صيام لا ولا حج له
حتى يتوب قاله المختار
وأربع الى الولاة قد ورد
والجمعات أي تمام الأربع
فتركها مع عدم الامام
ولم يكن لغير وال فافهم
ثم الولاة تبع الامام
وقال بعض صحبنا قد تجب
وهكذا مع عدم الولاة
عن ابن محبوب الامام العلم
كأنه لم يعتبر للجمعه
حجته ومن له قد تبعنا
صلى بهم قد قيل يوم الدار
كان إمامهم لها عثمان
وذلك بعد خلعه وليس من

قد كان للوجوب شرطا متبع
فانه شرط لها تحتما
فانه هو الامام الكامل
نقبله لها إماما ظاهرا
أو جابر وهو حديث شامل
نبينا عليه فيما رفعا
بارك في أموره اذ أبطلا
ولا صيام هكذا ننقله
فان يتب فرينا غفار
الفيء بعد الصدقات كل حد
فهو الى الامام حقا فاسمع
من أمر هادي أمة الاسلام
ذلك للحديث عندي فاعلم
مع اذنه لهم بذا المقام
في المصر مع غيرها إمام ينصب
في المصر جازت جاء عن ثقات
يروى لنا في الأثر المقدم
امامة موجودة متبعه
فعل علي في مقال رافعا
يوم به الامام في حصار
فحاصروه وهو المهان
شك هنا ليس امام فاعلمن

من صحب أحمد سيوف العدل
 فى ذاك فافهم ماحكاه الأثر
 عنها بأيام الحصار الأنكد
 يأتونها ولم يكن انكار
 انكرها جهابذ الاسلام
 خلف علي هكذا قد رفعا
 عاملهم عهد الحصار المثبت
 إمام أيام الحصار للملا
 جمعتهم من بعد ماتولى
 قد خلعت عاملها وامتنعت
 فكان بالجمعة اي يصلين
 قد استدل وهو حكم مندفع
 ولا له فيه موافقينا
 وماله أوضحت الآثار
 ذلك والحق له المعول
 أو جابر قال النبي الكامل
 شك فكان كافيا فلتفعلا
 لايسقطنها مقالا شهرا
 وذاك فى الاسلام غير خافى
 أو مثل واحد غدا فلتفهما
 فهو امام قام فى أعوانه
 برأيهم لابدليل متبع
 على الامام فاستطالوا للنظر
 عثمان موجود كما بينا

وذاك فى محضر أهل الفضل
 ولم يكن على علي منكر
 ولم يكن تخلف من أحد
 بل المهاجرون والأنصار
 لو لم تصح اي بلا إمام
 فكيف والقوم يصلون معا
 وأخرجت أيضا رجال الكوفة
 وقدموا عند أبا موسى ولا
 ثم ابو موسى بهم قد صلى
 وهكذا البصرة أيضا فعلت
 وقدمت فيما روي لها الحسن
 بذا ابن محبوب ومن له تبع
 ليس له الجل مصوبينا
 لما حكاه العلماء الأخيار
 وماأتانا من مقال يبطل
 فكيف والامام أما عادل
 وهاهنا عثمان موجود بلا
 وكونه الخليفة أو منحصرا
 إن كان جابراً فكان كافى
 حتى يكون منهم منعدما
 فانه مادام فى سلطانه
 وفعل أهل الكوفتين قد وقع
 رأوا حصار المسلمين قد ظهر
 ثم الامام مثل ماقدمنا

وعدم الانكار لا يستغرب
 أنكرتون مذهباً صحيحاً
 إمامهم لها غداً موجوداً
 ذلك أصل ظاهر لمن عقل
 هذا هو الوجه الصحيح فاعلم
 أخذته عن الامام السالبي
 لكن أقول كون عثمان لها
 فقول خير الخلق في الامام
 يعني إماماً جابراً قد قهراً
 فكان قادراً عليها قاماً
 فتركها وراءه لما ظهر
 فصل خلف فاجر وبر
 وانت تدري ان عثمان غداً
 لم يقدرن على البروز فاعلموا
 فلم يكن لها إماماً أبداً
 أين الامام وهو في الحصار
 لاجوره يقدر أن يظهره
 حينئذ صحت بلا إمام
 صح مقال نجل محبوب الولي
 وعله إمامها الأصغر ٥٠٠٠ لا
 ليست تصح اي بلا إمام
 ليست تصح هاهنا في حال
 ليست كباقي الصلوات تلزم
 تلزم أعيان البرايا مطلقاً

لما ذكرته وهذا المذهب
 ويجعلون حسناً قبيحاً
 أيتركون فرضها السديداً
 يعرفه القادة أحرار العمل
 قام على أصل مكين الدعم
 قدوتنا الحبر الهمام العالم
 هنا اماماً لم يكن متجهاً
 يفيد غير قول ذا الهمام
 للأمر والأمة أيضاً قسراً
 تغلبا بالقهر ع لأحكاماً
 من ظلمه ليس يصح في الأثر
 جاء عن الهادي بغير نكر
 حال الحصار يأخي مقيداً
 حتى يصلها كما قد لزم
 لأنه عن أمرها قد أبعداً
 ليس إماماً صح في اعتبار
 ولا الصلاح لو يشا مظهره
 كما عرفت عن الأعلام
 يوماً على هذا الهدى المؤصل
 امامنا الأكبر عند العقلا
 يعني به الأصغر في المقام
 قولاً باجماع أولي الكمال
 مع الامام فادر أو ينعدم
 بل بالامام أمرها تحقفاً

والله يهدي للهدى أهل الفكر
 من قاله من كل حبر مجتهد
 لاسيما ان يتضح معناه
 لقصد إيضاح الهدى ولا جرم
 من قد هداه الله يوما فارعوى
 فى الذكر من قول الملك الواحد
 بوارد السنة لما وردا
 فلا تكن للغير عنه جامحا
 لم يك حجة على المجتهد
 من سنة الهادى له يؤازره
 لالذى يراه أهل النظر
 به هناك يقطع النزاع
 لالنزاع فعه ياواعي
 لها ولا اراه قولا بينا
 فى أصل فرضها بقول فاصل
 فلانجزها مع الفساق
 فمالنا وطاعة الفساق
 اصالة مع فسقهم قولا وضح
 فانهم قد خالفوا ربهم
 يغتصب المنبر غصبا شاهرا
 حال فسوقه بحكم العدل
 فى موضع اغتصابه ولا عجب
 جبابر جاءوا بفسقهم علن
 ويذكرونهم بكل مكرمه

ولم يكن هذا بعيدا فى النظر
 هذا مقال صح لي ولم أجد
 ولم تكن أصولنا تأباه
 به انتصرت لابن محبوب العلم
 لكنه لم يهتد له سوى
 أما العموم فى الخطاب الوارد
 اطلاقه من الامام قيذا
 وقد عرفته جليا واضحا
 والاجتهاد من فتى مجتهد
 حتى يقوم خبر يناصره
 فالاعتبار هاهنا للخبر
 أو أنه وازره إجماع
 كان هنا المصير للاجماع
 واشترط العادل بعض صحبنا
 حجتهم وجوبها مع عادل
 فهي مع العادل باتفاق
 والجابر الفاسق باتفاق
 ان الصلاة منهم ليست تصح
 كيف تصح الجمعات منهم
 وان ذلك الامام الجابرا
 لأنه ليس له بأهل
 وقد عرفتم صلاة المغتصب
 كذلك الخطبة لاتصح من
 بها يذيعون شعار الظلمه

من الصلاة هكذا عنهم نبت
ويرفضون الحق فينا قسرا
قد حضروا فرض صلاة الجمعة
للاستماع منكر هنا ظهر
عن استماع خطب الكفار
وذلك أمر في الأنام منكر
فالنقض للصلاة فرع صدقها
قد كرهوه فالصلاة لم تتم
أن لاتصلى فادر (١) تلك الجمع
به وإن كانوا به تطوفوا
بالحق قد جاء لنا مشتهرا
قد كان والله بنا قد علما
ولا نواليه على المناكر
دين كذاك ... فى كتابه العلي
لايوجب سقوطها حين ارتفع
من فاسق جاء عن الثقات
فافهم لما عنهم جليا أخذوا
يعيد للصلاة فى قول حسن
فانه بالكفر عين الخاسر
لصحة الصلاة لا الكفر اسمعا
كالغصب للأملاك قطعاً فانظر
بل انما الاسلام فيه متحد

وقد عرفت انها قد جعلت
ويشتمون المسلمين جهرا
والمسلمون لاستماع الخطبة
والله بالسعي الى الذكر أمر
بل أمر الرحمن بالفرار
لأنها من المعاصى تذكر
وان تكن ممزوجة بحقها
ومن يصلي بجماعة وهم
هذي أدلة الذين منعوا
قلت ولا أرى الذى تعلقوا
لما من الدليل عن هادي الورى
نقيمها خلف الامام كيفما
لانترك الفرض لأجل جاير
ان لكم دينكم قال ولي
ففرضها فى زمن العدل وقع
والفسق لاينقض للصلاة
وردها منه فذاك غير اذا
ألترى ان تاب لم يلزمه أن
ولا يقاس أبدا بكافر
لأن ذا الاسلام شرطا وقعا
وما اغتصابه لذاك المنبر
لأنه لم يك ملكا لأحد

(١) قوله فادر: جملة اعتراضية اهـ

فالمسلمون أهلهم والجائر غاية مافى ذلك العصيان وذلك لا ييطل للصلاة وليست الخطبة من صلاتنا لو صح انها هنا قطعاً بدل كذا ان زاد وان كان نقص من كونها يستقبل الامام فالبعض من صلاتنا للقبلة لكنها لصحة الصلاة والحاضرون حضروا للذكر يلزمهم أداء واجب الحكم وينكرون ما عليه قدروا لايهجر المسجد أي من أجل كذلك الميت لا يترك من أو فعل فحش عنده قد وقعاً بل الصلاة بالوجوب لم تزل وهكذا ماكان من ذا الباب أكلما سمعت منكراً وقع أسرع فى دينك ذاك فاعلم وهكذا الامام حين كرها لكنها عن الكمال تبعد كلا صلاة قد روي لجار والعلماء قد أجمعوا فيما نقل وان ترد معنى الكمال فهو ١٠٠ لا

يمنعه منهم مقال شاهر فقط قد جاء بذا البرهان وراءه من غير نقض آتى أي بدلا عن ركعتين فافطنا لنا لها نقض بقول قد نقل وما إلى ذلك من حكم يخص بها الأنام حينما تقام والبعض لالم يك ذا فى الملة شرط فقف على هدى الثقات للاستماع هجرهم والنكر والظلم واقع على الذى ظلم والله للضعيف فينا يعذر فحش المضلين وأهل البطل دفن لأجل نايحات فاعلمن ولست قادرا له أن تدفعا والدفن والتكفين حسبما حصل فلا تخالف مذهب الأصحاب تركت معروفا هناك يصطنع فكن مع الحق الجلي تغنم صلاته بالناس لانبطلها لما به من حالة لاتحمد مسجدا إلا به ياقارى يوما على صحتها ولا جدل يثاب كالتى لها قد أكمل

والغرض الزجر البليغ للذي
أجازها البحر ابن عباس الأجل
كذا أبو الشعثا الامام جابر
كذلك ثانى الرسميين يرى
كان يصلحها أبو الشعثاء
وخلف ابنه عبيد الله
كذا مع الحجاج جاء فى الأثر
قلت أجازها النبي المصطفى
يقول خلف فاجر وبر
فهي صلاة للأنام جامعه
كذا ابن محبوب يقول فاعلما
وخلف قومنا أجازها ولا
ومن يقل ذلك أمر لا يصح
ولا يرى الا اتباع الصحب
من أنها جائزة فان رجع
وان يكن على الذى رأى ثبت
لكنه لانسقطن ولايته
حتى يخطي جابرا ومن له
من كونها تجوز خلف الفسقه
وان جابرا على غير هدى
وان يكن قال بذا فيلزم
فان يتب كان على ماكانا
وان أصر فبذاك يستحق
هذا الذى قال ابن محبوب به

يذهب عن نيل كمال المحتذى
خلف أولي الجور كذا عنه نقل
وانه القدوة حبر طاهر
جوازها خلف الذى تجبرا
خلف زياد جاء فى الأنباء
ومن لهؤلاء قد يضاهي
وبغية فى الكون طرا مشتهر
خلف أولي الجور كأرباب الوفا
صل كذا عنه بغير نكر
أنوارها فى الدين لاحت ساطعه
وهو يعد من فحول العلما
شك فهم بالفسق قاموا فى الملا
ولا يراها خلفهم كما شرح
وقد درى ماقد روي فى الكتب
كان رجوعه سبيلا متسع
ففى الصدور حرج منه نبت
ولاتحل أبدا براءته
يتبع فيما هاهنا أصله
على مقال قد رأى تحققه
فى ذاك هكذا لهم قد وردا
تتويبه وهو المقال المحكم
عليه قبل فافهم البياننا
براءة لأنه خالف حق
فى حقه قد جاء فى مذهبه

والصحب صلوا مع عثمان ومع
وهكذا صلوا وترك عماله
صلى ابن مسعود ورى الوليد
وكان مشهورا بشرب الخمر
يقول فى السجود(اشرب واسقني)
صلى صلاة الفجر قبل أربعا
ولا يقال انها تقيه
ولا يقال انها سياسه
لأنهم قاموا على عثمانا
وقيل فى الأمصار خلف الجاير
وذا الى أبى الحوارى ينسب
فيما اذا صلوا بنفس الوقت
فلا تصل خلفهم ولتبعد
ولا تصلي عندنا فى السفر
وقيل بل تجوز للامام
وذا يقال مذهب الأوزاعي
كم انتحاه عمر الثانى الأجل
ثم إمامنا الولي المرتضى
عزان ذو المجالأثيل والشرف
وتابعته صحبة الاخيار
أخبار علم فضلهم قد عرفا
لابد من انهم قد نظروا
والمانعون أكثر الأصحاب
فى عرفات جمع المختار

ذاك عليه ينقمون ماصنع
مع فسقهم قاموا على أعماله
سلیل عقبه الفتى الجليل
فلا يزال دايمًا فى سكر
سكران علجا عاد غير مؤمن
وقال هل أزيدكم فاستمعا
لأنها فى عهده منفيه
للدين أو يبعثن أساسه
جهرًا ولا يخشون أيا كانا
لاغيرها على مقال شاهر
له أبو المؤثر أيضا يذهب
أولا فهم قاموا لنيل المقت
عنهم متى جاءوا بفعل مفسد
لأنها مخصوصة بالحضر
لأنه البيضة فى الاسلام
كذا أبو ثور الفقيه الواعى
بدر بنى أمية به عمل
سلیل قيس وله منا الرضى
ومن بفضله الزمان يعترف
ومن هم الأئمة الأحبار
مضوا على نهج سبيل المصطفى
مصلحة فى الدين قد تعتبر
حجتهم تجيء فى ذا الباب
بيوم جمعة روى الأبرار

وهو دليل للامام واضح
ليس عليه جمعة ولا مرا
كذاك صلى عمر بأهل
قال أتموا نحن قوم سفر
وهو دليل ان ذا الامام لا
ضدا لما قيل له في السفر
كان يمر المصطفى على القرى
فهل ترى في سفر قد صلى
وزمن الفتح يصلي المصطفى
يقول إنا الآن قوم سفر

يغادي في الأسفار أو يراوح
لأننا نتبع صفوة الورى
مكة جاء في صحيح النقل
فمالنا عندكم التحضر
يوطن في اسفاره ولا ولا
كمثل ماكان له في الحضر
في سفران شئت فاقرا السيرا
جمعه كلا وربى كلا
قصرا وقال فلتتموا فاعرفا
وأنتم في الحال قوم حضر

إذن الامام

حيث الامام الحجة المعتبره
لأنه القايد للأنام
قد جعل الشرع له مالم يكن
من ذلك الحدود لاتقام
كذلك الجمعة في الاسلام
أو إذنه ان مانع قد منعا
أو عاقه عن منصب الجمعة ما
مثل الخروج للجهاد فاعلما
فلا تقام دون إذن فاعرف
وواجب عليه في المقام
فان تعطيل الفروض يعتبر
مثل الحدود لايقيمها الوري
بل واجب عليهم يقام
والناس لاتترك فوضى فافهما
قواعد المذهب تنطقنا
تري من الحق الجلي مابهر
فالله بالامام في القرآن
وسوف يأتي ذلك في محله
وهاهنا نقول ماقد وجبا
إذن الامام عندنا شرط وقع
قال النبي (أربع) فيما نقل
الفيء والحدود نص يرفع

في الدين عند العلماء البره
وانه الزعيم في الاسلام
لغيره من الأنام يافطن
الا باذنه ولاسلام
ليس تقام دون ماإمام
له من الخروج فيما شرعا
نعرفه عذرا له قد علما
أو نحو ذاك من مرام لزما
والإذن شرط لمرامها الوفي
أن يأمرن بذلك المرام
تركها لها وتارك لها كفر
لوقدروا بلا إمام فانظروا
لها إمام فيصل همام
وتارك مع قدرة قد أثما
بذاك للآثار فارجعنا
عقلك من حكمة خالق الفطر
يأمرنا بواضح البيان
مبيننا .. بأصله ... في فصله
لما على ذلك قد ترتبا
لصحة الصلاة في قول رفع
(الى الولاة) لسواهم لاتحل
الصدقات الجمعات تتبع

يعنى الى ولاية هذا الأمر ولايقام الحد فى الاسلام والجمعات هكذا ولا مرا وليس فرق أبدا بل يعسر ولا يؤم أحد أي بأحد الا بآذنه ومهما أذنا ويأمر الامام فى الآثار هم خلفاؤه على مقامه وان يكن لم يأمر الامام وليس للعامل أي ان يأمر الا اذا ماأذن الامام هذا على ان الامام إآذنه وقال بعض صحنبا لايشترط دليلهم أيام عبد الملك كان مريضا قيل فى نزوى فلم فكان صلى بالورى الشيخ عمر من غير أن يأمره الامام وكان موسى بن علي حاضرا قلت وهذا فرع ماقد مرا صلى بهم فى مدة الحصار فلم يقل بالنقض أهل العلم وعله عليه قاس عمر وذاك قول واضح ولا مرا واشترط الأحناف إآذنا عما

لغيرهم ليست تكون فادر الا باذن ذلك الامام اذ جاء نصا ومضى محررا تفريق ذاك حين صح الآثار ماكان فى سلطانه ولا فند لاح لك الشرط جليا بينا تقيمها العمال فى الأمصار قيامهم يكون من أحكامه كان على عماله الاتمام سواء فافهم ما هنا قد حررا فان يكن فذاك لايلام شرط لصحة فصيح أمره ذلك فى الجمعة أنه سقط نجل حميد السيد المملك يخرج الى الصلاة من ثقل الألم سليل أخنس على ماقد شهر ولم ير نقضا هنا الأعلام فلم ير نقضا هناك صادرا أي عن علي فادر ذاك الأمرا بغير انن جاء فى الآثار من سحب أحمد فحول الحكم ووسع السكوت ممن حضروا وقد مضى فى نظمنا محررا للناس شرطا أوجبوه حتما

وذاك فتح كل باب كانا
فلا يكون المنع أيضا لأحد
لايمنعن منها يقال أحدا
كان يحثهم على الحضور
والخلفاء بعده كذاك قد
والله بالسعي إليها أمرا
لأنه بذاك قد تعذرا
كيف الحضور مع غلق الباب

لجامع الجمعة شرطا باننا
والمصطفى كذاك كان قد عهد
لأنها جامعة للاهتدا
لها لنيل خيرها المشهور
كان صنيعهم على ماقد وجد
فكان غلق الباب عنهم منكرا
حضورهم لها ولن يستنكرا
بل غلقه منع عن الأصحاب

شرط الجماعة في الجمعة

لقد أشرنا سابقا ولا خفا
وهاهنا نذكر ذاك للورى
لأن بسط القول ان داع دعا
عهد من الله المليك الأكبر
يبينون مالهم قد شرعا
فشرط صحة لها الجماعة
من سمع النداء في جماعه
وذاك بالاجماع في القواعد
ليست كساير الصلاة تنعقد
فان تكن قد تعدم الجماعة
وقال بعض قد كفى إثنان
لقوله اثنانا فما فوقهما
وقيل بل اثنان مع إمام
وظاهر القرآن قد يدل
في قوله فاسعوا وذا خطاب
وقيل بل أربعة لما نقل
يقول ان لم يك الا أربعة
وقيل بل بسبعة قد تجب
وقيل بل واجبة بتسعة
وقيل بل واجبة بأثني عشر
ومالك قال بعشرين تجب
ولست أدري مالهم قد دلا

بصورة الاجمال قولا عرفا
مبينين حقه ولامرا
فذاك واجب لأصل شرعا
الى رجال العلم أهل الأثر
لاسيما ان كان داع قد دعا
بل انها بدونهم مضاعه
فانها أجل كل طاعه
وغيره من كل حبر ماجد
بالفد كلا بل بجمع قد عهد
فليست الجمعة حتى الساعه
لها لما لديه من برهان
جماعة كذا رواه العلما
جاء عن الأئمة الأعلام
لذا ان له تهادى العقل
جاء لجمع هكذا الكتاب
عن ابن مسعود عن الهادى الأجل
فانها واجبة متبعه
وذا الى عكرمة قد ينسب
وذاك منسوب الى ربيعة
وزاد بعض واحدا فيما ذكر
وقيل عنه لثلاثين ذهب
أم كان رأيا قد رأوه عدلا

والشافعي بالأربعين قالوا
 منهم أمير المؤمنين عمر
 وبعض قومنا وبعض الصحب
 ولم أجدهم دليلا صالحا
 لكنه تعلق ضعيف
 وبعضهم قال بخمسين تجب
 واجبة عليهم ليست على
 وقال بعض بثمانين ولا
 وقال بالجمع الكثير (١) دون ما
 حجتهم تقام بالكثير
 لكنها على الصحيح تنعقد
 وهم ثلاثة مع الامام
 وان يكن لم يحضرها أحد
 وهكذا النساء مع الصبيان
 وقد أجاز بعضهم الا النساء
 وان ترى القوم قد انفضوا فلا
 اذ حكمهم كأنهم لم يحضروا
 على الامام الظهر لما بطلت
 وان هم انفضوا باحرام وقع
 وقال بعضهم له تتم

موافقا بذلكم رجالا
 بدر بنى أمية المطهر
 عليه فيما قد أتى فى الكتب
 أتبعه حين أراه لا يحا
 وحجة ميزانها خفيف
 لخبر روه فى بعض الكتب
 من دونهم عن أحمد قد نقل
 أدري دليله ولكن أهمل
 حصر وهم أهل الحديث فاعلم
 من عهد هادينا النبي البشير
 بما عليه يصدق الجمع ورد
 قد جاء عن فطاحل أعلام
 الا المسافرين أي والأعبد
 لم تنعقد لواضح البرهان
 على خلاف أصله عندى رسى
 جمعة اي من قبل احرام جلا
 فمأخضورهم بذاك يذكر
 جمعتهم فافهم وكن ممن ثبت
 تمت له جمعته حين جمع
 من بعد خطبة وذا أتم

(١) قوله وقال بالجمع الكثير فاعل قال اه

ويحرم البيع ويحرم الشرى
 هذا اذا كان الأذان بعد ما
 كذا دخول الوقت للبيع منع
 كما اذا يمنع منه مانع
 لأنه مخاطب أن يذهباً
 وما عدا البيع من المشاغل
 فالبيع بالنص وما عداه
 والله خص البيع اي لحكمة
 والخلف ان تباع اثنان فسد
 لأنه لعينه لم يحرم ما
 ففيه إثم بايع وشاري
 ومنشأ الخلاف بين العلماء
 وهذه الأحكام تختص بمن
 أما العبيد والنساء لهم محل
 وهكذا الصبيان والحق جلى

بعد الأذان فاتركن عنك المرا
 قد دخل الوقت فدع ما حرماً
 لو لم يك الأذان فيه قد وقع
 فالوقت للبيع يقول قاطع
 الى الصلاة فادر ما قد وجبا
 كالبيع ممنوع فلا تجادل
 قيس به وهو لما أهده
 يعقلها أهل الهدى فى الأمة
 أم لا ولأكثر بيع منعقد
 بل كان للذهول عما لزما
 اذا تباعا بلا انكار
 هل دل ذا النهي على فساد ما
 تلزمه اجابة النداء اعلمن
 ماكان فى حق سواهم قد حظل
 يعرفه فى الدين أهل العمل

وقت الجمعة

والوقت للصلاة مما ثبتنا كانت كتابا قال موقوتا فلا بينه بغاية البيان عن أمر جبريل الأمين حسبما وان للجمعة وقتا أفردا فوقتها قد قيل وقت الظهر في أقم الصلاة للدلوك وذا الدلوك بالزوال يعرف وفي الحديث عندما تميل في عدة من الأحاديث الغرر ومن صلاة الظهر كانت بدلا وذاك وقت للتي قد أبدلت وذاك بالاجماع من أهل الهدى فلاتصح قبله وتبطل لأنه شرط وقد فات فما وقد أتى الجواز قبل الوقت عن روى على ذلك أخبارا غرر لكن نقول انها قد نسخت وان نقل أدلة تعارضت فوجب المصير للدليل ولا دليل عندنا أدل يقول صلوا للدلوك فاعلما

والشرع للصلاة ذاك وقتا ريب وذاك المصطفى قد فصلا وواضح التحقيق للبرهان مر بتحقيق لنا تقدما بيانه به الدليل أوردا بعد الزوال حسب نص الذكر افانه الكاشف للشكوك شرط لصحة الصلاة فاعرفوا معناه عن وسط السما تزول قد جاءنا بها الهداة في الأثر ووقتها بعد الزوال حصلا منها على الصحيح قول قد ثبت بأن وقت الظهر وقتها غدا ان خرج الوقت فليست تفعل صلاتهم في غير وقت رسما أحمد نجل حنبل فلتستبين عن النبي المصطفى خير مصر بأية الدلوك لما رسخت قلنا إذا بالرغم قد تساقطت من خارج فافهم لذا التأصيل من الكتاب وهو قول فصل تقديمها لايرتضيه العلما

ثم القياس للكتاب لم يزل
مع أننا لسنا نسلمنا
لكننا نطعن فيما أوردا
أو أننا نقول بالنسخ لها
وذا على القول بصحة أتت
كذلك تقديم لبعضها امتنع
ومن عليه فسدت فأربع
وقيل تقضى ركعتين ورجح

مطابقا من حيث أنها بدل
تساقط الأدلة اعلمنا
أحمدهم بما يجوز في الهدى
بما روى الصحب الكرام الفقها
كما روى أحمد إن كان ثبت
وهكذا التأخير للجميع دع
تقضى ولا تكون قطعاً جمع
قضاؤها بأربع وهو الأصح

النداء

لقد مضى مافى الأذان قد ورد
وهاهنا نذكر فيه ماوجب
فشرط صحة لها الأذان
قال اذا نودي للصلاة
فالأمر بالسعي لها توقفا
اذ ماعليه واجب توقفا
كما جرى عليه فعل المصطفى
وهكذا مضى عليه الخلفا
حينئذ قد صح بالاجماع
وهكذا بالسنة الصحيحة
وصح من قبل دخول الوقت
مثل أذان الفجر قبل الفجر
وان يكن فى رمضان قد منع
وقيل فى الجمعة لايجوز بل
يجلس جلسة خفيفة وقد
ثم يقوم من يؤذنا
ثم يقيم بعد ماقد نزلا
وقد أتى لها أذانان هما
أقام بالزورا أذانا كانا
يحثهم به لفضل الجمع
ولم يكن عليه انكار وقع
وقد عرفت ان واحدا فقط

من واجب وجايز فيعتمد
فى جماعتنا كما الله كتب
كما لنا أورده القرآن
فاسعوا لذكر واهب الخيرات
على النداء بالوجوب عرفا
فذاك واجب وما فيه خفا
صلى عليه ربه وشرفا
وصحبه الثقة أرباب الوفا
وبالكتاب دون مانزاع
كما عرفت هاهنا توضيحه
أورده فى الدين حبر مفتي
أجازه الناس بغير نكر
فذاك معنى آخر قد يندفع
إذا رقى الامام للمنبر قل
واجههم كذاك عندنا ورد
وبعده الخطبة فاعلمنا
هذا الامام هكذا فلتفعلا
من فعل عثمان يقول العلما
لكثرة الناس فع البرهاننا
رواه فى الآثار من قد سمعه
من صحب أحمد ومن له تبع
هو الذى الشرع له قد اشترط

الخطبة

وعندنا الخطبة شرط صحة بدونها ليس تتم فاعلمنا قدمته فيما مضى محققا وهكذا لو لم تكن شطرا فقد (وتركوك قايما) أي تخطب (واسعوا لذكر الله) مع بعض ورد وهكذا فعل النبي الهادي وقيل ان لم يخطبوا وصلوا لكنهم في بحر إثم وقعوا تجزيهم التوبة أو يكفروا فمن يقل أجزتهم فالتوب قد ومن يقل ليست لها شرطا وقع ومن أتى الصلاة بعد ما خطب وهو يدل انها ليست بدل يخطبها من بعد ما الوقت دخل فإنه إن لم يعدها فكمن وحدها مقدار ما عليه قد وقيل في أقلها حمد العلي وبعدها استغفاره لكل من وقيل بعد ذاك آية قرا كذلك الايصاء بالتقوى ورد وكل خطبه بلا حمد

مشروعة أي لصلاة الجمعة لأنها مع بعضهم شطر كما فاتبع اذا اتبعت من قد صدقا صح وجوبها بمقبول السند وهو دليل من يقول تجب بأنه الخطبة فافهم ما قصد والخلفاء من أولي الرشاد أربع أجزاء عندما تولوا لأنهم لجمعة قد ضيعوا خلف أراه في المقام يذكر يجزي له أولا فتكفير يعد فالركعتان كفتاه فاستمع إمامنا أجزاء ذا ولا عجب من ركعتين فبذاك فاستدل وان يكن قبل أعاد ما فعل صلى بدون خطبة قول زكن يطلق اسم خطبة حين تحد ثم الصلاة للنبي الأكمل أمن بالله الملك ذي المن أو آيتين هكذا أو أكثرا عن شافعيهم وعندى لا يرد ولا ثناء لا ولا تشهد

فانه مامثل يد جذماء
والوعظ فيها بيسير الكلم
وكان يقرا (قاف) فوق المنبر
قال أبو حنيفة ان اقتصر
وسورة الاخلاص قد تقوم
رووه عن أبي الحواري في الأثر
يحفظه لابن المبشر الفتى
ولا نرى هذا صوابا أبدا
لأنه خالف فعل الهادي
ولاتسمي خطبة عند العرب
ويستحب خطبتان يفصل
أولاهما واجبه والثانيه
وقيل بل واحدة وهو الأصح
هذا هو المذهب عندنا ومع
والشافعي بالجلوس يفصل
كلتاهما فريضة يقول
وعندنا الجلوس محدث وقع
كرهه الصحب لأنه يرى
وبدعة يقول طاوس وقد
ورده عليه أهل الحق (١)
فتركه يندب في الاسلام
وقيل بل عن النبي قد ورد

كذلك قد روه في الأنباء
ولا يطيل أي حذار السأم
كما رواه العلما في الأثر
على يسير الذكر كاف ان ذكر
مقام خطبة كذا مرسوم
عن الامام الصلت بدرنا الأبر
أعنى سعيدا عنه هذا ثبتا
ولا أرى له هنا مستندا
قد كان يخطبن في العباد
إخلاصنا ولا سواها في الكتب
بينهما بسكتة اذ يفعل
زيادة بالفضل يوما جائيه
عن سيد الرسل بنقل متضح
عطا ومالك وأوزاعي اتبع
وذاك في مذهبه مؤصل
فهل على ذاك له دليل
من ابن عفان لذاك ويك دع
زيادة في الدين كانت منكرا
أحدثه سليل صخرهم ورد
لأنهم هداة هذا الخلق
لافعله فافهم لذا المقام
وما أتى عن النبي لايرد

(١) قوله ورده عليه أهل الحق أي رد المسلمون ذلك على عثمان الخ

أورد ذاك صاحب القواعد وهو من الصحب الأولى الأماجد
حينئذ قولان فيه وردا فما هو الراجح مع اهل الهدى
يجلس جلسة خفيفة ولا يقول شيئا هكذا قد نقلنا
وقيل يقرأ بعض اي الذكر مذكرا للناس فصل الأمر

الخطيب

شرط الخطيب أن يكون ذكرا
والعقل من شروطه المتفق
والخلف في العبد وفي المسافر
على طهارة غذا مستقبلا
يخطب قائما ولا يقعد في
معتمدا على عصا أو سيف
يخطب والبتار في يمناه
ان العصا من سنن الرسل ترى
لايامر الخطيب حين يخطب
وجاز وعظه ببيت الشعر
وقال بعض صحبنا اذا روى
اما ابن محبوب فانه منع
لأنها ليست من الصلاة
وأنها لم تنحصر على الأصح
أما ابن محبوب لعله قصد
وعله منع ذرايع يرى
لله ما أطول أنظارا لهم
وحكم ذا الخطيب في خطبته
يجهر ذا الخطيب حين يخطب
وقد أتى أن النبي يأمر
وهكذا ينهي عن الكلام
وهكذا يدعو لمن قد بعدا

حرا بلوغه هناك اشتهدا
أيضا عليها في المقال الأسبق
وفي الصبي في مقال شاهر
بوجهه اذ يخطبن ذاك الملا
خطبته مجللا للموقف
أو قوسه وهو من التشريف
فما أجله وما أعلاه
فكن بهم مقتديا ولا مرا
كلا ولا ينهى ولا يؤدب
ونحوه ولم يكن بنكر
رواية لانقض كيفما استوى
ولم يكن من غيره منع وقع
وزايد ليس بنقص اتى
ولم تحذف مقال قد رجح
للاحتياط وهو وجه معتمد
كي لايجيء الناس أمرا منكرا
تبدو بنور الحق والجهل ادلهم
مخالف لسامعي دعوته
وينصت الصحب كما قد يجب
والنهي فيه لايزال يصدر
لمن به فاه من الأنام
أن يقربن اليه جاء مسندا

وقد روي ذلك أيضا عن عمر
وهكذا عثمان أيضا وعلي
ومن يكن أحدث أيضا يذهب
يبنى على خطبته ولا يعد
وان يمت في خطبة إمام
يقضونها ظهرا تكون أربعا
يستأنف الخطبة حيث وقفا
وان يكن أحدث بعد ما فرغ
يستخلفن عليهم اماما
ليس له يستخلف المسافرا
وهكذا الصبي حسبما سبق
وجائز غير الامام يخطب
وان يجز كان بها الامام
كان النبي وحده يصلى
والإتسابه أراه أكمل
لا يخطب الخطيب حتى يحضرا

أية ساعة يقول اذ أمر
تكلم فيها بمفهوم حلي
الى الوضوء ثم يعود يخطب
وهكذا الصلاة أمرها عهد
فها هنا قد وجب الاتمام
أو نصبوا لهم إماما ورعا
امامهم كذاك قيل فاعرفوا
من خطبة آخرها كان بلغ
وشرطه ممن هنا أقاما
كلا ولا عبدا هناك حاضرا
من الخلاف فاتبع ما كان حق
وان يصلي غير من قد نصبوا
أولى على ماحقق الأعلام
ويخطبن وهو امام الكل
من اتسابه فقد نال علا
هذا الامام ليصلي بالورى

حكم المستمعين للخطبة

وعندما قام الخطيب يخطب يستقبلون بالوجوه من خطب قد أنصتوا عليهم الوقار لايتخطون رقاب الناس ولا تشمت عاطسا ولا تقل والرد للسلام أيضا منعا جاء به الوعيد عن خير البشر واللغو حظ من لغا في الجمعة ومنصت لم يؤذ يوما مسلما فيجب الانصات لو كان بعد فانه يكون عبدا ممثلا فانهم في مثل ذاك الحال قد دخلوها أو على اهتمام لاينبغي منهم سوى الاقبال وقيل في العطاس ترخيص ورد ان الدليل في العطاس قد نقل ومن لغا قد جاء لاجمعة له بحيث لايصح أن يصلي كأنه لم يقع الحضور أعنى أجور سبقه تنهدم لكن له مابعد عند العلما يسمع ماأدركه ثم تصح

أنصت كلهم ولا يستغرب وهم جلوس لازموا لها الأدب سكينه لهم بها شعار قد لبسوا من أطيب اللباس أنصت فان فعلت فاللغو حصل فان تحريم الكلام رفعا فمالنا وللکلام ويك ذر ومن دعا أعطاه أوقد منعه ينال حظه غدا متمما عن الامام هكذا عنهم وجد قد هجر اللغو فأجره حصل ففي صلاة دون ماجدال دخولها في ذلك المقام على الذى قاموا به في الحال فشمت العاطس والسلام رد وفي السلام بقياس قد حصل لكنه يخرج إن قد فعله ثم يعود في مقال عدل قبل نقل ضاعت هنا الأجور نقضا بلغوه هناك تهدم فالزم هنا ياذا النهى مالزما صلاته جاء بأصل متضح

لكنه قد فاته الأجر الأجل
والمنع للتخطي للرقاب
في عدة من الأحاديث الغرر
الا اذا كان لسد فرجة
وهكذا لحاجة عينيه
ان الأذى من التخطي مطلقا
وفضله بلغوه عنه بطل
وعيده جاء عن الأواب
تروى لنا عن النبي في الأثر
فقد أجز ذاك دون مرية
لها قد اضطر فع القضية
نمنعه يوما لأصل صدقا

الاقامة فى الجمعة

| | |
|-----------------------------|--------------------------|
| وشرط صحة لها الاقامه | مثل الأذان فادر والامامه |
| قد واظب الهادى عليها فاعلما | والخلفاء بعده والعلماء |
| وما عليه واظب المختار | وصحبه الأئمة الأبرار |
| ولم يزل فى سلف وفى خلف | فذاك واجب على الكل عرف |
| وانها كساير الفروض صح | قياسنا والحق فى ذاك اتضح |
| قد وجبت فأد كل ماوجب | والحمد لله على نيل الأرب |

المنبر

ومن شروطها يكون المنبر
أو نايب الامام لما أمرا
وكان منبر النبي من خشب
محلّه في أيمن المحراب
علوه على ثلاث درج
كذلك منبر النبي كانا
لاينبغي عليه ان نزيدا
نزيد فوق منصب المختار لا
قد نزل الصديق عن خيرالورى
وبعده الفاروق أيضا قد نزل
وعن مقام السيد الصديق
ويرحم الله فتى قد عرفا
ومن رأى لنفسه المعالي
لم يدر ذلك الغرير الأصلا
من ظن انه مع الله علي
قد ادعى للكبريا وقد ركب
معاذك اللهم ذا الجلال

عليه يخطب الامام الأكبر
فانه ينوب عنه في الورى
متخذاً يرقى عليه إن خطب
يصح من طين ومن أخشاب
ياحب ذاك في الهدى من معرج
فهل لنا نزيده أركاناً
ان زاد كان عن هدى بعيدا
نفعل بل نتبع سيد الملا
لما رقى في الناس ذاك المنبرا
محترماً بذاك سيد الرسل
وهكذا حال أولي التصديق
لقدره وقدر أرباب الوفا
يخر في نار لظى من عالي
ولو داره ماتعالي أصلا
فذاك جاهل من الدين خلي
أصعب مركب واين المنقلب
من عظيم بالجهل والتعالي

صفة صلاة الجمعة

وصفة الصلاة ركعتان تكون وقت الظهر يوم الجمعة أو نايب الامام حسبما سبق أولها الخطبة فالإقامه تتصل الخطبة بالأذان فان يقل قد قامت الصلاة وينزل الخطيب من منبره موجهها وبعده قد أحرمنا والخلف في المختار قيل الجمعة وبعدها يثني لها بسبح روى الربيع ذاك في الصحيح وقيل بل يقرأ ذات الغاشيه وقيل يقرأ المصطفى بالأعلا وبعدها يقرأ ذات الغاشيه رواه قادة رجال فقها وقيل بالجمعة في الأولى ورد وهو عن البحر رواه أحمد كذا أبو داود والنسائي والجمع ممكن بأن يقالا بكلها ان شئت أنت فافعلا والحق عندي انه لايلزم فخذ من القرآن نكرا واسعا

بسورة تتلى مع المثاني في المصروهي بالامام أي معه كساير الفروض قول قد صدق من بعد ماأذن فالامامه اقامة ثالثة الأركان مقيمها جميعكم فلتأتوا مستقبلا للفضل من مظهره وجاء بالقرآن كالحمد اعلما يقضي بها من الصلاة ركعه يختارها حسب الدليل الأرجح ومارواه واضح التصحيح نبينا وذلكم في الثانية مع أحمد وذلكم في الأولى عندهم وذلكم في الثانية أئمة في الدين عاشوا نبها ثم المنافقين في الأخرى ترد ومسلم وهو الفقيه الأمجد يذكر ذاك القول في الأنبياء بكلها صلى ولا جدالا كأحمد وهو الصحيح فاقبلا من ذاك شيء وهو قول أقوم فانه للخير جاء جامعاً

فمالنا نختص بعضه على
الا اذا كان المرام الائتسا
وقد وجدت ذاك فى الآثار
وقال بعض يكرهن الائتسا
يقول خوف ان يظنه الورى
يظن سنة لها وهو جلي
وهو مقال جاء عن اسحاق
وخالف الجمهور ماقالاه

بعض فهذا ماأراه أعدلا
فذاك معنى آخر قد أسسا
قولا لبعض العلما الأخيار
فى ذا المقام نظرا تقدسا
ذلك أمرا واجبا قد قررا
رأى أتى عن فقهاء كمل
والمروزي من علما الآفاق
وهو خلاف ظاهر معناه

خصال الجمعة

وحيث ان الشأن للجمعة صح
وانها أفضل يوم فاعلما
فكان عيد المسلمين الأتقيا
حفت به خصال خير تذكر
وهي كثيرة ولكن نذكر
منها يقال جمع خلق... آدم
كذا اجتماعه بحوا يذكر
كان عروبة تسميه العرب
قد كان يوما للذين سبقوا
فاختلفوا فيه يقول المصطفى
لم يقبلوه لقيام الطاعة
قد كان مفروضا عليهم ولم
ولم يزالوا فيه فى اختلاف
لكنهم قد حكموا أهواءهم
قالوا سمعنا وعصينا فانظر
قد كان يوما طيبا مجلا
والناس فيه تتبع لنا ولا
فالسبت لليهود والنصارى
لذا كانوا السابقين فى الزمن
وكم فتى جاء أخيرا فسبق
فخير يوم طلعت عليه
قد خلق الجليل فيه أدما

عن أحمد الهادى بنص متضح
فى هذه الأيام عند العلما
أعمدة الدين الكرام الأوليا
لما به من شرف يعتبر
أهمها عليه قد تقتصر
فيه فحف بعد بالمراحم
فيه كما جاءت بذاك السير
فاجتمع الخير به ولا عجب
لكنهم ضلوا به إذ فسقوا
لكننا له هدينا فاعرفا
ولا أقاموا فيه للعبادة
يقم له حق بهم ولا احتكم
ولم يميلوا اى الى الانصاف
ورفضوا من دينهم أنباءهم
الى مساعيهم بصافي الفكر
مبجلا مع ربنا مفضلا
ريب فان الحق قادنا... إلى
قد ربعت لأحد جهارا
لكننا على الجميع نسبقن
وكم ترى الأول تاركا لحق
شمس هو الجمعة مل إليه
فكان أصلا للوجود قائما

وفيه قد تاب عليه فاعلما
 وفيه للأرض يقال أهبطا
 فيعمر الكون ويعبد الأحاد
 وفيه مات آدم الرسول
 وفيه قد صح تقوم الساعة
 وفيه ساعة بها الاجابه
 وقد روى ذاك الربيع العالم
 فكان هذا اليوم قيل أفضل
 وكان خلق آدم فى الآخر
 ومات فيه بعد طایل العمر
 وقيل بل ألفا سوى سبعينا
 وقيل ألفا دون أربعينا
 مات بمكة وفيها قد دفن
 وقيل عند مسجد الخيف وقد
 وقيل بالقدس حيال الصخرة
 فخلق آدم به قد أوجبا
 كذاك موته به اذ قد وصل
 حل به لدى الجناح الأقدس
 وقولهم فيه تقوم لم يكن
 فعلمها مع ذى الجلال لم يزل
 وفى الحديث لم يكن تعيين
 لأن هذا اليوم قد تكرر
 قد أخفيت عن الورى ولاعجب
 يعلمها الخلق سوى كل البشر

وذاك شأن أمره قد عظما
 لأجل هذا النسل أن ينبسطا
 ويعرف الحق ويجتلي الرشد
 قد أوردت لذلك النقول
 كما روى ذلكم الجماعه
 مقطوعة شرعا ولا استترابه
 وغيره الأفاضل العيالم
 من تاسع الحج حكاه الفضلا
 منه على قول صحيح شاهر
 اذ عاش ألفا جاء فى حق الأثر
 وقيل ألفا دون ماستينا
 كذاك قال نقل المسلمينا
 أي فى أبى قبيس فادر يافطن
 يقال بالهند وهل صح السند
 مع مسجد الخليل نون مريه
 تشريفه فكان يوما طيبا
 به الى أعلى مقام لم يزل
 فى حل الخز وربط السندس
 مخالفا نص الكتاب فاستبن
 كما به نص الكتاب قد نزل
 لها كما جاء به الأمين
 فى العام والحديث لن يستكرا
 فانه سر هناك قد كتب
 والجن أيضا هكذا جاء الأثر

وذاك ليس بالبعيد فى النظر
واختل صادق النظام الدينى
والخلف بين العلماء فى الساعة
آخر ساعة يقول جابر
وهو الذى رجحه جمع عرف
وقيل فى ذلك ماشاع كما
لو علموا بها لساخت الفطر
وذاك ظاهر لذي عينين
أعنى التى تختص بالاجابة
وانه الحبر الجليل الطاهر
فى الدين بالفضل الجليل والشرف
فى ليلة القدر اختلاف العلماء

غسل الجمعة

وحيث ان الغسل تنظيف البدن وأحمد الأحوال حال المغتسل فالغسل واجب بيوم الجمعة يلزم في الحديث كل محتلم وذلك المحتلم المذكور في ذاك لأنها عليه تجب للاجتماعيات في الاسلام والغسل في الجمعة منها فاعرفا كذاك للطواف عند العلما لله هذا الشرع ما أكرمه دعا إلى الرقي في الأمور حتى الى نظافة الأبدان ومن حقوق اليوم بعض قالا وقيل من حق الصلاة فاغتسل والخلف هل وجوبها شرعيا وقيل بل في الاختيار قد وجب وقد نحا بعض الورى للأول وعندنا المذهب فهو الثاني اذ قيل بالاجماع ان صلى بلا وذاك في عثمان أي مع عمرا وهو دليل أيما دليل وقيل سنة ومعروف نسب

من وسخ الأقدار أو من الدرن وأطيب الحياة فيه فاحتفل ربيعنا الى النبي قد رفعه كن من بشرع المصطفى قد التزم نص الحديث ذو البلوغ فاعرف فالغسل واجب ولا يستغرب خصوص أحكام على الأنام كذاك في العيدين مع أهل الصفا ونحو ذاك فله فلتفهما وما أجله وما أحكمه حسا وعقلا صح في المأثور وغسلها من وسخ الأدران فالزم أخي ماعشت الاغتسالا لها وقد فاز فتى قد امتثل كان فراع المنهج السويا أي كرم الأخلاق فافهم والأدب كما على الثاني سبيل الكمل حققه أئمة العرفان غسل فقد أجزته قولنا نقلا قضية مقامها قد شهرا يعرفه كل فتى عقول لمالك اليه قيل قد ذهب

قيل له ذلك واجب الخبر
فليس كل ما أتى كذا
بل واجب ذلك في المروءة
وهكذا في كرم الأخلاق
كقوله علي حقه وجب
لم يرد القائل واجبا حتم
ونقل الدليل عند العلماء
يمدح أهل الاغتسال فاتبع
ويؤذن التارك بالكفاية
يقول في آخره من اغتسل
وفي حديث البحر ما قد أوضحا
يسأله السائل عن ذا الغسل
فقال لا لكنه الأطهر في
ومن يكن لم يغتسل لم يأثم
أعنى على هذا المقال فافهما
والترك للواجب للآثم التزم
أخبركم كان الوري في جهد
ملبوسهم صوف وهم أهل عمل
فبعضهم يؤذى لبعض فأمر
إذ ريحهم يفوح بالتوعث
فاغتسلوا يقول هادي البشر
حتى أتى الخير اليهم ولا
قد لبسوا لفاخر الثياب

فقال ليس بالعموم يعتبر
تاركه لم يركب الهلاك
أو واجب عندهم في السنة
نعرفه في كل ذي خلاق
وذاك معروف لدى خلق العرب
كالفرض أو واجب فرض قلزم
نصا على هذا أتى فسما
لأفضل الحال خصوصاً في الجمع
وضوؤه لها على عنايه
فالغسل أفضل الفعال فامتثل
مذهبنا إن لم نقل قد رجحا
وعن وجوبه بأصل الفعل
امكانه وذلك لم يختلف
إذ غير واجب عليه فاعلم
وواجب في واجب تحتما
فتارك الواجب عبد قد أثم
من فقرهم عسر لأدنى حد
ضاق بهم مسجدهم كذا نقل
نبينا بالغسل أي وهو نظر
لما بهم من خبث أو وعث
ليذهب بن كل وعث قذر
شك فإن الخير فيهم نزلا
ونزلوا جوامح الصعاب

وقد كفوا إذا النهى كل عمل كذا أبو داود نصه نقل
والغسل فيها مثل غسل الجنب يغسل للأعضاء على ترتب
مبالغا لها على التوالى مكتسبا بذاك للكمال

الروح الى الجمعة

ان البكور لا يزال يشكر
 قد بارك إله في البكور
 من ذلك الروح للجمعة قد
 وان تكن صلاتها بالظهر
 يفرغ الانسان للصلاة
 فمن برح في الساعة الأولى لها
 كأنه ببذنه تقربا
 ومن يرح عقيه كأنما
 وبعدها كأنما بأقرن
 وبعدها كأنما بيضة
 فأين من بيضة تقربا
 وهل يراد عدد الساعات
 قيل نعم بحسب ظاهر الخبر
 أراد فضل أول الأوقات
 بين بالساعات للمراتب
 اذ ضرب المثال سيد الورى
 نعقله عنه جليا واضحا
 والغرض اهتمامهم بها كما
 وذا مقال للربيع ينسب
 وتكتب الأملاك فيها الأول
 ألا تريد أن تكون أولا
 ولحظات هذه الساعات

والخير فيه لا يزال يظهر
 لاسيما الى مساعى الخير
 أراد الشارح فيما قد ورد
 كان البكور من خصال الأمر
 فيمنحن فواضل الخيرات
 في خبر يرويه بعض الفقهاء
 فانه قد نال أعلا منصبا
 بقرة أهدي يراه العلماء
 وبعده دجاجة فاستبن
 قربانه جاء لدى التضحية
 ممن ببذنه تراه ذهباً
 من ذاك حسب ظاهر الرواة
 وقيل لا بل رام فيها معتبر
 على أخيرها عن الثقات
 وجاء في البيان بالغايب
 صلى عليه الله ما برك سرى
 اذ أول الأوقات كان راجحاً
 يعقله منا الرجال العلماء
 اليه ذلك الربيع يذهب
 فالأول المعروف فضلا وعلا
 من يكتبون 'فاذهبن أولا
 لطيفة يعرفها الهداة

أولها عندهم الزوال
 كذا إمام الحرمين قائل
 آخرها عندهم إذا قعد
 واعتبروا الساعة جزءا يصدق
 تقول آتيك غداً في ساعة
 دل عليه لفظ ثم راحا
 ان حقيقة الرواح تعرف
 إذ أول الرواح فالزوال
 كما الغدو أول النهار
 غدوها شهر يقول الله
 وقال بعض قومنا الساعات
 أراد ساعات النهار الشارع
 لذلك المسير عندهم أحب
 ورد هذا القول بعض العلما
 إذ لو أراد هذه الساعات
 لكانت الصلاة أي في الخامسة
 ولا تصح قبله كما اشتهر
 وتطلق الساعات عند العرب
 والحد في الساعات أمر طارى
 وهل علمتم ان صاحب المصطفى
 لأنهم لم يذهبوا بإصاح من
 وانهم على المعالى سبق
 لايتركون أفضل الأعمال
 قلت نعم قد جاء ذاك في الأثر

عن مالك وصحبه يقال
 كذا حسين القاضى وهو فاضل
 إمامهم يوما على المنبر قد
 حتى على الأقل فيما حققوا
 كذا على المفهوم بالعناية
 لها فخذ للهدى مصباحا
 بما يلي الزوال وضعا فاعرفوا
 بلا خلاف هاهنا يقال
 حتى الزوال دون ماانكار
 كذلك الرواح قد تراه
 هي التى تجرى بها الآلات
 وظاهر الحديث ذاك قاطع
 لها مع الطلوع أضحي مستحب
 بمانن المقام ايضا فهما
 شارعنا قيذا لذى الصلاة
 قبل الزوال وكذا فى السادسة
 فهل على هذا المقال من أثر
 على الأقل وهو لم يستغرب
 كذاك قد حقق فى الآثار
 قد تركوا ذاك المقام الأشرفا
 وقت الطلوع للصلاة فافهمن
 وهم الى كل كمال أسبق
 اذ عرفوا فى الناس بالكمال
 يرفعه أهل العلوم والبصر

أول ماقد فقدوا في الدين
كانوا ييكرون وقت السحر
والطرقات بالمكرينا
ونجل مسعود يقال بkra
راى ثلاثة له قد سبقوا
يعاتب النفس بأنى رابع
لست سعيدا اي على ذا الحال
والقول فى خصال هذى الجمعه
وماذكرنا من خصالها الجلل
ذاك لقصد فى النهى قد وقعا

ترك البكور جاء بالتبيين
وبعد فجرهم أتى فى الأثر
تغتص بالسرj لها غادينا
يوما لها وكان قد تأخرا
فلم يزل بغمه يحترق
أربعة وفى المعالى طامع
وهكذا أفاضل الرجال
نتركه اذ قصدنا لن يسعه
فى بابهِ إلايسيرا فاحتفل
والله يهديننا لما قد شرعا

الخشوع فى الصلاة

ان الخشوع للاله واجب وذاك فى الصلاة أمر راتب بل الصلاة دونه لم تقم يقوم بالنفس الخشوع وظهر يلائم المقصود فى التعبد ليس الخشوع بالركوع لا ولا لكنه السكون من هذا البشر وقيل أن لا ترفع الأبصارا وقيل جمع همه المصلي أعرض عن جميع ماسواها وقيل فعل القلب أيضا والبدن والمخلص الذى تراه قد خشع وقام بالاعظام للمقام وكان بالاخلاص فى المقال لأنها كانت عمود الدين ثم عمودها الخشوع فاخشع وخيركم أتقاكم قد قالوا ان العمود فهو القوام كذلك المحسوس والمعقول لا والقول فى المحسوس فهو ظاهر والقول فى المعقول جعل الشارع والقول فى العادى كل عادى وكونها عمود دين الله

وذلك فى الصلاة أمر راتب كما بغيره تكون فاعلم عنه سكون لجوارح البشر على سبيل واضح معتمد يكون بالسجود عند الفضلا وحسن هيئة الصلاة تعتبر عن موضع السجود كيف صارا لها والله بحسن الفعل حتى يكون مخلصا أداها مثل السكون ان لها الكل سكن لربه وللهدى قد اتبع وباليقين المحض فى الاعظام جاء وجمع الهم للأفعال فى خبر صح عن الأمين وللنبي الهاشمى فاتبع والذكر أيضا أوضح المقالا عليه قد تكون المقام بدله من القوام مثلا وهو الذى قامت به المنابر معتبرا له من المواقع عندهم نصا لذا المراد لأنها حرز من المناهي

تمنع أهلها وإن لم تمنع
 يقيمها وهي هباء قد غدت
 وقد رأى الصاحب كمال الفضل في
 أن العمود جامع الأشياء
 لذاك عندما النبي المصطفى
 فما سوى العمود محمول على
 لذاك أجمعوا على بيعته
 وما أجل أمر هذا النظر
 لذلك الخشوع أمر وجبا
 أقبل على الصلاة بالسكينة
 كما تكون ساكن الجوارح
 وما عليك من خواطر ترد
 كن خاشعا مؤديا للواجب
 أما الذي ليس يطاق لم يصح
 فادفع جميع ما استطعت واعبد
 فاحذر لدى تكبيرة الاحرام
 حيث حضور القلب روح لم يزل
 وذلك للامكان شرعا أقرب
 فكان من روح الحضور رفق
 وإن يكن نقصان ذاك قد وقع
 وقدر ما زاد فقد زاد به
 وأن يعم ساير الصلاة
 أما صلاة الغافلين تعتبر
 فتفسد الصلاة بالاحرام

فهي التي جاءت من المضيع
 لما عليه من كبار أتت
 خليفة الهادي الامام الأشرف
 للرفع والخفض لدى البناء
 ولي أبابكر العمود استخلفا
 ذاك العمود وله قد حملا
 أنزله الرحمن في جنته
 عندي وما أطوله في نظري
 فيها فصير الخشوع مذهبا
 قلبا وقالبا وحسن هيئة
 لله مخلصا بقصد صالح
 ومن وساوس هناك قد تجد
 تنل بذاك أرفع المناصب
 تكليفنا به لمعنى متضح
 ربك بالاخلاص في التعبد
 من شاغل عن ذلك المقام
 لذي الصلاة جوهرها كما عقل
 واللحظات أمرها مرتب
 هناك وهو في اعتبار يصدق
 فانه الهلاك والحق اندفع
 فضل الصلاة دائما فانتبه
 عاد على الفاعل بالخيرات
 محض عناء لهم كما اشتهر
 مع غفلة عن واجب المقام

أما الذي في سائر الصلاة
 ان سلم الاحرام عند العلم
 فانها جميعها قد تفسد
 فاخشع لدى الاحرام يامصلي
 والشرع قد يعذر كل غافل
 إن الدخول في الصلاة يمتنع
 وأين قصد غافل عن واجب
 انى أراه في ملاهيه غفل
 وخيركم أتقاكم ولا جرم
 اذ بالتقى تكمل أنفس البشر
 وتتفاضل الرجال بالتقى
 فليلبس العاقل سربالا أتم
 والناس اما مؤمن عبد تقي
 ان التقى منه الخشوع قد ظهر

يغفل لاتبوء بالبتات
 الا اذا تابع ذاك فاعلما
 لأن ذاك منه أي تعدد
 فانه أصل لمن يصلي
 وليس يعذرن ذا تساهل
 بغير قصد ثابت لم يندفع
 يدخل باللهو كحال اللاعب
 واجبه حكم الصلاة قد بطل
 ان التقى في الدين عز وكرم
 وتحمد العقبي وتذكر الظفر
 يافوز من لربه قد اتقى
 من التقى خير اللباس قد علم
 أو فاجر في دينه جبس شقي
 وذاك سر للعقول قد بهر

فضل من جلس فى مصلاة لأجل الصلاة

قد جاء أفضل الرباط فى خبر
ثم لزوم مجلس الذكر الأجل
عليه أملاك السما تصلي
حتى يقوم أو يكون أحدثا
تدعوا لك الأملاك بالخير فلا
وقد أتى تعاقب الأملاك فى
قرآن هذا الفجر مشهوداً ورد
وفى البخارى انهم فى العصر
فيشهدون للصلاة قِيلا
مع الامام فى جماعة الهدى
فتعرج الملائك الليليه
وذاك عندما السؤال يصدر
يسألهم وانه لأعلم
فيخبرونه بماقد وجدوا
وقال صلوا المصطفى كي تنجحوا
وفى الصيام صحة والمغنم

هو الصلاة (١) عن صلاتقاانتظر
ومن يلزمه مرابط عقل
مدام فى مقامه الأجل
فلا تقم وراع ذاك الحدثا
تكن عن الخيرات عبداً نكلا
صلاتنا والجمع فى الفجر اعرف
فى الذكر جل شاهد ومن شهد
كمثل ما هم فى صلاة الفجر
أعنى يصلون فع التفصيلا
وقيل بل دونهم قد وردا
تخبر باريها عن القضييه
منه بذاك قد أفاد الخبر
منهم وفى السؤال لاحت حكم
منهم وماله لديهم شهدوا
فى قصدكم كذاك زكوا تفلحوا
فى سفر روى الربيع العلم

(١) قوله: عن صلاة فعن هنا بمعن بعد على حد قوله تعالى (طبقاً عن طبق) اه

مناهي الصلاة

حيث الصلاة بعمود الدين قد
وحقها في الدين ليس ينكر
لها شروط قد دراها العلما
وهأنا أقول في المقام
ان الصلاة لاتصح مطلقا
لكنها تمنع في مواطن
أعنى مكانا كان مأوى الابل
والخلف في المطعن قيل موضع
وقيل بل مارجعت له متى
وهكذا موضع ليلها جعل
تبيت فيه وهو قول ظاهر
ومثله مزبلة ومجزره
وهكذا الحمام والمنع عقل
في إبل أنجاسها والمزبلة
يجمع فيها كل ما يستقذر
كذلك في مجزة ولا خفا
أما الطريق فمرور الخلق
ولهم فيها المرور مطلقا
ومنعهم من حقهم تعدي
وان يكون مرورهم قليلا
قلت وهذا لأراه مطلقا
لذلك بعض قال في الصحاري

صحت باجماع صحيح معتمد
وشأنها العظيم لا يستنكر
لصحة والكمال فاعلما
منبها للفضلا الكرام
في كل بقعة على ماحققا
أول تلك ساير المعاطن
ممنوعة عند الرجال الكمل
شرابها فيه الصلاة تمنع
ما شربت عادت اليه يافتى
لكنه عندي أشد للابل
معناه يدرية نهاك الطاهر
قارة الطريق مثل المقبره
معناه في الجميع فاترك من جهل
كل خبيث فله محصله
والدين لا يصح فيه القذر
فان معنى النهي فيها عرفا
يشغل عن أداء حق الحق
وذلك من حقوقهم تحققا
عليهم ما الدين في التعدي
هل صح أن نجعله تفصيلا
وعلى بعضهم به تعلقا
تجوز في مسالك المزار

وظاهر الحديث أولى وأحق
وبالطريق الحقوا للوادی
فان من صلى به ثم هجم
وان يفر كان للنقض سبب
والهدم للصلاة إبطال لها
لأن اتمام الصلاة قد وجب
حتى ولو نفلا فنقضها امتنع
ونقضها ان هجم الوادی انحتم
وليس ينجو أبدامن واحد
لاتسبب أبدا لهدم
والنهي للمحسوس والمعقول
وذاك فى مقبرة كي لا يظن
فيرتضيها معبدا بالجهل
والنهي للحمام فى قول ورد
يجمع للأنجاس والعورات
وكان مأوى للخبث المارد
وقيل من أجل دخول من دخل
ورد هذا القول اذ لم يطرد
وبعضهم يرخصن فى المقبره
وبعضهم كرهه تنزيها
وفوق سطح الكعبة الزهراء
لأنه صلى لغير قبله
وقيل بل فى ذاك سوء أدب
ولا تصح قيل بالقصدير

فانه جاء لمعنى وهو حق
خوف هجومه على العباد
عليه واد إن بقي به أثم
فتركه الصلاة فيه قد وجب
والله قد نهاك أن تبطلها
بعد دخوله بها ولا عجب
بعد الدخول هكذا لنا شرع
او لا فقتل النفس أمر قد عظم
فالمنع فى الوادی من المراشد
دينك أو ترمى ببحر الأثم
تلحظه مقاصد الرسول
ذوالجهل يعبدن أهلها اعلمن
فلاتكن هناك من يصلي
بعقله من الورى كل أحد
تكشف فيه قالت الثقات
عليه لعنة الملك الواحد
يشغل من صلى لذا النهى حصل
ذلك والتحقيق ان ذاك رد
كمثل ماقد رخصوا فى المجزرة
ووجهوا لنهيها توجيهها
ممنوعة أيضا بلا امتراء
وواجب يوجهن للكعبة
فكان مكروها لهذا السبب
ونحوه للخبر الشهير

نهى عن الصلاة بالآنك مع
 كذا النحاس وكذلك الشبه
 اذ كان حلية لأهل النار
 كذلك الحديد والتحلى
 كذاك أنواع النحاس تمنع
 وان ترد معرفة القصدير
 ولا تصح بعد فرض العصر
 وهكذا ان شرعت أن تغربا
 وهكذا ان وقفت فى الحر
 عند الطلوع والغروب يطلع
 يذكر عن فاروقنا أعنى عمر
 كذاك عند قايم الظهيرة
 والمنع للصلاة هاهنا وقع
 حتى قضى منسية قد قىلا
 وذاك فى ثلاثة الأوقات
 عند الغروب والطلوع فاعلما
 فى غير يوم جمعة والخلف فى
 فقيل بعد العصر والفجر يصح
 كذاك منسياتنا كذا التي
 وهكذا كل صلاة لسبب
 وذاك كالصلاة للآموات
 وهكذا الكسوف والزلازل
 وتمنع الصلاة حين تنشر
 فانها شعاع شمس فاعلم

شبيهه من معدن طرا منع
 أعنى به الأحمر فلتجتنبه
 من الطغاة الجهلا الكفار
 بالكل ممنوع لذاك خل
 بها الصلاة كلکم فامتنعوا
 فانه الرصاص فى التفسير
 حتى الغروب وكذا فى الفجر
 أو شرعت تطلع منع وجبا
 فى كبد السما بغير نكر
 قرن من الشيطان قول يرفع
 يضرب من كان يصلى قد ذكر
 فى خبر يرويه أهل الملة
 منعا لکلها يقال فامتنع
 أو نام عنها فافهم التفصيلا
 لاكلها نقلا عن الثقات
 وهكذا حين استوت على السما
 مابعد ذاك عند كل منصف
 قضا فوائت لأصل متضح
 ينাম عنها فى مقال مثبت
 من قبل الله أتت ولا عجب
 لاتمنعن لهذه الصلاة
 جوازها قال به الأوایل
 بالغرب حمرة الطلوع تظهر
 وان تكن لم تظهرن بالأكم

أول قرن عندهم كان حصل
وهو الذى الفهم اليه ينصرف
عندى هو الأول حين يأتى
طلوعها بذاك حين ينجم
وبالأكام وشعاعها بدا
فى مسلم وحب ذاك الأثر
تصل حتى تبرزن فى الملا
حتى يتم وهو قول صايب
أقرصها أبداه ذاك الشرف
للشمس فى تحقيق أرباب الأدب
حاجبها وذاك بدءا يظهر
ومثله الغايط فيما يوجد
معناه حاقن لذى الأشياء
وقيل بالعكس وهذا حسن
للبول فى قول جلي يسمع
رجلا ورجلا غيرها قد وضعا
من المبال رفع ذاك الحرج
من قول بعض العلماء البصرا
كمثل ماكلفه الله عمل
بيسر ديننا ألا فيسروا
وقت لدى إمامنا المحقق
مالم يكن ضرر هنا منه أتى
أخبثه كذا حكاة المذهب
واللطف من ربك لايزال

فهو من المشرق بالغرب اتصل
وقيل بعض الشمس قرنهما عرف
والراجح المانع للصلاة
وان نكن لسنا نراها نعلم
وقد توارت بالجبال والكدى
وهو الذى دل عليه الخبر
ان بان حاجب من الشمس فلا
كذاك حيث غاب ذاك الحاجب
وحاجب الشمس يقال الطرف
من حاجب الوجه استعارته العرب
وبعضهم قال الشعاع الأنور
وحاقن البول عليه تفسد
وهو الذى يعرف بالزناء
والبول فى الايضاح قيل أهون
وقيل لابأس بمن قد يدفع
مالم يكن أفضى به أن يرفعا
وبعضهم يقول مالم يخرج
وبعضهم فى غايط كذا يرى
وقيل ان كان صلاته فعل
فلا فساد وهو قول يشعر
وقيل مكروه اذا لم يضق
فان يضق وقت فصل يافتي
وان يخف ضرا فلا بل يذهب
لو خرج الوقت كذا يقال

لكنه ينهى عن الدخول
كذلك الغايط لكن إن هجم
مالم ير المجرى به قدسا لا
أو ناله ضر به اذ قد دخل
لايخرجن عنه بغير واجب
اذ واجب عليه يستمر
فالضر لايرضاه ذو الجلال
كذاك لايصح عقص الشعر
يرد فرعه على الأصول
وذاك نهى خص بالرجال
كذلك الثياب قيل كالشعر
رواه حبر العلماء فى المسند
والنهي عن تشميرنا الثيابا
كذاك رد شعر الانسان
فيه اتفاق العلماء قد ذكرنا
وذاك نهى جاء بالتكره
لأن من يصلي عاقص الشعر
لكنه أساء فيما قد فعل
واحتج بالاجماع من أهل الهدى
وقال بل يعيدها ابن المنذر
كان لأجلها وإن لم يكن
وقيل يختص بمن قد فعلا
وصحح الأول حسب ظاهر
وهو الذى عليه صحب أحمد

تلك الصلاة حاقنا للبول
عليه فى حال الصلاة فليتم
بغايط أو كان يوما بالا
منها بواجب من الشرع الأجل
يقطعه على السبيل الصايب
على الصلاة أو عناه ضر
لخلقه فى سائر الأحوال
أي ليه حال الصلاة فانظر
جاء به النهي عن الرسول
وللنسا ذاك من الحلال
تعقيصها عنه نهى نص الخبر
عن ابن عباس الامام الأمجد
والكم والعقص ولا ارتيابا
تحت عمامة لذا البرهان
أعني على النهي ولن يستنكرا
أعني به كراهة التنزيه
ونحوه تمت له حسب الأثر
اذ صادم النهي بذلك العمل
من قال بالصحة فادر المقصدا
عن حسن البصرى عكس الطبرى
يعيدها بغير قيد فافطن
ذاك لأجلها كذا قد نقلا
ذاك الحديث المستنير الشاهر
بأحمد وصحبه فلتقتد

لكن أشد ذاك في المثاني ودونها ليست تصح فاعلما مع قادة الدين رجال العمل وبعضها للكل أيضا قد حوى أو بثلاث وهو قول متضح يفهمه منا الرجال البصرا أي في الصلاة في اعتبار الفطنا نحو السما والأرض والبحار لم به من لهوه لتعلما إذا لهي عنها كذا الله شرع قلب طرفه هناك يافطن يصرف في حال الصلاة فافعلوا ونحو ذاك في مقال يرفع ومن يكن غطاه يوما أخطا تغطية العينين قال الكمله من نتن ريح هب أو منجس فالنقض للصلاة منه عندي صلاته تشاغلا من دون شك لانقض والنقض اذا له طلب في العمد والخطا متى مايعرض متى نصلي ومع الأكل كما وحكمة أوضحها فاستفدا الا مع العمد مقال صايب ترك لها وهو لها مضيع

وهكذا بقية القرآن لأنها الصلاة عند العلما أما بدون الذكر فالأمر جلي بعض الفروض بالمثاني لاسوى وبعضها باية قيل تصح والله قد أوجب ماتيسرا لذاك فيه اللحن كان أهونا وكل من قلب للأبصار فنقضها فيه اختلاف العلما عنها لهي بذاك والنقض وقع ومن يغمض عينه كمثل من وكل ماعن الصلاة يشغل كذرة بالعين يوما تقع ويكشف الوجه ولايغطي وإن يخف وقوع شيء كان له وقبض أنفه عن التنفس ومن يكن مستنشقا عن عمد ذلك انه مع العمد ترك وإن أتى الجشاء من دون طلب والنفخ مطلقا يقال ينقض لأننا عنه نهينا فاعلما في الشرب عن قصد لشارع الهدى وليس ناقضا لها التثاؤب لأن أمر العمد فيه يقع

ونقضها قد صح بالتبسم وان يكن فقهه فالكل انتقض أما البزاق غير ناقض ورد على الشمال يبصقن ويدفن أو كان أمر الدفن قد تعذرا وهل اذا لم يقد العمامه فقل بالنقض لما قد وردا وقبل ان رام خلاف السنة والعبث باللحية أيضا كالحصى وقد مضى فى الكفت ماكان كفى وان يقم إحليله يمض ولا وقولهم يمسك حتى يسكنا ألا ترى ان لم يكن ذاك سكن وقولهم يذكر للنيران وليس مثل ذاك مما يرتضى لاتلتفت يوما لأي عارض وان يكونوا لاحظوا فيه الدوى لكننى لاحظت ترك الأمر ومن يظن بللا منه خرج وان يكن بالليل ذاك قد عرض يمسك للاحليل من وراء اجراه قد قيل على أفخاده وهل اذا الاحليل كان قد قبض لست أقول ناقضا مالم يقع

دون الموضوع فى المقال الأقوم بذاك عند العلما متى عرض وفيه نص قد أتانا بسند بصاقه وذاك لا يستهجن تحت يسار الرجل ذاك قررا فى حلقه تلحقه الملامه فى ذاك من نص روه مسندا فنقضها بذاك دون مريه تقلبيه فيه خلاف لخصا موضعا عن الهداة فاعرفا يلتفتن اليه يابن النبلا لست أراه واضحا فلتفطنا الى متى إمساكه قل يافطن فان ذاك شاغل الجنان بل المضي واتركن ماعرضا حال الصلاة نافل أو فارض وقد روى ذلك كل من روى فانظر بعقل وصحيح فكر إن نظر الاحليل ما فيه حرج منتفلا كان بها أو مفترض أثوابه وجس بالاجراء ليعلمن ماظنه من هذه ذلك للصلاة أمر قد نقض يوما على الثقب لنص قد رفع

رأى ابن عباس فتى يصلي
 قام يحللن ذلك الشعر
 فانكر المرء عليه ما فعل
 يقول كالمكتوف من صلى وقد
 والحكمة السجود من ذاك الشعر
 وان يكفه فمثل من يكف
 وقيل بل يعطى ثوابه متى
 لذاك عقصه عليه يمنع
 والخير لا يضاع والنهي قد ورد
 ومن نوى ترك صلاة قد دخل
 وقيل لا تفسد بالنية بل
 وقيل إن نية الترك يقع
 وكيف والأعمال بالنيات
 ومن يصلي الفرض ثم ما قصد
 عليه تكفير ويلزم البدل
 وقيل بل لا بدل هنا لزم
 يكفيه توبة كذا في الأثر
 وتركه النية للائم جلب
 وكل من أشغل قلبه بما
 ذلك انه لها قد تركا
 حتى يتوب راجعا لله
 وليس للانسان الا ما عقل
 وغافل عنها جميعا لا نرى
 يبدلها على حضور قلب

قد عقص الشعر بحال الفعل
 منه مؤيدا لصادق الخبر
 فأورد الحديث عن خير الرسل
 عقص شعره كذا نصا ورد
 يسجد مع صاحبه كذا اشتهر
 جارحة كذا في الحق عرف
 يسجد معه هكذا قد ثبتا
 عاقصه لذلك مضيع
 بذلك النص مصحح السند
 فيها فسادها بذاك قد حصل
 بالترك فافهم ما حكى القوم الأول
 هدم الصلاة اي بها كذا رفع
 كما مضى ذاك عن الهداة
 تأدية له ففعله فسد
 لأنه للفرض لم يكن فعل
 وليس تكفير ولكن قد أثم
 لأنه صلاه في هذا النظر
 لأنه التارك أمرا قد وجب
 ليس من الصلاة تلك هدم
 بذلك الحال وعندي هلكا
 من ارتكابه لذي المناهي
 من الصلاة خبر هنا نقل
 له صلاة عند كل البصرا
 مراقبا لواجبات الرب

والارتداد للصلاة يبطل ولا يصح الدين من ذى الكفر وان الى الاسلام يوما رجعا لأنه المسلم ثانيا ولا بل يبطل الحج لأنه وجب إن ارتداده له قد هدمما والصوم كالصلاة فى التكرار فالحج ركن واجب فى العمر فحجة الأول ركن الأول (١) وتبطل الصلاة بالإغماء ان الرياء محبط للعمل وذلك الأغماء للعقل قطع ومن يصلي ثم لايعلم كم لأنه ليس يقيـن لكن اذا شك وفيه أثبتا من شك فى رابعة فليجعل لأنه أثبت للثلاث ... إذ وهكذا ثالثة وثانية وغالب الظن يعولنا لكن اذا ماكان مع إمام وبعده للسهو يسجدنا (٢)

لأنه الكافر حين يفعل معاذك اللهم من ذا الأمر لابدل عليه فيما شرعا يبذل من أسلم ماقد أبطلا بمرة وليس فيه من عجب صلاته والصوم والحج اعلمنا لابدل كذاك فى الآثار بمرة فافهم بصافي النظر من دينه والثانى للثانى اجعل كمثـل ماتبطل بالرياء نصا عن الشارع خير الرسل والعقل شرطها كذا الله شرع صلى أعادها على أصل علم والدين لايتبته التخمين بنى على الذى له قد ثبتا تلك ثلاثا عند أهل العمل شك على ذا الأصل فصلها أخذ قاعدة مقبولة علانيه عليه مهما الظن يغلبنا قلده فى ذلك المقام فافهم وبالحق الجلي اعلمنا

(١) قوله فحجة الأول الخ اي اجعل حجه الأول سلامه الأول وقد هدم ذلك كله وعليه يجددالحج ثانيا لاسلامه الثانى والله اعلم اه

(٢) قوله وبعده للسهو يسجدنا الذى عليه الجمهور لاسجود عليه مع الامامفاته مما يحمله الامام

والشك في الحدود لايلتفت
 الا اذا ماشك في الاحرام
 لايدخل الصلاة مالم يثبت
 ومن يشك وهو في القران
 لأنه من ذلك الحد خرج
 وصححو مضيه من بعد
 وهل اذا ماشك في السجود
 وفي التحيات ولم يسلم
 وقيل يمضي والصحيح الثاني
 وفي الصلاة ان يكن تكلم
 ومر في آمين كالقنوت لا
 لأنه من الكلام وامتنع
 كان مباحا أول الاسلام
 وهكذا بآية الخشوع صح
 والجاهلون جعلوه باقي
 فمن يصلي خلفهم ويعلم
 واللحن مطلقا بها يمتنع
 وكل مالمعاني يوما غيرا
 كسكر لام العالمين أوفتح
 ودال يوم الدين فتحه امتنع
 وكاف اياك اذا ماكسرا
 والنون من نعبد مهما قلنا
 ونون نستعين مثله عرف
 وتاء أنعمت اذا ضم انقلب

اليه أو ذلك معه يثبت
 فانه قاعدة المرام
 احرامه لذا له فاستثبت
 لايرجعن بالشك للمثاني
 وليس في مضيه قيل حرج
 خروجه من ضمن أي حد
 وكان عند الشك في القعود
 قيل يعود للمرام الأقوم
 مع بعضهم فلتفهم المعاني
 فللصلاة بالكلام هدمما
 يصح عند العلماء الفضلا
 بالنص عن سيد كل من شفع
 ونسخه بالمنع للكلام
 نسخ له على المقال المتضح
 أهل الخلاف قادة الشقاق
 قنوتهم فالنقض فيه يلزم
 وبعضه ينقضها اذ يقع
 عن أصلها ونحو ذاك فاحذرا
 من ملك للام لحن متضح
 والنقض واقع به اذا وقع
 فذاك لحن فاحش ولا مرا
 تاء فلحن فاحش فاجتنب
 مع قادة الدين وأحرار الشرف
 معناه والنقض به معهم وجب

والنقض للصلاة غير هين ولا يقال ذاك شغل وقعا بل ذاك من صلاحها وقد وجب ذلك وجه القول عند القائل والأحسن المضي مالم يقع لا تلتفت للظن مالم يثبت قاعدة عند الأصوليين لا فخذ هدى الأحكام عن تبين وأنه لها غدا مضيعا صلاحها عند الأفاضل النجب بذاك من أحبارنا الأفاضل يقينه بذاك هكذا اصنعا ذلك عن تيقن فاستثبتت تبيح مآلوه ظنا حصلا

صلاة الجماعة

وحيث ان الاجتماع يطلب
لذلك الشرع الشريف أوجبا
والاجتماعيات فى الاسلام
والالتفاف لاجتماع الشمل
وقد أتى أفضل كل طاعه
ذاك لسر الاجتماع فاعلم
دل عليه ظاهر الكتاب
والعقل قاض بوجوبه بلا
والاجتماع فى الصلاة عندنا
قد هدد المختار من تخلفا
وهم أن يحرق المنازل
لأنهم قد ضيعوا للواجب
قد فرقوا شمل الهدى جهارا
وفاتهم فضل عظيم وردا
وقد تسللوا لو اذا فاعلما
يأتون كاللصوص للمساجد
قد حكموا فراغهم عليهم
وما تضامنوا على الجماعة
ولم يفوت عاقل حالا أتم
لايقبل الدرهم عن عشرينا
فان يكن فذاك عاقل
والعاقل الصدق الذى لم يزل

للدين والدنيا ولا يستغرب
للاجتماع فى اعتبار النجبا
دلت على تضامن الأنام
لاسيما فى الدين اذ نصلي
فى ديننا الصلاة فى الجماعة
فانه بغية كل مسلم
وسنة المطهر الأواب
ريب لمعنى فيه طبعاً عقلا
فرض لما عليه شرعا دلنا
عنها بما فى الدين عنه عرفا
عليهم فكن كذاك فاعلا
وركبوا لأخبث المراكب
اذ تركوا الجماعة الأبرارا
فى الاجتماع لم يزل عين الهدى
فأفلسوا جهرا لدى رب السما
فى خفية أو كالخبيث المارد
واستحقروا بين الورى دينهم
ولا أجابوا داعيا للطاعه
ماكانا إمكان على أصل علم
وخمسة ماعاش يوما فينا
اذا سعى الى السبيل السافل
مثابرا على المقام الأكمل

مقامة في هذه يسير
فليك للطريق مستعدا
يرغب للفضل ولا يزال
فكن مسارعا الى الجماعه
بها القلوب للقلوب تنعطف
وتثبت الأخوة الدينيه
فرض على العين أو الكفايه
لكن كفايه على الشهير
لأنه لو كان عينيا لزم
ولم يقل في ذاك بالبراءة
لكنه معهم خسيس الحال
وذا يدل انه لم يكن
فهو كفاي على الصحيح
عليه حافظ النبي الهادي
ولازمته الأمة المرضيه
مضى عليه خلف عن سلف
فضل الصلاة في جماعة ورد
كأنها سبع وعشرون له
معناه أجراها كمن صلاها
وفي حديث مثل خمس بعدها
يرفع قدرها الجليل للورى
والخلف في ذلك بين العلما
أم أنه مقيد فالأول

لكن الى أخره قد يسير
فانه يمضى بها مجدا
يطلبه لتعظم الأعمال
بطاعة ونعم تلك الطاعه
وتجمع الشمل بحال قد عرف
فالزم لتلك الحالة المرضيه
أوسنة قد قيل في روايه
وذا هو المعروف للجمهور
أن نبرأ من تارك وقد أثم
فيما عرفنا من أولي الهداية
لتركه لأفضل الأعمال
في الاعتبار من ضروب السنن
تثبته أدلة الترجيح
والخلفاء من أولي الرشاد
وذا هو الحجة في القضية
فكن على سيرة خير السلف
سبع وعشرون تفوق المنفرد
أي أجراها في عدد نعقله
سبعا وعشرين له جزاها
عشرون جزءا حينما تعدها
ليشكروا وأين من قد شكرا
هل كان فضلا مطلقا اذ رسما
قول لدى بعض الرجال أكمل

والحكم للتارك للجماعه
أو كان ذاك الحال فى أغلبها
فانه عبد خسيس الحال
لكننا لانبرأ منه
فانه قد صار مشركا متى
وقيل بل فى الترك يستتاب
وان أصر فالبراءة استحق
وان ترى الامام والذى تبع
تراهم مشمرين للهدى
مجتنبين ساير الذنوب
وهكذا عونهم قد وجبا
كانوا قليلا أوهم الكثير
قال ابن عباس لمن قد سألا
وكان فى نهاره صواما
لكنه لايشهد الجماعه
قال له فى النار شهرا كاملا
شد النبي الحبل للضرير
يقول إني شاسع الدار ولا
وانه عذر جلي ظاهر
هل تسمع النداء وقد قال نعم
مع انه أعمى ضرير البصر
مابال من كان صحيح الحال
وفى رواية شكا السباعا
مع كونه أعمى بعيد الدار

وهي على استقامة وطاعه
وانه المشهور من مذهبها
لرفضه فواضل الأعمال
الا اذا أنكرها اعلمنه
أنكر ماتواترا لنا أتى
فان يكن فاء فلا يعاب
وذلك بالرفق تراه قد نطق
له على الحق لهم فلتتبع
قد أظهروا الحق على رغم العدا
طاعتهم تكون بالوجوب
والكون عندهم فلا تستعجبا
والحق متبوع ولا نكير
عن يقوم الليل اذ تبثلا
ولم يزل لربه قواما
كلا ولاجمعة وهي الطاعه
روي لنا يجيب ذاك السائل
كما أتى فى الخبر الشهير
فايد لي كذا لنا قد نقلنا
فقال لاعدز وأنت قادر
فقال لارخصة قول قد علم
ولم يجد من رخصة فى الضرر
يتركها جهرا ولا يبالى
وكثرة الهوام ايضا راعى
وهذه جلايل الأعذار

وقد أتى تاركها منافق قد كان معلوم النفاق في الورى وهذه أدلة عينيه بها قد احتج فريق أكثر ان كان لارخصة للضرير قد كان قادرا بصيرا حاضرا وسامع الأذان ان لم يجب (الا الخوف هكذا أو مرض) وفي (فصل معهم) دليل تلك أدلة لها تعيين وحملوا ماجاء في الضرير والوقت يقتضي لذلك الحال وكان للحزم وللتغيب بل تركها في ذلك الزمان وقوله لسامع الأذان إن كلا صلاة أي لجار المسجد وفي (فصل معهم) كي يلتئم وفي حديث محجن ماصرحا ومن يبادر للجماعات ورد ويجلسون من إلههم نقل ومن يصلي للعشا جماعه كأنه قام جميع الليل وهو بذمة الاله فاحذروا وأثقل الصلاة بالمنافق

بلا خلاف وهو قول صادق في خبر عن النبي اشتها يرفعها الأحبار في القضية وذلك واضح ولا يستنكر ماحالة الترك من البصير يتركها مكابرا مجاهرا صلاته باطلة عن النبي نص الحديث أمره غير رضي فمالهم ودينهم عليل لكن كفائنها جلي بين ونحوه للزجر في التأخير وذلك واضح بلا جدال ماقال للضرير أو ترهيب عندهم علامة الكفران لم يأتها نفي الكمال قد زكن الا به نفي كمال المقصد نظامهم على سبيل قد علم بذاك يدرية الرجال الصلحا فيه من المدح بنص قد عهد قدر بدارهم إلى ذاك العمل والفجر أيضا أكثر البضاعة فافهم لما قد جاء في الدليل ذاك فتلك ذمة لاتخفر عشاءنا والفجر لاتشاقق

ولو دروا مافيهما لاستبقوا
لولا النساء قد قال والصبيان
لله تلك غيرة في الله
هذا اذا قام بها الأخيار
أما اذا كان الجهول في الوري
فتركها خلف الجهول لم يقع
من سمع النداء فلا عذر ورد
لكن اذا كان الذي تولى
كذلك قال القطب مصباح الهدى
ليس عليه أبدا ما لم يخف
فان يخف يحضرها ولا خفا
من سنن الهادي الصلاة فاعلما
وتارك ذلك فانه ترك
وتارك لسنة الرسول
وكل من يسمع للنداء
جاء عن الهادي الأمين فاعرفا
وفي فلاة بجماعة تقع
وبشروا الماشين أي في الظلم
قد اكثروا المشي إلى المساجد
فالخايضون رحمة الله هم
وزاير الله الذي قد قصدا
ثم على المزور اكرام حتم
من سره يلقي الإله مسلما
يحافظن يوما عليهن متى

اليهما حبوا هناك انطلقوا
لأشعلت عليهم النيران
من مصطفى السيد الأواه
ومن هم الأئمة الأبرار
هو الامام لا وعيد فانظروا
عليه ذلك الوعيد فاستمع
لاتقبل الصلاة منه للأبد
أهلا لها شرط نراه أصلا
أما مع الجبار أو من فسدا
خراب مسجد به متى وقف
أوضح ذاك قطبنا اي في الوفا
في مسجد الناس لأمر لزما
سنة أحمد لنبي من دون شك
فكفرو قد جاء في المنقول
فانه جار بلا امتراء
معنى له سعى النبي المصطفى
اذ ذاك عن خمسين قول قد رفع
بالنور في القيام عند الحكم
وذاك شأن الأتقيا الأماجد
جزاء مشيهم غدا لتعلموا
من بعد ماتوضا يبغي المسجدا
لزايريه وهو نص قد علم
غدا لفعل الصلوات التزما
نودي بهن في حديث ثبنا

ومن يصلى أربعين يوما ولم تفته الركعة الأولى ورد نال بها عتقا من النار فلا وأعظم الناس أجورا فى الورى معناه لا يقتصرن بموضع يذهب للصلاة والآثار وفى حديث جابر الأنصارى وكلما كان إجتماعهم كثر وهو دليل الاجتماع فاعلما ورخص المختار للنساء ذاك لأمر قد دراه الهادي ان النساء حبايل الشيطان والناس ليسوا فى مقام واحد لذلك أخر النبي للنساء أخرهن بعد ماكان أمر لازال يرعى للورى الأحوال وآخر الصفوف منهن أجل ذاك لبعده من الرجال كأنه قال استبقن يانسا ومن أصابت للبخور تمتنع من بعد ما بالطيب كان يأمر فالطيب منهن مع الرجال وكان ذاك فى أوائل النساء وقد منعن هكذا قد وردا

جماعة لم يلق يوما لوما من العشا ففضله ليس يحد يدخلها عند الهداة فضلا أبعدهم مشيا اليها فانظروا سكونه عن مسجد المجتمع تكتبها الملائك الأبرار أعظم برهان بلا إنكار يكثر أجرهم كذاك قد شهر والعاقل الصديق يراعي الأكرما عن الحضور جاء فى الأنباء منهن وهو رحمة العباد ودأبه الاغواء بالانسان والسوء مسعى للعين المارد حذار أن يدخلهم موسوسا أي بالحضور ودعا كل البشر يقطع مايجتلب الضلالا من اول الصفوف فى نص نقل مراعىا لهذه الأحوال الى الأخير وهو لم يلتبسا لاتحضر الصلاة هكذا رفع والاختلاط فهو داء فانظروا بيعث فيهم هوى الوبال فى آل اسرائيل قول أسسا وغيره الرجال أمر عهدا

والاجتماع فى الصلاة يطلب
ان أمن المرء افتتاناً فاعرف
فالمصطفى صلى بحبر العلما
وهو . صبي عنده قد ناما
وفى (أصلي لكم) عن أنس
ويقف الفرد عن اليمين
كذلك كان قيل فعل المصطفى
ففى حديث البحر هذا ثبتا
وفى ثلاثة بقرية تجب
ان تركوها استحوذ الشيطان
وهو دليل الفرض فى الجماعة
ويأكل الذئب يقال القاصيه
عليكم يقول بالجماعة
والذئب للشيطان قد كان مثل
ان الجماعة التى قد وردا
هى التى تعرف بالحق اعلمنا
كان على الباطل لو تعددا
فهو إلى الشذوذ معهم أقرب
والحق أهله كثير فاعلمنا
وجاز أن يصلي المنتفل
ورخص المختار للمفترض
واكرموا البيوت بالصلاة
وواجد جماعة تصلي
وغاية الأمر فان الخير فى

لو بصبي او فتاة فاطلبوا
فى الفرض والنفل ولم يختلف
وخالة البحر روى من علما
فقال منه ذلك المقاما
أوضح أصل ثابت مؤسس
والخود خلفه بغير مين
فكن بفعل المصطفى متصفا
وهكذا عن أنس أيضا أتى
عليهم عن النبي المنتخب
عليهم أوردته الأعيان
وانها لنعم تلك الطاعة
فى خبر حكاه شيخ راويه
أوله قد صح فى الرواية
يضره لنا به خير الرسل
حث على اتباعها اى فى الهدى
والشاذ فهو خارج عن الحمى
بكثرة يقوله أهل الهدى
كثرته لقله أي تنسب
لوقل فيهم عدد فلتفهما
خلف أولى الفرض لنص ينقل
خلف أولى النفل لداع يقتضى
فى خبر جاء عن الثقات
يدخل عندهم لأجل الفضل
جماعة للخير قامت فاعرف

الامام فى الصلاة

ان الامام فى الصلاة سيد
قد تبعوه فى المقام الاكمل
منصبه فيهم أجل منصب
يمثلونه على نظام
لذلك كان الأفقه القارى أحق
وقيل بل أقرأهم أحق من
والخلف فى الأقرأ فبعض قالوا
وقيل بل أعرفهم بما حكم
وقيل بل أكثرهم حفظا له
وقيل بل أحسنهم صوتا بلا
كان أبى قارئاً والفقه فى
وأحفظ الورى هو القارى الأجل
وذا هو المعقول والسر ظهر
ذلك يدعو الناس ان يستبقوا
وجاء فيه المدح عن خير البشر
قد كاد أن يكون فى الناس نبي
لأنظرن لحسن صوته... ولا
وان يكن حوى الجميع فاعلما
وقدم المقيم عن مسافر
وهكذا مغتسل بغيره
كذلك ذو الزوجة أولى وأحق
وهكذا البصير أولى فاعلم

فى قومه نحن بذاك نشهد
وصحبوه فى جليل العمل
وقد رقى ذو الدين أعلا الرتب
ويتبعونه بذا المقام
من غيره بذاك كل قد نطق
أفقههم وهو مقال قد زكن
أعرفهم بحقه تعالى
كتابنا به على أصل علم
فذلك الأقرأ كذا ننقله
لحن رأى ذلك بعض الفضلا
حيدة قد صح هذا فاعرف
ان كان لا لحن هنا منه حصل
فى ذاك للعاقل اظهارا بهر
لحفظه وذاك مما فى حققوا
محمد أكرم شخص مضر
حافظه يروى لنا فى الكتب
تجويده لكن لما قد حملا
فانه نال المقام الأعظما
فلا يؤم ذاك أي بحاضر
أحق حال الإستوا فى خيره
من أعزب به لنا القطب نطق
من الضرير فى المقال المحكم

وقال بعض لاتجوز ما وجد
وقيل مطلقا من الأعمى وقع
وقيل جازت في حديث وردا
وقدم الأفضل لو في الملبس
بلا لزوم فادر بل للفصل
وخلف فاسق تصح ان يكن
كذا مخالف وليس يدخل
لكن اذا صلى فصل لاتقل
لاتأمر الفاسق أن يؤما

غير الضرير في مقال قد عهد
منع لنقصه له القطب رفع
لكنه المفضول فادر المقصدا
أو في الجمال أو بسن أنفس
والفضل مطلوب بأي شكل
لم يأت مايفسدها كما زكن
فيها فسادا قد رواه الكمل
أمرأ له صل وبئس من فعل
لكن تصلي خلفه إن أما

إمامة الصبي ونحوه

ولا تجوز من صبي فاعلما وقيل في النفل تجوز فانتقل بشرط ان يعلم كل ماوجب ولا تجوز في الفروض فافهما ففي الفروض باتفاق تمتنع أعنى فروضه عليه نفل وقد أجاز بعض قومنا متى بشرط ان لاتدركن سواء كي لاتعطل واجب الجماعه فاجتهدن في نيل ربها العلي وقد أتى مروهم بها متى ويضرب الصبي في العشر ولم وذاك كي تألفها طباعه وان تقل صلاته تصح هل فقيل بالجواز قد تصح له لكنه بمثله قطعا تصح والعبد كالأعمى وقيل إن أذن وقيل ان يأذن له ان يصلي في جازت صلاته وقد صححه ومن أتى آمين في الصلاة وقد مضى ذلك فيما انتظما فارجع اليه ان ترد فيه الشفا

إمامة كذا روته العلما وراهه كذا لنا أيضا نقل في حقها من كل مشروع يجب الا اذا راهق خلف علما لأنه منتقل كذا رفع لذاك لا يؤم وهو عدل يعقلها قول لهم قد ثبتا أولم تجد من يقرآن كماه فانها أفضل كل طاعه تنل به أفضل كل منزل مابلغوا سبعا بنص ثبتا يقيم بواجب الصلاة فاستقم ويهجرن متى بدا امتناعه يؤم بالنساء خلف قد نقل عبادة والأجر منها حصله صلاته وذاك قول متضح سيده صحت وبالانن فمن مسجدنا فإنه كان وفي في الذهب الخالص إذ رجه فلا تصل خلف هذا الآتي من المناهي جوهرنا منظما من أصله تراه فيه انكشفا

منه على ما قاله أهل الهدى
أفسدها في المذهب الشهير
حرك كان نقضها منه معي
ما قاله في ذاك أرباب الوفا
وهكذا العبد ونحوه انقضى
كان على حال تمام قد زكن
في الفرض في قول فقيه عالم
قيد فكن للقيد فيه مهملا
وعكسه عن الامام السالمي
مع قاعد تنل مقاما لم ينل
جاز وإلا قيل لاتصلي
الا اذا القعود بعد وقعا
والعذر في القعود للامام
على اتفاق من رجال العدل
والعذر قد يبيح ما قد شددوا
مع قاعد صلى جوازه اسمعا
قول لنا فاقبله ان تراه حق
بفاضل قضية الرسول
من ذا متى صح لمن له عقل
ذلك فاسأل كل من قد سمعا
وانه عندي أجل أصل
ذكوان عبدها وتدرى فضلها
رواه قطب العلما فلتعرف
أم بأخيار كرام الأمة

وذو القنوت لاتصح أبدا
ورافع اليدين في التكبير
كذلك الكفت ومن للأصبع
وفي الجميع مر بحث فاعرفا
والقول في الصبي والأعمى مضى
ولا يؤم ناقص الحال بمن
فلا يؤم قاعد بقيام
وقيام بقاعد صح بلا
وقيل جاز قاعد بقيام
وقيل في النفل يجوز فانتفل
وقيل ان كان الامام عدلا
وذاك في الفرض وفي النفل معا
قد دخل الصلاة بالقيام
وقاعد بقيام يصلي
فيما اذا بالعذر كان قعدا
ونائم أعنى به المضطجعا
وقيل بالمنع وفي العذر سبق
وحجة المجيز للمفضول
صلى أبو بكر به ولا أدل
وفي بنى عمرو بن عوف وقعا
فكان ذاك أصل هذا الفعل
وهكذا عايشة قد أمها
يقرأ في صلاته من مصحف
وسالم مولى أبي حذيفة

وجوزت خلف الذى ليس له
عليه كل وزره ولا جرم
لما به من خصلة تستقبح
لأن منصب الصلاة قد علا
ومن إلى غير أبيه ينتسب
ليس تجوز خلفه وقيل بل
وقيل بل ابن الزنى لا تقبل
من انه كان هناك شرا
قلت وذلك ان يكن قد فسقا
بفسقه نال منالاً يقبح
لذلك شر الأبوين صاروا
فالاثم لاعليه منه فاعلما
الا اذا فعلهما به رضى
أو أبواه أسلما وهو أصر
أو أبواه من حلال كانا
وقد من أكابر الناس فهم
والعربي قدمن يوما على

أب على أصل عرفنا عدله
وقيل لا تجوز قول قد علم
وغيره لذا المقام أصلح
فى الدين منصبا تعالى زحلا
أو غير قومه انتمى ولا عجب
جازت على خلفه هناك قد حصل
منه إمامة لنص ينقل
من أبويه هل تراه برا
لان يكن لربه قد اتقى
فالأصل فاسد وفرع أقبح
لان يكن برا ولا انكارا
شيء بل الاثم غدا عليهما
ان رضاه للضلال يقتضى
يوما على الكفر فأمره أضر
وهو من الحرام أصل باننا
أحق من غيرهم قول علم
أعاجم الناس لنص قبلا

إمامة النساء

من حيث أمر الشرع للنساء بما
وكونهن في الخيام فاعرفا
لايتبرزن إلى الرجال
لأن فتنة الرجال بالنساء
هم عليهن يقومون كما
لذاك لاتؤمننا النساء
ونقص دينهن أقوى شاهد
وهل تؤم للنساء النساء
وقد أشرنا آنفا إليه في
فلا تؤم امرأة قيل ولو
وقيل بالجواز في النفل فقط
أجازها من النساء للنساء
لكنه يروى لنا في الأثر
نبينا يأمر أم سلمه
كانت إمامهن في الفرض وفي
فكن عن يمينها يقال
أو تبرزن عنهن في قول شهر
وذا الذي صححه القطب لأجل
دل عليه شاهد الاخبار
فمن يقل جازت إمامة النساء
نأتم بالامام في الصلاة
حين منحنا امرأة إمامه

صح من احتجابهن فاعلما
يخفين للأحوال مع أهل الوفا
بالحال والزينة والجمال
وفضل الرجال فيما أسسا
درجة لهم عليهن اعلمنا
وذا هو الحق ولا امتراء
ونقص عقلهن يابن ماجد
خلف لهم جاءت به الأنبياء
نظامنا والحق منه فاعرف
بمثلها كذاك اشياخي حكوا
وبعضهم لذاك لما يشترط
ولم يصح ذا بأصل قد رسي
في خبر يرويه أهل البصر
تصلي بالنساء كن من علمه
نفل فبالأولى يجوز فاعرف
وعن شمالها ولا جدال
أو كالفتى تكون فافهم ماذكر
وهو الصحيح عند أقطاب العمل
وظاهر الأقوال في الآثار
كان لها حظ الامام قد رسي
وهن مثلنا أرى في هاتى
مثل الفتى نمناها أحكامه

ولا تؤم امرأة رجالا
 واي قوم ولوا النسا فقل
 فلاتولوهن أمركم كما
 ذلك للحال الذى تقدما
 ورخص الهادى لهن فاعرفا
 ويتخذن رجلا يؤذن
 وقيل ذاك رخصة من النبي
 ولارى منعا لهن يافتى
 والاجتماع رحمة ولا مرا
 اما اذا فعلن مالايرتضى
 فهن كالرجال فى ذا الحال

لو بلغت فى فضلها الكمالا
 لن يفلحوا نص عن الهادى نقل
 قال النبي المصطفى جالى العمى
 فيهن من قول الهداة العلما
 اي فى امامة النسا ولا خفا
 لهن فى نص حكنه السنن
 لبعضهن هكذا فى المذهب
 لما من النصوص فيهن أتى
 فكيف يحرم وفى ذاك انظرا
 يمنع منه أينما قد عرضا
 فاعرف حقوق واجب الجلال

اختيار الامام للصلاة

من حيث ان منصب الصلاة قد
فاختر له الأفضل في الاسلام
في ورع زان به إيمانه
محافظا لواجب الصلاة
وان يكن تعود التأخيرا
فانه صار من الذين
تشغلهم دنياهم الحقيقه
ففي ملاهيهم مع الجواري
وفي مجالس لهم تشاغلو
يأتونها متى يشا هواهم
عن أول الوقت يؤخرونها
لاتنتظرهم فقد تهاونوا
وعند الاستواء في الفضل فمن
وبعده الأحسن صوتا إذ غدا
وبعده الأحسن وجها يعتبر
وهكذا يقدم ذو الحسب
وقدم السلطان ان تأهلا
وصاحب المنزل أي في المنزل
وبعده الأفقه ثم الأورع
والسن في الاسلام وهو السابق
وصاحب الخلق الجميل قدما
وان تشاحوا اي لأجل الفضل

عرفت قدره بما فيه ورد
ذاعفة عن مطلق الحرام
وطاعة فاق بها أقرانه
يقيمها في أول الأوقات
لايجب انتظاره كثيرا
قد جعلوا الدنيا تفوق الدين
يرونها جليلة كبريه
وفي قصورهم لدى السراري
وذاك عن دين الهدى لشاغل
قد حكموا في دينهم أهواهم
بل آخر الأوقات يفعلونها
بدينهم كأنهم ما آمنوا
أحق فالأفضل قد قيل الأسن
أدعى الى الخشوع مع أهل الهدى
وبعده الأجل في الناس قدر
في قومه وأصله كذي النسب
لها فانه أحق في الملا
أحق بالتقديم في ذا العمل
وهكذا الأطهر ثم الأخشع
اليه والأقدم عبد صادق
ان البذاء كان أمرا حرما
فالافتراع صالح للكل

وان ترى شحهم إعجابا
أو كان كبيرا كل ذاك يقبح
والأعلم الأورع عندنا أحق
وأيا جماعة قد كرهت
وان يك البعض له قد كرهوا
إلا الذي يكرهه لينزلا
ومن أراد نفسه ليرفعها
عليه أن يتوب مما قصدا
وقد أتى في هذه الأئمة
وفدكم مع ربكم فلتنظروا
لذلك العبد وأولاد الزنى
كذلك الخصي والعنين
لأن ألسن الورى قد تسرع
لو صلحوا لأن ذاك باقى
وقد أتى ان الامام الأعظما
ومثله القاضى ومن أصبح فى
ولاتزال فى سفال أمتي
كذاك من صلى يقوم فاعلما
ولا امامة لمجنون ولا
الا اذا عذر لأقلف حصل
وأقلف بمثله يجوز فى
كما اذا الموت قد اعتاد لهم
فليتركوه ويصح دينهم
ولا يوم كل من لم يخرج

أو عن رياء سد ذاك البابا
فى فضلهم بل ذاك أمر يقبح
كما بذانص الحديث قد نطق
إمامها صلاته قد بطلت
فتركه لهم هو التنزه
محلّه ليس له مافعلّا
عن غيره أمسى فتى مضيعا
وان أصر كان ناء عن هدى
بأنها وافد هذى الأماه
من توفدون وهو سر يظهر
والمستراب لايؤمنون لنا
وذو كباير متى تكون
اليهم فهي اليهم أسرع
فاترك دواعي مطلق الشقاق
أولى متى كان يراه العلما
معناه من اهل الهدى والشرف
مأهم من دونهم فى الملة
وفيهما أفضل منه علما
لأقلت ونحوه فى ذا الملا
فالعذر قد يبيح ماكان حظل
عذرهما والحق هذا فاعرف
بالاختتان فلهم عذر علم
وساير الأعذار هكذا لهم
حرف الهجا مماله من مخرج

| | |
|-------------------------|-------------------------|
| كذلك لكان روي في الأثر | جهلا بذاك المخرج المقرر |
| لسانه عليه قول سمعا | لكن تصح للذى قد طبعا |
| أعنى من السبعة قول رفعا | كذلك من عضو له قد قطعا |
| كسلس البول وعرق منقطع | كذلك نو نجاسة لم تنقطع |
| ونحو ذاك منعه يقال | يسيل منه الدم لايزال |

الصفوف فى الصلاة

والصف فى الصلاة شرط صحة والنفل قيل فى هكذا ولا عجب قد كان من فعل النبي الهادى والمسلمون هكذا فى كل ولم يخالف أحد فيما نرى بل الصحيح انه كالفرض فى وأوجب القياس ذاك فاعلما فالفرض والنفل هما تعبد معناهما متحد ولا خفا فان أجزنا النفل فى الجماعه والمدح جاء عن نبينا الأجل ففى الربيع قال لو علمتم معناه تضربون بالسهم وهي سهم تكتب الأسماء يرضى بها الجميع أيها خرج وقيل فى تفسير الاستهام دل عليه قوله تجالدوا فكان ذاك مخرج المبالغه والأول الأصح عند السالمى والكل لايبعد والمعنى اتضح قيل هو الصف الذى لم يسبق وقيل بل أول صف تما

إذا جماعة لفرض صلت فالفرض بالاجماع عندهم وجب والخلفا الهداة فى العباد قطر اذا جماعة تصلي وان يكن فى النفل خلف قد جرى جماعة صلته يوما فاعرف وهو الذى عليه جل العلم لمن هو الرب المليك الصمد إلا على من عن هداه صدفا فالصف واجب وفيه طاعه لأول الصفوف نص قد نقل لفضله عليه لاستهتموا يعنى بها القرعة فى الاسلام بها يلي يرتفع البذاء فالحكم موكل له ولا حرج بأنه الترامى بالسهم عليه بالسيوف حكم وارد قد جاء حثا يوجب المسارعه إمامنا الحبر الفقيه العالم والخلف فى الأول ايضا قد رجح بغيره الى إمامنا التقى لكي الامام مطلقا يسمى

فيه اسطوانات خلاله اسمع
لو كان في الآخر صلى وهو حق
وهو الذي الفكر اليه ينصرف
تفر مع الله بنيل الرحمة
أصبحت للخير العميم جامعا
مستمعا منه هدى كلامه
عليه باب للهدى موقفا
ولست تؤذى هاهنا أصحابا
من المصلين أقام أم قد
من كل مايؤذى ولن تزدهما
لذاك كان عندنا يفضلها
لأحمد وآله الكرام
من غير أمة النبي قد رويوا
أملكه وذاك ما أعلاه
والاستوا وهو مقال صايب
مصرحا يرويه أقطاب الأثر
فيه الوعيد فاجتنب ذاك الردى
صفوفهم بنفسه اعلنا
وذاك في الايمان أمر يعقل
قلوبهم رواه أعلام السلف
محمد صلى عليه ربي
بينهم اذا اختلال عنا
اركان دينهم وهم لم يعلموا
تخلوا له مقالا علما

وزاد بعض فيه ان لم تقع
وقيل من الى الصلاة قد سبق
والواضح الأول حسبما عرف
سارع اليه لخلص الذمة
متى تؤدى واجبا مسارعا
وفيه نيل القرب من إمامه
مساعدا بالفتح مهما انغلقا
لم تخرق صفا ولا رقابا
وخالي البال فلا ترى أحد
وموضع السجود أيضا سلما
خير الصفوف قد أتى أولها
والصف من خصائص الاسلام
لم يك للذين قد ماقد خلوا
وبصفوفنا يضاهي الله
والارتصاص في الصلاة واجب
بذاك قد جاء لنا نص الخبر
والاختلال في الصفوف شديدا
كان النبي يتفقدنا
وهكذا الفاروق عنه ينقل
وقد أتى في الاختلاف تختلف
وقد أتى عن جملة من صحب
وقد أتى الشيطان يدخلنا
ينقض ذلك البناء ويهدم
قد جعلوا له مقاما عندنا

وليجعل الامام من يقوم صفوفهم وذاك قيل يلزم
وذلك النظام ماأعلاه وفى الهدى نراه ماوفاه
كان نظاما جامعاً للشمل وحافظا على الهدى لكل

واجب المأمومين

والاتباع واجب المأموم لم يتقدموا ومهما فعلوا فمن يكن سبق الامام يعتمد لأنه عن الامام قد خرج ففي الحديث قال يأتى به الا الذى بسهوه قد سبقا ومن يكن قبل الامام أحرمما ويلزم الرجوع من ساه إلى ومنه يتبع الامام فافهم وقيل من قبل الامام قد قرا الا اذا فى الركعة الأولى فقل وان يكن للحد يوما رجعا يتبعه من حيث ما يراه ومن يكن قبل الامام قد رفع وقيل بل بمرتين تفسد ومن يقارن الامام معتمد صححه بعض الهداة العلماء فكبروا إذا الامام كبرا ومن بوسواس ونحوه اشتغل لانقض ان لم يك عدا ... حدا وقيل لانقض لأنه وقع (ولا تبادر والامام) يشهد

يتبع للامام كل القوم عدا فذاك للصلاة مبطل فرض الصلاة عندنا هنا فسد وانحل ما عليه هاهنا عرج معناه يقتدى به فى فعله امامه أمسك حتى يلحقا أعاده فى قول قطب العلماء حد مضى عنه بسهوه حصلا دقيقة فى الدين جاءت ترتمي يمضى ولا يعيد فيه القهقرا يعيد وانظر مالى ذاك يدل فوجد الامام عنه شسعا وذا الذى عليه قد أراه لرأسه أفسدها بما صنع يرفعه بلا توال يوجد فى القول أو فى الفعل فالفساد قد لما على ذاك يدل فاعلما وهكذا لفظ الحديث اشتهرا حتى رأى السبق له هنا حصل والنقض واقع اذا ماعدا عن غير عمد هكذا لنا رفع بذاك اي لايسبقنه أحد

ويلزم الماموم أن ينبها
وذلك بالتسبيح قيل يلزم
وقيل مايناسب المقاما
كمثل قوموا قانتين ان قد
فى موضع القيام هكذا اقعوا
كذلك كبره أخى تكبيرا
وفى التحيات بلفظها ورد
ومابه قد نبه الاماما
لأن ماقد نبه الامام به
وفى الأصم الخلف بين العلما
عليهم دون الامام ان غدا
وقيل لانقض على الجميع
كذلك ان رموه أيضا بحجر
كذا تنحج وماضاهاه
وكيف لا وهو أصم قد سها
أيترونيه ويهدروننا
ومن تحيات التمام قد سها
ثم يعيده متى ماسلما
وقيل لايعيده والأرجح
مقتفيا نص الحديث الوارد
والأمر بالتعاون الوارد ... فى
وقدموا أفاضل الناس كما

امامه ان كان فى شئ لها (١)
لأنه عبادة قد تعلم
وذلك بالقرآن أمر قاما
فى موضع القيام أو كان سجد
فى القاعدين وكذلك فاسجدوا
ان ترك التكبير كن خبيرا
ينبه الامام قول لايرد
يعيده حكما جرى إلزاما
جرى لتنبيه فقط فانتبه
ان حركوه انقضت لتعلما
منتبها بذاك قول وردا
اذ كان من صلاحها الوسيط
وهكذا الجبذ له قولا شهر
ومن صلاحها أنا أراه
وكان بالتسبيح لم ينتبها
صلاته أم كيف يفعلونا
فذاك بالتسليم فلينبها
ذاك الامام هكذا قد علما
أول ما قيل له أرجح
فى الائتنام بالامام الماجد
نص الكتاب المستنير المنصف
مر لأجل الاقتداء فاعلما

(١) قوله: لها اي من اللهو اي سها. اه

اي يقتدي بهم أهيل الجهل
فيفعل الجاهل مثل ما فعل
ورحمة الله على الامام
ثم على اليمين تغشى الأولاد
ومن يصلي وحده أي منفرد
يدخل معهم أو يجر أحدا
وان يك الامام عنهم استتر
لاباس مهما راسه لهم ظهر
أو كانت الكوى بذاك الحايل

لو فى الصلاة هكذا عن أصل
عالمنا كذا لنا القطب نقل
تنزل قال سيد الأنام
فالأول افهمه حديثا نقلا
عن الصفوف فعله هذا فسد
كذاك عن خير الأنام أحمدا
بحايل يكون أمثال الجدر
كذاك فى الآثار عن خير البشر
لاباس عن أئمة أفاضل

الدخول مع الامام فى الصلاة

حيث الوقار شيمة الكرام
والشرع بالوقار فينا يأمر
وذاك أولى فى مساعى الفضل
لذا إذا ثوب للصلاة
فامش اليها ساكنا ومطمئن
فصل ما أدركت منها واقض ما
فان من أدرك منها ركعه
فضلا من الله العظيم الفضل
ففى الصلاة أنتم ماقمتم
كونوا بهيئة الصلاة عندما
وفى رواية أتموا ماسبق
وقد يسمون الأداء بالقضا
مثل قضاء الدين أي أداه
قالوا الذى أدركه تمامها
وان يكن فى ظاهر الحديث ما
لكن نقول آخر الصلاة قد
واول الصلاة فهو الأول
مافاته يتمه ولا عجب
وهو الذى العقل به قد يشهد
وقيل بل أولها ماأدركا
من كان صلى فرضه منفردا
جماعة قامت تصليه فقل

والنزق المعروف للثام
والمؤمن الوقور والموقر
والدين مطلوب بحكم العقل
فلا تكن سعيها إليها تأتي
عليك من نورالوقار يافطن
فاتك من نص الحديث علما
فخيرها قطعا اليه جمعه
فهو الذى من بذاك الفضل
تسعون للصلاة كيما تعلموا
لها سعيتم وهو سر علما
إمامكم له وكل ذاك حق
وذاك فى الحق المبين يرتضى
وان يكن حكاه من حكاه
فلا اعادة يرى الزامها
دل عليه عند بعض العلما
أدرك لا أولها ولا فند
له كذا آخرها اذ يفعل
وهو الذى فى المذهب الحق ووجب
واننا للحق طبعنا نقصد
فى حقه بعض بهذا استمسكا
أو فى جماعة وأخرى وجدا
له يصلي معهم وليمتثل

جاء بذاك الشرع عن هادي الورى
ترتبت عليه أحكام غرر
سياسة مشحونة بالأجر
وذاك فى المسجد أو فى غيره
فاز الذين امتثلوا وأفلحوا
وهو له نفل مع الجماعة
وجاز ينويه اداء سنة
ففرضه ماكان صلى أولا
وواجد جماعة فى الصبح
يدخل معهم بها ولا حرج
صلاه فى جماعة وصلى
كان له فضل الجماعتين
دليل ذا حديث محجن الفتى
راه لم يصل معهم فاعلم
قال ألسنت مسلما قال بلى
قال فصل معهم وان تكن
وهكذا للقطب فى شامله
فى رجلين صليا فى الرحل
ولاينا فيه حيث قد ورد
يقول لا يصلي فرضا أحد
معناه لا يصلي مرتين
بل ينوي فى الثانى بأنه انتقل

وهو نظام فى الهدى قد شهرا
يعرفها أهل العلوم والبصر
فقابلوها كلكم بالشكر
فلتمتثل تنل جليل خيره
مع ربهم وفى المرام نجحوا
ان كان صلى قبل تلك الطاعه
او لقضا فرض عليه مثبت
وبالآخر قد غدا منتفلا
شاركهم بسنة للنجح (١)
ان كان صلى فرضه ثم عرج
سنته بعد فحاز الفضلا
فأجره يؤتاه مرتين
بذاك عنه فى الصحيح قد أتى
فأغلظ الانكار هادى الأمم
لكننى صليت فى أهلى فلا
صليت فى أهلك فافهم يافطن
روى حديثا جاء مع ناقله
فقال صليا لنيل الفضل
فى الأثر الصحيح واضح السند
فى اليوم مرتين نص يوجد
بنية الفرض بغير مين
مع الامام وله الفصل حصل

(١) أي صلى معهم سنة الفجر وقام يصلى فرضه بعد ذلك اه

وذاك لا يختص أيضا بعدد فاز بذاك الامتثال في الهدى بغير حصر هكذا ولا عجب وبعضهم خصص ما ان صلى اما اذا جماعة صلاه ولا أرى الذى راه أبدا والحكمة النفي لسوء الظن مع وان يكن أدركهم قد دخلوا يدخل بالتوجيه والاحرام او نية القضا لفرض وجبا وان نوى النفل وان لا يكمل (١) الا اذا فى الركعة الأخيرة اذ لاصلاة فى الهدى بركعة (٢) وان تقل من أين أثبت القضا والمصطفى لم يذكرن ذلك فى بل خص ذكر النفل هادى البشر أقول خص النفل بالذكر لما فكان ذاك النفل بعد الواجب كان مؤديا لما قد وجبا فان يكن عليه قد بقي قضا

لكن متى أدركهم صلى وقد اذ كان صلى عند من قد وجدا فصله تنل به أعلا الرتب فى أهله صلاه معنا نفلا فلا يصلي هكذا حكاه لكن يصلى معهم ماوجدا نيل الثواب فى اجتماع قد وقع فيها عليه قد يقال يدخل ونية النفل بلا ملام عليه فى قول حكاه النجبا مافاته أجاز بعض الفضلا أدركه شفعا بركعة وقد أجاز بعض أهل الملة خلف الذى يصلين مفترضا ماقد روى كل فقيه فاعرف وهو لهذا الدين أصل فانظر صح من الأداء للفرض اعلما يبقى وهذا حكمه فى الغالب فقام بالنفل وفيه رغبا قضاة عندهم بحال يرتضى

(١) قوله وان نوى النفل لا يكمل اي مافات اجاز ذلك بعض العلماء بناء على أن أصل النفل لم يجب اه

(٢) قوله وقد أجاز بعض أهل الملة أي أجاز بعض العلماء فى النفل

ركعة لحديث فان خفت الفجر فأوتر بركعة بناء على أن الوتر لم يجب فهو نفل

اذ لا يصلي مع فرد عرفا
يقوم عن جماعة في الواجب
ولا أراه في الصحيح اشتها
ان لا يعاد وكذا الفجر اعلموا
وهكذا يحجر بعد الفجر
وقيل جاز هكذا في المذهب
يسلم الامام قام فاعلموا
بلا تحية يراها العلماء
ولا يزيد فوقها لتعلموا
كما له القطب الهمام قد جنح
من أنها وتر النهار تعتبر
فلا تصل في مقال مثبت
والكل عن أهل العلوم قد نقل
جاز دخوله بغير نكر
والوتر قول في الصحيح قد فشا
لايمنعن دخول عبد بر
من بعده والكل نفل يذكر
لم يوترن وهو مقال قد زكن
والخير في الصلاة دائما عهد
في الذكر والسنة والآثار
ومالنا أوضح من تلك السنن
والشكر لله المليك العدل
صلاتهم أحرم ثم يدخلن
بهم رواه العلماء محققا

وذاك في جماعة ولا خفا
وقيل أيضا في الامام الراتب
فصل معه هكذا قد ذكرنا
وخص فرض العصر عند العلماء
من حيث لانفل عقيب العصر
ولا يعاد قيل فرض المغرب
وقيل بل يعيده وعندما
وزاد ركعة وثم سلما
وقيل بل من ركعتين سلما
وأول القولين عندهم أصح
فالمنع مبني على قيد الخبر
وقال (لاوتران أي في ليلة)
ومن أجاز فيما مضى استدل
ومن يصلي للعشا والوتر
أعنى به على المصلين العشا
وقولهم لانفل بعد الوتر
وقيل بل يزيده ويوتر
وقيل للعشا يعيد إن يكن
وقاصد الخير ينال ما قصد
دل عليه مطلق الأخبار
والحمد لله على تلك المنن
من على عباده بالفضل
ومن أتى وقد درى ما فات من
يسرع في المضي حتى بلحقا

من أدرك الامام فى الجلوس من يدخل وليتم مافات ورد من أدرك الامام فى الركوع قد وان يكن ذاك الامام قد رفع أعنى فوات ركعة فيها ورد تدخل بعد رفعه وتقتضى ما وان أتيت والركوع قد وقع كبرت والفضل بلغت يافتى صح الدخول فى القيام فاعرفا وفى التحيات وفى السجود صح وانه من أدرك الامام يدخل بالتكبير ايضا ثم لا ولا له يستدركن وقيل بل (١) اما اذا كان بغيره فقل وصح أن المصطفى يأمر من من غير قيد هكذا فى الأثر ان جئتم الى الصلاة فادخلوا ولا تعدوها تماما فاعلما (٢) وان معنى قوله من أدركا معناه ادراك الركوع فاعلما ومن أتى الصلاة والامام

قبل السلام مدرك لها زكن فى كتب الحديث صح عن سند أدركه من قبل رفع يعتمد قبل ركوع داخل فقد وقع نقل عن القادة مقبول السند فأتك هذا ماعليه العلما وفيه قد دخلت فالفضل اجتمع لو لم تكن قرأت شيئا قد أتى وفى الركوع عند أرباب الوفا دخوله وهو جلي متضح حال الركوع مدرك تماما يكون بالقران أي مشغلا ذلك مهما فى القيام قد دخل يستدركن ذلك مع أهل العمل يأتي الصلاة حين يأتي يدخلن عن علماء الحق أهل البصر ان فى السجود فاسجدوا وامتلوا كذاك عنه نقلته العلما من الصلاة ركعة فاستدركا من ادرك الركوع لم يتمما فيها على حال فلا يلام

(١) قوله ولا له يستدركن هذا الضمير عايد الى القرآن اي لايلزمه ان يستدرك القرآن وقيل مايلزمه

(٢) قوله ولا تعدوها تماما اي لاتعدوا الصلاة تامة بادراك ماأدركتم نظرا لقوله فقد أدرك الصلاة

فليصنع الداخل مثل ما صنع
قد دل انه اذا جاء دخل
لوبيين السجدين عند القطب
أو في وقوفه بعيد الرفع
ذلك للعموم في الأخبار
قال ابن مسعود إذا أدركتموا
في آخر الصلاة فلتكبروا
والجلوس كبرن أخرى
لكن ذلك الجلوس يهمل
يقول في جلوسه ما قالوا
يعيد قطعاً للتحيات كما
وذاك بعد ما قضي مافاتا
وبعدها يسلمن ولا مرا
ويأمر الداخل أن يعيد ما
بلا زيادة ولكن ما قرأ
وان يكن لم يدره أو كان .. لا
لأنه مستدرك فيفعل
لا أنه استقل فيها ففعل
والخلف مهما كان صلى فدخل
أم انه مفترض خلف شهر
قيل مع الامام نفل ونقل
والعقل قاض بثبوتها علما
كيف نصير بعد نفلا فاعرفا
قد رفعت بنية الفرضية

إمامه كذا لنا القطب رفع
في موضع يلقاه في نص نقل
يرفعه لنا بتلك الكتب
من الركوع صح دون منع
فلتقبلوا أوامر المختار
ذاك الامام في الجلوس فاعلموا
حال قيامكم كذاك يذكر
ولا تكلم واعرفن الأمرا
ليس به يعتد قول ينقل
فيه كذاك أثبت المقال
بذاك قد صرح قطب العلما
تحية التسليم اي اثباتا
كذاك في الآثار عنهم ذكرا
فات بلا قيد لأمر لزمنا
إمامه فيها مقال شهرا
يفهمه فليقرأ ما قد حصلا
ما فات منها وهو أمر يعقل
ما شاء فيها وهو أصل قد عقل
مع الامام هل هنا بها انتقل
جاءت به النصوص نقلا في لأثر
به الدليل عند أحبار العمل
اذ قد قضى تلك بقصد علما
والنية الأصل وما فيه خفا
فأين نقض أصل ذي القضية

قد رفعت الى الإله الأحد
وقيل بل تكون نفلا ونقل
ورد هذا القول ابن عمر
وصح عندي النفل ماصلاه
وهو الذى قال به بعض الورى
ومن أصابه الرعاف قدما
وصاحب الرعاف عنهم يخرج
ويسبغ الوضو ويعتد بما
وكل ماأحوج للامام
يستخلفن عليهم ولا جرم
وانظر الى الفاروق لما طعنا
قدمه يتمن مابقي
فصح للامام ان يستخلفا
ولا يخص ذاك فى نقض الوضو
إذا أحس مرضا فانصرفا
أورام قتل ماأبيح فيها
ورخصوا للمتوضي خلف من
حتى ولو يكون ذو التيمم
وان يك الامام يوما جنبا
اعادة الكل وبعض رخصا(١)
بل الامام واجب عليه أن

فرضية قد أديت بمقصد
دليلها القطب بنص قد قبل
ليس اليك ذاك قال فانظر
مع الامام هكذا أراه
وغيره مع بعضهم قد شهرا
عنه فتى وللصلاة تماما
الى الوضو وليس فيه حرج
مضى من الصلاة قال العلما
الى انصراف أي من المقام
ذلك فى الدين الحنيف قد علم
سليل عوف للصلاة عينا
حين أحس طعن ذلك الشقي
لو أن نقضها هناك عرفا
بل فيه والصلاة حين يعرض
عليهم فيها يقال استخلفا
والنفس من هلاكها ينجيها
كان أخا تيمم قول زكن
أخا جنابة يصح فافهم
فصلى بالناس فان الأصوبا
أن لانعيد نحن قولاً لخصا
يعيدها كذاك عنهم زكن

(١) قوله وبعض رخص ان لانعيد وجهه ان صلاة المأموم مرتبطه بصلاة الامام كما هو قول

وللصلاة في الهدى مواقف يفعلها هناك فينا العارف
يفعلها. كمثّل ماالشرع أمر يفعلها أو يعجزن من ضرر
فكل مااسطاع أتى به وما لم يستطعه العذر فيه علما
يفعله بحسب المستطاع وذاك صح دون مانزاع

الوتر

والوتر بالفرض مع الأصحاب
لأنه جاء صلاة سادسه
وانه أجل من حمر النعم
روى الربيع ذاك في الصحيح
وقوله أوتر بخمس في خبر
وبثلاث قال ان لم تستطع
وقال ان لم تستطع فواحد
فالمستحب الخمس في هذا الخبر
وهكذا تومي اذا لم تستطع
وفي حديث قد أتى لاتوتروا
بل أوتروا بالخمس أو بالسبع
ولاتشبهوا بفرض المغرب
وقد رواه الدارقطني مسندا
وقد نحا هذا الحديث مقسم
وصحبنا اختاروه بالثلاث في
مسبوقة بركعتين فاعلم
فتلك خمس ركعات فافعل
والخلف هل يفصل تلك الاخره
قد استحب البعض فصلها لما
دليلهم ماقد رواه ابن عمر
قال صلاة الليل مثني مثني
وان تخف صباحا يقول أوتر

ملتحق في مطلق الايجاب
كما أتى في مذهب الاكايسه
خير لكم منها بنص قد علم
عن الهداة من أولى الترجيح
والأمر للوجوب شرعا يعتبر
كمثل ما في الفرض هذا شرع
تكفيك فافهم أصل تلك القاعده
وهكذا رواه أقطاب الأثر
إلى الركوع والسجود فاتبع
أي بثلاث فهو نهي يذكر
وراقبوا أيضا معاني الشرع
رواه بعض علماء المذهب
وأهله قال ثقات في الهدى
بظاهر اللفظ الجلي يحكم
مذهبنا الأهدى بتحقيق وفي
يدعون تلك سنة العشا افهم
فعل الهداة الأولياء الكامل
اي بالسلام حيث كانت آخره
رواه في ذلك بعض العلماء
عند جماعة الحديث في الأثر
وهو دليل لم يج باستثنا
بفذة وللاله فاشكر

ولم يزل عليه قيل ابن عمر حتى رووا كان ببعض حاجته والبعض من أهل الهدى قد استحب دليلهم ما قد رواه أحمد كان النبي بالثلاث يوتر والجمع ما بين الدليلين يصح يفصل أحيانا وليس يفصل والوتر جاز عندنا بواحدة من آخر الليل تكون في خبر وهكذا أوتر أيضا جابر فالوتر واجب على الراجح مع أكثر أصحابنا مع الأحناف وغير واجب مع الربيع لكن مع الجمهور أي من قومنا وإن تقل صلاه فوق الراحله وهو يدل أنه لم يجب ذلك محمول على ما كانا وفي الربيع اختلفوا في الوتر أم لا فقال بعضهم فرض واجب وكونه عندي صلاة سادسة وليس منا قال من لم يوتر والوتر حق في حديث آخر واختار في الإيضاح أن لا يجبا فظهرت فائدة الخلاف هل

ممثلا لما به الهادي أمر يأمر في البخاري من روايته أن لا يكون الفصل في وتروجب عن زوجة الهادي حكاه المسند ولا يسلمن قول يذكر بواضح من البيان المتضح وهكذا كان النبي يفعل عن النبي الهاشمي... واردة عن ابن عباس وعن ابن عمر وقال للعاجز هذا ظاهر جابرنا كماله الجل تبع عليه فيما قيل عن أسلاف وبعض صحبي لامع الجميع لم يك واجبا كبعض أصحابنا نبينا ولا نلوم فاعله وقد عرفت ذاك أي في المذهب قبل الوجوب فافهم البيانا هل هو فرض عند أهل الذكر وقال بعض سنة ولا عجب يؤذن للأقطاب في المنافسه مع أحمد وذاك نص الخبر والكل جاء بوجوب شاهر مقتفيا بذاك بعض النجبا يكفر تارك لوتره الأجل

وتلزم الكفارة المغلظه
وأحمد نجل سعيد في السير
لكنه لا يكفر التارك أي
أي واجب وجوب بعض السنن
ومثل ذاك جاء عن ابن حجر
ثم المزيد أصله من جنس ما
زادكم اياه واهب المنن
مع انه موقت وذاك لا
قلت بل النفل موقت فلا
والقول ان الوقت للفرض شرع
ذلك مدفوع بما قلنا ... ألا
يصح في وقت وفي وقت منع
واستحسنوا أوله بسبح
وبعدها الاخلاص وهي الخاتمة
وأية الكرسي اختيار القطب في
وبعدها خاتمة للبقرة
وعندها الاخلاص فافهم والأثر
والقطب عد الوتر في المؤكد
وعن علي ليس حتما في الأثر
والمصطفى أوتر ثم قال
يقول ان الله وتر ويجب
فأوتروا يقول يا أهل الهدى
ذاك بأهل الذكر مخصوص فلا
والمذهب الحق فان الوتر صح

تاركة كذاك مع من فرضه
يقول بالوجوب في نص شهر
كالرد للسلام فافهم يا أخي
أعني مؤكدا به فاستيقن
حكاة في الوضع الامام المعتبر
زيد عليه وهو معقول كما
وكم له من نعم لاتنفدن
يكون للنفل مقالا نقلا
يفيد شيئا ذاك عند العقلا
ولم يكن للنفل وقت قد وقع
تعلم وقت النفل عند الفضلا
وهكذا الفرض وللحق اتبع
والكافرون بعدها فاستمنح
وانها عندهم كاللزامه
أوله لنظر له وفي
وسورة القدر مقالا ذكره
يقول بالثلاث في الأخرى سور
من سنن الدين له فأكد
لكنه المطلوب قصدا فاعتبر
فلتوتروا نصا حوى اعتلالا
ذلك منكم هكذا ولم يجب
عن ابن مسعود كهذا وردا
يكون للأعراب قول نقلا
للكل عند العلما قد اتضح

ان قيل واجب وسنة فقل
وأفضل الوقت لهذا الوتر
ومن نسي للوتر يقضيه اذا
نفعله في حضر وفي سفر
وجاز اسقاط التحيات به
وهل يصح بعده نفل على
قيل نعم وقيل لا وقد سبق
وقيل فيه يلزم التشفيح ان
يصلي ركعة لشفع الوتر
وبعده يوتر فافهم يافتى
يصلي ماشاء ووتره مضى
من ترك الوتر يقال أصبحا
بقدر سبعين ذراعا فاعرفا
وذاك شيطان عظيم وقعا
نعوذ بالله العلى الأحد
ونسأل الله إعانة على
ونستعين الله ذا الجلال
ومنه نرجو الصبر فى الشدايد
حتى نؤدى واجب التكليف
هذا وصلى الله ثم سلما
سيدنا محمد المختار

للكل لاتخصيص مع أهل العمل
آخر ليلنا قريب الفجر
أصبح هكذا وغيره انبذا
فلا يخص ذاك فى حال الحضر
أعنى بها الأولى لها فانتبه
رأى الهداة العلماء الفضلا
بيانه فلتعتمد لكل حق
رام يصلي النفل فى قول زكن
وبعدها صلى لنفل الأجر
وقيل غير ذاك معهم ثبتا
ليس عليه أى لذك ينقضا
عليه خنزير لفعل قبحا
ينقله القطب لنا أى فى الوفا
فى صورة الخنزير قول سمعا
من ارتكاب كل فعل مفسد
أداء كل واجب له علا
على القيام اي بكل حال
يوما على ثقل بذى المقاصد
بغير تضییع ولا تحريف
على الذى به أنار الظلما
وآله وصحبه الأبرار

تم صباح واحد وعشرين ذى القعدة سنة ١٤٠٠هـ نسخ الجزء الأول
من إرشاد الأنام فى الأديان والأحكام والحمد لله على الكمال والتمام
ويليه ان شاء الله الجزء الثانى وأوله السنن المؤكدة

بقلم العبد لله محمد بن حسن بن محسن الرمضانى بيده

تم تصحيح هذا الجزء صباح يوم ثانى من ذى الحجة / ١٤٠٠هـ / بقلم ناظمه العبد بن سالم بن حمود

بيده

فهرست

فهرست الجزء الأول من كتاب إرشاد الأنام فى الأديان والآحكام
تسهيلاً للمطالع وتيسيراً للمراجع والله الموفق للخير وحده

| مسلسل | الموضوع | الصفحة |
|-------|-----------------------------|--------|
| ١ | خطبة الكتاب | ٣ |
| ٢ | العلم | ٥ |
| ٣ | النية | ١٣ |
| ٤ | الوحي | ١٥ |
| ٥ | القرآن | ١٧ |
| ٦ | ترتيل القرآن | ٢١ |
| ٧ | صفات الحروف | ٢٦ |
| ٨ | التجويد | ٢٩ |
| ٩ | القواعد المطلوبة | ٣٢ |
| ١٠ | النون والتنوين | ٣٨ |
| ١١ | المد | ٤٠ |
| ١٢ | الوقوف | ٤١ |
| ١٣ | بيان المقطوع والموصول | ٤٣ |
| ١٤ | حكم همز الوصل والفصل | ٤٨ |

| الصفحة | الموضوع | مسلسل |
|--------|-------------------------------|-------|
| ٥٢ | القراءات السبع | ١٥ |
| ٥٣ | جمع القرآن | ١٦ |
| ٥٤ | بيان نزول القرآن والكتب | ١٧ |
| ٥٥ | المدني والمكي | ١٨ |
| ٥٩ | غريب القرآن | ١٩ |
| ٦٥ | أصول الاسلام | ٢٠ |
| ٦٦ | الحجة الصادقة | ٢١ |
| ٧٢ | التقليد | ٢٢ |
| ٧٤ | الايمان والاسلام | ٢٣ |
| ٧٧ | خصال الايمان | ٢٤ |
| ٧٩ | نسبة الايمان | ٢٥ |
| ٨٠ | الشرك | ٢٦ |
| ٨٢ | خصال الكفر | ٢٧ |
| ٨٥ | الحب الشرعي | ٢٨ |
| ٩٢ | القضاء والقدر | ٢٩ |
| ٩٨ | الهامة والعدوى والصفر | ٣٠ |
| ١٠٢ | الطب في الاسلام | ٣١ |
| ١٠٨ | الطهارة | ٣٢ |
| ١١١ | احترام القبلة | ٣٣ |
| ١١٣ | الكنف | ٣٤ |

| الصفحة | الموضوع | مسلسل |
|--------|-------------------------------------|-------|
| ١١٥ | السواك | ٣٥ |
| ١١٨ | الوضوء وحقوقه | ٣٦ |
| ١٢٠ | صفة الوضوء | ٣٧ |
| ١٢٥ | الترتيب والموالاة | ٣٨ |
| ١٢٦ | فضائل الوضوء | ٣٩ |
| ١٢٩ | نواقض الوضوء | ٤٠ |
| ١٣١ | فصل في النقض للوضوء بالمس | ٤١ |
| ١٣٤ | فصل في مس ماحول الفرجين | ٤٢ |
| ١٣٥ | فصل في الخارج من الحلق والأنف | ٤٣ |
| ١٣٧ | فصل في الريح الخارج من الدبر | ٤٤ |
| ١٣٨ | النواقض المعنوية | ٤٥ |
| ١٤٠ | نقض الوضوء بالنوم | ٤٦ |
| ١٤٢ | بطلان المسح على الخفين | ٤٧ |
| ١٤٥ | ثبوت المسح على الجباير | ٤٨ |
| ١٤٦ | ولهان الوضوء | ٤٩ |
| ١٤٨ | عقد الشيطان | ٥٠ |
| ١٥٢ | وجوب طلب الماء للصلاة | ٥١ |
| ١٥٤ | احكام الجنابة | ٥٢ |
| ١٥٩ | صفة الغسل من الجنابة | ٥٣ |
| ١٦٢ | غسل جوارح الانسان | ٥٤ |
| ١٦٨ | أعيان النجاسة | ٥٥ |

| الصفحة | الموضوع | مسلسل |
|--------|-----------------------------|-------|
| ١٧٢ | الحيض وأحكامه | ٥٦ |
| ١٧٣ | أقل الحيض وأكثره | ٥٧ |
| ١٧٧ | صفة الحيض | ٥٨ |
| ١٧٩ | الانتساب | ٥٩ |
| ١٨١ | الصعود والنزول | ٦٠ |
| ١٨٢ | الحايض المطلقة | ٦١ |
| ١٨٤ | وجوب الغسيل الخ | ٦٢ |
| ١٨٥ | الاستحاضة | ٦٣ |
| ١٨٧ | إستظهار المستحاضة | ٦٤ |
| ١٨٨ | النفاس | ٦٥ |
| ١٩٠ | الطهر | ٦٦ |
| ١٩٤ | أحكام المنتجسات | ٦٧ |
| ٢٠٠ | المشركون ونجاستهم | ٦٨ |
| ٢٠٤ | نجاسة المايع | ٦٩ |
| ٢٠٥ | نجاسة البئر | ٧٠ |
| ٢٠٧ | المياه | ٧١ |
| ٢١٥ | الماء المضاف | ٧٢ |
| ٢١٧ | التيمم وأحكامه | ٧٣ |
| ٢٢٢ | صفة التيمم | ٧٤ |
| ٢٢٤ | الأعذار التي توجب الخ | ٧٥ |
| ٢٢٧ | أدعية الوضوء | ٧٦ |

| الصفحة | الموضوع | مسلسل |
|--------|------------------------------|-------|
| ٢٢٩ | الصلاة | ٧٧ |
| ٢٣٠ | الأذان | ٧٨ |
| ٢٣٢ | صفة الأذان | ٧٩ |
| ٢٣٤ | فصل في الاقامة | ٨٠ |
| ٢٣٦ | مايقال عند سماع الأذان | ٨١ |
| ٢٤١ | فضل الأذان | ٨٢ |
| ٢٤٣ | حكم الاذان والاقامة | ٨٣ |
| ٢٤٥ | سنن الأذان | ٨٤ |
| ٢٤٧ | خصال المؤذن | ٨٥ |
| ٢٤٩ | أعذار الأذان | ٨٦ |
| ٢٥١ | أوقات الصلاة | ٨٧ |
| ٢٥٣ | كل وقت على حده | ٨٨ |
| ٢٥٦ | وقت العصر | ٨٩ |
| ٢٦٠ | وقت المغرب | ٩٠ |
| ٢٦١ | وقت العشا | ٩١ |
| ٢٦٤ | وقت الفجر | ٩٢ |
| ٢٦٦ | وقت المنسية الخ | ٩٣ |
| ٢٦٨ | بيان الأوقات التي الخ | ٩٤ |
| ٢٧٠ | ترك الصلاة عمدا | ٩٥ |
| ٢٧١ | تاريخ إفتراض الصلوات | ٩٦ |
| ٢٧٣ | أول من أقام الصلاة | ٩٧ |

| الصفحة | الموضوع | مسلسل |
|--------|-----------------------------|-------|
| ٢٧٦ | أسماء الصلوات | ٩٨ |
| ٢٧٨ | أصل الصلوات | ٩٩ |
| ٢٨٠ | الوطن | ١٠٠ |
| ٢٨٦ | السفر | ١٠١ |
| ٢٩٥ | صفة الجمع | ١٠٢ |
| ٣٠٠ | جمع المسافرين المقيم | ١٠٣ |
| ٣٠١ | نية الجمع | ١٠٤ |
| ٣٠٤ | القبلة في الاسلام | ١٠٥ |
| ٣٠٩ | التوجيه | ١٠٦ |
| ٣١٠ | الاحرام | ١٠٧ |
| ٣١٢ | الاستعاذه | ١٠٨ |
| ٣١٤ | البسملة في الصلاة | ١٠٩ |
| ٣١٦ | الحمد في الصلاة | ١١٠ |
| ٣١٨ | القرآن في الصلاة | ١١١ |
| ٣٢٠ | القرآن في المغرب | ١١٢ |
| ٣٢١ | القرآن في العشاء | ١١٣ |
| ٣٢٢ | القرآن في الفجر | ١١٤ |
| ٣٢٣ | منع الجهر بالقرآن | ١١٥ |
| ٣٢٤ | ما يقال في الركوع | ١١٦ |
| ٣٢٦ | ما يفعل بعد الرفع منه | ١١٧ |
| ٣٢٧ | السجود ولوازمه | ١١٨ |

| الصفحة | الموضوع | مسلسل |
|--------|-----------------------------|-------|
| ٣٣١ | فصل في رفع اليدين الخ | ١١٩ |
| ٣٣٣ | الكفت في الصلاة | ١٢٠ |
| ٣٣٤ | التحيات | ١٢١ |
| ٣٤١ | التسليم من الصلاة | ١٢٢ |
| ٣٤٤ | السهو وأحكامه | ١٢٣ |
| ٣٤٩ | بيان الصلاة الوسطى | ١٢٤ |
| ٣٥٣ | صلاة الجمعة | ١٢٥ |
| ٣٥٥ | أمصار الجمعة | ١٢٦ |
| ٣٥٩ | الامام | ١٢٧ |
| ٣٦٨ | اذن الامام | ١٢٨ |
| ٣٧١ | شرط الجماعة الخ | ١٢٩ |
| ٣٧٤ | وقت صلاة الجمعة | ١٣٠ |
| ٣٧٦ | النداء | ١٣١ |
| ٣٧٧ | الخطبة | ١٣٢ |
| ٣٨٠ | الخطيب | ١٣٣ |
| ٣٨٢ | حكم المستمعين الخطبة | ١٣٤ |
| ٣٨٤ | الاقامة في الجمعة | ١٣٥ |
| ٣٨٥ | المنبر | ١٣٦ |
| ٣٨٦ | صفة صلاة الجمعة | ١٣٧ |
| ٣٨٨ | خصال الجمعة | ١٣٨ |
| ٣٩١ | غسل الجمعة | ١٣٩ |

| الصفحة | الموضوع | مسلسل |
|--------|----------------------------------|-------|
| ٣٩٤ | الرواح الى الجمعة | ١٤٠ |
| ٣٩٧ | الخشوع فى الصلاة | ١٤١ |
| ٤٠٠ | فصل من جلس فى مصلاه الخ | ١٤٢ |
| ٤٠١ | مناهي الصلاة | ١٤٣ |
| ٤١٢ | صلاة الجماعة | ١٤٤ |
| ٤١٩ | الامام فى الصلاة | ١٤٥ |
| ٤٢١ | إمامة الصبى ونحوه | ١٤٦ |
| ٤٢٤ | امامة النساء | ١٤٧ |
| ٤٢٦ | اختيار الامام للصلاه | ١٤٨ |
| ٤٢٩ | الصفوف فى الصلاة | ١٤٩ |
| ٤٣٢ | واجب المأمومين | ١٥٠ |
| ٤٣٥ | الدخول مع الامام فى الصلاة | ١٥١ |
| ٤٤٣ | الوتر | ١٥٢ |

هذا كتاب
إرشاد الأنام
فى
الأديان والأحكام

نظم
وتأليف العلامة الفقيه الجليل الشيخ
سالم بن حمود بن شامس
السيابى السمايلى العمانى
القاضى بالمحكمة
الشرعية
بمسقط
أبقاه
الله

م

(تنبيه) قال المؤلف: أطلقنا لفظ الامام فى هذا النظام على
الامام السالمى خاصة وقد بينا فى غير هذا المقام بسبب ذلك
والله الموفق للخير العام والشرف التام وصلى الله على سيدنا
ونبينا محمد وعلى اله وصحبه وأتباعه وسلم عليه وعليهم على
الدوام الى يوم القيام

رقم الايداع ٨٧/١٦١

طبع بمطبعة الألوان الحديثة بالوطنية تليفون : ٥٦٢٢٧٦

